



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية

تخصص علوم اقتصادية

بعنوان:



تحليل مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

- حالة دول شمال إفريقيا بالتركيز على الجزائر -

(للفترة 1980 - 2015)

من إعداد المترشحة: زوقارت نادية

نُوقشت وأُجيزت علنا بتاريخ: 12 أبريل 2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	(أستاذ محاضر أ - جامعة ورقلة)	بولرباح غريب	/د
مشرفا ومقررا	(أستاذ التعليم العالي - جامعة ورقلة)	علاوي محمد لحسن	/أ.د
مناقشا	(أستاذ محاضر أ - جامعة ورقلة)	سلامي أحمد	/د
مناقشا	(أستاذ التعليم العالي - جامعة غرداية)	مصطفى عبد اللطيف	/أ.د
مناقشا	(أستاذ محاضر أ - جامعة الأغواط)	بن ثابت علال	/د
مناقشا	(أستاذ محاضر أ - جامعة الأغواط)	بن تريح بن تريح	/د

السنة الجامعية: 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ①
خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ② أَقْرَأْ وَرَبُّكَ
الْأَكْرَمُ ③ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ④
عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ⑤

سورة العلق الآيات (5-1)

شكر وتقدير

الحمد لله وحده الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ملاء السماوات والأرض وملاء ما شاء، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل وإتمامه، والصلاة والسلام على قائد العرّ المحجّلين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من علمني حرفا طيلة مساري العلمي، وأقصد بهذا جميع المعلمين والأساتذة في جميع مراحل التعليم التي مررت بها والذين تتلمذت ودرست على أيديهم، وعلى رأسهم آخرهم وهو المشرف على هذا العمل الأستاذ الفاضل: علاوي محمد لحسن.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

الوالدين الكريمين

زوجي الكريم ...

أبنائي الأعزاء سلسبيل وجمانة ومحمد زكرياء

الملخصات

الملخص باللغة العربية

الملخص باللغة الفرنسية

الملخص باللغة الإنجليزية

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير البيئة الاستثمارية لدول شمال إفريقيا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها وبالأخص الجزائر، خلال الفترة (1996-2015) بالنسبة لدول شمال إفريقيا والنموذج الأول لحالة الجزائر، والفترة (1980-2015) بالنسبة للنموذج الثاني لحالة الجزائر، حيث تم الاعتماد على برنامج Eviews واستخدام البيانات داتا وأيضا السلاسل الزمنية، وإجراء اختبار التكامل المشترك مع بناء نموذج تصحيح الخطأ، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

بالنسبة لشمال إفريقيا: هناك تأثير معنوي إيجابي في المدى الطويل لكل من الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول شمال إفريقيا.

بالنسبة لحالة الجزائر: هناك تأثير معنوي إيجابي في المدى الطويل لكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، دول شمال إفريقيا.

الملخص باللغة الفرنسية

Résumé

Cette étude vise à identifier l'effet de l'environnement d'investissement des pays d'Afrique du nord en attirant d'IDE, En particulier l'Algérie, Au cours de la période (1996-2015) Pour les pays d'Afrique du Nord et le premier modèle de le cas de l'Algérie, et la période (1980-2015) pour le deuxième modèle de le cas de l'Algérie, Il a été utilisé Eviews, et panel data et Aussi les séries temporelles et le test de co-intégration, Avec construction le modèle de correction d'erreur, Les conclusions suivantes ont été obtenues:

Pour l'Afrique du nord, il existe un effet positif à long terme pour la stabilité politique, l'absence de violence et terrorisme, les dépenses finales pour la consommation publique du gouvernement, les lignes téléphoniques fixes pour 100 personnes sur les entrées d'IDE dans les pays d'Afrique du nord.

Pour le cas de l'Algérie: il existe un effet positif à long terme positif du PIB par habitant, au taux de change sur les entrées d'IED en Algérie.

Mots-clés: climat d'investissement, investissement direct étranger, pays d'Afrique du nord.

الملخص باللغة الإنجليزية

Abstract

This study aimed to identify the effect of the north African Investment environment on attract incoming FDI and particularly (especially) Algeria, during the period (1996-2015) for the north African countries and the first model of the case of Algeria, and the period (1980-2015) for the second model of the case of Algeria, where Eviews was based and using of panel data and also time series, and application co-integration test and Build vector error correction model, the following conclusions have been reached:

For north Africa: there is a significant positive effect in the long term, each of political stability and the absence of violence and terrorism, final expenditure for general government consumption, number of fixed telephone lines per 100 persons on inflows of FDI into north African countries.

In the case of Algeria: : there is a significant positive effect in the long term, each of per capita GDP, exchange rate on inflows of FDI into Algeria.

Key words: Investment climate, foreign direct investment, north African countries.

الفهارس

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال البيانية

قائمة الرموز والمختصرات

1- فهرس المحتويات

شكر وتقدير

الإهداء

x

الملخصات

x

1- الملخص باللغة العربية

x

2- الملخص باللغة الفرنسية

x

3- الملخص باللغة الإنجليزية

x

الفهارس

x

1- فهرس المحتويات

x

2- قائمة الجداول

x

3- قائمة الأشكال البيانية

x

4- قائمة الرموز والمختصرات

أ

مقدمة عامة

ج

1- طرح الإشكالية

ج

2- فرضيات الدراسة

ج

3- أهمية الدراسة

ج

4- أهداف الدراسة

ح

5- منهجية الدراسة

ح

6- الدراسات السابقة

ص

7- هيكلية الدراسة

ض

8- حدود الدراسة

ض

9- صعوبات الدراسة

الفصل الأول:

3

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

3

1- مفهوم الاستثمار

5

2- أنواع الاستثمار

6

3- تعريف الاستثمار الأجنبي

7

4- أنواع الاستثمار الأجنبي

7	4-1- الاستثمار الأجنبي المباشر
8	4-2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر
10	5- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر
10	5-1- الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك
13	5-2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي
18	المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه العالمي

18	1- نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر
18	1-1- نظرية المنشأة الصناعية
19	1-2- نظرية رد فعل احتكار القلة والاستثمار الأجنبي المباشر
20	1-3- نظرية الموقع
21	1-4- النظرية الانتقائية
22	1-5- نظرية أسواق الصرف الأجنبي
23	2- التطور التاريخي للاستثمارات الأجنبية المباشر
24	2-1- الاستثمارات الأجنبية قبل الحرب العالمية الثانية
24	2-2- الاستثمارات الأجنبية بعد الحرب العالمية الثانية وعقد السبعينات
25	2-3- الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عقدي الثمانينات والتسعينات
25	2-4- الاستثمارات الأجنبية المباشرة قبل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008
26	2-5- الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008
27	3- توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حول اقتصاديات العالم (الوارد والصادر) قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وبعدها
29	3-1- حصة إفريقيا
29	3-2- حصة آسيا
30	3-3- حصة منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي
30	3-4- نصيب كل من دول جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة
30	3-5- حصة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الدول المتقدمة

32	المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية
32	1-محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
32	1-1- المحددات التقليدية وغير التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر
35	1-2- المحددات الأساسية والتكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر
39	2-آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول النامية
39	1-2- الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر
41	2-2- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر
44	الفصل الثاني: واقع ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا
46	المبحث الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعها القطاعي والجغرافي في دول شمال إفريقيا
46	1- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا
46	1-1- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة المغرب
51	1-2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة مصر
58	1-3- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة تونس
65	1-4- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة ليبيا
71	1-5- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة الجزائر
84	2- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا
84	1-2- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
85	2-2- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس
87	2-3- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا
88	2-4- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر
90	2-5- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب
91	3- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا
91	1-3- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
93	2-3- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس
94	3-3- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا
95	3-4- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

97	3-5- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب
99	المبحث الثاني: تشخيص مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا بالاعتماد على المؤشرات الكمية والنوعية
99	1- المؤشرات الكمية
99	1-1- النمو الاقتصادي
103	1-2- النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة
106	1-3- سعر الصرف
109	1-4- الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص
112	2- المؤشرات النوعية
112	1-2- الانفتاح التجاري
118	2-2- الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب
122	2-3- البنية التحتية
126	2-4- ضبط (مراقبة) الفساد
130	المبحث الثالث: تشخيص مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا بالاعتماد على مؤشرات أخرى
130	1- مؤشر العولمة
137	2- مؤشر الحرية الاقتصادية
140	3- مؤشر التنافسية
143	4- مؤشر التنمية البشرية
145	5- مؤشر ممارسة الأعمال
150	الفصل الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا (بالتركيز على حالة الجزائر)
152	المبحث الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

159	1- حجم السوق
159	2- الاستقرار الاقتصادي
160	3- حجم الحكومة
160	4- الائتمان الممنوح
160	5- البنية التحتية
161	6- الانفتاح التجاري
161	7- الخطر السياسي
161	8- الفساد

162 المبحث الثاني: النماذج والأساليب الإحصائية

164	1- نماذج الدراسة
165	1-1- بالنسبة لشمال إفريقيا
166	1-2- بالنسبة للجزائر
167	2- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة
167	1-2- دراسة استقرارية متغيرات الدراسة
168	2-2- دراسة التكامل المشترك (المتزامن)
170	2-3- بناء نموذج تصحيح الخطأ
171	2-4- الأدوات الإحصائية
171	2-5- الاختبارات البعدية

172 المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا

172	1- العرض الإحصائي لمتغيرات الدراسة بالنسبة لشمال إفريقيا
173	2- دراسة استقرارية متغيرات الدراسة المدمجة في البائل داتا
175	3- اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة بالنسبة لشمال إفريقيا
175	4- معادلة التكامل المشترك
178	5- نموذج تصحيح الخطأ
180	6- نتائج اختبار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في المدى القصير

183	المبحث الرابع: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
183	1- العرض الإحصائي لمتغيرات الدراسة في الجزائر
184	2- دراسة استقرارية متغيرات الدراسة
189	3- اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة
190	4- معادلة التكامل المشترك
194	5- نموذج تصحيح الخطأ
196	6- نتائج اختبار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في المدى القصير
201	خاتمة
202	1- نتائج الدراسة
202	1-1- النتائج المتعلقة بالجانب النظري
204	2-1- النتائج المتعلقة بالجانب التحليلي
205	3-1- النتائج المتعلقة بالدراسة القياسية
209	2- توصيات الدراسة
211	المصادر والمراجع
212	قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية
217	قائمة المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية

2- قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
28	التوزيع العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليار دولار) خلال الفترة (2007-2015)	1-1
46	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى المغرب خلال الفترة (1996-2015)	1-2
51	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى مصر خلال الفترة (1996-2015)	2-2
58	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى تونس خلال الفترة (1996-2015)	3-2
66	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى ليبيا خلال الفترة (1996-2015)	4-2
72	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر خلال الفترة (1970-2015)	5-2
75	بعض الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر في مجال الاستثمار خلال الفترة (1970-1995)	6-2
77	بعض الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر في مجال الاستثمار خلال الفترة (1996-2003)	7-2
78	مؤشر التجارة عبر الحدود في الجزائر	8-2
79	بعض الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر في مجال الاستثمار خلال الفترة (2004-2009)	9-2
80	أسعار البترول خلال الفترة (2003-2009)	10-2
81	عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2009)	11-2
82	أسعار البترول خلال الفترة (2010-2015)	12-2
82	بعض الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر في مجال الاستثمار خلال الفترة 2010-2015	13-2
83	عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)	14-2
84	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015	15-2
86	أهم الدول المستثمرة في تونس ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015	16-2
88	أهم الدول المستثمرة في ليبيا ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015	17-2
89	أهم الدول المستثمرة في مصر ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015	18-2

90	أهم الدول المستثمرة في المغرب ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015	19-2
92	توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي (مليون دولار) ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015	20-2
93	توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى تونس حسب التوزيع القطاعي (مليون دولار) ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015	21-2
95	توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى ليبيا حسب التوزيع القطاعي (مليون دولار) ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015	22-2
96	توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى مصر حسب التوزيع القطاعي (مليون دولار) ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015	23-2
97	توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى المغرب حسب التوزيع القطاعي (مليون دولار) ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015	24-2
101	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي) لدول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)	25-2
104	النفقات النهائية للاستهلاك الحكومي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) لدول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)	26-2
107	سعر صرف الدولار الأمريكي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)	27-2
110	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في دول شمال إفريقيا	28-2
114	الانفتاح التجاري لدول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)	29-2
119	الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)	30-2
123	عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)	31-2
127	ضبط الفساد في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)	32-2
132	رصيد دول شمال إفريقيا في مؤشر العولمة خلال الفترة (1996-2014)	33-2
133	رصيد دول شمال إفريقيا في مؤشر العولمة الاقتصادية خلال الفترة (1996-2014)	34-2

134	رصيد دول شمال إفريقيا في مؤشر العولمة الاجتماعية خلال الفترة (1996-2014)	35-2
135	رصيد دول شمال إفريقيا في مؤشر العولمة السياسية خلال الفترة (1996-2014)	36-2
138	وضع دول شمال إفريقيا في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (1995-2014)	37-2
141	وضع دول شمال إفريقيا في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة (2006-2016)	38-2
144	رصيد دول شمال إفريقيا في مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة (1996-2015)	39-2
146	ترتيب دول شمال إفريقيا في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال خلال الفترة (2006-2016)	40-2
152	محددات ومؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب بعض الدراسات السابقة	1-3
157	اختيار متغيرات الدراسة الحالية بالاعتماد على دراسات سابقة	2-3
162	النماذج والمتغيرات المستخدمة في بعض من الدراسات السابقة	3-3
173	العرض الإحصائي لمتغيرات الدراسة بالنسبة لشمال إفريقيا	4-3
174	نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة بالنسبة لشمال إفريقيا	5-3
175	نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة بالنسبة لشمال إفريقيا	6-3
176	تقديرات متجه التكامل المشترك	7-3
179	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر)	8-3
180	نتائج اختبار (Wald) للمعاملات قصيرة الأجل	9-3
182	اختبار مدى الارتباط بالبواقي	10-3
184	العرض الإحصائي لمتغيرات الدراسة بالنسبة لحالة الجزائر	11-3
185	دراسة استقرارية المتغيرات (حالة الجزائر) عند المستوى (Level)	12-3
187	دراسة استقرارية المتغيرات (حالة الجزائر) عند الفرق الأول (1st difference)	13-3
189	نتائج اختبار Johansen للتكامل المشترك متعدد المتغيرات بالنسبة للنموذجين	14-3
191	تقديرات متجه التكامل المشترك بالنسبة للنموذجين	15-3
195	نتائج تقدير معاملات نموذج تصحيح الخطأ بالنسبة للنموذجين (المتغير التابع: الاستثمار الأجنبي المباشر)	16-3

197	نتائج اختبار (Wald) للمعاملات قصيرة الأجل	17-3
197	نتائج اختبار Granger Causality للنموذج الثاني (1996-2015)	18-3
199	اختبارات بعدية متعلقة بالنموذجين	19-3

3- قائمة الأشكال البيانية

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم خلال الفترة (1970-2015)	27
1-2	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دولة المغرب	47
2-2	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دولة مصر	53
3-2	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دولة تونس	60
4-2	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دولة ليبيا	67
5-2	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دولة الجزائر	73
6-2	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي) لدول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)	102
7-2	النفقات النهائية للاستهلاك الحكومي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) لدول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)	105
8-2	سعر صرف الدولار الأمريكي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)	108
9-2	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في دول شمال إفريقيا	111
10-2	الانفتاح التجاري لدول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)	115
11-2	الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)	120
12-2	عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)	125
13-2	شكل (2-13): ضبط الفساد في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)	128

4- قائمة الرموز والمختصرات

الرمز	الشرح
FDI	التدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GRO	معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
INF	معدل التضخم (نسبة التغير السنوي في أسعار المستهلكين)
COST	تكلفة اليد العاملة (بالنسبة لكل عامل في الصناعة الإنتاجية)
INFRA	البنية التحتية (خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 شخص (logtel))، أو عدد الهواتف لكل 1000
OPN	درجة الانفتاح التجاري (نسبة مجموع الصادرات والواردات الاسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)
RISK	معدل الخطر السياسي (أعلى خطر عند القيمة 0 وأدنى عند القيمة 100)
TAX	معدل الضريبة، الجباية العادية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي
GDPPER	نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
OPEX	درجة الانفتاح (نسبة الصادرات الاسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)
OPIM	درجة الانفتاح (نسبة الواردات الاسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)
LOG	إدخال اللوغاريتم على المتغير
RETURN	العائد من الاستثمار الأجنبي في البلد المضيف ($\log(1/\text{gdpper})$)
AFRICA DUMMY	متغير يرمز لإفريقيا
GDPGRO	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي
GOVCON	نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي (يقيس حجم الحكومة)
FINDEPTH	نسبة الأعباء المائعة من الناتج المحلي الإجمالي
OP	درجة الانفتاح التجاري (نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي)
OP*AFRICA	التفاعل بين متغير درجة الانفتاح التجاري (op) والمتغير (africa dummy)
INFRA*AFRICA	التفاعل بين متغير البنية التحتية (infra) والمتغير (africa dummy)
RETURN*AFRICA	التفاعل بين متغير العائد من الاستثمار الأجنبي (return) والمتغير (africa dummy)

الانفتاح الاقتصادي (يضم أربعة متغيرات منها: سعر الصرف في السوق الموازي)	ECOP
قيمة العدالة الإدارية والقانونية	LAW
سكان المناطق الحضرية	POPUR
الكثافة السكانية في الريف (في الكيلومتر المربع)	DENRU
القروض الداخلية الممنوحة من قطاع البنوك (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	CRED
الاستعمال التجاري للطاقة (كيلوغرام لكل فرد)	ENER
التسجيل في المدارس الابتدائية (كنسبة مئوية من إجمالي المسجلين)	PRSCH
متغير وهمي إقليمي يتعلق بشرق آسيا ودول المحيط الهادئ	EAPD
ومتغير وهمي إقليمي آخر يتعلق بدول جنوب الصحراء الكبرى لإفريقيا	SSAD
متغيرات تترجم التباينات الداخلية التي تحدث عبر الزمن والناتجة عن ازدياد الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بدأ واضحا في ثلاثة فترات خلال الدراسة التي احتوت هاذين المتغيرين	T2, T3
مؤشر الفساد	CORRI
إجمالي السكان	POP
قيمة الاستثمار الأجنبي في المشاريع الموافق عليها في الصناعة الإنتاجية في ماليزيا موزع بواسطة أسعار المستهلكين	FDI _T
إدخال اللوغاريتم على المتغير	LN
التعليم	EDU
سعر الصرف	ER
حجم السوق (الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)	GNI
ميزان الحساب الجاري	CA
ترمز إلى الزمن	T
يعبر عن إجمالي الطرقات في ماليزيا	INFRA _T
نسبة إجمالي الانفاق على تطوير التعليم الحكومي الفدرالي في ماليزيا	EDU _T
المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	DEBT
معدل الفائدة	INT
نسبة الاستثمار العمومي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	PI

قاعدة (نظام) القانون	RL
فعالية الحكومة	GE
جودة التنظيم	RQ
حرية الرأي والمسؤولية	VA
معدل الخطر الاقتصادي، ويُقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، أو معدل التضخم السنوي، أو رصيد الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أو رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.	ECOR
معدل الخطر المالي، ويقاس الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أو خدمات الدين الخارجي كنسبة من صادرات السلع والخدمات، أو الحساب الجاري كنسبة من صادرات السلع والخدمات، أو صافي السيولة الدولية بالنسبة إلى غطاء الاستيراد، أو استقرار معدل سعر الصرف في السوق الدولية.	FR
الاستقرار الحكومي، وحتميات الاقتصاد الاجتماعي والمتعلقة بالبطالة، ثقة المستهلك، الفقر، الملف الكامل في الاستثمار، الصراع الداخلي، الصراع الخارجي، الفساد، التدخل العسكري في السياسة، مقاومة الأقاليم، القوانين والأوامر، الديمقراطية والمحسوبية (استجابات الحكومة لمواطنيها)، وجود البيروقراطية (القوة التأسيسية) في الدولة.	PR
مؤشر أسواق المخزون العالمية، وهو مؤشر يرصد أداء أسواق المخزون الكبرى في الدول المتقدمة وهي: أستراليا، فرنسا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فنلندا، ألمانيا، اليونان، هونغ كونغ، إيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، سنغافورة، إسبانيا، السويد، سويسرا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.	WORLDINDEX
أخذ المتغير بفترة إبطاء واحدة	-1
مؤشر سعر السلعة، ويرصد تقلبات أسعار السلع المصدرة من الدول المتقدمة، ويشمل سلع الغذاء، الزراعة، المياه المعدنية، وقطاعات الطاقة.	COMMINDEX
التطور المالي (القرض الموجه للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	FIND
التحويلات الدولية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	INTERREM
مؤشر يعبر عن إقليم شرق إفريقيا	EAFDUMMY

مؤشر يعبر عن إقليم وسط إفريقيا	CAFDUMMY
مؤشر يعبر عن إقليم غرب إفريقيا	WAFDUMMY
مؤشر يعبر عن إقليم جنوب إفريقيا	SAFDUMMY
المساعدة الخارجية	AID
عدد الأيام اللازمة لبدأ العمل التجاري	DRSB
الهواتف الثابتة والمحمولة لكل 100 شخص	INFRA100
خطوط الإنترنت لكل 100 شخص	INTERNET
القيمة المضافة في مجال الصناعة	IVAGDP
عدد الأيام اللازمة لإعداد ودفع الضرائب	DRPPT
نمو القيمة المضافة للنتاج المحلي الإجمالي في مجال الصناعة	GIVAGDP
القوة labor الإجمالية	TLF
مؤشر يعبر عن دول آسيا	ASIADUMMY
مؤشر يعبر عن سنة 2006	2006DUMMY
مؤشر يعبر عن سنة 2007	2007DUMMY
مؤشر يعبر عن الدول ذات الدخل المتوسط الأكثر انخفاضا	LMIDUMMY
الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من البلد المصدر إلى البلد المضيف	FDI _{IJ}
النتاج المحلي الإجمالي في البلد المصدر	GDP _I
النتاج المحلي الإجمالي في البلد المضيف	GDP _J
الفرق في معدل الفائدة بين البلد المصدر والمضيف	INT _{IJ}
الانفتاح في البلد المضيف (نسبة واردات البلد المضيف من دول الاتحاد الأوروبي إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلد المضيف)	OP _J
الخطر (العوامل السياسية والقانونية والتأسيسية في البلد المضيف)	RISK _J
المسافة بين أكبر المدن في البلد المصدر والمضيف	DISTANCE _{IJ}
التكاليف الحدودية للعمل في البلد المضيف	COST _J
الإعلانات عن مشاريع الازدهار والرقى في دول الاتحاد الأوروبي	COLOGNE

مقدمة عامة

طرح الإشكالية.....

.....

صعوبات الدراسة.....

لقد عرف العالم حديثاً خلال العقود الأخيرة انفتاحاً اقتصادياً كبيراً، فانتشرت ظاهرة العولمة التي مست العديد من الجوانب، فأصبح العالم يعيش مرحلة توسع مستمر في الجانب المالي تحت ما يسمى بمصطلح العولمة المالية، حيث انتشرت حركة الأموال من دول إلى أخرى مع ظهور العديد من البورصات في العالم، وانتشار ظاهرة الاستثمار غير الحقيقي مثل الأسهم والسندات، ناهيك عن ما يعرفه العالم أيضاً من عولمة اجتماعية، حيث أصبح العالم يعرف اندماجاً وتداخلاً كبيراً من حيث الثقافات والمعتقدات، وما لا يقل أهمية أيضاً هو العولمة الاقتصادية، ولعل الاستثمار الحقيقي المنقول من دوله الأصلية إلى دول أخرى أجنبية وفي شكل حركة للموجبات والأصول المادية بالإضافة إلى السيولة المالية، مع الكفاءات ومختلف الموارد البشرية يعد من أحسن الأمثلة على ظاهرة العولمة بأوجهها الثلاثة.

إن الضعف الاقتصادي الذي عانت ولا زالت تعاني منه كثير من الدول، بسبب تراجع عجلة التنمية الاقتصادية بها، لقلة مدخراتها، وضعف قدراتها الذاتية التمويلية لمشاريعها المحلية، وصعوبة الحصول على الائتمان من جهات أجنبية، مع مختلف المخاطر المرافقة له مثل التبعية الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى المستوى التكنولوجي المنخفض بها، وانتشار البطالة، وغيرها من الظروف التي تجعل كثيراً من هذه الدول تسعى إلى تعويض هذه الفجوات باستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها بغية إقامة المشاريع الاستثمارية واستغلال الموارد المتاحة استغلالاً أمثلاً وتحقيق العديد من الأرباح، وتخفيض نسبة البطالة، وغيرها من النتائج الإيجابية المرجوة من ذلك.

نشاهد على أرض الواقع وفي مختلف وسائل الإعلام حركة كبيرة للشركات الأجنبية من دول إلى أخرى، كما نسمع بكثير من الاتفاقيات الدولية بين شركات وطنية عامة أو خاصة مع أخرى أجنبية، مع ما ينشر عن تسهيلات تقوم بها حكومات الدول في سبيل تسهيل النشاط الاستثماري بصفة عامة، والأجنبي المباشر منه بصفة خاصة، حيث تستحدث العديد من القوانين سنوياً عبر العديد من الهيئات التشريعية الدولية والمحلية، بالإضافة إلى التقارير التي تُصدر من هنا وهناك من مؤسسات دولية عربية أو أجنبية يُسلط الضوء فيها على مناخ الاستثمار بالنسبة لدول العالم أو ما تعلق ببعض من أقاليمه، بالإضافة إلى الزيارات التي تقوم بها وفود كثيرة من دول مختلفة إلى دول معينة مستهدفة بغرض عرض فرص الاستثمار، وتحفيز المستثمرين من أجل القدوم إلى دولها وزيارتها لإقامة مشاريع استثمارية بها.

إن عمل العديد من الدول على عرض فرص للاستثمار في أراضيها لأطراف أجنبية، بالإضافة إلى قيامها باستمرار بالعديد من التعديلات التي تمس العديد من القطاعات مثل توفير الاستقرار السياسي، والتقليل من الإجرام، مع توفير البنى التحتية المناسبة مثل وسائل الاتصال ووسائل المواصلات، مع التعديلات المتعلقة بخفض الضرائب والرسوم على النشاط الاستثماري وكل ما تعلق به من استيراد المواد الأولية وتصدير المنتجات، بالإضافة إلى إصدار قوانين قد تساوي بين المستثمر الأجنبي والمحلي، مع توفير نوع من الحماية للمستثمرين الأجانب، كل هذه وغيرها من الإجراءات في سبيل تهيئة بيئة أعمال جيدة في هذه الدول تكون محفزة لقدوم المستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر على أراضيها سواء من خلال الشراكة مع أطراف محلية بها أو من خلال القيام باستثمارات يملكونها تملكا تاما.

من الناحية البحثية والنظرية هناك العديد من الأبحاث والدراسات الحديثة التي تبحث في المحددات الأساسية لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول المصدرة إلى أخرى مضيئة لها، حتى وإن كانت تلك الدراسات تشمل الدول المضيئة لها على شكل أقاليم وتكتلات أو قارات، فإنها تقدم العديد من التفسيرات لهذه الحركة من خلال الاستناد إلى العديد من العوامل الجاذبة أو المنفرة لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعلى سبيل المثال لا الحصر دراسة (Hoa & Lin, 2016) التي توصلت إلى أن كلا من حجم السوق وفعالية الحكومة ونظام القانون والاستقرار السياسي من العوامل المحددة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أحد أقاليم العالم وهو الهند الصينية، وهي دراسة تتفق وتختلف في آن واحد مع العديد من الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع سواء من حيث المحددات أو من حيث تصنيفها أو من حيث تأثيرها، مما أدى إلى وجود عدة مقاربات نظرية تختلف باختلاف وجهات نظر الباحثين والكتاب في هذا المجال حول تحديد المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الدول المضيئة.

إن المتتبع لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم ككل، بمختلف أقاليمه ودوله، يلاحظ أن تدفقاته الواردة والصادرة تأثرت مرارا وتكرارا بالأزمات المالية والاقتصادية التي مست هذا العالم، بالإضافة إلى الحروب، مثل الحربين العالميتين الأولى والثانية، ناهيك عن الصراعات والنزاعات الإقليمية بين الدول، والحروب الأهلية والنزاعات الطائفية الداخلية في بعض منها، ولعل من أهم العقبات على المستوى الدولي والتي أثرت سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم جله خلال السنوات الأخيرة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008، والتي مست معظم دول العالم سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، والتي أثرت سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء الصادر أو الوارد منه،

بالإضافة إلى أزمات هنا وهناك مست بعضا من أقاليم العالم دون أخرى ومن أهم هذه الأزمات ما عرفه الوطن العربي سنة 2011 من اضطرابات داخلية في بعض من دوله، والتي كانت كل من دول مصر وليبيا وتونس من الدول التي عانت من هذه الأوضاع غير المستقرة، وباعتبار أن هذه الدول الثلاثة تنتمي إلى دول شمال إفريقيا¹، وعلى هذا الأساس فإن منطقة شمال إفريقيا بصفة عامة تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بالسلب².

بالرغم من المناخ السياسي غير المستقر الذي عرفته منطقة شمال إفريقيا في سنة 2011، والذي يعتبر عاملا غير محفز للاستثمار المباشر بها، إلا أنها على العموم تمتلك من الميزات التي تؤهلها لأن تكون إقليما يستقطب المستثمرين الأجانب إليها، وخاصة بالنسبة للدول التي لم تتضرر من تلك الأوضاع التي عاشتها المنطقة العربية مثل الجزائر والمغرب، وعلى العموم تتوفر معظم دول المنطقة على عدة عوامل محفزة للاستثمار الأجنبي المباشر، مثل الموقع بالنسبة لجل دول المنطقة، والنتائج الداخلي الخام المرتفع عند الدول النفطية مثل الجزائر وليبيا، واستقرار سعر الصرف عند ليبيا وتونس، وكذلك المستوى المرتفع من الائتمان الممنوح في دولة المغرب ومصر، وغيرها من المحددات التي تعمل على جذب المستثمرين الأجانب للاستثمار في دول شمال إفريقيا.

لقد سعت الجزائر كغيرها من دول شمال إفريقيا، وبقية الدول النامية إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث بدلت جهودا معتبرة في ذلك من خلال تعديل القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وبحماية المستثمر الأجنبي وتحقيق نوع من المساواة بينه وبين المستثمر المحلي، إضافة إلى الجهود الترويجية التي بذلتها في سبيل تحفيز المستثمرين الأجانب من أجل الاستثمار على أراضيها، بالإضافة إلى ما عرفته خلال فترات زمنية معينة من ازدهار اقتصادي، وخاصة عند ارتفاع أسعار البترول، مع تحسن وضعيتها عموما في جميع المجالات، وخاصة التي تتعلق بالجانب السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، حيث تعرف خلال السنوات الأخيرة وضعية جيدة من ناحية الاستقرار السياسي وانتفا العنف والإرهاب مقارنة بسنوات سبقت عرفت فيها تازما كبيرا، وهو ما انعكس إيجابا على المناخ العام للاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة.

¹ حسب تصنيف البنك الدولي في أحد تقاريره فإن دول شمال إفريقيا هي كل من الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، مصر، أنظر: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، "التقرير السنوي للبنك الدولي 2016"، واشنطن، 2016، ص: 41.

² أنظر: البنك الدولي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، على الرابط (2016/7/27 على 14:24):

1- طرح الإشكالية

من خلال ما سبق، وبالنظر إلى ما تمتاز به منطقة شمال إفريقيا عموماً من العديد من العوامل والخصائص التي تميز بيئتها الاستثمارية، بما ذلك الجزائر، يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تتحكم المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر ضمن المناخ الاستثماري في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول شمال إفريقيا وما واقع ذلك في الجزائر؟

2- فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة سيتم الاعتماد على الفرضية العامة الآتية:

تؤثر المؤشرات الكمية والنوعية التي تميز البيئة الاستثمارية لدول شمال إفريقيا بما فيها الجزائر تأثيراً إيجابياً ذو دلالة معنوية عند مستوى (5%) على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء في المدى القصير أو الطويل.

وتتفرع عن هذه الفرضية العامة الفرضيتين الرئيسيتين التاليتين:

1-2- الفرضية الرئيسية الأولى: تؤثر المؤشرات الكمية والنوعية التي تميز البيئة الاستثمارية لدول شمال إفريقيا تأثيراً إيجابياً ذو دلالة معنوية عند مستوى (5%) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها سواء في المدى القصير أو الطويل.

2-2- الفرضية الرئيسية الثانية: تؤثر المؤشرات الكمية والنوعية التي تميز البيئة الاستثمارية لدولة الجزائر تأثيراً إيجابياً ذو دلالة معنوية عند مستوى (5%) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها سواء في المدى القصير أو الطويل.

3- أهمية الدراسة: برغم الدراسات العديدة التي تتعلق بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يبين في حد ذاته أهمية هذه الدراسة، فإن هذه الدراسة تكتسي أهميتها في استنادها إلى بعض من الدراسات الإحصائية السابقة التي سلطت الضوء على العديد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطرق الدراسة الحالية فقط إلى المحددات ذات التأثير الفعلي على الاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالإيجاب أو السلب، والأكثر تداولاً في هذه الدراسات السابقة، مع إسقاطها على دول شمال إفريقيا وحالة الجزائر بالدراسة والتحليل.

4- أهداف الدراسة: تتمثل أهداف هذه الدراسة في ما يلي:

- تحديد أهم المحددات الأساسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى دراسات إحصائية سابقة.

- تحديد المحددات الأساسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا وبالخصوص الجزائر استنادا إلى الدراسة الإحصائية.

5- **منهجية الدراسة:** من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة واختبار فرضيتها سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لتحديد أهم المحددات الفعلية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال بعض من الدراسات السابقة، وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الإحصائي بغية التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا وخاصة الجزائر.

6- **الدراسات السابقة:** هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف دول العالم، أو على أساس الأقاليم، ولأغراض هذه الدراسة سيتم الاعتماد على بعض من الدراسات السابقة التي أُتيحت وتم الحصول عليها خلال هذه الدراسة، والتي يُعتقد أنها مناسبة من خلال اعتماد جُلها في التوصل إلى نتائجها على دراسات إحصائية تحليلية، وانطلاق معظمها من دراسات سابقة أخرى، وهذه الدراسات السابقة هي كما يلي:

6-1- دراسة (Hoa & Lin, 2016) بعنوان: "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند الصينية: مدخل كلي"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور العوامل الاقتصادية والتعليمية والسياسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصاديات الهند الصينية (كمبوديا، لاوس، فيتنام)، ومن خلال استعمال جذر الوحدة، والآثار العشوائية في بيانات اللوحة، وذلك للفترة الممتدة من 1996 إلى 2012، حيث اشتملت على عوامل اقتصادية (معدل التضخم، الانفتاح التجاري، حجم السوق)، وعوامل تأسيسية (الفساد، نظام القانون)، وعوامل سياسية (الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، جودة التنظيم، حرية الرأي والمسؤولية)، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن كلا من حجم السوق وفعالية الحكومة، ونظام القانون، والاستقرار السياسي تؤثر تأثيرا إيجابيا ومعنويا على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دول الهند الصينية.³

يُلاحظ على هذه الدراسة أنها تتفق مع الدراسة الحالية في محاولتها تحديد العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تتفق أيضا معها بتناولها لمؤشرات مثل الانفتاح التجاري، حجم السوق، الفساد، الاستقرار السياسي، إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسة السابقة في اعتمادها

³ Hoa Doan Thi Thanh & Lin Jan-yan, "Determinants of foreign direct investment in Indochina: A holistic approach", International Journal of Business and Social Science, Vol.2, No.1, January, 2016.

على مؤشرات أخرى مثل البنية التحتية، الائتمان المقدم للقطاع الخاص، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، بالإضافة إلى عدم اعتماد الدراسة الحالية على مؤشرات اعتمدت عليها هذه الدراسة السابقة مثل جودة التنظيم، حرية الرأي والمسؤولية، كما أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة السابقة من حيث عينة الدراسة والفترة الزمنية.

6-2- دراسة (Kariuki, 2015) تحت عنوان "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأفريقي"

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الإفريقية، حيث شملت 35 دولة إفريقية، وبيانات الفترة الممتدة من 1984 إلى غاية 2010، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الخطر الاقتصادي العالي له تأثير سلبي ومعنوي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا، وكذلك لكل من الخطر السياسي والمالي تأثير سلبي لكن غير معنوي، كما أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية بين أداء مؤشر أسعار السلع وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالنسبة للأداء الجيد لأسواق المخزون في الدول المتقدمة له أثر إيجابي ومعنوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن زيادة البنية التحتية والانفتاح على العمل التجاري كلاهما له تأثير إيجابي ومعنوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن كمية الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي ومعنوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الدول الإفريقية خلال السنة الماضية له تأثير معنوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنة الحالية.⁴

يُلاحظ على هذه الدراسة أنها تتفق مع الدراسة الحالية في محاولتها تحديد العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث تناولها مؤشرات البنية التحتية والانفتاح التجاري، بالإضافة إلى الخطر السياسي، في حين اختلفت الدراسة الحالية عن هذه الدراسة السابقة في تناولها لمؤشرات أخرى مثل النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى عدم اعتماد الدراسة الحالية على مؤشرات اعتمدت عليهم هذه الدراسة السابقة مثل الأداء الجيد لأسواق المخزون في الدول المتقدمة، كما أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة السابقة من حيث عينة الدراسة والفترة الزمنية.

⁴ Kariuki Caroline , "The Determinant of foreign direct investment in the African Union", Journal of Economics, Business and Management, Vol. 3, No. 3, March 2015.

6-3- دراسة (Anyanwu, 2011) الموسومة بعنوان "محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا، 1980-2007"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى إفريقيا خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2007، حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم السوق والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، مع وجود تأثير إيجابي للانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، أما التطور المالي العالي فله تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، كما ان نفقات الاستهلاك الحكومي العالية تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى إفريقيا، كما أن كلا من التحويلات الدولية (بالنسبة إلى تكتل إفريقيا)، واستغلال المورد الطبيعي (خاصة البترول) مؤشرات جذب للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى إفريقيا، كما أن المناطق الفرعية لشرق وجنوب إفريقيا تظهر تفاعلا إيجابيا للحصول على مستويات عالية من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد.⁵

يُلاحظ على هذه الدراسة أنها تتفق مع الدراسة الحالية في محاولتها تحديد العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث تناولهما مؤشرات حجم السوق والانفتاح التجاري ونفقات الاستهلاك الحكومي، في حين اختلفت الدراسة الحالية عن هذه الدراسة السابقة في تناولها لمؤشرات أخرى مثل سعر الصرف، الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، ضبط الفساد، بالإضافة إلى عدم اعتماد الدراسة الحالية على مؤشرات اعتمدت عليهم هذه الدراسة السابقة مثل استغلال المورد الطبيعي (خاصة البترول)، كما أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة السابقة من حيث عينة الدراسة والفترة الزمنية.

6-4- دراسة (داودي، 2011) بعنوان: "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1970 إلى غاية 2009، من خلال الاعتماد على اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن وبناء نموذج تصحيح الخطأ، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم والمديونية الخارجية والإنفاق العمومي،

⁵ Anyanwu. John C, "Determinants of foreign direct investment flows to Africa, 1980-2007", Working Paper Series N°136, African Development Bank, Tunis, Tunisia, 2011.

كما توصلت هذه الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له علاقة سلبية معنوية تربطه بالجباية العادية على المدى القصير والطويل، وله علاقة معنوية إيجابية تربطه بالاستثمار العمومي على المدى القصير والمتوسط، وأيضاً ذو علاقة معنوية إيجابية تربطه بالانفتاح التجاري.⁶

يُلاحظ على هذه الدراسة أنها تتفق مع الدراسة الحالية في تناولها لحالة الجزائر، واستخدامها لاختبار التكامل المشترك لجوهانسن مع بناء نموذج تصحيح الخطأ، مع محاولتها تحديد العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على مؤشرات مثل حجم السوق والإنفاق العمومي، والانفتاح التجاري، في حين اختلفت الدراسة الحالية عن هذه الدراسة السابقة في استخدامها أيضاً للبيانات داتا، وتناولها أيضاً لباقي دول شمال إفريقيا وهي المغرب وتونس وليبيا ومصر، مع تناولها لمؤشرات أخرى مثل سعر الصرف، ضبط الفساد، الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، البيئة التحتية، الائتمان المقدم للقطاع الخاص، بالإضافة إلى عدم اعتماد الدراسة الحالية على مؤشرات اعتمدت عليها هذه الدراسة السابقة مثل معدل التضخم، المديونية الخارجية، الجباية العادية الاستثمار العمومي، كما أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة السابقة من حيث الفترة الزمنية.

6-5- دراسة (Abdul Mottaleb & Kalirajan, 2010) بعنوان "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة تحليل مقارن"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة، من خلال الاعتماد على المقارنة المرتكزة على معرفة كيفية نجاح بعض الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دون دول أخرى، وهذا بالاعتماد على بيانات اللوحة لعينة 68 دولة متقدمة منها ذات دخل في مستويات منخفضة، وأخرى ذات دخل متوسط أو أقل، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الدول ذات الناتج الإجمالي الواسع، وذات معدل نمو مرتفع في الناتج المحلي الإجمالي، والتي تملك حصة عالية في التجارة الدولية، وذات العمل التجاري الصديق للبيئة هي الدول الأكثر نجاحاً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.⁷

يُلاحظ على هذه الدراسة أنها تتفق مع الدراسة الحالية في استخدامها للبيانات داتا، ومحاولتها تحديد العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث تناولها مؤشرات حجم السوق والانفتاح التجاري، في حين اختلفت الدراسة الحالية عن هذه الدراسة السابقة في اعتمادها أيضاً على

⁶ داودي محمد، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي العاشر حول "التوجهات الحديثة في تمويل التنمية"، بيروت، الجمهورية اللبنانية، 11-13 أبريل 2011.

⁷ Abdul Mottaleb Khondoker & Kalirajan Kaliappa, "Determinants of foreign direct investment in Developing Countries: A Comparative Analysis", ASARC Working Paper , 2010/13.

السلاسل الزمنية، وتناولها لمؤشرات أخرى مثل سعر الصرف، الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، ضبط الفساد، بالإضافة إلى عدم اعتماد الدراسة الحالية على مؤشرات اعتمدت عليها هذه الدراسة السابقة مثل العمل التجاري الصديق للبيئة، كما أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة السابقة من حيث عينة الدراسة والفترة الزمنية.

6-6- دراسة (Demirhan & Masca, 2008) الموسومة بعنوان: "محددات تدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة: تحليل جزئي هجين"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة، خلال الفترة من 2000 إلى 2004، لعينة مكونة من 38 دولة متقدمة، وذلك بالاعتماد على 6 نماذج تم فيها اختبار مدى انحدار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا لعدة متغيرات مستقلة هي: معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وخطوط الهاتف لكل 1000 شخص (مع إدخال اللوغاريتم (\log)))، وتكلفة العمالة بالنسبة لكل عامل في الصناعة الإنتاجية (مع إدخال اللوغاريتم (\log)))، ودرجة الانفتاح، بالإضافة إلى الخطر ومعدل الضريبة، وبالاستناد إلى الدراسة القياسية التي ارتكزت على طريقة المربعات الصغرى في عملية تقدير معلمات النماذج، تم التوصل إلى أن النموذج الأساسي يشتمل على عوامل محددة ذات تأثير إيجابي بدلالة معنوية إحصائية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة وهي: معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وخطوط الهاتف لكل 1000 شخص، ودرجة الانفتاح، أما العوامل المحددة والتي كان لها تأثير سلبي بدلالة معنوية إحصائية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة فهي: معدل التضخم، ومعدل الضريبة، أما تكلفة العمالة فكان لها تأثير إيجابي ولكن ليست ذات دلالة معنوية إحصائية، وكذلك الحال بالنسبة للخطر الذي كان له تأثير سلبي ولكن غير دال إحصائيا.⁸

يُلاحظ على هذه الدراسة أنها تتفق مع الدراسة الحالية في محاولتها تحديد العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث تناولها مؤشرات حجم السوق والانفتاح والبنية التحتية، في حين اختلفت الدراسة الحالية عن هذه الدراسة السابقة في تناولها لمؤشرات أخرى مثل سعر الصرف، ضبط الفساد، بالإضافة إلى عدم اعتماد الدراسة الحالية على مؤشرات اعتمدت عليها هذه الدراسة

⁸ Demirhan Erdal & Masca Mahmut, "Determinants of foreign direct investment flows to developing country: A cross-sectional analysis", Prague Economic Papers Vol. 17 No. 4, 2008.

السابقة مثل تكلفة العمالة ومعدل الضريبة، كما أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة السابقة من حيث عينة الدراسة والفترة الزمنية.

6-7- دراسة (Tsen, 2005) الموسومة بعنوان "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة الإنتاجية لماليزيا"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من وجود علاقة على المدى الطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعدد من محدداته في ماليزيا وبالضبط في قطاع الصناعة الإنتاجية، وذلك من خلال الاعتماد على سلسلة من البيانات للفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2002، حيث تم الاعتماد من أجل ذلك على اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك شعاع تكامل مشترك واحد في كل نموذج مُقدر، بالإضافة إلى استخدام أسلوب (FMLS) لتقدير المعلمات، والتي أظهرت أنه كلما ارتفعت قيمة مؤشرات التعليم، والبنية التحتية، وحجم السوق أو ميزان الحساب الجاري تؤدي إلى ازدياد قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة لارتفاع كل من معدل التضخم وسعر الصرف فإنه يؤدي إلى انخفاض قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر.⁹

يُلاحظ على هذه الدراسة أنها تتفق مع الدراسة الحالية في اعتمادهما على اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، ومحاولتها تحديد العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث تناولهما مؤشرات حجم السوق والبنية التحتية وسعر الصرف، في حين اختلفت الدراسة الحالية عن هذه الدراسة السابقة في بنائها لنموذج تصحيح الخطأ، وتناولها لمؤشرات أخرى مثل الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، ضبط الفساد، بالإضافة إلى عدم استخدام الدراسة الحالية لأسلوب (FMLS) لتقدير المعلمات، والذي اعتمدت عليه هذه الدراسة السابقة، وأيضا عدم اعتماد الدراسة الحالية على مؤشرات اعتمدت عليها هذه الدراسة السابقة مثل معدل التضخم، ميزان الحساب الجاري، كما أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة السابقة من حيث عينة الدراسة والفترة الزمنية.

⁹ Tsen Wong Hock, "The Determinants of Foreign Direct Investment in the Manufacturing Industry of Malaysia", Journal of Economic Cooperation, 2005.

6-8- دراسة (Bevan & Estrin, 2004) بعنوان "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الانتقالية الأوروبية"

تناولت هذه الدراسة محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول الغربية بالدرجة الأولى إلى دول وسط وشرق الاتحاد الأوروبي، بالاعتماد على بيانات الفترة من 1994 إلى غاية 2000، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للنتائج المحلي الإجمالي سواء في البلد المصدر أو المضيف على الاستثمار الأجنبي المباشر، وأيضاً هناك تأثير إيجابي ومعنوي للإعلانات حول مشاريع الازدهار والنمو المقترحة داخل دول الاتحاد الأوروبي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها من الدول التي ستنتهي للاتحاد في المستقبل، كما بينت هذه الدراسة بأن هناك تأثير سلبي ومعنوي لكل من التكاليف الوحودية للعمل والمسافة (بين أكبر المدن في البلد المصدر والبلد المضيف) على الاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة لكل من معدل الفائدة والانفتاح فكان لهما تأثير إيجابي لكن غير معنوي (باستثناء التأثير الإيجابي والمعنوي للانفتاح عند فترة الإبطاء الأولى بمستوى معنوية 10%)، في حين متغير الخطر فتوصلت هذه الدراسة إلى أن له تأثير سلبي وغير معنوي.¹⁰

يلاحظ على هذه الدراسة أنها تتفق مع الدراسة الحالية في محاولتها تحديد العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث تناولها لمؤشرات مثل حجم السوق والانفتاح، في حين اختلفت الدراسة الحالية عن هذه الدراسة السابقة في تناولها لمؤشرات أخرى مثل سعر الصرف، ضبط الفساد، بالإضافة إلى عدم اعتماد الدراسة الحالية على مؤشرات اعتمدت عليها هذه الدراسة السابقة مثل التكاليف الوحودية للعمالة والمسافة (بين أكبر المدن في البلد المصدر والبلد المضيف)، كما أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة السابقة من حيث عينة الدراسة والفترة الزمنية.

6-9- دراسة (Asiedu, 2002) تحت عنوان " على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة: هل إفريقيا تختلف؟"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الاختلاف في العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول جنوب الصحراء الكبرى لإفريقيا عن غيرها من الدول الأخرى، وقد حوت هذه الدراسة بيانات 10 سنوات خلال الفترة من 1988 إلى 1997، وقد شملت 71 دولة متقدمة ودول جنوب الصحراء الكبرى لإفريقيا، وبالاعتماد على أربعة نماذج جرى فيها التحليل بطريقة المربعات الصغرى، ونموذج

¹⁰ Bevan. Alan A & Estrin Saul, "The Determinants of Foreign Direct Investment into European transition economies", Journal of Comparative Economics, Elsevier Inc, 2004.

واحد باستخدام انحدار البائل (panel regression)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن العائد المرتفع للاستثمار والبنية التحتية الأفضل ليس لها تأثير ذو دلالة إحصائية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول جنوب الصحراء الكبرى لإفريقيا، في حين لها تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأخرى، كما توصلت أيضا إلى أن الانفتاح التجاري يروج لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول جنوب الصحراء الكبرى لإفريقيا وإلى الدول الأخرى.¹¹

يُلاحظ على هذه الدراسة أنها تتفق مع الدراسة الحالية في محاولتها تحديد العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث تناولها مؤشرات البنية التحتية والانفتاح، في حين اختلفت الدراسة الحالية عن هذه الدراسة السابقة في تناولها لمؤشرات أخرى مثل سعر الصرف، الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، ضبط الفساد، بالإضافة إلى عدم اعتماد الدراسة الحالية على مؤشرات اعتمدت عليهم هذه الدراسة السابقة مثل العائد على الاستثمار، كما أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة السابقة من حيث عينة الدراسة والفترة الزمنية.

10-6 - دراسة (Wilhelms & Witter, 1998) بعنوان: "الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته في الاقتصاديات الناشئة"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الناشئة خلال الفترة من 1978 إلى 1995، من خلال دراسة قياسية بالاعتماد على بيانات 67 اقتصادا ناشئا، وقد أظهرت هذه الدراسة أن كلا من متغيري الحكومة والسوق هي أكثر المحددات معنوية في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تشمل ملائمة الحكومة كلا من: الانفتاح الاقتصادي، ومراقبة التجارة وسعر الصرف، وأيضا قاعدة القانون، وقلة الفساد، والمبني على قيمة العدالة الإدارية والقانونية، أما بالنسبة لملائمة السوق فتشمل كلا من: حجم التجارة المرتفع، وانخفاض معدلات الضريبة، وارتفاع عدد سكان الحضر، وتوفر القروض، والطاقة.¹²

¹¹ Asiedu Elizabeth, "On Determinants of Foreign Direct Investment to Developing Countries: Is Africa Different", Journal of World Development, Elsevier Science Ltd, Great Britain, Vol. 30, No. 1, 2002.

¹² Wilhelms Saskia K.S & Witter Morgan Stanley Dean, "Foreign Direct Investment and Its Determinants in Emerging Economies", African Economic Policy Paper, Washington, Discussion Paper number 9, July 1998.

يُلاحظ على هذه الدراسة أنها تتفق مع الدراسة الحالية في محاولتها تحديد العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث تناولها مؤشرات سعر الصرف، ضبط الفساد، الائتمان، في حين اختلفت الدراسة الحالية عن هذه الدراسة السابقة في تناولها لمؤشرات أخرى مثل الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى عدم اعتماد الدراسة الحالية على مؤشرات اعتمدت عليهم هذه الدراسة السابقة مثل معدل الضريبة، عدد سكان الحضر، الطاقة، كما أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة السابقة من حيث عينة الدراسة والفترة الزمنية.

7- هيكلية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة وتليها خاتمة تضم نتائج الدراسة وتوصياتها، أما الفصل الأول فبعنوان الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، وضم ثلاثة مباحث الأول يتناول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، والثاني يتطرق إلى مختلف نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، وواقعه من خلال تسليط الضوء على تطوره التاريخي وتوزيعه العالمي خلال السنوات الأخيرة، أما المبحث الثالث فحُصص لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية، يأتي بعد ذلك الفصل الثاني والموسوم بعنوان واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا، ويضم بدوره ثلاثة مباحث الأول يعرض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعها القطاعي والجغرافي في دول شمال إفريقيا، أما الثاني فيتطرق إلى تشخيص مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا بالاعتماد على المؤشرات الكمية والنوعية، أما الثالث فيتعلق بتشخيص مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا بالاعتماد على مؤشرات أخرى، ليأتي بعد ذلك الفصل الثالث والأخير والموسوم بعنوان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا (بالتكيز على حالة الجزائر)، ويحتوي على أربعة مباحث، الأول يتعلق بتحديد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على عدد من الدراسات السابقة، يليه المبحث الثاني وهو يتعلق بعرض النماذج والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة والتي تم اختيارها أيضا بناء على عدد من الدراسات السابقة المُعتمد عليها في المبحث السابق، ثم يأتي المبحث الثالث والذي حُصص لتحديد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا من خلال الدراسة القياسية، يليه المبحث الرابع والذي حُصص بدوره لتحديد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بناء على الدراسة القياسية أيضا.

8- حدود الدراسة

شملت هذه الدراسة دول شمال إفريقيا (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، مصر) خلال الفترة (1996-2015)، بالإضافة إلى توسيع الفترة الزمنية لتصبح (1980-2015) بالنسبة للنموذج الثاني في دراسة حالة الجزائر.

9- صعوبات الدراسة

تتمثل صعوبات الدراسة في صعوبة انتقاء الدراسات السابقة التي يمكن الاعتماد عليها في اختيار المتغيرات المؤثرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فهناك كثير من الدراسات لا تستند إلى دراسات سابقة في اختيار المتغيرات، بالإضافة إلى عدم اعتماد بعض منها على دراسات قياسية في التوصل إلى النتائج، مع صعوبة الحصول بعض من الدراسات السابقة والمنشورة ملخصاتها عبر الإنترنت بسبب قلة الموارد التمويلية، حيث أن بعضا منها يُعرض من أجل البيع.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر بين النظرية والواقع

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية

إن سعي العديد من الدول في العالم وخاصة النامية منها إلى استقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، كما أن الازدياد المستمر لتدفقاتها عبر العالم، وخلال مختلف العقود الخالية وخاصة الأخيرة منها، لدليل على أهمية هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، والاستثمار بصفة عامة، ولهذا وكما تنافست الدول في الحصول على أكبر الحصة من هذا النوع من الاستثمارات فقد انهالت الكتابات عنه وعن المواضيع المتعلقة به، كما تعددت الدراسات التطبيقية حوله بحثاً عن فوائده ومحدداته وآثاره وغيرها، حيث أن هناك تنوعاً في التعاريف المقدمة للاستثمار، كما أن هناك اختلافاً في تحديد أنواعه، وحتى في تصنيف بعض من أنواعه أو تعريفها، ومن بين هذه الأنواع ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي سيتم في اختتام هذا الفصل بتحديد مفهومه وأنواعه ومحدداته، آثاره على اقتصاديات الدول النامية، وقبل ذلك سيتم التعرّيج في هذا الفصل على تحديد مفهوم الاستثمار وأنواعه، وأيضاً تبين التصنيفات المتعلقة ببعض من أنواع الاستثمار مثل الاستثمار المباشر مع عرض التعريفات المقدمة من بعض من الكتاب والباحثين لها.

حيث خُصص المبحث الأول تحت عنوان ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، ويضم خمسة محاور هي مفهوم الاستثمار، أنواع الاستثمار، تعريف الاستثمار الأجنبي، أنواع الاستثمار الأجنبي، أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فموسوم بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر بين النظرية والواقع، ويضم ثلاثة محاور رئيسية هي: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر، توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حول اقتصاديات العالم (الوارد والصادر) قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وبعدها، أما المبحث الثالث والأخير فهو بعنوان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية، يشمل على محورين هما محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول النامية.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى العديد من الدول إلى ازدهار اقتصادها، ونمو مشاريعها الاستثمارية بشتى أنواعها، وخاصة المحلية منها، بالإضافة إلى سعي العديد من الدول إلى توفير بيئة ملائمة في اقتصادها المحلي من أجل زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها بمختلف أنواعها، ومن أجل تسليط الضوء على الأنواع المختلفة للاستثمار الأجنبي التي تُمارس في دول مضيئة مختلفة، وعلى مفهوم كل منها، بالإضافة إلى مفهوم الاستثمار، تم تخصيص هذا المبحث الذي سيتم فيه عرض مفهوم الاستثمار، وأنواعه، بالإضافة إلى توضيح مفهوم الاستثمار الأجنبي ونوعيه، مع تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وتبيين أنواعه.

1- مفهوم الاستثمار

تعددت تعريفات الكتاب والباحثين لمصطلح الاستثمار، حيث لا يوجد تعريف موحد له، وقبل عرض بعض من هذه التعاريف يمكن تعريف الاستثمار من الناحية اللغوية كما يلي:

الاستثمار لغة: "مصدر للفعل "استثمر" الدال على الطلب"¹³

ومن الناحية اللغوية أيضا يعني "استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام فيكثر المال، وينمو بذلك على مدى الزمن"¹⁴

أما اصطلاحا فهناك من عرف الاستثمار بأنه "استثمار للأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائد في المستقبل..."¹⁵، وهذا يعني أن الاستثمار الهدف من ورائه هو جني الأرباح سواء على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل، وذلك من خلال الاستخدام الجيد للأموال في أصول معينة.

ويقصد بالاستثمار بالمعنى الاقتصادي "توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم"¹⁶، ومنه فإن الاستثمار يشمل عدة مجالات مثل الاقتصادية والاجتماعية او حتى الثقافية، هذه المشاريع التي تمكن من المحافظة على رأس المال من خلال زيادته وتحسينه، بكسب وتعويضه بما يُكتسب من مداخل جديدة.

¹³ عن: المغربي إبراهيم متولي إبراهيم حسن، "دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي: من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص: 22.

¹⁴ نفس المرجع السابق، ص: 23.

¹⁵ الحناوى محمد صالح، مصطفى نهال فريد، جلال إبراهيم العبد، "الاستثمار في الأسهم والسندات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004/2003، ص: 3.

¹⁶ علوان قاسم نايف، "إدارة الاستثمار: بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2012، ص: 29.

أما من الناحية الإدارية والمحاسبية فالاستثمار يعني "توظيف الأموال في أصول متنوعة (أصول متداولة، أصول ثابتة وأصول أخرى)"¹⁷، أي أن الاستثمار حسب هذا التعريف يتجه نحو توظيف الأموال إما في الجوانب التأسيسية للشركات أو الاستغلالية منها.

وقد عُرف أيضا بأن "الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموما قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي"¹⁸ أي أن الاستثمار يمكن أن يكون ماديا ملموسا، أو معنويا غير ملموس مثل الاستثمار في الأسهم والسندات.

وعُرف أيضا بأنه "يعني توظيف الأموال أو تخصيصها في المجالات أو الفرض الاستثمارية المتاحة والتي يعتقد المستثمر بأنها فرص مناسبة ومقبولة وتحقق له العائد الذي يرغب بأقل مستوى من المخاطرة"¹⁹

وهناك من يرى بأن "...الاستثمار قد يكون في أصول حقيقية أو في أصول مالية..."²⁰

وهناك من قدم مفهوما عاما وشاملا للاستثمار على أنه: "إرجاء أو تأجيل الاستهلاك لفترة قادمة، ثم توجيه هذه الأموال إلى الاستثمار وليس للاكتناز"²¹

وعُرف أيضا بأنه "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن: - القيمة الحالية لتلك الأموال... - النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم - المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع"²²

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن الاستثمار هو نشاط يعتمد على توظيف الأموال في موجودات مادية أو مالية سواء طويلة أو قصيرة الأجل من أجل تحقيق الأرباح سواء في المدى القصير أو المتوسط أو الطويل.

17 عن: نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

18 حمدان طاهر، "أساسيات الاستثمار"، دار المستقبل، عمان، 2008، ص: 13.

19 الحميري موفق عدنان عبد الجبار، "أساسيات التمويل و الاستثمار في صناعة السياحة"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 115.

20 الحناوي محمد صالح، مصطفى نهال فريد، جلال إبراهيم العبد، "الاستثمار في الأوراق المالية ومشتقاتها: مدخل التحليل الأساسي والفني"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005-2006، ص: 9.

21 حنفي عبد الغفار، "أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية: أسهم- سندات- وثائق الاستثمار- الخيارات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص: 18.

22 رمضان زياد، "مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2002، ص: 13.

2- أنواع الاستثمار

كما تعددت تعاريف الاستثمار باختلاف الكتاب والباحثين كذلك الشأن بالنسبة لأنواعه، حيث أن هناك تصنيفات عديدة، فحسب أداة الاستثمار التي يعتمد عليها المستثمر قُسم لأنواع التالية:²³

- الاستثمار المستقل والاستثمار المحفز: حيث ان العلاقة بينهما هي علاقة طردية كلما زاد الأول زاد الثاني، أي أن الاستثمار المستقل الذي ينبع من القطاع الحكومي أو قطاع الأعمال أو من خلال الاستثمار الأجنبي يعمل على زيادة الناتج القومي والدخل، والدخل بدوره يعمل على توليد الاستثمار المحفز.

- الاستثمار المادي والاستثمار البشري: حيث أن الاستثمار المادي هو عبارة عن الاستثمار الحقيقي، وهو الشكل التقليدي للاستثمار.

كما أن هناك استثمارا حقيقيا وآخر ماليا، حيث أن "...الاستثمار الحقيقي يتضمن أصولا مادية ملموسة مثل الأراضي والآلات والمعدات والمصانع، أما الاستثمار المالي فيتضمن عقودا مكتوبة على قطع من الورق مثل الأسهم العادية والسندات..."²⁴

وهناك من عرف الاستثمار الحقيقي، والاستثمار المالي كما يلي:

"- الاستثمار المباشر (الحقيقي):

هو الطلب على أصول الاقتصاد العيني .والتي تتولد منافعها من أدائها الذاتي.وتهدف إلى خلق السلع الاستهلاكية ,أو السلع الرأسمالية الجديدة في المجتمع بشكل مباشر.

- الاستثمار غير المباشر (المالي):

هو الطلب على الأصول المالية,مثل الطلب في سوق رأس المال وهي الأصول التي تتولد منافعها بشكل غير مباشر,وتعد انعكاسا لأداء الاقتصاد الحقيقي"²⁵

وهناك من قسمه أيضا بالاستناد إلى مالكي الاستثمار أو أطراف الاستثمار إلى:²⁶

- الاستثمار العام (الحكومي): وهو الاستثمار الذي تتولى الدولة القيام به، حيث تهدف من ورائه إلى تطبيق العديد من برامجها التي تشمل العديد من القطاعات مثل الاقتصاد والثقافة والصحة وغيرها.

- الاستثمار الخاص: من أمثلته شركات المساهمة أو الشركات الفردية، والتي تتمثل من أفراد من مختلف طبقات وفئات المجتمع، بحيث تشمل نشاط معين ومحدودا.

²³ علوان قاسم نايف، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

²⁴ الحناوى محمد صالح، مصطفى نهال فريد، جلال العبد، "الاستثمار في الأوراق المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002، ص: 2.

²⁵ سعد إمام محمد، "البيترودولار والاستثمار الأجنبي"، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2014، ص: 82، 83.

²⁶ علوان قاسم نايف، مرجع سبق ذكره، ص: 37، 38.

- الاستثمار الأجنبي: وهي الاستثمارات التي تأتي من خارج الدولة، والتي أصبحت من أهم المصادر التي تعتمد عليها دول العالم في تمويل مشاريعها، وخاصة في الدول النامية، بحيث أن هذا النوع يحقق لها العديد من المكاسب خاصة ما تعلق بتوفير رؤوس الأموال لإنجاز العديد من مشاريع الاقتصاد الوطني.

وهناك أيضا من صنف الاستثمار إلى نوعين حسب الجنسية "فقد يكون استثمارا وطنيا يقوم به أشخاص طبيعيين ومعنويون من داخل الدولة أو استثمارا دوليا يقوم به أشخاص طبيعيين أو معنويين ... من دول أخرى"²⁷

من خلال ما سبق يتضح أن هناك عدة أنواع للاستثمار تتوعت وتعددت بحسب الأسس التي اعتمدت في تصنيفه وتقسيمه، فهناك نوعية الموجودات المُستثمر فيها الاستثمار القصير والطويل الأجل، والذي يطلق عليهما الاستثمار الرأسمالي والاستثمار النقدي، وحسب الجهة المستثمرة هناك الاستثمار العام التابع للحكومة والاستثمار الخاص ويكون لجهات غير حكومية، أما إن كانت يتبع لجهة أجنبية غير محلية فيطلق عليه الاستثمار الأجنبي.

3-تعريف الاستثمار الأجنبي

كما أن هناك عدة تعاريف للاستثمار فإنه كذلك الحال بالنسبة لتعريف الاستثمار الأجنبي الذي قُدمت له العديد من التعاريف من بينها:

"الاستثمار الأجنبي هو الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها..."²⁸، أي أن الاستثمار الأجنبي يكون على أراضي دولة أخرى غير التي ينتمي إليها صاحب الاستثمار، كما أنه يكون ارتباطا على المدى البعيد ويحقق منافع للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأصلية المالكة للفرع الأجنبي المستثمر في الخارج.

وهناك من عرف الاستثمار الأجنبي بأنه "تحركات رؤوس الأموال من المقيمين في دولة أجنبية، بهدف الاستفادة من مزايا معينة، أو تحقيق أهداف معينة، وذلك عن طريق اقتناء الأصول الحقيقية بما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر، أو اقتناء الأصول المالية بما يعرف بالاستثمار الأجنبي في محفظة

²⁷ الشواره فيصل محمود، "الاستثمار في بورصة الأوراق المالية: الأسس النظرية والعلمية - مع مدخل مقترح لتقويم الأسعار السوقية للأسهم العادية بالتطبيق على بورصة عمان"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص: 36.

²⁸ عطا الله ماجد أحمد، "إدارة الاستثمار"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011، ص: 98.

الأوراق المالية²⁹، أن الاستثمار الأجنبي حسب هذا التعريف يمكن أن يكون في صورة تحويل للأموال في الخارج من خلال إقامة استثمار في أراضي الدولة الأجنبية، أو يمكن أن يكون استثمارا في الدولة الأجنبية لكن في صورة أخرى مثل الأسهم والسندات.

كما عُرف أيضا بأنه: "امتلاك أحد الأفراد أو المؤسسات في دولة ما لأصول تعمل في دول أخرى وذلك سواء كان بحق أو دون الحق في إدارة تلك الأصول وسواء كان ذلك لفترة قصيرة أو طويلة وغالبا ما تكون طويلة الأجل، وذلك سعيا وراء ربح أوفر أو عمالة أرخص أو لفتح أسواق جديدة وعادة ما تقترن هذه الاستثمارات بعائد عليها"³⁰، وحسب هذا التعريف فإن المستثمر الأجنبي قد يكون له إمكانية إدارة مشروعه الاستثماري المقام على أراضي دولة أخرى أو قد لا يكون له الحق في ذلك.

من خلال التعاريف السابقة للاستثمار الأجنبي، يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه استثمار يقوم به المستثمر في دولة أخرى أجنبية عنه، سواء في شكل أصول حقيقية أو أصول مالية، مع امتلاك أو عدم امتلاك حقوق إدارته، من أجل تحقيق أهداف معينة مثل التوسع أو زيادة الأرباح، أو استغلال ميزات في البلد المضيف مثل العمالة الرخيصة وغيرها.

4- أنواع الاستثمار الأجنبي:

من خلال التعاريف التي سبقت يتضح جليا أن هناك نوعين رئيسيين من الاستثمارات الأجنبية هما الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.

4-1- الاستثمار الأجنبي المباشر

عُرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "استثمار يتطلب علاقة طويلة الأمد وانعكاسا لآخر فائدة ومراقبة من طرف كيان مقيم في اقتصاد واحد (المستثمر الأجنبي المباشر أو الشركة الأم)..."³¹، أي ان الاستثمار الأجنبي المباشر يحتاج إلى علاقة طويلة الأمد من أجل جني الأرباح وتحقيق الفوائد المرجوة منه.

²⁹ عن: سعد إمام محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

³⁰ مندور عصام عمر، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص: 10.

³¹ Adapted from: United nations conference on trade and development, "world investment report 2005: Transnational Corporations And The Internationalization Of R&D", Switzerland, 2005, "P: 297.

هناك من عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "تحركات رؤوس الأموال من المقيمين في دولة ما إلى أصول الاقتصاد العيني في الدولة المضيفة، والتي لا بد أن يتوافر بها مجموعة من الشروط، لعل من أهمها نسبة المشاركة، والتدخل في تكوين استراتيجيات المنشأة وإدارتها"³²، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو نقل لرؤوس الأموال واستثمارها في شكل موجودات مادية على أراضي الدولة الأجنبية، أي اه استثمار حقيقي يتم في دولة أجنبية.

كما عُرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "تملك دولة أو رعاياها لأوراق مالية صادرة في بلد آخر بما يؤدي إلى انتزاع السيطرة والإشراف على تلك الشركات التي أصدرت تلك الأوراق، في الوقت الذي تصل ملكية الطرف الأجنبي إلى درجة تمكنه من ممارسة تلك الحقوق والواجبات"³³، وهنا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يتم من خلال تملك الشركات القائمة في دول أخرى عن طريق الأوراق المالية.

وهناك من يرى بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن "امتلاك الأفراد أو المؤسسات غير المقيمين لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين مع الحق في المشاركة في إدارة هذا المشروع أو السيطرة الكاملة على إدارته، وذلك سعياً وراء ربحاً أوفر أو عمالة أرخص أو لفتح أسواق جديدة، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة وقد يكون هذا المشروع مشروعاً للتسويق أو للبيع أو للتصنيع أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي"³⁴، أي ان المستثمر الأجنبي يمكن أن يكون له حق الملكية الكاملة للمشروع الاستثماري الذي يقبمه في دولة أجنبية، كما يمكنه الاستفادة من الميزات التي يتمتع بها البلد المضيف والتي تؤثر إيجاباً على المشروع الاستثماري.

4-2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

عُرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه عبارة عن "تحركات رؤوس الأموال من المقيمين في بلد ما إلى أصول الاقتصاد المالي في دولة أخرى، بهدف تنويع محفظة الأوراق المالية، والتي لا يترتب عليها التدخل في النشاط الاقتصادي الحقيقي في الدولة المستقبلة"³⁵، أي أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يتم من خلال الاستثمار في دولة أخرى لكن بالاعتماد على الأصول المالية من دون الأصول الحقيقية المعتمدة في الاستثمار الأجنبي المباشر.

³² عن: سعد إمام محمد، مرجع سبق ذكره ، ص: 83.
³³ عن: عيد، محمد عبد العزيز عبد الله، "الاستثمار الأجنبي المباشر: في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص: 18، 19.

³⁴ عن: منور عصام عمر،، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

³⁵ عن: سعد إمام محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 84.

كما عُرفت الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة بأنها عبارة عن "امتلاك الأفراد أو المؤسسات غير المقيمين لبعض الأوراق المالية من أسهم وسندات لمؤسسات وطنية وذلك دون أن يقوم هؤلاء الأفراد بممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع ولكن لهم الحق في الحصول على عائد الأسهم والسندات المملوكة"³⁶، أي من الأصول المالية التي يعتمد عليها في الاستثمار الأجنبي غير المباشر الأسهم والسندات، مع عدم حصول أصحابها على أي حق في إدارة المشاريع التي استثمروا فيها، مع الحصول أرباح من وراء ذلك.

وهناك من يرى بأن الاستثمار الأجنبي غير المباشر ما هو إلا استثمار أجنبي مالي (محفظي)، أي أنه ليس استثمارا مباشرا يتم من خلال الموجودات، وإنما يُنفذ عن طريق أحد أشكال المحافظ الاستثمارية، حيث أن المستثمر يستثمر أمواله خارج بلده ومن دون أن يتمكن من الرقابة الإدارية عليها³⁷.

كما الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر من حيث قدرة الشركة الأم المصدرة للاستثمار الأجنبي على إدارة فروعها في الخارج والذي يعتبر شرطا يجب توفره وميزة تتمتع بها، بالإضافة إلى توفر شرط آخر مهم وهو شرط الملكية، كما أن كلا النوعين من الاستثمار المباشر يتصفان بأن كلاهما عبارة عن نقل لرؤوس الأموال بين الدول، أي من بلد إلى آخر سواء مثل نقل الموجودات في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر، أو في الاستثمار في الأوراق مالية في حالة الاستثمار الأجنبي غير المباشر³⁸.

بالإضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يختلف عن الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الآتي:

- "بيئة نظامية مشجعة للاستثمار،
- رقابة حكومية على الأوراق المالية وعمليات التداول،
- إمكانية التنويع الاستثماري،
- كلفة منخفضة نسبيا"³⁹.

³⁶ عن: مندور عصام عمر،، مرجع سبق ذكره، ص: 12.
³⁷ محمد الهادي سليمان عمر، "الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة: في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي"، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، ص: 24.

³⁸ عن: مندور عصام عمر،، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

³⁹ محمد الهادي سليمان عمر،، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

5- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك شكلين أساسيين للاستثمار الأجنبي المباشر هما الاستثمار المشترك، والاستثمار المملوك بالكامل لمستثمر الأجنبي، كما هو مبين فيما يلي:

5-1- الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك

5-1-1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك

وهو عبارة عن مشروع مشترك بين المستثمر الأجنبي المستثمر المحلي، يتم فيها تحديد نسب المشاركة من خلال الاتفاق بين أطراف الاستثمار، كما أن للقوانين دور منظم لها، حيث تصدر كثير من الدول قوانين لحماية مستثمريها المحليين واقتصادها المحلي من السيطرة الأجنبية، كتطبيق كثير منها لقوانين تنص على أن لا تتجاوز مشاركة المستثمر الأجنبي في رأس مال المشروع النسبة 49%.⁴⁰

وهناك من يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك على أنه: "أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة - المستثمر الأجنبي ورأس المال المحلي الوطني- والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد إلى الإدارة، والخبرة وبراءة الاختراع، أو العلامات التجارية"⁴¹

وهناك من يرى أن "الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العمليات الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه"⁴²

حيث أنه ومن خلال إما ممارسة الدولة لضغط على المستثمر الأجنبي أو من خلال القوانين واللوائح المنظمة للاستثمارات الأجنبية، أو من خلال إرادة الطرفية، تتم مشاركة رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني في مشروع معين سواء في تاريخ محدد متفق عيه بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني أو منذ انطلاق المشروع.⁴³

40 عطا الله ماجد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 102، 103.

41 عن: عيد، محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 37، 38.

42 عن: مندور عصام عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

43 عيد، محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

5-1-2- مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك

يمكن تبيين مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المشترك من زاويتين، الأولى من وجهة نظر الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية، والزاوية الثانية من وجهة نظر المستثمر الأجنبي في حد ذاته.

5-1-2-1- مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة:

بالنسبة لكل من مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة له فيمكن توضيحها على النحو الآتي:⁴⁴

تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك من ناحية الدول المضيفة له من حيث الآتي:

- نقل رؤوس الأموال الأجنبية بالإضافة إلى التطور التكنولوجي إلى الدول المضيفة التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المشتركة⁴⁵.
 - ما يتعلق بالشغل وتقليل البطالة فهذا الاستثمار المشترك من شأنه تقليل البطالة وتوفير مناصب شغل جديدة، بالإضافة إلى تحقيق منافع أخرى غير هذه تتعلق بعالم الشغل.
 - العمل على زيادة وخلق فرص جديدة للتصدير، ومنه التقليل من الواردات، وهذا ما يعود بالإيجاب على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة.
 - العمل على الرفع من كفاءة المؤسسات المحلية من خلال احتكاكها بنظيراتها الأجنبية والذي يساهم في الرفع من مستوى كفاءة مدراء المؤسسات المحلية، مع تكوين علاقات تكامل واندماج مع أخرى أجنبية.
 - هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر يتسم بانخفاض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد المحلي لأنه يقوم على المشاركة مع الطرف المحلي، ومنه يفضل من قبل الدول المضيفة على نظيره من الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي.
- أما بالنسبة لعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة فتتمثل في الآتي:

⁴⁴ مندور عصام عمر،، مرجع سبق ذكره، ص: 13، 14.

⁴⁵ عن: مندور عصام عمر،، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

- مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي فإن مساهمة هذا النوع من الاستثمارات في تحسين ميزان مدفوعات الدولة المضيفة من خلال تحويل لرأس المال الأجنبي تكون بدرجة منخفضة.
- قد يؤدي هذا النوع من الاستثمارات إلى عدم العدم المساهمة بنسبة كبيرة في ما تصبوا إليه الدولة المضيفة له من أهداف من ورائه مثل توفير مناصب الشغل وتلبية حاجات السوق المحلي والتطوير التكنولوجي، وهذا يعود إلى عدم توفر القدرة المالية الجيدة للمستثمر الوطني على مجارة المستثمر الأجنبي في إنشاء مشاريع كبرى يرغب المستثمر الأجنبي في إنشائها.

5-1-2-2- مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:

بالنسبة لكل من مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي فيمكن عرضها كما يلي:⁴⁶

تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي فيما يأتي:

- تحقيق النجاح في الاستثمارات الأجنبية المشتركة يتيح للمستثمر الأجنبي إمكانية أكبر في امتلاك مشاريع استثمارية يملكها بالكامل، من خلال زيادة حظوظه في الحصول على موافقة الدولة المضيفة له على ذلك.
- كثرة القيود والعوائق على تملك المستثمر الأجنبي لاستثمارات خاصة به بصفة كاملة في الدول المضيفة يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك أفضل الأشكال بالنسبة له، حيث يحقق له قدرا لا بأس به ممن الأرباح إذا ما تم مقارنته بمشاريع الاستثمار الأجنبي غير المباشر.
- نقص المعلومات عن البلد المضيف، فيما تعلق خاصة بالناحية التسويقية، بالإضافة إلى عدم توفر الموارد البشرية اللازمة لعملية الاستثمار الأجنبي المباشر الكامل الملكية للمستثمر الأجنبي، يجعل خيار الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك هو الأفضل بالنسبة للمستثمر الأجنبي.
- من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك يسهل على المستثمر الأجنبي اختراق سوق البلد المضيف والتعرف على نقاط القوة والضعف، وحماية المصادر الخام والأولية للشركة الأجنبية.
- التقليل من الأضرار والمخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي سواء المخاطر التجارية، أو ما تعلق بالتأمين والمصادرة.

⁴⁶ عن: محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 40 - 42.

- كلما كان مركز الطرف المحلي المشارك في الدولة المضيفة أكبر مثل أن يكون الحكومة أو أحد الشركات الكبرى التابعة للقطاع العام كلما انزاحت العقبات البيروقراطية وعُبدت الطريق أمام المستثمر الأجنبي.
- يتيح هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر إمكانية حصول المستثمر الأجنبي على المواد الأولية وعلى الائتمان بصورة أفضل.
- هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر يحل العديد من المشكلات التي قد تواجه المستثمر الأجنبي مثل اللغة والعلاقة بالعمال وغيرها من المشاكل ذات الطابع الاجتماعي والثقافي.
- يناسب هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الشركات الأجنبية صغيرة الحجم والتي تبحث عن أسواق لتمكين مركزها فيها.

أما بالنسبة لعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي فهي تتمثل في الآتي:

- إمكانية وقوع مشاكل بين المستثمر الأجنبي والطرف الوطني بسبب تعارض المصالح، مثل ما تعلق بالرقابة على المشروع وإدارته، ونسبة المساهمة في رأس مال المشروع، وغيرها من المشاكل التي قد تؤثر على سير المشروع ومختلف وظائفه.
- إمكانية تعرض المستثمر الأجنبي لمحاولة العزل من المشروع بعد مدة زمنية معينة وذلك من طرف المستثمر الوطني، وهذا ينافي طموحات المستثمر الأجنبي في التوسع والتملك.
- قد تؤثر ضعف القدرات والإمكانيات المالية للمستثمر الوطني على وتيرة تقدم المشروع وهذا ما لا يخدم المستثمر الأجنبي.
- قد يتعرض الطرف الأجنبي إلى العديد من القيود بسبب اللوائح التنظيمية الصارمة، مثل تلك التي تتعلق بتحويل أرباحه إلى الخارج، وخاصة إذا كان شريكه الوطني هو حكومة الدولة المضيفة.

5-2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

5-2-1- تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية "يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، ولهذا لا تحبذه الكثير من الدول المستثمر فيها، خشية أن يؤدي إلى التبعية والهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الأجنبي"⁴⁷

⁴⁷ عطا الله ماجد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 103.

وهناك من علق على هذا النوع من الاستثمار الأجنبي، حيث يرى بأنها تعتبر "أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات المتعددة الجنسيات في حين نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيراً في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، والسبب في ذلك هو الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية واقتصادية، كسيادة حالة احتكار الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية. ومع ذلك نجد أن بعض الدول النامية في شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية تمنح فرصاً للشركات المتعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملاً في هذه الدول كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي"⁴⁸

كما أن هناك من يرى أيضاً بأنه "يتمثل هذا النوع من الاستثمار في قيام المستثمر الأجنبي - أو الشركات متعددة الجنسية - في إنشاء فرع للإنتاج أو التسويق، أو في نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة"⁴⁹

5-2-2- مزاي وعيوب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يمكن تبيين مزاي وعيوب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل لمستثمر الأجنبي من زاويتين، الأولى من وجهة نظر الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية، والزاوية الثانية من وجهة نظر المستثمر الأجنبي في حد ذاته.

5-2-2-1- مزاي وعيوب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل لمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الدول المضيفة

بالنسبة لكل من مزاي وعيوب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الدول المضيفة له فيمكن توضيحها على النحو الآتي:⁵⁰

تتمثل مزاي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من ناحية الدول المضيفة له من حيث الآتي:

- تحسين وضعية ميزان مدفوعات الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، من خلال زيادة الصادرات والتقليل من الواردات، بالإضافة إلى العمل على إشباع السوق المحلي بمختلف السلع والخدمات التي تحتاج إليها، وذلك لأن هذا النوع من

⁴⁸ مندور عصام عمر،، مرجع سبق ذكره، ص: 14، 15.

⁴⁹ عن: عيد، محمد عيد العزيز عيد الله،، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

⁵⁰ مندور عصام عمر،، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

الاستثمار الأجنبي يمتاز بـ كبر حجم المشروعات الاستثمارية، مما يعني زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي.

- كما أن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي يعمل على نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول المضيفة بصورة أحسن من الاستثمار المشترك.

أما بالنسبة لعيوب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الدول المضيفة فتتمثل في أن بروز أي مشكل أو تعارض في المصالح بين الدول المضيفة والشركات الأجنبية قد يؤدي إلى آثار سلبية على المستوى المحلي والدولي، بالإضافة إلى خوف الدول المضيفة وبالأخص النامية منها من التبعية الاقتصادية وأيضا من خطر الاحتكار الذي قد يُمارس من قبل المستثمر الأجنبي.

5-2-2-2- مزاي وعيوب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر المستثمر الأجنبي

بالنسبة لكل من مزاي وعيوب الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر المستثمر الأجنبي فيمكن عرضها كما يلي:⁵¹

تتمثل مزاي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر المستثمر الأجنبي فيما يأتي:

- الحرية الكاملة والمطلقة التي تمتع بها المستثمر الأجنبي في إدارة مشاريعه الاستثمارية، وجميع الأنشطة الوظيفية التي تتدرج ضمنها، وفي جميع المستويات التنظيمية سواء العليا أو الوسطى أو الدنيا.

- انخفاض تكاليف عوامل الإنتاج وخاصة في الدول النامية مما يجعل المستثمر الأجنبي يحقق أرباحا أكبر ناهيك أن هذه الأرباح تعود إليه وحده، أي لا يوجد شريك محلي يقاسمه إياها.

- القيود التي تفرضها الدول المضيفة على الواردات، من المشاكل والعقبات التي قد يمكن التملك الكامل للمستثمر الأجنبي لمشروعه الاستثماري من تجاوز هذه القيود.

- يمكن هذا النوع من الاستثمار من تفادي الكثير من المشكلات التي تتجم عن أنواع أخرى من الاستثمار مثل الاستثمار المشترك.

⁵¹ عن: محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 44-46.

- إمكانية توسع المستثمر الأجنبي في السوق المحلي وتحسين مركزه التنافسي وزيادة حصته السوقية، حيث أن هذا النوع من الاستثمار يساعد ويسهل عملية تلبية حاجات السوق من خلال ملامسته وقربه الكبير من حاجات ورغبات المستهلكين.

أما بالنسبة لعيوب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر المستثمر الأجنبي فتمثل في جانبين هما:

- تحمل المستثمر الأجنبي لوحده كافة التكاليف سواء التأسيسية أو الاستغلالية، وذلك مقارنة بالاستثمار المشترك، حيث تحتاج الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي إلى رؤوس أموال كبيرة لتمويل هذا النوع من الاستثمارات والتي تكون على كاهل المستثمر الأجنبي.

- قد يتعرض هذا النوع من الاستثمارات إلى أخطار لا تتعلق بالجانب التجاري، مثل المصدرة والتصفية، والتخريب، وغيرها والتي تتجم عن الأوضاع غير المستقر والمتقلبة التي تعيشها تلك الدول المضيفة سواء من الجانب الاجتماعي أو السياسي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك من صنف الشركات متعددة الجنسيات كأحد أنواع الاستثمار الأجنبي، حيث عرفها بأنها: "الشركات التي تملك مشاريع كثيرة، في دول مختلفة من العالم، حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها،" ويمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات شيان متلازمان، اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة⁵²

كما أن هناك من عرف الشركات متعددة الجنسيات بأنها "...شركات وطنية كبرى عبرت الحدود القومية وأنشأت شركات فرعية في عدة دول بسبب التطور الكبير الذي بلغه اقتصاد بلدها الأصلي من ناحية ولخدمة ذلك الاقتصاد نفسه من ناحية أخرى بحيث يظل ولاءها النهائي لبلدها الأصلي"⁵³

من خلال ما سبق يتضح أن هناك العديد من الميزات للاستثمارات الأجنبي المباشر وغير المباشرة وكذلك العيوب بالنسبة لكلا النوعين، وذلك سواء من وجهة نظر المستثمر الأجنبي أو من وجهة نظر الدول المضيفة، والتي يُلاحظ أن كلا الطرفين يعمل على تحقيق أهدافه وحماية مصالحه فما قد يكون ميزة يستفيد منها الأول قد تكون تهديدا يثير مخاوف الثاني، فمثلا تملك المستثمر الأجنبي لمشروعه المقام في الدولة المضيفة بالكامل، والذي يسعى إلى تحقيقه من أجل جني العديد من الإيجابيات التي

52 عطا الله ماجد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 103.

53 الشافعي حسن احمد، "الشركات متعددة الجنسيات في التربية البدنية والرياضة"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2011، ص:

تزيد من أرباحه وتوفر له حرية كاملة في التصرف فيها، وفي التوسع في مشروعه، قد يجعل الدولة المضيفة له وخاصة إذا كان اقتصادها المحلي غير مزدهر تخاف من حدوث التبعية الاقتصادية لها.

المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه العالمي

من خلال المبحث السابق يظهر أن هناك أنواعا كثيرة للاستثمار منها ما هو حقيقي ومنها ما هو مالي، ومنها ما هو عام حكومي ومنها ما هو خاص، ومنها المحلي، وآخر أجنبي، كما أن الاستثمار الأجنبي بدوره ينقسم إلى مباشر وغير مباشر، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينقسم بدوره إلى نوعين حسب ملكيته فمنه المشترك بين المستثمر الأجنبي وجهة مينة في البلد المضيف، ومنه المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، ولعل بروز هذا النوع من الاستثمار الأجنبي وهو المباشر يعود إلى عدة عوامل وأسباب يمكن تفسيرها من خلال عدة وجهات نظر بالاستناد إلى نظريات مفسرة له، والتي يمكن تدعيمها بعرض تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال العقود التاريخية المختلفة، وبغية توضيح ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أفضل، وبغية تسليط الضوء على مختلف النظريات المفسرة له، والتعرف على مختلف المراحل التاريخية لتطوره، وما مدى تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على نموه، تم تخصيص هذا المبحث لأجل ذلك.

1-1- نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من النظريات المفسرة لحركة الاستثمارات الأجنبية من دولة إلى أراضي دولة أخرى، أي المفسرة لحركة الاستثمارات بما تقوم عليه من رؤوس أموال وموجودات وموارد بشرية وغيرها بصفة مباشرة من دولة إلى أخرى أجنبية، ومن بينها النظريات الآتية:

1-1-1- نظرية المنشأة الصناعية

"ترى هذه النظرية أن انتقال رأس المال في صورة استثمارات أجنبية في الخارج يلزمه شرطين:

- أن تتفوق الأرباح المحققة في الخارج ... (عن ما) يمكن تحقيقه من أرباح في الداخل.

- أن يتمتع المشروع الأجنبي في الدول المضيفة بمزايا احتكارية (تفوق تكنولوجي، معرفة فنية، رؤوس أموال كبيرة، و(عمالة) مدربة..الخ) تمكنه من منافسة المشروعات هذه أو (تعوض) خروجه من الدولة الأم⁵⁴.

برغم أن هذه النظرية ارتكزت على معنى عقلاني للاستثمار في الخارج وهو ضرورة تحقيق الربح أكثر مما يمكن جنيه في الداخل، إلا أنه في بداية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة قد يبقى المستثمر الأجنبي لعدة سنوات في هذه الدول من دون تحقيق أرباح أكبر مما كان يحققه في البلد الأصلي، إلا أنه قد يحقق الأضعاف بعد عدة سنوات، وهذا ما يصبوا إليه معظم المستثمرين الأجانب بحكم أن التوسع في بلد أجنبي يتطلب الوقت، من أجل التعرف على السوق واختراقها ثم كسب حصصا سوقية ومركز تنافسي، فقد يصادف المستثمر الأجنبي منافسة محلية حادة بالنظر إلى المزايا التي يتمتع بها المنافس المحلي من عامل المكان وربما القوانين واللوائح في البلد المضيف التي تحمي مستثمريها المحليين، والعديد من العوامل التي تجعل من الربح الذي تدعه هذه النظرية كمييار لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة لا يصلح كأساس لذلك وخاصة على المدى الزمني القصير.

أما بالنسبة لتمتع الاستثمار الأجنبي في البلد المضيف بمزايا احتكارية تمكنه من منافسة المؤسسات المحلية، فقد لا يكون هذا ميزة للمستثمر الأجنبي بل قد يكون من الأهداف التي يصبوا إليها، وخاصة إذا ما كان تدفق الاستثمار الأجنبي من دولة إلى أخرى أكثر تطورا منها، فالكثير من المستثمرين الأجانب يقصدون بعض الدول المضيفة ن أجل الاستثمار بهدف الاستفادة من مهارة اليد العاملة وخبرتها وكفاءتها من الناحية التكنولوجية.

1-2- نظرية رد فعل احتكار القلة والاستثمار الأجنبي المباشر

"تعد هذه النظرية امتداد للأساس النظري القائم على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تكون في ظل أسواق المنافسة غير الكاملة، ووفق هذه النظرية، وفي الصناعات التي يسودها احتكار القلة فإن الشركات المتنافسة، تعمل على تبني اتجاهات في السوق الدولي بهدف بناء حائط لصد المنافسة من قبل الكيانات الأخرى...فعلى سبيل المثال كرد فعل لقيام أحد الشركات الأجنبية بتوجيه رأس مالها إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أحد الدول، أو أحد الأقاليم... ستقود الشركات (المنافسة) لها باتخاذ نفس النهج، وذلك حتى لا يتأثر نصيبهم من السوق العالمي..."⁵⁵

⁵⁴ عن: المغربي إبراهيم متولي إبراهيم حسن، مرجع سبق ذكره، ص: 151، 152.

⁵⁵ سعد إمام محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 110، 111.

لقد ركزت هذه النظرية على المنافسة غير الكامل التي تسود كثيرا من الأسواق، والتي أصبحت مميزة لكثير من الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية بسبب نفوذ الكثير من الشركات العالمية المنافسة وبخاصة الشركات متعددة الجنسيات التي من تمثل الشركات المهيمنة على الأسواق، والتي لم تخلق فقط هذا النوع من الأسواق بل قد تؤدي حتى إلى التبعية الاقتصادية التي تعرفها كثير من الدول خاصة النامية منها حسب التصنيف الاقتصادي للكثير من التقارير الدولية، وبرغم هذا إلا أن هذا هذه النظرية حسب وجهة نظرها أن الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كان الهدف منه هو المنافسة بين الشركات الكبرى فحسب فإن الشركات التي لا تتمتع أو لا يمكنها ممارسة احتكار القلة وعدم مجارة الشركات الكبرى لا يمكن أن يكون لها استثمار أجنبي مباشر، وهذا ما ينافي الواقع أو يبتع عنه كثيرا، حيث نجد في الواقع كثير من الشركات ليست شركات كبرى وتمارس الاستثمار الأجنبي المباشر، ولو من خلال الشراكة مع شركات في الدول المضيفة، ولو رجعنا إلى عقود خلت لوجدنا هذه الشركات الكبرى في يومنا هذا والتي تمارس احتكار القلة لم تكن لتصل إلى ما وصلت إليه إلا بعد مرورها بعدد المراحل في دورة حياتها، حيث كانت هي أيضا شركات صغيرة واستثمرت في دولها ثم توسعت في نشاطها واستثمرت استثمارا أجنبيا مباشرة في دول أخرى، ثم بعدها تزايد عددها وأصبحت تتنافس فيما بينها ليظهر بعدها أسواق تتميز باحتكار القلة هي من تمارسها، أي أن هذه النظرية حتى وإن توافقت على كثير من الحالات المتعلقة بهذه الشركات الممارسة لاحتكار القلة إلا أنها لا يمكن إسقاطها على كل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتاريخ هذه الشركات الكبرى يثبت ذلك.

1-3- نظرية الموقع

حسب هذه النظرية فإن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تنتقل وتتحول من دول إلى أخرى يرتبط بالدولة المضيفة من حيث موقعها، وما يلعبه من دور كبير في التأثير على نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر بها من عدمه كما يؤثر على تقدمه وتوسعه أيضا، فالدولة المضيفة ذات الموقع الجيد تجعلها تتصف بميزة جذابة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لما يوفره لها موقعها من خصائص تيسر إدارة المشروع وتحقيق أهدافه وبأقل التكاليف، ومن بين ما يوفره الموقع الجيد للبلد المضيف للمستثمرين الأجانب القرب من أسواق جديدة لتسهيل عملية نقل المنتجات التامة الصنع إليها وبأقل التكاليف مع توفير منافذ وقنوات التوزيع، كذلك الموقع الجيد يمكن من الحصول على المواد الأولية وبأقل التكاليف، حيث يجعل المستثمر الأجنبي يتحصل على المواد الأولية التي يحتاج إليها في مشروعه الاستثماري بأقل

تكاليف النقل، أيضا توفير اليد العاملة الرخيصة والتي تتمتع بمؤهلات علمية وخبرات فنية، كما أن الموقع الجيد يوفر رأس المال الذي يحتاجه المشروع، ويحقق للمستثمر الأجنبي إمكانية الحصول على الائتمان المحلي من في البلد المضيف، بالإضافة إلى أن الموقع الجيد يوفر بيئة اقتصادية تمتاز بالاستقرار والنمو والازدهار، كما يمتاز أيضا ببيئة سياسية مستقرة تجعل المستثمر الأجنبي يستثمر على أراضي البلد المضيف في راحة واطمئنان، بالإضافة إلى خصائص أخرى تميز الموقع الجيد مثل قلة القيود على الأعمال التجارية مثل الضرائب القيود الجمركية، وغيرها، بالإضافة إلى وجود الموقع الجيد ضمن بيئة تشريعية تسهل الأعمال التجارية والقيام بمختلف الأنشطة الاستثمارية.⁵⁶

إن الخصائص التي تركز عليها نظرية الموقع قد لا تتوفر في كثير من الدول، فقد نجد دولا تتوفر على بعض منها ولا تتوفر على الأخرى، فمثلا نجد دولا تتوفر على الاستقرار الاقتصادي والاستقرار السياسي، لكن في المقابل لا تتوفر على يد عاملة رخيصة، فالاستقرار الاقتصادي خاصة الذي عادة ما ينجم عن نمو اقتصادي كبير يوفر بالتوازي دخل فرديا مرتفعا، ومنه ترتفع تكلفة العاملة في هذا البلد، كذلك قد نجد دولا يتوفر فيها أيضا استقرار سياسي لكن تعاني من بيروقراطية كبيرة وقيود على المعاملات، فتجد المستثمر الأجنبي من أجل الحصول على تراخيص الاستثمار فقط يتطلب منه عدة أيام من أجل ذلك، وفي المقابل كثير من الدول المضيعة التي تتوفر على مزايا أخرى تتعلق بموقعها مثل القرب من الأسواق واليد العاملة الرخيصة قد تكون تعاني من مشاكل سياسية بالإضافة إلى انتشار الإجرام، وتفتشي الفساد الإداري، وغيرها، ومنه فإن نظرية الموقع لا يمكن أخذها على إطلاقها بل هناك الكثير من الاستثناءات كما هو معاين في كثير من الدول.

1-4- النظرية الانتقائية

"ترى هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد دالة في ثلاثة متغيرات هي المزايا الاحتكارية (مهارات عنصر العمل، واستخدام التكنولوجيا.. الخ) التي يمتلكها المستثمر الأجنبي، والمزايا المترتبة على الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية مثل التصدير، والمزايا المكانية التي (تتمتع) بها الدولة المضيعة للاستثمار الأجنبي مثل اتساع حجم السوق، ووفرة المواد الخام"⁵⁷

⁵⁶ حسن خلف فليح، "التمويل الدولي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004، ص: 183.

⁵⁷ عن: المغربي إبراهيم متولي إبراهيم حسن، مرجع سبق ذكره، ص: 153.

يُلاحظ أن هذه النظرية جمعت بين نظرية الموقع، والمزايا الاحتكارية التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي سواء التي يمتلكها أو التي تتكون لديه عندما ينتقل إلى الدولة المضيفة في ثلاثة متغيرات، وهذا قد يتفق مع العديد من الشركات الكبرى مثل الشركات المتعددة الجنسيات، أي أنه حسب هذه النظرية فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يقوم به إلا من تتوفر فيه هذه الشروط الثلاثة، أي أن هذه النظرية أهملت العديد من الشركات التي قد لا تتوفر فيها بعضا من هذه المواصفات، كما أقصت أيضا بعضا من الدول التي لا تتوفر على بعض من المزايا المكانية لكن تعتبر من أفضل الدول التي تستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنظر إلى مزايا مكانية أخرى غير التي لا تملكها، كما أن هذه النظرية أيضا قدمت تفسيراً للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المستثمر الأجنبي الذي يملك شركة من كبريات الشركات وذو مزايا احتكارية، أي أن هذا المستثمر عندما مارس الاستثمار الأجنبي المباشر أول مرة ولم يكن يملك كثيرا من هذه المواصفات الاحتكارية لم يكن مستثمرا أجنبيا حسب هذه النظرية، أي أن هذه النظرية، وبرغم جمعها بين تلك المتغيرات الثلاثة إلا أنها تناسب فقط الشركات الاستثمارية الكبرى.

1-5- نظرية أسواق الصرف الأجنبي

"تعتمد هذه النظرية في تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر... (على) التقلبات في أسواق الصرف الأجنبي، والتي تنشأ عن سوق صرف أجنبي غير كامل من حيث المنافسة. وحيث يعمل المستثمر الأجنبي على استغلال الاختلافات ما بين معدلات صرف العملات الأجنبية مقابل عملته الوطنية، فعند حدوث انخفاض في قيمة العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية للمستثمر الأجنبي، تكون دافعا نحو الدخول في مشروعات الاستثمار الأجنبي، واقتناء الأصول في الدول ذات العملات المنخفضة أي ارتفاع أسعار صرفها مقابل العملة الوطنية للمستثمر الأجنبي، حيث إن في هذا الوقت تكون تكلفة الأصول أقل مقابل العملة الوطنية للمستثمر، أو أقل من مثيلاتها في الاقتصاد المحلي في حالة انخفاض قيمة العملة"⁵⁸

حسب هذه النظرية فإن المستثمر الأجنبي دافعه نحو الاستثمار في دولة أخرى هو انخفاض قيمة العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية، ومنه إمكانية إقامة مشروعه الاستثماري في الدولة الأجنبية بمبالغ مالية أقل مما هي عليه في بلده الأصلي، إلا أن هذه النظرية قد لا تتفق مع بعض الحالات فقد تجد دولا مضيفة برغم انخفاض عملتها مقابل العملة الوطنية للمستثمر الأجنبي إلا أنها تعاني من ندرة بعض الموجودات التي يحتاج إليها المشروع سواء التأسيسية أو الاستغلالية، مما يؤدي إلى ارتفاع ثمنها إذا ما قورنت بالبلد الأصلي للمستثمر الأجنبي الذي يتوفر عليها وبأرخص الأثمان، أيضا قد تجد الدولة المضيفة التي تمتاز بانخفاض عملتها مقابل العملة الوطنية للمستثمر الأجنبي تعاني من عدم الاستقرار

⁵⁸ سعد إمام محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 108، 109.

السياسي، وتردي الوضع الأمني مما يجعل المستثمر الأجنبي يحجم عن الاستثمار في هذه الدولة، بالإضافة إلى هذا فإن انخفاض قيمة عملة البلد المضيف قد يعني عدم الاستقرار الاقتصادي، أي أن هذه العملة قد تستمر في الانخفاض في السنوات المقبلة وهذا يؤثر على المستثمر الأجنبي في حد ذاته فقد يكون عاملاً محفزاً في البداية للاستثمار في هذا البلد المضيف ليصبح بعدها عاملاً منفراً بسبب أن استمرار انخفاض عملة البلد المضيف يؤدي إلى المستثمر الأجنبي إلى بيع سلع بأسعار أعلى مما كانت عليه في بداية استثماره الأجنبي المباشر في هذا البلد المضيف من أجل تغطية الفارق في قيمة العملة وإعطاء قيمة حقيقية لمنتجاته، وارتفاع الأسعار يعني انخفاض الطلب، والذي قد يؤدي إلى خسارة المستثمر الأجنبي.

يُلاحظ على هذه النظريات أنها حاولت أن تقدم تفسيراً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، من وجهات نظر مختلفة، فمنها من ركزت على الربح الذي يصبوا إليه المستثمر الأجنبي من خلال استغلال ما يتمتع به من إمكانيات، ومنها من اعتمدت على المنافسة بين الشركات الكبرى وما خلقه احتكار القلة في السوق، وأخرى ركزت على ما يوفره الموقع الذي يتمتع به البلد المضيف من مزايا مختلفة، وأخرى مزجت بين ثلاثة عوامل مزايا المستثمر الأجنبي، وما يتحقق له من الاستخدام الداخلي لها، بالإضافة إلى موقع البلد المضيف، ومنها من ركزت على سعر صرف العملة المحلية في البلد المضيف مقابل العملة الوطني للمستثمر الأجنبي، إلا أن المستثمر الأجنبي وإن وافق ميله إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في بلد ما إلى ما جاءت به واحدة من هذه النظريات لا بد أن لا يهمل البقية، وأن ينتبه إلى العديد من العوامل، حيث من الأفضل الموازنة بينها من أجل تحقيق استثمار أجنبي مباشر ناجح، فمثلاً من المستحيل أن يركز فقط على سعر الصرف في دولة تسودها الحروب والمنازعات الطائفية، أو يعتمد في اتخاذ قراره في الاستثمار في البلد المضيف على ميزات الموقع من دون مراجعة الإجراءات الضريبية، وما يتعلق بتحويل الأموال، واللوائح التنظيمية المنظمة للنشاط الاستثماري، أي أن النظريات السابقة لا يمكن إفرادها وإنما لتقديم تفسير منطقي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يجب التركيز عليها جميعاً، مع عدم إقصاء دوافع أخرى استنتجتها بعض هذه النظريات.

2- التطور التاريخي للاستثمارات الأجنبية المباشرة

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر عدة مراحل تاريخية، تزامنت مع العديد من الأحداث الاقتصادية والعالمية، والتي أثرت على تدفقاته في كثير من المرات، وفيما يلي عرض لهذه المراحل:

2-1- الاستثمارات الأجنبية قبل الحرب العالمية الثانية

يعود تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمارات التي نقلتها قوى الاستعمار إلى البلدان المستعمرة، وذلك في القرن التاسع عشر، حيث كان رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 1914 حوالي 15 مليار دولار، بمرتبة أولى للملكة المتحدة كمصدر أول للاستثمارات الأجنبية المباشرة تليها أمريكا وألمانيا، أما بالنسبة الأكبر مستورد للاستثمار الأجنبي المباشر آنذاك فقد كانت أمريكا، ولقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت سنة 1938 حوالي 66 مليار دولار، وعلى العموم كانت الاستثمارات خلال هذه السنوات تشمل قطاعات المعادن والزراعة والبنية الأساسية.⁵⁹

2-2- الاستثمارات الأجنبية بعد الحرب العالمية الثانية وعقد السبعينات

لقد عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشر بعد الحرب العالمية الثانية تحولا من الاستثمار في قطاعات التعدين والزراعة والبنية الأساسية إلى التركيز على الاستثمار في الصناعات التحويلية، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي له، وعلى العموم عرفت الفترة الخمسينيات تركيز الدول على الصناعات المحلية والعمل باقتصاد موجه وغير منفتح على العالم الخارجي، خوفا من التبعية الاقتصادية التي قد تتجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي عرف تراجعا خلال هذه الفترة، والذي استمر أيضا في عقد السبعينيات بسبب ارتفاع أسعار السلع الأولية مثل ما حصل في قطاعات الصناعات الاستخراجية، ومنه تحسن موازين مدفوعات الدول المصدرة لها، وحدوث فائض فيها، ومن ثم استخدام هذه الفوائض في تقديم قروض إلى الدول النامية في شكل سندات سيادية، وهذا ما أدى إلى قلة اهتمام الدول بالاستثمار الأجنبي المباشر وإنما التركيز على القروض المقدمة لها.⁶⁰

حيث أدت الحرب العالمية الثانية أيضا في "... زيادة أهمية الولايات المتحدة باعتبارها مركزا رئيسيا لتصدير رؤوس الأموال إلى الخارج، سواء للدول المتقدمة أو النامية، إذ بلغ حجم رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة المستثمرة في الخارج بين عام 1946 وعام 1952 حوالي 788.1 مليون دولار"⁶¹

⁵⁹ عن: مندور عصام عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 168، 169.

⁶⁰ نفس المرجع السابق، ص: 169، 170.

⁶¹ عن: السامرائي دريد محمود، "الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار/مارس

2006، ص: 74.

2-3- الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عقدي الثمانينات والتسعينات

لقد عرفت هذه الفترة على العموم تزييدا في معدل النمو السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 1.8% خلال الفترة (1981-1985) إلى المعدل 40.8% خلال الفترة (1996-1999)، وهذا يعود إلى عدة أسباب منها: تفاقم أزمة المديونية الخارجية عام 1982 وما نجم عنه من امتناع بعض الدول النامية من سداد ديونها إلى الدول المتقدمة، مما جعل الدول المتقدمة تبحث عن أساليب تمويلية بديلة، وتفضيلها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى حدوث تغير في السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول النامية التي تعاني من العجز المالي، حيث أصبحت تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر عوض رفضه والتخوف منه وذلك بعد اقتناعها بما يقدمه لها الاستثمار الأجنبي المباشر وما يحققه من نمو وتطور اقتصادي، حيث قامت هذه الدول بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية في سبيل ذلك، بالإضافة إلى أن رغبة العديد من الدول في الانتماء إلى منظمة التجارة العالمية جعلهم يقومون ببعض من الإجراءات التي تخفف وتقلل من القيود على التجارة والاستثمار.⁶²

2-4- الاستثمارات الأجنبية المباشرة قبل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

لقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بشقيه الوارد إلى العالم أو الصادر منه أفضل فتراته خلال هذه المرحلة، وبالضبط سنة 2007 السنة التي سبقت مباشرة سنة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وهي 2008، حيث أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادر إلى العالم بلغت ذروتها سنة 2007 حيث تجاوز الوارد منها قيمة 2099 مليار دولار⁶³، أما الصادر فقد تجاوز قيمة 2267 مليار دولار⁶⁴، حيث بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2007 قيمة 11703⁶⁵ مشروعا استثماريا أجنبيا مباشرا.

⁶² نفس المرجع السابق، ص: 170-175.

⁶³ أنظر الجدول (1-1).

⁶⁴ أنظر نفس الجدول السابق.

⁶⁵ United nations conference on trade and development, "world investment report 2008: Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge", Switzerland, P: 199.

2-5- الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

لقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي قفزة بنسبة 38% إلى 1.76 تريليون دولار، وهو أعلى مستوى له منذ حدوث الأزمة المالية والاقتصادي العالمية لسنة 2008-2009.⁶⁶

وبنوع من التفصيل فإنه منذ سنة 2008 بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالانخفاض سواء بالنظر إلى العالم كمصدر لها، أو العالم كوجهة لها، حيث انخفض سنة 2008 الوارد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العالم إلى دون قيمة 1771 مليار دولار⁶⁷، أما الصادر فتدنى إلى أقل من 1929 مليار دولار⁶⁸، ليواصل الانخفاض أيضا سنة 2009، حيث أصبح عند القيمة 1114.1 مليار دولار بالنسبة للوارد⁶⁹، 1100.99 مليار دولار بالنسبة للصادر⁷⁰، ليعرف بعدها الاستثمار الأجنبي المباشر تحسنا في ما بعد، حيث أصبح سنة 2015 عند قيمة تجاوزت 1762 مليار دولار⁷¹ بالنسبة للوارد، وتعدت 1474 مليار دولار بالنسبة للصادر⁷²، حيث عرفت عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الانخفاض الذي كان إلى أقل قيمة لها خلال هذه الفترة سنة 2012 حيث تدنت إلى 631003⁷³ مشروعا استثماريا أجنبيا مباشرا، ارتفعت سنة 2015 إلى 765729⁷⁴ مشروعا استثماريا أجنبيا مباشرا في العالم ككل.

من خلال ما سبق يتضح أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عرفت عموما خلال المسار التاريخي تطورا ملحوظا وكبيراً جدا خلال العقد الأخير، والشكل (1-1) يوضح تدفقاته خلال الفترة (1970-2015)، فبرغم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008، وذلك بالمقارنة على ما كانت عليه قبل الحرب العلمية الثانية وأيضاً بعدها، وذلك يعود إلى الانفتاح الكبير لدول العالم ورغبتها في استقطاب أكبر عدد ممكن من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر إليها لما يعود عليها بكثير من المنافع،

⁶⁶ United nations conference on trade and development, “world investment report 2016: Investor Nationality: Policy Challenges”, United Nations, Geneva, 2016, P: x.

⁶⁷ أنظر الجدول (1-1).

⁶⁸ أنظر نفس الجدول السابق.

⁶⁹ أنظر نفس الجدول السابق.

⁷⁰ أنظر نفس الجدول السابق.

⁷¹ أنظر نفس الجدول السابق.

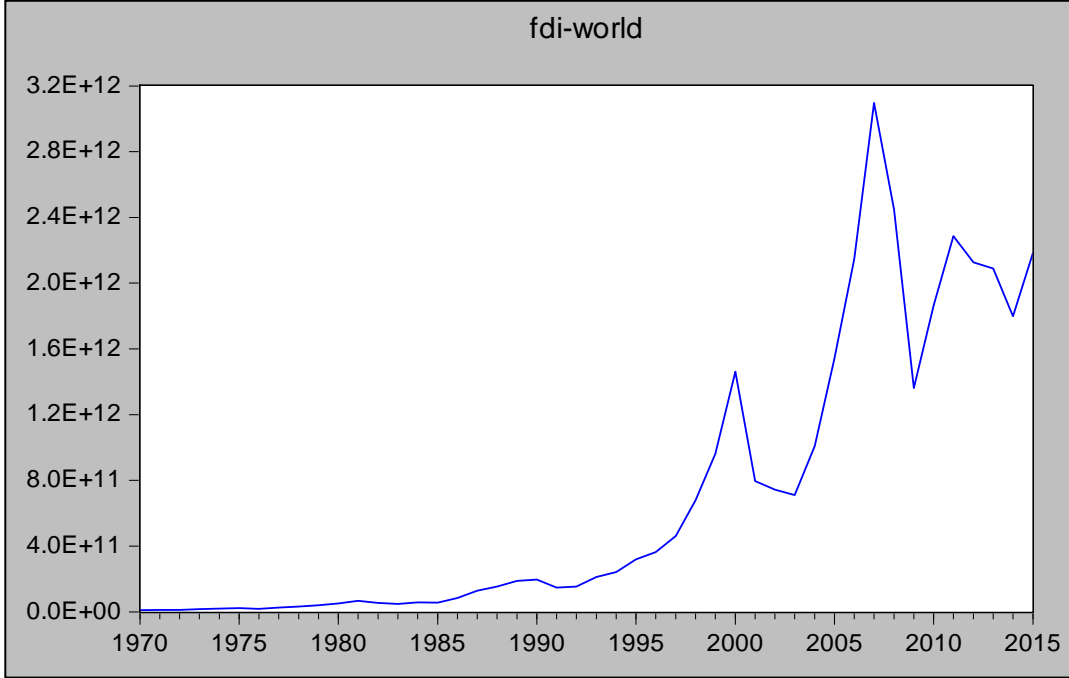
⁷² أنظر نفس الجدول السابق.

⁷³ United nations conference on trade and development, “world investment report 2016”, Op. Cit, 2016,P:210.

⁷⁴ Idem.

حيث أن ارتفعت عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم نقلة نوعية في فترة قصيرة كما سلف الذكر من 631003 إلى 765729 مشروعا استثماريا أجنبيا مباشرا في غضون 3 سنوات فقط.

الشكل (1-1): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم خلال الفترة (1970-2015)



المصدر: مُعد باستخدام برنامج 7 Eviews، وبالاعتماد إلى: البنك الدولي، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم، على الرابط (2017/9/18 على: 11:37):

<https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD>

3- توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حول اقتصاديات العالم (الوارد والصادر) قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وبعدها

من خلال الجدول (1-1) يُلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر إلى العالم بلغ ذروته سنة 2007 حيث تجاوز الوارد منه قيمة 2099 مليار دولار، أما الصادر فقد تجاوز قيمة 2267 مليار دولار، بعد أن كان في سنوات سابقة في قيم أقل، فمثلا سنة 2006 كان الاستثمار الأجنبي الوارد عند قيمة تعدت 1411 مليار دولار⁷⁵، أما الصادر فقد تعدى بدوره سنة 2006 قيمة 1323 مليار دولار⁷⁶، حيث عرف تحسنا أيضا بعدما كان في سنة 2002 الوارد عند قيمة تجاوزت

⁷⁵ United nations conference on trade and development, "world investment report 2008", Op. Cit, P: 253.

⁷⁶ Idem.

716 مليار دولار⁷⁷، والصادر تجاوز بدوره قيمة 652 مليار دولار⁷⁸، وهذا التحسن خلال سنة 2007، هو قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والتي ألقت بظلالها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء الوارد إلى العالم أو الصادر منه، إذ بدأ بالانخفاض منذ سنة 2008 حيث أصبح الوارد منه دون قيمة 1771 مليار دولار، أما الصادر فتدنى إلى أقل من 1929 مليار دولار، ليواصل الانخفاض أيضا سنة 2009، حيث أصبح عند القيمة 1114.1 مليار دولار بالنسبة للوارد، 1100.99 مليار دولار بالنسبة للصادر، ليعرف بعدها الاستثمار الأجنبي المباشر تحسنا في ما بعد، حيث أصبح سنة 2015 عند قيمة تجاوزت 1762 مليار دولار بالنسبة للوارد، وتعدت 1474 مليار دولار بالنسبة للصادر.

جدول (1-1): التوزيع العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليار دولار) خلال الفترة (2007-2015)

السنوات الدول	2015		2013		2010		2009		2008		2007	
	صادر	وارد	صادر	وارد	صادر	وارد	صادر	وارد	صادر	وارد	صادر	وارد
الدول المتقدمة	1065.1	962.49	825.94	680.27	983.40	699.88	820.66	565.89	1571.89	1018.27	1923.89	1444.07
أوروبا	576.25	503.56	319.73	323.36	585.47	431.68	439.58	378.38	992.10	551.05	1367.62	988.42
الاتحاد الأوروبي	487.15	439.45	272.92	319.45	478.90	384.94	388.52	361.94	915.78	536.91	1287.27	923.81
دول أخرى متقدمة	121.78	30.961	143.40	73.655	85.42	41.751	94.17	38.96	168.50	87.38	103.11	81.28
الدول النامية	377.93	764.67	408.88	662.40	358.02	625.33	229.15	478.34	296.28	630.01	292.14	564.93
إفريقيا	11.325	54.079	5.543	52.154	8.670	43.571	4.96	58.56	9.93	72.17	10.62	63.09
أمريكا اللاتينية والكاريببي	32.992	167.58	32.293	176.00	57.251	167.11	47.40	116.55	82.00	183.19	55.97	163.61
آسيا	331.82	540.72	358.86	431.41	291.48	412.40	176.70	301.36	204.22	372.73	225.51	336.92
جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة	31.112	34.988	75.784	84.500	50.484	63.601	51.17	69.94	60.61	122.58	51.50	90.96
العالم	1474.2	1762.1	1310.6	1427.1	1391.9	1388.8	1100.99	1114.1	1928.79	1770.87	2267.54	2099.97

المصدر: مُعد بالاعتماد على:

-United nations conference on trade and development, "world investment report 2016", Op. Cit, 2016, P: 196-199.

-United nations conference on trade and development, "world investment report 2010: investing in a low-carbon economy", Switzerland, 2010, p.167-171.

-United Nations conference on trade and development, "world investment report 2007: transnational corporations, extractive industries and development", Switzerland, 2007, p. 251-254.

⁷⁷ United nations conference on trade and development, "world investment report 2005", Op. Cit, P: 303.

⁷⁸ Idem.

وعليه وكما سبق الإشارة إليه فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم، وبرغم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي إلى انخفاضه إلا أنه انتعش بعدها وعرف تحسنا بعدها، إذ ارتفع إلى 1.76 تريليون دولار في سنة 2015 كما سبق الإشارة إليه، وكذلك الحال بالنسبة للصادر منه من العالم حيث تجاوز سنة 2015 قيمة 1.47 تريليون دولار كما يوضحه الجدول (1-1)، أما عن التوزيع العالمي له فيمكن إيضاحه بالنسبة لعدد من أقاليم العالم كما هو مبين فيما يلي:

3-1- حصة إفريقيا

لقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى قارة إفريقيا انخفاضا بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سنة 2008، فبعدها كانت تتجاوز قيمة 72 مليار دولار سنة 2008 تدنت إلى أقل من 44 مليار دولار سنة 2010، لتعرف بعدها تحسنا سنة 2015 حيث تجاوزت قيمة 54 مليار دولار.

أما بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من قارة إفريقيا، فقد عرفت هي الأخرى انخفاضا من قيمة تجاوزت 10 مليار دولار سنة 2007 إلى أقل من النصف أي أقل من 5 مليار دولار سنة 2009، أي بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008، لتعرف بعدها تدبدا كما هو مبين في الجدول (1-1)، وعلى الرغم من ذلك ارتفعت سنة 2015 إلى قيمة تعدت 11 مليار دولار.

3-2- حصة آسيا

بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى قارة آسيا 372.73 مليار دولار سنة 2008، لتتخفف بعدها بسبب آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية حيث تدنت إلى أقل من 302 مليار دولار سنة 2009، إلا أنها عادت للارتفاع حيث بلغت سنة 2015 قيمة 540.72 مليار دولار.

أما بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من قارة آسيا فقد انخفضت هي الأخرى من 225.51 مليار دولار سنة 2007 إلى 176.70 مليار دولار سنة 2009، لتعود بعدها بالانتعاش ببعض من التدبب، حيث بلغت سنة 2015 قيمة 331.82 مليار دولار.

3-3- حصة منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي سنة 2008 183.19 مليار دولار ، إلا أنه هي أيضا عرفت تراجعاً بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث أصبحت عند القيمة 116.55 مليار دولار سنة 2009، لتعرف بعدها تدبداً بين الارتفاع والانخفاض، إذ سجلت سنة 2015 قيمة 167.58 مليار دولار.

أما بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي فكانت سنة 2008 عند مبلغ 82 مليار دولار، لتتخفف بعدها سنة واحدة إلى ما يقارب النصف حيث أصبحت عند قيمة 47.40 مليار دولار سنة 2009، وبرغم الانتعاش المسجل سنة 2010 حيث تجاوزت قيمة 57 مليار دولار، فقد عادت للانخفاض حيث تدهورت إلى أقل من 33 مليار دولار سنة 2015.

3-4- نصيب كل من دول جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة

لقد كان للأزمة المالية والاقتصادية العالمية تأثيراً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، حيث بعدما سجلت قيمة 122.58 مليار دولار سنة 2008، انخفضت إلى ما يقارب النصف بعد سنة واحدة فقط، حيث تدنت سنة 2009 إلى قيمة 69.94 مليار دولار، لتعرف بعد ذلك تدبداً بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى، حيث سجلت قيمة ضئيلة سنة 2015 عندما سجلت قيمة 34.98 مليار دولار.

أما بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة فكانت سنة 2008 عند مبلغ 60.61 مليار دولار، لتتخفف بعدها حيث أصبحت عند قيمة 51.17 مليار دولار سنة 2009، وبرغم الانتعاش المسجل سنة 2013 حيث تجاوزت قيمة 75 مليار دولار، فقد عادت للانخفاض حيث تدهورت إلى قيمة 31.11 مليار دولار سنة 2015.

3-5- حصة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الدول المتقدمة

وهي الدول التي حازت على أكبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم، حيث أن نسبة الوارد إليها حوالي 75% من الوارد إلى العالم، إذ بلغ سنة 2007 قيمة 1.44 تريليون دولار، إلا

أنه بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008، انخفضت إلى أقل من 566 مليار دولار سنة 2009، لتعرف بعدها انتعاشا، حيث تجاوزت سنة 2015 قيمة 962 مليار دولار.

أما بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول المتقدمة فقد انخفض بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 إلى أقل من 821 مليار دولار سنة 2009، بعدما كانت سنة 2007 تتجاوز عتبة 1.92 تريليون دولار، لتعرف بعدها تدبدا بين الانخفاض والارتفاع، انتهى بتحقيق قيمة من التدفقات الصادرة تجاوزت 1.06 تريليون دولار سنة 2015.

يُلاحظ من العرض السابق للتوزيع العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر سواء الوارد منه أو الصادر من العالم، أن الدول المتقدمة هيمنة بنسبة كبيرة على هذه التدفقات كما سبقت الإشارة إليه تليها الدول النامية، التي احتلت فيها دول قارة آسيا المرتبة الأولى بنسب من التدفقات تجاوزت سنة 2007 نسبة 59% بالنسبة للوارد، و 77% بالنسبة للصادر، لتليها بالنسبة للوارد دول جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، أما بالنسبة للصادر فتعود المرتبة الثانية لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي، ثم تأتي دول جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، وهذا بالاعتماد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2007، أما المركز الأخير فيعود لدول إفريقيا التي حققت أقل التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر سواء الوارد إليها أو الصادر منها نحو العالم وذلك بالاعتماد دائما على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2007، أي قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أما بعد حدوث الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008، ومن خلال الاعتماد على سنة 2015 كسنة مرجعية في المقارنة بين الأقاليم فنجد أنه هناك نفس الترتيب السابق باستثناء الدول النامية التي أصبحت فيها إفريقيا تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة، والمرتبة الأخيرة تعود إلى دول جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة وذلك فيما تعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، أما بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر وبالاعتماد أيضا على سنة 2015 كسنة مرجعية في المقارنة فهو نفس الترتيب السابق ما عدا احتلال دول إفريقيا المرتبة الأخيرة.

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية

من خلال النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ولحركته من دول إلى أخرى مضيضة، يظهر أن هناك العديد من العوامل التي تم الاعتماد عليها في تفسير عملية نقل الاستثمار إلى أراضي دول أجنبية، فهناك التي استندت على يتميز به موقع الدولة المضيضة على مزايا يسعى المستثمر الأجنبي إلى الاستفادة منها واستغلالها في توسيع مشاريعه وأرباحه، ومنها ما اعتمدت على سعر صرف العملة المحلية للدولة المضيضة أمام العملة الوطنية للمستثمر الأجنبي، وهناك نظريات اعتمدت على عدة متغيرات منها ما يتميز به المستثمر من نقاط قوة يمكن استغلالها في السوق المحلي في البلد المضيف، وغيرها من العوامل الأخرى التي استندت عليها النظريات السالف ذكرها وغيرها من النظريات، مما يعني أن هناك العديد من العوامل التي تحكم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي من بينها عوامل يتصف بها البلد المضيف تعمل كمحددات لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليه، وبرغم أن هذه المحددات تحدد مدى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيضة، فقد جعلها تزيد أحيانا وتتنخفض أحيانا أخرى، وهذا بسبب تأثيرها على المستثمرين الأجانب فتحفزهم أو تنفرهم، إلا أن هناك آثارا أخرى على الدول المضيضة في حد ذاتها، وهذا ما سيتم عرضه من خلال هذا المبحث، بعدما يتم تناول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد وتتنوع محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بتنوع واختلاف الكتاب والباحثين في هذا المجال، كما تتنوع أيضا تصنيفاتهم لها، وفيما يلي توضيح لهذه المحددات.

1-1-1- المحددات التقليدية وغير التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر

هناك من قسم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى محددات تقليدية وأخرى غير تقليدية على النحو الموالي:⁷⁹

1-1-1- المحددات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر

من بين المحددات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر الآتي:

⁷⁹ عن: سعد إمام محمد ، مرجع سبق ذكره، ص: 124- 131.

1-1-1-1- حجم السوق

حيث انه من بين المحددات المهم للاستثمار الأجنبي المباشر حجم السوق، الذي يبين مدى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر من خلال مدى توفر هذا سوق البلد المضيف على الموارد الاقتصادية.

1-1-1-2- استقرار الاقتصاد الكلي

يؤثر استقرار الاقتصاد الكلي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال مدى استقرار السياسات المالية والسياسات النقدية على النحو الآتي:

1-1-1-2-1- السياسات النقدية (التضخم)

حيث أن للاستثمار الأجنبي المباشر علاقة عكسية مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، فكلما زاد معدل التضخم في الدولة المضيفة أدى ذلك إلى إجمام المستثمرين الأجانب عن القدوم إليها، والعكس صحيح.

1-1-1-2-2- السياسات المالية

حيث أن هناك علاقة طردية بين استقرار السياسات المالية في البلد المضيف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليه، فكلما زاد استقرار السياسات المالية في الدولة المضيفة كلما عمل ذلك على تحفيز المستثمرين الأجانب على القدوم إلى هذه الدولة والاستثمار على أراضيها.

1-1-1-3- التحرير التجاري

وهو مؤشر يبين مدى انفتاح الدولة المضيفة على العالم الخارجي، ومدة ممارستها للتجارة الخارجية، حيث ان هناك من يرى وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتحرير التجاري، وهناك من يرى عكس ذلك أي وجود علاقة طردية بينهما.

1-1-1-4- برامج الخصخصة

حيث أن الخصخصة يقصد بها تحويل ملكية المشاريع من القطاع العام إلى القطاع الخاص، حيث أن هناك من يرى بان برامج الخصخصة كلما زادت أدت إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-1-2- المحددات غير التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر

من بين المحددات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر الآتي:

1-1-2-1- النظام المؤسسي في الدولة المضيفة

تتأثر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنظام المؤسسي السائد في الدولة المضيفة بعلاقة طردية، كلما تحسن النظام المؤسسي بها زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، حيث أن هناك دولا مضيضة تمتاز بنظام مؤسسي يسهل نشاط المستثمر الأجنبي ويمكنه من إقامة مشروعه وإنشائه وممارسة جميع النشاطات المتعلقة به إلى غاية إغلاقه وتصفيته بسهولة تامة، وهناك دول مضيضة عكس ذلك مثل التي تنتشر فيها ظاهرة الفساد الأخلاقي والإداري، كانتشار الرشوة والبيروقراطية، وعدم الشفافية في المعاملات، وهي كلها عوامل تؤدي إلى هدر المال والوقت، وتصعب على المستثمر الأجنبي جميع المعاملات والأنشطة بدءا من إنشاء المشروع وتأسيسه والحصول على التراخيص ومرورا بالضرائب المرتفعة، ناهيك عن القوانين التعسفية المتعلقة بإغلاق المشروع وتصفيته.

1-1-2-2- المخاطر السياسية

حيث أن المخاطر السياسية لها علاقة عكسية بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أي كلما زادت المخاطر السياسية في الدولة المضيفة انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، والعكس صحيح، حيث أن المخاطر السياسية في الدولة المضيفة كلما زادت أدت إلى حالة من عدم اليقين حول مستقبل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بها، ومن بين هذه المخاطر السياسية ما يلي:

- تحكم النظام السياسي في الدولة المضيفة بصورة تامة على معدلات سعر الصرف، أي عدم القدرة على التنبؤ باتجاه أو منحى تغير معدلات سعر الصرف مستقبلا.
- ممارسة حكومة الدولة المضيفة على قيود تتعلق بتسجيل الشركات الأجنبية.
- صعوبة الحصول على الائتمان المحلي بسبب القيود الممارسة في الدولة المضيفة.
- حصول الشركات المحلية في الدول المضيفة على ميزات أفضل من الشركات الأجنبية، مثل ما تعلق بالضرائب المفروضة عليها.
- ممارسة الدول المضيفة لقيود على الواردات مما يصعب على المستثمر الأجنبي استيراد السلع التي يحتاج إليها من الخارج.
- التعسف الممارس في إجراءات التنازل عن المشروع الاستثماري وتصفيته وإغلاقه.
- ممارسة الدول المضيفة لقيود على النشاط الاستثماري في بعض من القطاعات الهامة والإستراتيجية.

1-2-1- المحددات الأساسية والتكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

وهناك من صنف محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة إلى نوعين أحدهما أساسي والآخر تكميلي كما يلي:⁸⁰

1-2-1-1- المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في محددتين أساسيين هما:

1-2-1-1-1- الاستقرار السياسي:

وهو محدد مهم بالنسبة للمستثمر الأجنبي يجب توفره من أجل الاستثمار على أراضي الدولة المضيفة، وهو يشمل العوامل التالية:

1-2-1-1-1-2-1- الاستقرار السياسي المحلي

وهو شرط مهم جداً، حيث يجب أن تكون الدولة المضيفة تمتاز بمناخ استثماري يسوده الأمن والاستقرار الداخلي وقلة الإجرام والنزاعات الطائفية والأهلية، كما يتعلق أيضاً هذا العامل بإيديولوجيات التي تقوم عليها حكومات الدول المضيفة، مثل قناعتها بأهمية الحرية الاقتصادية وممارسة سياسات توفر ذلك

1-2-1-1-2-1-2- المخاطر الإقليمية

ويقصد بها أهمية وجود مناخ سياسي مستقر في الدول المجاورة للدولة المضيفة، حيث كلما كانت الدولة في محيط إقليمي مستقر كلما كان ذلك جاذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

1-2-1-1-2-1-3- العلاقات الدولية

أي علاقة الدولة المضيفة بالدول الأخرى، حيث كلما كانت على علاقة قوية مع دول أخرى كلما كان ذلك عاملاً جاذباً ومحفزاً لقدم المستثمرين الأجانب للدولة المضيفة.

1-2-1-2-1- الاستقرار الاقتصادي

وهو محدد مهم أيضاً بالنسبة للمستثمر الأجنبي كلما توفر كلما كان أفضل في جذب الاستثمار الأجنبي إلى أراضي الدولة المضيفة، وهو يشمل العوامل التالية:

⁸⁰ عطا الله ماجد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 119-125.

1-2-1-2-1- توازن الميزانية العامة

حيث أنه كلما انخفضت إيرادات الدولة مقابل نفقاتها المتعلقة بالاستثمارات، من أجل تخفيض العجز في الموازنة العامة، وهذه الوضعية تعد عاملاً منفراً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والعكس صحيح.

1-2-1-2-2- توازن ميزان المدفوعات

حيث أن الخلل في ميزان مدفوعات الدولة المضيئة يؤدي بها إلى القيام بالعديد من الإجراءات القيود الجمركية العالية، التقليل من منح الائتمان، التقليل من الإنفاق العام مثل ما تعلق بالبنى التحتية، وهي كلها عوامل تجعل المستثمر الأجنبي يحجم عن القدوم إلى هذه الدولة والاستثمار المباشر بها.

1-2-1-2-3- التضخم

حيث أن ارتفاع معدلات التضخم هو مؤشر على فساد المناخ الاستثماري، لأن المستثمر الأجنبي يبحث عن بيئة مستقرة تمتاز باستقرار الأسعار، وذلك لممارسة نشاطه الاستثماري، حيث أن الارتفاع المستمر لمعدلات التضخم يؤدي إلى تراجع قيمة الأرباح المحققة، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي.

1-2-1-2-4- سعر الصرف

من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعمل الدول المضيئة على تخفيض سعر صرف عملتها، حيث أن المستثمر الأجنبي يكون له حافز أكبر في الدول التي تقوم بذلك، إلا أن التقلبات الكبيرة في سعر صرف العملة المحلية للدولة المضيئة قد تنفر المستثمر الأجنبي من الاستثمار المباشر بها خوفاً من عدم تحقيق الجدوى من وراء إقامة مشاريعه على أراضيها.

1-2-1-2-5- معدل الفائدة

حيث أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تتأثر إيجابياً بالزيادة المعتدلة لأسعار الفائدة، التي تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والادخار.

1-2-1-2-6- السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة المضيئة

حيث تعمل الدول المضيئة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال انتهاج مجموعة من السياسات الاقتصادية المحفزة لها، وهي على النحو التالي:

1-2-1-1-6-1- السياسات الاستثمارية

وتتمثل في مختلف الإجراءات والقوانين التي تنظم الاستثمار في البلد المضيف، وخاصة المشاريع التي يقوم بها الأجانب، حيث لكي تكون محفزة للمستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر في الدولة المضيفة لا بد أن تكون هناك قوانين تسهل عليهم جميع الإجراءات التي تمكنهم من ممارسة نشاطهم الاستثماري بدءا من استخراج التراخيص والموافقة على إنشاء المشروع الاستثماري وانتهاء بإغلاق المشروع وتصفيته، مع عدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب.

1-2-1-2-6-2- سياسة التجارة الخارجية

حيث أنه كلما كانت الدولة المضيفة تمارس حرية التجارة الخارجية من خلال الإعفاء من القيود الجمركية، وتسهيل الحركة التجارية من الداخل إلى الخارج والعكس كلما كان ذلك محفزا وجاذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1-2-1-3-6-2- سياسة الضريبة

حيث أن معدل الضريبة كلما كان مرتفعا وخاصة على أرباح الشركات كلما كان ذلك منفرا وطاردا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1-2-1-4-6-2- سياسة الخصخصة

حيث أنه كلما هناك خصخصة في اقتصاد الدولة المضيفة كلما أدى ذلك إلى تحسين مناخ الاستثمار في البلد المضيف، والذي يؤدي إلى تحسين النمو الاقتصادي، ومنه أيضا تصبح الخصخصة عاملا غير مباشر يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1-2-1-5-6-2- السياسة التمويلية

حيث أنه كلما توفرت الدولة المضيفة على أساليب تمويلية أكثر كلما كان ذلك عاملا محفزا وجاذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ أن هناك نوعين من التمويل واحد يعتمد على الائتمان البنكي وآخر يعتمد على الأسواق المالية من خلال البورصة.

1-2-1-7-2-1- التشريعات والإطار القضائي

وهذا يعد من الجوانب المهمة التي تجذب المستثمر الأجنبي للاستثمار في البلد المضيف او تنفره، حيث أنه كلما كان النظام التشريعي والقضائي الممارس في الدولة المضيفة لا يكفل حق المستثمر

الأجنبي في ممارسة نشاطه، ويميزه عن المستثمر المحلي وخاصة عند حدوث النزاعات معه أو مع الحكومة الدولة المضيفة كلما كان هذا منفرا له، والعكس صحيح.

1-2-2-1- المحددات التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

من بين المحددات التكميلية للاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:

1-2-2-1-1- الرشوة وعدم شفافية المعاملات التي لها علاقة بالاستثمار

إن انتشار هذه الظواهر التي تمثل احد أنواع الفساد في المعاملات، يؤدي إلى نفور المستثمر الأجنبي ويحجم عن الاستثمار في الدولة المضيفة، فالرشوة مثلا انتشارها يؤدي إلى رفع تكلفة المعاملات التي يقوم بها المستثمر الأجنبي، فقد تكون معاملة او إجراء عاديا لا يتم مقابله أي شيء أو يقدم مقابله مبلغا رمزيا، بانتشار ظاهرة الرشوة تصبح هذه المعاملة تنفذ بمبلغ مالي أكبر مما تتطلبه، إذ أن المعاملة بالرشوة تخرج عن الإطار القانوني والتشريعي ويعاقب فاعلها، ناهيك عن الأضرار التي تحدثها مثل تعسير النشاط الاستثماري عن المستثمرين بصفة عامة ناهيك عن الأجانب.

1-2-2-2-1- البيروقراطية

تعمل البيروقراطية على التأثير سلبا على قدوم المستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر في الدولة المضيفة بالنظر إلى المعوقات التي تنتج عنها مثل كثرة الإجراءات وطول زمن تنفيذها، مما يؤدي إلى ضياع الوقت والمال معا وهذا ما لا يخدم المستثمرين بصفة عامة ناهيك عن المستثمر الأجنبي.

1-2-2-2-3- حجم السوق ومعدل نموه

حيث أنه لا يكفي حجم السوق وإن كان كبيرا بقدر أهمية نموه، فالأسواق ذات النمو المتزايد والتي ينتج عنها خلق فرص جديدة للاستثمار هي الأسواق التي يحبذها المستثمر الأجنبي ويسعى للاستثمار المباشر فيها.

1-2-2-2-4- توفر الموارد البشرية المؤهلة

حيث أنه كلما توفرت الدولة المضيفة على عمالة مؤهلة ورخيصة كلما كان ذلك جاذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

من خلال ما سبق حتى يظهر أن هناك عدة تقسيمات وتصنيفات تتعلق بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مثلما سلف الذكر فمنهم من يرى أن هناك محددات تقليدية وغير تقليدية، ووجهة نظر

ترى بوجود محددات أساسية وأخرى تكميلية، إلا أنه من أن اختيار المستثمر الأجنبي للدولة المضيفة التي يقصدها للاستثمار المباشر على أراضيها، تجعله يضع هذه المحددات ويرتبها من حيث الأولوية، فمثلا من المستحيل أن يتجه إلى دولة مضيضة تسودها الحروب والنزاعات الطائفية مهما احتوته على ميزات اقتصادية إيجابية، فلا بد من توفر شرط الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإجرام كشرط ضروري يوفر الحماية للمستثمر الأجنبي ومشاريعه في هذه الدولة المضيفة، ولعل أيضا من الشروط التي تأتي في مقام آخر هو الازدهار الاقتصادي في هذا البلد، الذي يعني العديد من الجوانب المهمة مثل توسع السوق وسهولة الحصول على الائتمان، ومدى الانفتاح على العالم الخارجي، بالإضافة إلى البيئة التشريعية والقانونية ومدى اهتمامها بتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومدى حمايتها للمستثمرين الأجانب.

2- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول النامية

بالنظر إلى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر التي جرى ذكرها في ما سبق، فإن هناك عدة عوامل تحكم مدى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة، والتي تتبع من مدى رغبة أو إجماع المستثمرين الأجانب في أو عن ذلك، وبرغم أن هناك العديد من الكتاب الباحثين حاولوا وركزوا على البحث والتأليف في هذه المحددات، إلا أنه في المقابل هناك جانب مهم له أهمية كبيرة في المقابل بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو مدى تأثيره على الدول المضيفة في شتى المجالات، إذ هل بالفعل سعي الدول إلى جذب أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقديم العديد من التسهيلات بشتى أنواعها سيعود بالنفع والفائدة على اقتصادياتها وعلى بيئتها ومجتمعها وثقافتها، أم هناك آثار سلبية من جراء ذلك؟ ولأجل تسليط الضوء على ذلك سيتم عرض الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تصبوا الدول المضيفة لها لجنيتها من ورائها، بالإضافة إلى عرض أيضا للآثار السلبية لها كما يلي:⁸¹

2-1- الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من الآثار الإيجابية التي عود على الدول المضيفة المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخاصة النامية منها، وفيما يلي عرض لأهم هذه الآثار الإيجابية:

- تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تغطية النقص الحاصل في الدول المضيفة من الأموال اللازمة للقيام بمشاريع التنمية المحلية، التي قد تلجا الدولة للاقتراض من أطراف أجنبية في سبيل إقامة هذه المشاريع، مما يجعلها تعاني كثيرا من الديون التي تنقل اقتصادها خاصة إن لم تقم بردها في تواريخ استحقاقها، وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى هذه الدول المضيفة يغنيها عن

⁸¹ عن: المغربي إبراهيم متولي إبراهيم حسن، مرجع سبق ذكره، ص: 155-166.

طلب القروض الأجنبية، حيث يحقق أن الاستثمارات الأجنبية تساهم في التنمية الاقتصادية لتلك الدول، حيث يمكنها القيام بمشاريع ذات تكاليف عالية ومخاطر كبيرة يصعب على الدولة القيام بها بالنظر إلى نقص التمويل اللازم والخبرة، بالإضافة إلى مساهمة هذه الاستثمارات الأجنبية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول المضيفة، ومنه تحسين وضعيتها وإمكانية القيام باستثمارات محلية من خلال تخصيص جزء من الأموال المدخرة في سبيل ذلك.

- نقل التكنولوجيا المتطورة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أنه قد يكون نقلها من دون ذلك عملية صعبة تتطلب مبالغ مالية ضخمة، ناهيك عن توفير العمالة المؤهلة التي تقوم بالعمل على هذه التكنولوجيا، ولنقل هذه التكنولوجيا أهمية بالغة في تحسين النمو الاقتصادي للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالنظر لآثارها الإيجابية حيث تعمل على رفع مستوى الإنتاجية سواء كما أو نوعاً.

- تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأداة فعالية على التقليل من نسبة البطالة في الدولة المضيفة لها، من خلال توفير المزيد من مناصب الشغل، حيث أنه كلما زاد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدولة المضيفة معناه إنشاء مشاريع جيدة أو توسيع أخرى قائمة، وهذا ما يؤدي إلى خلق مناصب عمل جديدة للعمالة المحلية ويزيد من فرض التوظيف ومنه التقليل من البطالة، أو على الأقل الحد من تزايدها بصفة مستمرة، حيث أن مشكلة البطالة وبرغم وجودها في جميع الدول، إلا أن الدول النامية تعاني منها أكثر من الدول المتقدمة، لذلك تسعى العديد من الدول إلى استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل تحقيق العديد من الأهداف التي من بينها التقليل من نسب البطالة، وتوفير مناصب عمل جديدة.

وتجدر الإشارة هنا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تنتقل إلى الدولة المضيفة وخاصة عن طريق الشركات الكبرى مثل الشركات العابرة للقارات، قد تؤدي ليس فقط إلى توفير مناصب عمل في هذه الشركات الكبرى، وإنما إلى توفير مناصب عمل في شركات محلية يتم تأسيسها من أجل تقديم خدمات لهذه الشركات الكبرى.

- تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة إلى الدول المضيفة على زيادة حجم النقد الأجنبي المتدفق إليها، مما ينعكس إيجاباً على ميزان المدفوعات، أي تيسير عملية الاستيراد وبدن الرفع من قيمة صادراتها، كما أن زيادة تدفق النقد الأجنبي معناه زيادة الطلب على العملة المحلية للدولة المضيفة، بالإضافة إلى إن العديد من المستثمرين الأجانب يقدمون كفروع لشركات كبرى عابرة

للقرارات تتمتع بسمعة وخبرة جيدتين وبعلاقات دولية واسعة تتيح للدولة المضيفة إمكانية التصدير بشكل أسهل وأفضل، مما يعني تحسين وضعيتها ميزانها التجاري.

- تتمتع المستثمرين الأجانب بعقلانية كبيرة في إدارة مشاريعهم الاستثمارية على أراضي الدول المضيفة من حيث الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتحقيق إنتاجية عالية وهذا يعود إلى الخبرة التي يتمتعون بها وخاصة ما تعلق بالدراسات الاستباقية حول مدى جدوى مشاريعهم في الدول المضيفة لها.

- إزالة الاستثمار الأجنبي المباشر للاختناقات التي تعاني منها كثير من الدول النامية والتي تمثل حواجز تعيق ازدهارها ونمو اقتصادياتها.

2-2- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تعود بكثير من النفع على اقتصاديات الدول المضيفة لها، وتعمل على تحسين وضعيتها في كثير من المجالات، إلا أن هناك في الجهة المعاكسة آثارا سلبية لهذه النوع من الاستثمارات، وفي ما يلي توضيح لأهم هذه الآثار السلبية:

- الأرباح التي تحققها الشركات الأجنبية والتي تقوم بتحويلها إلى بلدانها الأصلية تمثل أحد أشكال استنزاف الموارد الوطنية للدول المضيفة لهذه الاستثمارات الأجنبي المباشرة، كما أن هذه الأرباح المحولة تؤثر سلبا على موازين مدفوعات الدول المضيفة إذ تكوّن عوامل ضغط على هذه الموازين وخاصة في البلدان النامية مقارنة بالبلدان الرأسمالية المصدرة لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- عدم النقل الفعلي للتكنولوجيا المتقدمة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية، فكثيرا ما تحرص الشركات الأجنبية المستثمرة مباشرة في البلدان النامية على عدم انتشار التكنولوجيا التي تستخدمها من أجل بقائها مهيمنة في مجال تخصصها، ومحافظة على حصصها السوقية ونفوذها في هذه الدول، بالإضافة إلى خلق تبعية تكنولوجية لهذه الدول إلى هذه الشركات الأجنبية والدول التي تنتمي إليها.

كما أن استخدام التكنولوجيا في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وفي الدول النامية خاصة قد يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، بطرد العاملين واستبدالهم بآلات تزيد من الإنتاجية وبأكثر كفاءة من العنصر البشري.

- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة لها قد يؤدي يؤثر سلبا على التنمية المحلية لهذه الدول، ذلك لأن المستثمر الأجنبي لم يأتي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول، وإنما من أجل تحقيق أهدافه على المستوى البعيد مثل تحقيق مستويات عالية من الأرباح التي لم يستطع تحقيقها في دولته الأصل، كما انه قد يحدث وتعارض مصالح المستثمر الأجنبي مع مصالح الدولة المضيفة بدليل النزاعات التي كثيرا ما تحدث بينهما ويتم فيها اللجوء على المحاكم، كما أن رؤوس الأموال الأجنبية التي تتدفق إلى البلد المضيف قد يحصل لظروف معينة ويتوقف تدفقها فجأة وهذا ما يؤدي إلى حدوث تغير اقتصادي للدولة المضيفة قد يؤدي بها إلى حدوث أزمة اقتصادية إن لم تجد بديلا تمويليا لمشاريعها الاقتصادية.

- تسعى الكثير من الدول المضيفة إلى تقديم العديد من التسهيلات لاستقطاب المستثمرين الأجانب، مثل الإعفاءات الضريبية، وهذا ما يعني ضياع بعض من الموارد التي تمول بها خزينة الدولة المضيفة، والتي يمكن استخدامها في إقامة مشاريع من أجل التنمية الاقتصادية.

- ضخامة الشركات الأجنبية المستثمرة في أراضي الدول المضيفة قد يجعل هذه الدول لا تتجوا فقط من التبعية الاقتصادية، وإنما قد يمتد ذلك إلى التبعية السياسية، وما له من الآثار السلبية على الدول المضيفة.

بالإضافة إلى الآثار السلبية السابقة هناك من يرى أنه هذا النوع من الاستثمارات قد يؤدي إلى سلبيات أخرى مثل الإضرار بالبيئة من خلال التلوث الذي تزيد من حدته كبريات المصانع التي ينشئها المستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية السلبية بسبب مساهمة هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة التفاوت بين طبقات المجتمع، إذ يتحصل الفرد العامل في الشركات الأجنبية على دخل مرتفع مقابل أفراد المجتمع الآخرين، كما أن لها آثارا سلبية أخرى على القيم والأخلاق.⁸²

⁸² مندور عصام عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 102-103.

من خلال ما سبق يتضح أن على الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشر عبئاً كبيراً عند اتخاذ قرار فتح الأبواب أمام هذه الاستثمارات، وتقديم التسهيلات لهذا للمستثمرين الأجانب، فبرغم الفوائد والآثار الإيجابية التي يمكن تحقيقها من وراء هذه الاستثمارات مثل زيادة النقد الأجنبي في الدولة المضيفة، ورفع وتيرة النمو الاقتصادي، وإمكانية نقل التكنولوجيا، وغيرها من الفوائد كما سلف الذكر، إلا أن هناك عدداً من السلبيات أو المخاطر في ذلك مثل انخفاض موارد الدولة بسبب التسهيلات المقدمة للمستثمرين الأجانب، منافسة هذه الشركات الأجنبية للمستثمر المحلي الأقل خبرة وتجربة وحجماً وأقل تمويلاً، وغيرها من السلبيات.

وعليه فإن عمل المستثمر الأجنبي على نقل ممتلكاته في شكل أصول مادية أو رؤوس أموال قد تجعله عرضة للعديد من المخاطر، التي تعد وجه شبه كبير، ونقطة مشتركة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة له، أي أن أي تطور وتغير في الأوضاع سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في البلد المضيف قد يؤدي إلى التأثير السلبي على اقتصاد الدولة المضيفة وعلى المشاريع الاستثمارية التابعة للمستثمر الأجنبي والمقامة بها، ومن بين هذه الأوضاع تلك التقلبات التي قد تعرفها الدول المضيفة مثل النزاعات الطائفية، والحروب الأهلية، وعدم الاستقرار السياسي، والتي عرفتها بعض من دول شمال إفريقيا، والتي قد كان لها أثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها مثل عدد من المتغيرات، والتي سيتم عرضها وعرض وضعية دول شمال إفريقيا فيها من خلال الفصل الثاني.

الفصل الثاني: واقع ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا

المبحث الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
وتوزيعها القطاعي والجغرافي في دول شمال إفريقيا
المبحث الثاني: تشخيص مناخ الاستثمار الأجنبي
المباشر في دول شمال إفريقيا بالاعتماد على
المؤشرات الكمية والنوعية
المبحث الثالث: تشخيص مناخ الاستثمار الأجنبي
المباشر في دول شمال إفريقيا بالاعتماد على
مؤشرات أخرى

تسعى دول شمال إفريقيا كغيرها من الدول النامية في العالم إلى تحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي من خلال مختلف القطاعات، وبمختلف أساليب التمويل، ولقد عرفت مثل نظيراتها من الدول النامية تغير وجهة نظرها اتجاه الشركات الأجنبية التي تسعى إلى الاستثمار المباشر على أراضيها، فبعدما كانت كبقية الدول في سنوات خلت تنتظر إليها على أنها وجه آخر من أوجه الاستثمار، بالنظر إلى ما قد تؤدي إليه من التبعية الاقتصادية ومن تم السياسية، وخاصة بسبب ضعف خبرتها وقلة تجربتها في التعامل مع مثل هذه الأنواع من الاستثمارات، مع ظروف أخرى مثل مخلفات الاستعمار، وما تركه من معاناة في جميع القطاعات، إلا أن دول شمال إفريقيا قد تغيرت في السنوات الأخيرة نظرتها تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمقارنة على ما كانت عليه، حيث أصبحت تحاول جذبها بتوفير بيئة استثمارية مناسبة، فمرة بالزيارات الترويجية إلى الخارج وعرض ما تملكه من فرص استثمارية على أراضيها، ومرة بإقامة ملتقيات محلية للترويج للاستثمار بها، وأخرى من خلال إبرام الاتفاقيات مع دول شركات أجنبية بهدف الاستثمار المباشر بها أو خارجها، والتي تعد مرحلة مهمة ومتقدمة في هذا المجال، ومرة بإصدار القوانين التي تسهل نشاط المستثمرين الأجانب ومختلف معاملاتهم، مع محاولة تحسين البيئة الاستثمارية بصفة عامة، وهو ما سيتم عرضه خلال هذا الفصل، الذي يشمل على مبحث يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول شمال إفريقيا (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، مصر)، مع محاولة تقديم بعض من الجهود الترويجية لكل دولة حسب مراحل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل دولة، ومن ثم يأتي المبحث الثاني الذي يتعلق بعرض واقع دول شمال إفريقيا في المؤشرات الكمية والنوعية المعتمد عليها في الفصل الثالث بهدف إجراء الدراسة القياسية والتي تم اختيارها بالاعتماد على عدد من الدراسات السابقة المنتقاة، ومن ثم يأتي المبحث الثالث ليبين أيضا وضعية دول شمال إفريقيا في بعض من المؤشرات المختارة.

المبحث الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعها القطاعي والجغرافي في دول شمال إفريقيا

سيتم خلال هذا المبحث عرض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا، كل دولة على حدى، مع تقسيم مراحل تطور هذه التدفقات حسب حالتها ووضعيتها بالنسبة لكل دولة، مع محاولة تقديم تفسير لهذه التطورات والتغيرات التي تطرأ على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وذلك بالاستناد إلى الجهود الترويجية التي تقوم بها كل دولة من معارض وملتقيات ترويجية في الخارج، ولقاءات مع ممثلين عن دول وشركات، بالإضافة إلى الاتفاقيات، وأيضا عرض لبعض من القوانين المتعلقة بالاستثمار عموما في هذه الدول وبالمستثمر الأجنبي ومشاريعه المباشرة على أراضيها خصوصا، بالإضافة إلى عرض لتوزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل دولة سواء من الناحية الجغرافية أو القطاعية.

1- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا

1-1- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة المغرب

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دولة المغرب موضحة في الجدول (1-2) الموالي:

جدول (1-2): صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى المغرب (بالمليون دولار) خلال الفترة (1996-2015)

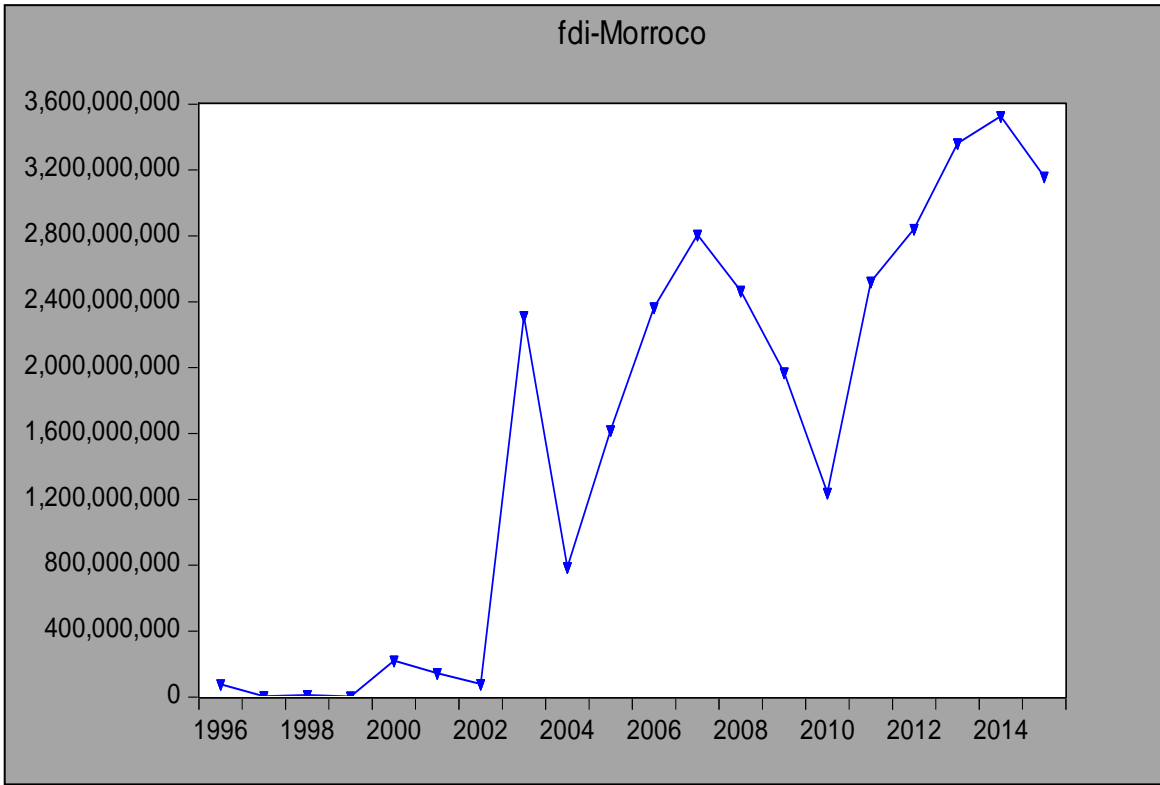
السنة	fdi-Morocco	معدل النمو (%)
1996	76412286,4	
1997	3568764,49	-95,3295934
1998	11869540,2	232,595223
1999	2651865,4	-77,6582298
2000	220739724	8223,94148
2001	143838237	-34,8380824
2002	79160964	-44,965285
2003	2312682907	2821,49412
2004	787053819	-65,967932
2005	1619752454	105,799453
2006	2366000096	46,0717093
2007	2806642141	18,6239233
2008	2466288357	-12,1267253
2009	1970323920	-20,1097506
2010	1240625859	-37,0344213
2011	2521362081	103,233075
2012	2841954371	12,7150437
2013	3360909924	18,2605167
2014	3525625590	4,90092474
2015	3160038376	-10,3694282

المصدر: مُعد بالاعتماد على: البنك الدولي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، مرجع سبق ذكره.

يُلاحظ على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب، مصر، ليبيا) من خلال الأشكال (1-2)، (2-2)، (3-2)، (4-2)، (5-2)، أنها كانت على العموم في نفس الوثيرة خلال الفترة (1996-2002)، بتذبذب بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى، إلا أنه بعد هذه الفترة، تغير الحال، فمثلا بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب عرفت ازديادا كبيرا بعد هذه الفترة، وكذلك الحال بالنسبة لدولة مصر التي عرفت تدفقات مرتفعة جدا خلال السنوات 2004، 2005، 2006، لتتخف بعدها إلى أدنى قيمها في السنوات الموالية إلى غاية سنة 2011، لتعود للارتفاع من جديد.

من خلال الجدول (1-2) يمكن تمثيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دولة المغرب كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل (1-2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دولة المغرب



المصدر: مُعد بالاعتماد على بيانات الجدول (1-2) وبالاستعانة ببرنامج Eviews9

من خلال التمثيل البياني الموضح في الشكل (1-2) يمكن تقسيم تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر الوافد إلى دولة المغرب إلى الفترات التالية:

الفترة 1996-2004

الفترة 2005-2007

الفترة 2008-2010

الفترة 2011-2015

1-1-1- الفترة 1996-2004

عرفت هذه الفترة تدبدا كبيرا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة المغرب، وبرغم الانخفاض في هذه التدفقات خلال بعض من هذه السنوات إلا أنها حققت ارتفاعا قياسيا خلال هذه الفترة في سنة 2003، حيث تجاوزت قيمة 2 مليار و 300 مليون دولار كما هو موضح في الجدول (1-2)، ولعل هذا ثمرة للجهود الترويجية التي بذلتها دولة المغرب خلال هذه الفترة من 1996 إلى غاية 2003، والتي من بينها ما كان خلال سنة 2000، حيث عرفت هذه السنة كثيرا من الفعاليات الترويجية من قبل دولة المغرب وعلى سبيل المثال ما يلي:⁸³

- عقد العديد من الندوات والمعارض، من أهمها ندوة التعاون في إطار الشراكة المغربية الإسبانية، ومنتدى الاستثمار الدولي، والندوة الأورو متوسطية، والمعرض الأول للاستثمار ومبادرات المقاولات في سبيل الترويج للاستثمار في المغرب.

- الزيارات الرسمية، مثل قيام الوزير الأول المغربي بزيارة إلى جمهورية إيران الإسلامية، من أجل الدفع بعجلة العلاقات الاقتصادية والسياسية، وزيادة آفاق التعاون، وغيرها من الزيارات التي قامت بها وفود مغربية من القطاعين العام والخاص إلى دول أخرى.

- استقبال وفود زائرة من دول أخرى، مثل استقبال الجهات المغربية لوفود من دول أجنبية مثل: فرنسا، جنوب إفريقيا، إسبانيا للتعرف على فرص الاستثمار في المملكة المغربية، ولعل من أبرز الزيارات من الوفود الأجنبية إلى دولة المغرب خلال سنة 2000 زيارة العمل التي قام بها رئيس مجموعة وسترن فولدراند مديترانيين إلى المغرب من أجل عرض لائحة نهائية للمشاريع الاستثمارية بقيمة 200 مليون دولار.

- القيام باجتماعات ثنائية مع دول أخرى، مثل اجتماعات اللجنة العليا المشتركة المغربية التونسية، والتي تمخض عنها تسع اتفاقيات للتعاون بين البلدين.

عقد اتفاقية الشراكة المغربية الأوروبية التي تصبح سارية المفعول وحيز التنفيذ في مارس من عام 2000.

⁸³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2000، الكويت، ص: 290.

بالإضافة إلى ما شهدته سنة 2001 من قيام المملكة المغربية بتنظيم ستة ملتقيات تمحورة حول تطوير المورد البشري، والتكنولوجيا، وأيضا تيسير المعاملات التجارية مع كل من إيطاليا وفرنسا.⁸⁴ بعد ذلك أي في سنة 2004 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دولة المغرب انخفاضا كبيرا حيث تدنت إلى ما يقارب قيمة 787 مليون دولار بعدما بلغت أعلى قيمة لها في السنة السابقة خلال هذه الفترة (1996-2004).

1-1-2- الفترة 2005-2007

برغم الانخفاض الذي عرفته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على دولة المغرب في نهاية الفترة السابقة أي في سنة 2004، إلا أنها عاودت إلى الارتفاع خلال هذه الفترة بصفة مستمرة خلال السنوات الثلاثة 2005، 2006، 2007، حيث بلغت أعلى قيمة لها في نهاية هذه الفترة، حيث تجاوزت قيمة 2مليار و800 مليون دولار، ولعل هذا يعكس استمرارية الجهود الترويجية لدولة المغرب في سبيل جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فمثلا في سنة 2005 شاركت المغرب في 8 مؤتمرات وندوات ومعارض لترويج الاستثمار⁸⁵، وكذلك في سنة 2006 عقدت دولة المغرب 3 فعاليات ترويجية على أراضيها في كل من مدينتي الرباط والدار البيضاء، تمثلت في:⁸⁶

- "ملتقى تكاملات الاستثمار" في دورته الرابعة.

- ورشة عمل تمحورت حول موضوع "الاستثمار الدولي".

- وأيضا ما تعلق بالاستثمار في السياحة من خلال لقاء تمحور حول "الاستثمار السياحي".

بالإضافة إلى مشاركة المغرب في فعاليات خارج أراضيها واستقبالها لوفود أجنبية، مثل: مشاركتها

بندوة حول "المغرب الصناعي"، تك عقدها في فرنسا، إلى جانب استقبالها لوفد رسمي ياباني من أجل

إطلاعهم على الفرص الاستثمارية المتاحة في المغرب⁸⁷.

1-1-3- الفترة 2008-2010

لقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دولة المغرب خلال هذه الفترة تراجعا متواصلا، حيث تدنت في سنة 2010 إلى قيمة 1 مليار و 240 مليون دولار، ولعل هذا الانخفاض

⁸⁴ نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

⁸⁵ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، الكويت، ص: 133.

⁸⁶ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، الكويت، ص: 212.

⁸⁷ نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

يمكن تفسيره من خلال تراجع وضعيّة دولة المغرب في المؤشر المركب للمخاطر القطرية⁸⁸، من قيمة 74.8 في ديسمبر من سنة 2008 إلى 73.3 في ديسمبر من سنة 2009⁸⁹، كما تراجع أيضا رصيد دولة المغرب في هذا المؤشر بين سنتي 2009 و2010⁹⁰، وهذا ما يعكس بصفة عامة زيادة المخاطر القطرية في دولة المغرب خلال هذه السنوات الثلاثة، ولعل ذلك تسبب في التأثير سلبا على إقبال المستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر على أراضي المملكة المغربية، وبالتالي نجم عنه انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها خلال هذه الفترة.

1-1-4- الفترة 2011-2015

لقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة المغربية انتعاشا واضحا خلال هذه الفترة، حيث عاودت ارتفاعها مرة أخرى لتبلغ ذروتها خلال هذه الفترة ومقارنة أيضا بجميع سنوات الدراسة، حيث حققت أعلى قيمها سنة 2014، بتجاوزها عتبة 3 مليار و500 مليون دولار، وهذا لعله نتيجة للجهود الترويجية التي بذلتها دولة المغرب خلال هذه السنة والسنوات التي سبقتها خلال هذه الفترة، حيث سعت دولة المغرب إلى تدارك ما فات وضُيع خلال الفترة السابقة، والانخفاض الذي حصل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها، والذي تزامن أيضا مع الأزمة المالية العالمية في سنة 2008، والآثار التي انجرت عنها والتي أثرت على جميع الدول من قريب أو من بعيد، وفي جميع أنحاء المعمورة، وبغية جذب المستثمرين الأجانب للاستثمار في المغرب، فإن الدولة المغرب طرحت خلال هذه الفترة "فرصا في قطاعات واعدة أهمها: السيارات والإلكترونيات والنقل الجوي والمنسوجات والجلود والتوزيع والأغذية والسياحة"⁹¹، كما قامت أيضا بإنشاء 6 مدن صناعية في كل من مكناس وبركان وتادلة والغرب والحوز، وذلك في مجال الصناعات الغذائية والزراعية⁹².

إلا أنه خلال سنة 2015 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب إلى حوالي: 3 مليار و160 مليون دولار، ولعل هذا يترجمه التغير الحاصل في ترتيب دولة المغرب في

⁸⁸ المؤشر المركب للمخاطر القطرية: "يصدر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام: 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار... ويتكون المؤشر من 3 مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، ومؤشر تقييم المخاطر المالية" (أنظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010**، الكويت، ص: 156).

⁸⁹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009**، الكويت، ص: 265.

⁹⁰ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010**، الكويت، ص: 157.

⁹¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011**، الكويت، ص: 112.

⁹² نفس المرجع السابق، ص: 120.

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار⁹³، حيث حلت ضمن مجموعة دول ذات مستوى منخفض في هذا المؤشر خلال سنة 2015⁹⁴.

1-2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة مصر

الجدول (2-2) يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جمهورية مصر العربية.

جدول (2-2): صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى مصر (بالمليون دولار) خلال الفترة (1996-2015)

السنة	fdi-Egypt	معدل النمو (%)
1996	636000000	
1997	890550000	40,0235849
1998	1076000000	20,8242098
1999	1065300000	-0,99442379
2000	1235000000	15,929785
2001	509900000	-58,7125506
2002	646900000	26,8680133
2003	237400000	-63,3019014
2004	1253300000	427,927548
2005	5375600000	328,915663
2006	1,0043E+10	86,8219362
2007	1,1578E+10	15,2875692
2008	9494600000	-17,9951806
2009	6711600000	-29,3113981
2010	6385600000	-4,85726205
2011	-482700000	-107,559196
2012	2797700000	679,593951
2013	4192200000	49,8445151
2014	4783200000	14,0976098
2015	6885000000	43,9412945

المصدر: مُعد بالاعتماد على:

البنك الدولي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، مرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول السابق يمكن تمثيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دولة مصر كما

هو موضح في الشكل (2-2).

⁹³ مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار: هو مؤشر يضم مستويين أحدهما يتناول الوضع التفصيلي للمجموعات الجغرافية العربية الفرعية بالنسبة للمجموعات الثلاث الرئيسية لمؤشر الجاذبية، وتتمثل في كل من: مجموعة المتطلبات الأساسية، العوامل الكامنة والمؤثرة في الشركات متعددة الجنسيات، مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية، أما المستوى الآخر فيركز على منح قيمة للمجموعات الجغرافية الكبرى والمجموعات العربية الفرعية وذلك في المؤشر العام للجاذبية. (أنظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015، الكويت، ص: 33).

⁹⁴ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015، الكويت، ص: 34.

ومن خلال التمثيل البياني الموضح في الشكل (2-2) يمكن تقسيم تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر الوافد إلى دولة مصر إلى خمسة فترات كما يلي:

الفترة 2000-1996	الفترة 2003-2001
الفترة 2007-2004	الفترة 2011-2008
الفترة 2015-2012	

1-2-1- الفترة 2000-1996

حيث عرفت ارتفاعا مستمرا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على دولة مصر، والتي تزامنت

مع العديد من التشريعات، والتي من بينها:

- قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الذي تم إصداره بتاريخ 11 مايو من عام 1997، والمتعلقة بجميع الشركات والمنشآت التي تنشط في مجالات مختلفة مثل الزراعة، الصناعة، النقل، الفنادق وغيرها⁹⁵
- من التشريعات أيضا ما كان سنة 2000 مثل القانون رقم (90) المتعلق "بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل رقم 157 لسنة 1981، الذي يقضي بأن يخضع للضريبة بسعر صفر ناتج التعامل في الأوراق المالية"⁹⁶، بالإضافة إلى القانون رقم (162) المتعلق "بتعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 8 لسنة 1997، الذي يقضي بأن تُعفى من الضريبة زيادات رأس مال الشركات التي تؤدي إلى التوسعات في الطاقة الإنتاجية التي توافق عليها هيئة الاستثمار، وذلك لمدة خمس سنوات"⁹⁷.

أما عن الجهود الترويجية التي بدلتها مصر خلال هذه الفترة، والتي من بينها قيام الحكومة المصرية

خلال سنة 2000 بعقد العديد من المؤتمرات والندوات داخل مصر، مثل:

- تنظيم الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة للمؤتمر الثامن لرجال الأعمال المصريين الناشطين بالخارج، وأيضا الملتقى الأول المتعلق بالنمو الاقتصادي المتكامل في مصر، وأيضا الملتقى الأول من نوعه في إفريقيا والشرق الأوسط، والمتعلق بتنظيم الإنترنت⁹⁸.

⁹⁵ الجريدة الرسمية للجمهورية العربية المصرية، العدد 19(مكرر)، 11 مايو 1997، على الرابط (تاريخ الاطلاع: 2016/07/19 على الساعة: 15:45):

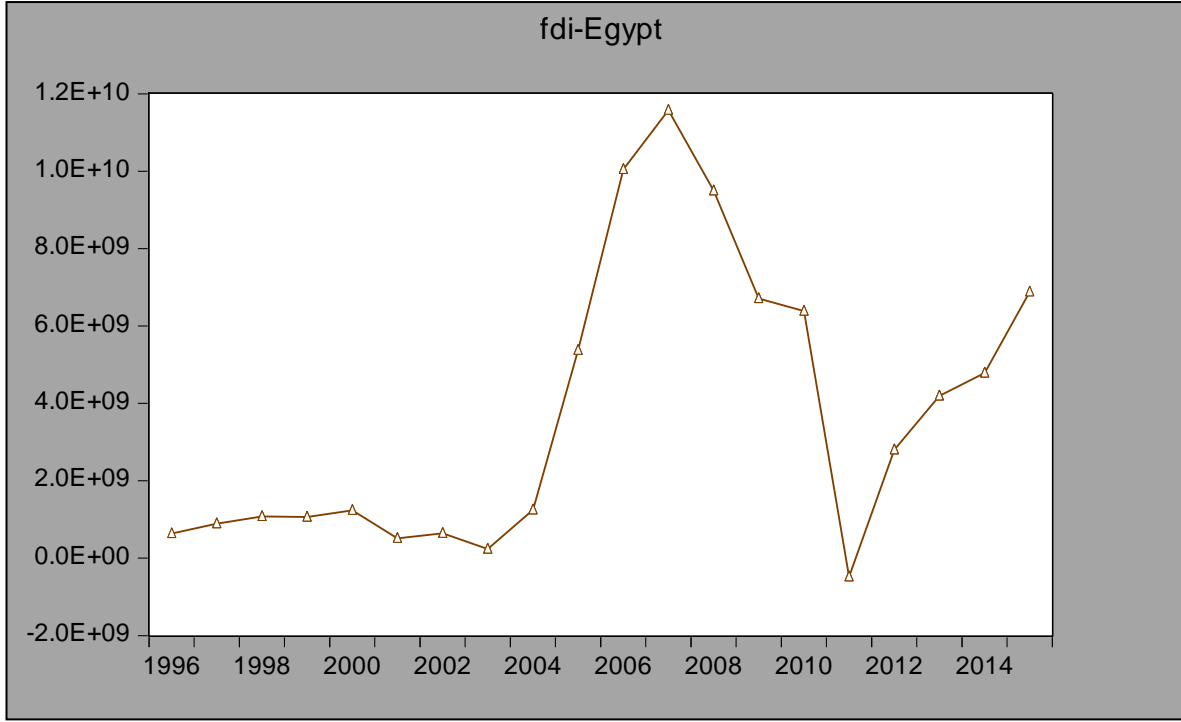
http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2016/05/Egypt_arabic.pdf

⁹⁶ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2000، الكويت، ص: 279.

⁹⁷ نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

⁹⁸ نفس المرجع السابق، ص: 280.

شكل (2-2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دولة مصر



المصدر: مُعد بالاعتماد على بيانات الجدول (2-2) وبالاستعانة ببرنامج Eviews9

- المشاركة في مؤتمرات وندوات في الخارج مثل المؤتمر الدولي للاستثمارات فيما وراء البحار الذي نُظِم في اليابان، والمهرجان المصري في برشلونة، وكذلك عقد ورشة عمل تتعلق بفرص الاستثمار في مصر والذي كان محله فيينا⁹⁹.

- بالإضافة إلى قيام وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وقطاع الأعمال لدولة مصر بعدة اجتماعات خارج مصر، كان عددها 14، حيث شملت عدة شركات عالمية في هولندا، باريس، لندن، اسكتلندا بغية الترويج للاستثمار في مصر¹⁰⁰.

2-2-1- الفترة 2001-2003

شهدت هذه الفترة مقارنة بسابقتها تدهورا بشكل عام في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة مصر، وهذا برغم ما قامت به الدولة المصرية خلال هذه الفترة من مجهودات ترويجية للاستثمار الأجنبي على أراضيها، والتي من بينها ما يلي:

⁹⁹ نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

¹⁰⁰ نفس المرجع السابق، ص: 281.

- شهدت سنة 2001 قيام الدولة المصرية بعرض 139 مشروعاً للاستثمار في مجالات عديدة تعلقت معظمها بالبنى التحتية مثل الكهرباء والطرق والمطارات والموانئ¹⁰¹

- قيام الحكومة المصرية بعدة ترتيبات ثنائية بغية تشجيع وحماية الاستثمار، منها ما كان مع دول عربية كالمغرب وقطر ولبنان وتونس وليبيا والأردن والبحرين وعمان وسوريا، منها ما كان مع 24 دولة من قارة أوروبا، و118 دولة من إفريقيا، و17 دولة من آسيا، بالإضافة إلى كل من الإكوادور، وكندا، وجاميكا، والأرجنتين¹⁰².

ولعل كل هذه الجهود الترويجية السابقة وغيرها أدت إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة المالية 2002 بعد انخفاضه في سنة 2001 إلى أقل من 600 مليون دولار، بعدما كان في سنة 2000 عند قيمة تجاوزت المليار و200 مليون دولار، لتتخف من جديد قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى مصر من ما يقارب 647 مليون دولار في سنة 2002 إلى ما يقل عن 238 مليون دولار خلال سنة 2003، أي أن الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2003 شهدت تبدلاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة مصر بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، وهذا برغم الجهود الترويجية المبذولة خلال هذه الفترة كما ورد سابقاً.

1-2-3- الفترة 2004-2007

عرفت دولة مصر في هذه الفترة تزايداً مستمراً منقطع النظير بالنسبة لجميع الفترات ومقارنة بنظيراتها من دول شمال إفريقيا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها، حيث تجاوزت سنة 2007 قيمة 11 مليار و578 مليون دولار، ولعل هذا ما يعكس الجهود الترويجية لدولة مصر خلال هذه الفترة، والتي من بينها ما كان خلال سنة 2005، حيث تم بدل العديد من الجهود خلال هذه السنة وعلى سبيل المثال:¹⁰³

- تنظيم 8 فعاليات اقتصادية محلية وخارجية (5 مؤتمرات وندوتين ومعرض واحد)، حيث انطوت هذه الفعاليات على أهداف عديدة منها: التعريف بمناخ الاستثمار في مصر، بالإضافة إلى المشاركة في 23 فعالية اقتصادية في دول عربية وأوروبية.

- عرض 45 فرصة للاستثمار بتكلفة إجمالية تجاوزت 2.7 مليار دولار أمريكي.

101 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، الكويت، ص: 73.

102 نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

103 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سبق ذكره، ص: 170.

- إصدار 10 قوانين جديدة وتعديل 10 أخرى بهدف جذب الاستثمار، والقيام بأنشطة أخرى مثل الترتيبات الثنائية (9 ترتيبات) مع أطراف عديدة كالاتحاد الأوروبي، الدول الأفروآسيوية، منتدى دافوس، مع تبني 12 إجراء في سبيل تطوير المناطق الحرة.

ومن الجهود الترويجية المبذولة خلال هذه الفترة، تلك الجهود التي كانت خلال سنة 2006، حيث واصلت دولة مصر خلالها في نفس المسعى، أي سعت بنفس الوتيرة من خلال القيام بالعديد من الجهود التي تروج من خلالها وتحفز المستثمرين الأجانب للاستثمار على أراضيها، والتي نذكر منها ما يلي:¹⁰⁴

- عقد 8 فعاليات ترويجية محلية في القاهرة وشرم الشيخ، و6 فعاليات خارج مصر في دول أجنبية مثل: فرنسا والبرتغال.

- المشاركة في 4 فعاليات ترويجية محلية، و15 أخرى في دول أجنبية مثل: الصين، سويسرا، اليابان.

- قيام وفود من الهيئة العامة للاستثمار بزيارات ترويجية عددها 11 زيارة إلى عدة دول منها: الإمارات، الكويت، اليونان، المملكة المتحدة، روسيا، وأيضاً استقبال 11 وفداً من دول أجنبية مثل: اليابان، تركيا، سنغافورة، إيطاليا، وكل هذا في سبيل عرض الفرص الاستثمارية، والتعريف بمناخ الاستثمار في مصر، وغيرها من الأهداف المتعلقة بالترويج للاستثمار في مصر.

- قيام الهيئة العامة للتنمية الصناعية بعرض 42 فرصة استثمارية، بالإضافة إلى عرض 50 فرصة أخرى من قبل عدة وزارات، وفي مختلف المجالات.

- إصدار 19 قانوناً جديداً، وتعديل 8 قوانين أخرى تتعلق بعدة مجالات منها: الترويج لمجالات الاستثمار، الاستيراد والتصدير، تسهيل حل منازعات الاستثمار.

- القيام بـ 6 ترتيبات ثنائية (الاتفاقيات والبروتوكولات)، مع دول أخرى مثل: الصين، الأردن، سوريا.

- تبني 25 إجراء لتطوير المناطق الحرة والصناعية.

- بالإضافة إلى مجهودات ترويجية أخرى مثل: سريان وضع الخطوط العريضة لتحديث الموقع الإلكتروني للاستثمار في مصر.

1-2-4- الفترة 2008-2011

شهدت هذه الفترة انخفاضاً متوالياً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر، ولعل هذا يرجع إلى سببين رئيسيين هما: أزمة الرهن العقاري التي مست معظم دول العالم، والتطورات السياسية

¹⁰⁴ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، مرجع سبق ذكره، ص: 211.

على الصعيد الداخلي والتي مست عددا من الدول العربية والتي من بينها دولة مصر، حيث أدى ذلك إلى انخفاض قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى مصر إلى أدنى مستوياته في سنة 2011، حيث تدنى إلى ما دون الصفر، حيث أصبح عند قيمة 482 مليون و700 ألف دولار أمريكي وبإشارة سالبة.

وكما سبق فإن للأزمة المالية العالمية التي عرفها العالم سنة 2008 كان لها الأثر في ذلك، حيث أن "...تداعيات الأزمة المالية وعلى رأسها انسحاب استثمارات مباشرة من العديد من الدول المضيفة لها كنتيجة طبيعية لتفاقم أوضاع الديون السيادية في تلك الدول... وكذلك الارتفاع الملحوظ في تحويلات عوائد الاستثمارات بدلا من إعادة استثمارها، بغرض تقوية ميزانيات الشركات عبر الوطنية في الداخل"¹⁰⁵، وعليه فإن هذه الأزمة أثرت على مصر سلبا، من خلال تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر الواردة إليها، وهي ما تشترك في معظم دول شمال إفريقيا.

أما بالنسبة للتطورات السياسية التي شهدتها دولة مصر على الصعيد الداخلي خلال سنة 2011¹⁰⁶، حيث كانت مسرحا للكثير من الأحداث، والتي كان لها بدورها تأثير سلبي أيضا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها، والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:¹⁰⁷

- تشكيل ثلاث حكومات، إضافة إلى ثلاث تعديلات وزارية.
- إجراء انتخابات برلمانية، مع تمثيل أكبر لقوى المعارضة.
- إصدار المجلس العسكري الحاكم إعلانا دستوريا جديدا يضم 63 مادة.
- إضافة إلى حدوث بعض التوترات والاضطرابات والاحتجاجات والمعارك بين بعض الفئات، مع ارتفاع الاضطرابات الأهلية إلى حدود الذروة.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن الحراك الشعبي في أي دولة، فإنه من وجهة نظر القائمين على تقييم مناخ الاستثمار قد يؤثر سلبا أو إيجابا، حيث قد يكون ذو تأثير سلبي على المدى القصير، إلا أنه قد ينعكس ليصبح تأثيره إيجابيا على المدى المتوسط أو الطويل¹⁰⁸، وهو ما حدث بالفعل بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر خلال الفترة المئوية (2012-2015).

105 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

106 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

107 نفس المرجع السابق، ص: 45، 46.

108 نفس المرجع السابق، ص: 49.

1-2-5- الفترة 2012-2015

لقد عرفت هذه الفترة مقارنة بسابقتها بعد التدهور الملحوظ خلالها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة مصر تحسنا ملحوظا في هذه التدفقات، فبعدما كانت بقيمة سالبة تزايدت بوتيرة مستمرة إلى أن تخطت سنة 2015 عتبة 6 مليار و800 مليون دولار أمريكي، وبهذا تكون هذه التدفقات رجعت إلى السكة بصورة مشابهة نوعا ما لما كانت عليه في الفترة (2004-2007)، ولعل هذا يعود إلى جهود الدولة المصرية في سبيل التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية، وكذلك مخلفات الأحداث السياسية التي عرفت في سنة 2011، بالإضافة إلى السعي قدما نحو استقطاب المستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر في مصر، والأرقام تؤكد ذلك.

ففي سنة 2014 تحسن رصيد مصر في المؤشر العام للجاذبية إلى قيمة 36.9 نقطة¹⁰⁹ بعد ما كان خلال سنة 2013 بقيمة 27.4 نقطة¹¹⁰.

كما تحسن رصيد مصر خلال سنة 2014 في كل من مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية، ومجموعة العوامل الكامنة، ومجموعة المتطلبات إلى القيم: 20.2 نقطة، 45.2 نقطة، 43.8 نقطة¹¹¹ على التوالي، بعدما خلال سنة 2013 عند القيم: 12.9 نقطة، 32.6 نقطة، 38.5 نقطة¹¹² على التوالي أيضا.

وهذا ما يعكس تحسن مناخ الاستثمار في دولة مصر خلال تحسن أرصدها في المؤشر العام للجاذبية، ومجموعاته الثلاثة الرئيسية، ولعل هذا ما يفسر التحسن الملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها خلال هذه الفترة.

من خلال العرض السابق لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة مصر، ومحاولة تقديم بعض التفسيرات لتقلباتها بين الانخفاض مرة، والارتفاع مرة أخرى، يُلاحظ أن دولة مصر من دول شمال إفريقيا التي بدلت جهودا ترويجية كبيرة في سبيل رفع حصتها ونصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، ففي منطقة شمال إفريقيا، حققت أكبر قيمة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد

109 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014، الكويت، ص: 119.

110 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2012-2013، الكويت، ص: 107.

111 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014، مرجع سبق ذكره، ص: 119.

112 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2012-2013، مرجع سبق ذكره، ص: 107.

إلى هذه المنطقة خلال سنة 2007، وبوتيرة متسارعة جدا مقارنة بنظيراتها من باقي دول هذه المنطقة، حيث احتلت الصدارة في ذلك خلال سنة 2007، ولعل الأزمة المالية العالمية والأحداث السياسية والتطورات الأمني الداخلية التي شهدتها في الداخل جعلها تتراجع في رصيدها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها، وربما لولا هاذين العائنين لكانت حققت مستويات أحسن من ذلك ومما هي عليه الآن ولعلا نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى المنطقة.

1-3- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة تونس

الجدول (3-2) يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة تونس.

من خلال الجدول السابق يمكن تمثيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دولة تونس كما هو موضح في الشكل (3-2).

من خلال التمثيل البياني الموضح في الشكل (3-2) يمكن تقسيم تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر الوافد إلى دولة تونس إلى الفترات التالية:

الفترة 2008-2006

الفترة 2005-1996

الفترة 2015-2012

الفترة 2011-2009

جدول (3-2): صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى تونس (بالمليون دولار) خلال الفترة (2015-1996)

السنة	fdi-Tunisia	معدل النمو (%)
1996	238337799	
1997	339087779	42,2719264
1998	649849613	91,6464272
1999	349849312	-46,1645733
2000	750720444	114,583942
2001	451514809	-39,8557994
2002	790302917	75,0336646
2003	539481939	-31,7373215
2004	592147522	9,76225131
2005	712714847	20,3610285
2006	3239909093	354,587007
2007	1515345044	-53,2287789
2008	2600674976	71,6226273
2009	1525244858	-41,3519617
2010	1334497695	-12,5060027
2011	432666012	-67,578362
2012	1554269129	259,230697
2013	1058622582	-31,8893644
2014	1004668149	-5,09666372
2015	1001717959	-0,29364821

المصدر: مُعد بالاعتماد على: البنك الدولي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، مرجع سبق ذكره.

1-3-1- الفترة 1996-2005

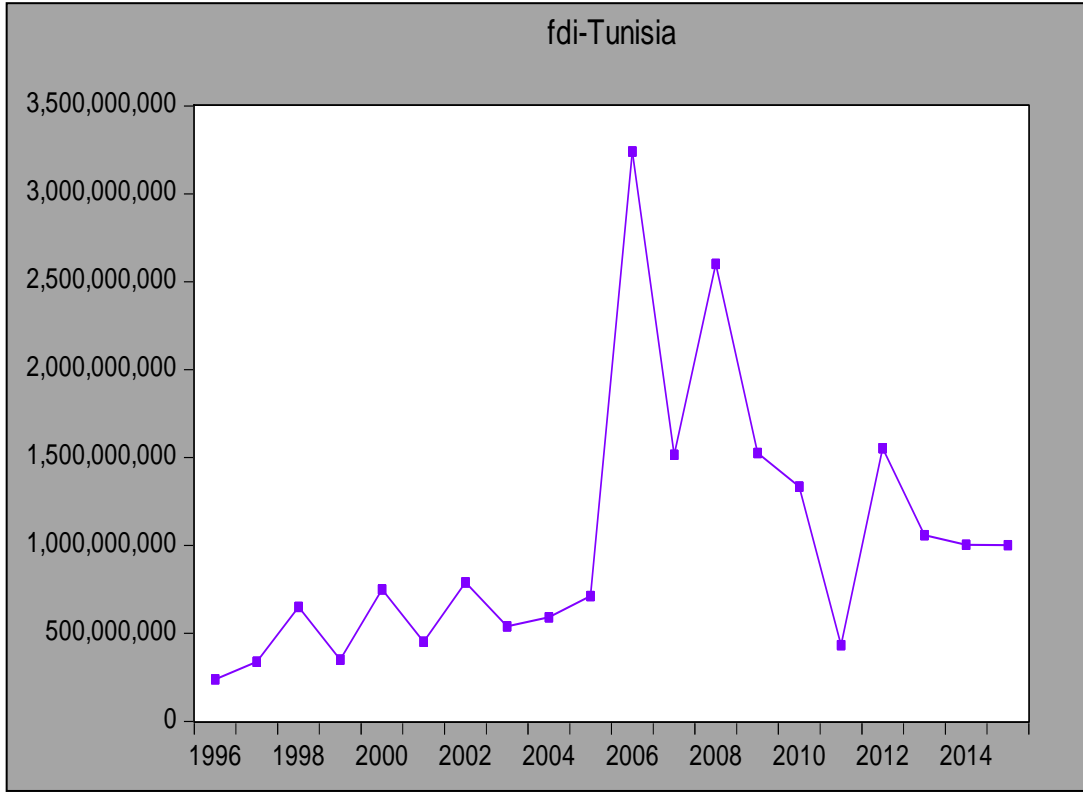
شهدت هذه الفترة تدبدا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دولة تونس برغم الزيادة المستمرة خلال السنوات الثلاثة الأولى والأخيرة خلال هذه الفترة، والتي كانت بنسبة ضئيلة مقارنة الفترات الأخرى التي تأتي بعدها، حيث سُجلت أعلى نسبة زيادة سنة 2000 حين بلغت قيمة 114.58%، أي أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه السنة تجاوزت قيمتها الضعف مقارنة بالسنة السابقة، بالإضافة إلى تجيل انخفاض لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عدة مرات خلال هذه الفترة، كان أبرزها سنة 1999، حيث تدنت إلى نسبة الانخفاض إلى القيمة 46.16%، وبرغم هذا فإن الانتعاش المسجل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة، والذي كان آخره سنة 2005، حيث بلغت نسبة الزيادة قيمة 20.36%، ولعل هذا عموما يعود إلى الجهود الترويجية التي قامت بها دولة تونس بغية جذب المستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر في تونس، ومن بين هذه الجهود خلال هذه الفترة، ما كان خلال سنة 2000، والتي من بينها ما يلي:¹¹³

- تخصيص شركتين لصالح مستثمرين من دولتي: البرتغال وإيطاليا، بالإضافة إلى استثمارات في محطة لتوليد الطاقة لفائدة الولايات المتحدة الأمريكية.
- إنشاء 162 مؤسسة في مجال الصناعات التحويلية.
- حذف حوالي 40% من التراخيص الإدارية للاستثمار في القطاع الفلاحي، وتعويض حوالي 20% من التراخيص الأخرى.
- تم تحديد 30 منطقة تحظى بامتيازات وحوافز للاستثمار في مجال السياحة الصحراوية والاستشفائية والثقافية.
- منح 43 رخصة للتقيب عن النفط والغاز، وحفر 12 بئرا بقيمة استثمارية بلغت حوالي 117 مليون دولار.
- إصدار مجموعة من القوانين والأوامر مثل "الأمر رقم 2819 لسنة 2000 مؤرخ في 27 نوفمبر 2000 المتعلق بإحداث المجلس الأعلى للتصدير والاستثمار، والأمر رقم 463 لسنة 2000 المؤرخ في 21 فبراير 2000 يتعلق بتتقيح وإتمام الأمر رقم 538 لسنة 1994 المؤرخ في 10 مارس 1994 والمتعلق بتشجيع الاستثمارات المنجزة من طرف الباعثين الجدد"¹¹⁴.

¹¹³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2000، مرجع سبق ذكره، ص: 94، 96، 97، 102.

¹¹⁴ نفس المرجع السابق، ص: 101.

شكل (2-3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دولة تونس



المصدر: مُعد بالاعتماد على بيانات الجدول (2-3) وبالإستعانة ببرنامج Eviews9

- عقد مؤتمرات وندوات بالإضافة إلى إقامة معارض للترويج، مثل: تنظيم الأيام الاقتصادية التونسية المغربية، وكذلك يوم إعلامي حول الشراكة التونسية الاسبانية في كل من الفلاحة والصيد البحري، وكذلك العمل على التعريف بالمنتج السياحي التونسي في دولتي السويد وفنلندا، من خلال تنظيم حملة للتعريف به، ومن الأمثلة أيضا: تنظيم أيام شراكة تونسية كندية تتعلق بالطاقة والبيئة، وتكنولوجيا الإعلام، وأيضا التمويل والاستثمار والتكوين المهني.

- القيام باستضافة وفود زائرة لديها رغبة للاستثمار في تونس من دول عديدة مثل، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، الإمارات، مصر، الكويت، اليابان، ليبيا، ومن أوروبا أيضا.

كذلك من الأمثلة على الجهود الترويجية لدولة تونس في سبيل استقطاب مستثمرين أجانب للاستثمار

فيها، ما قمت به من جهود خلال سنة 2001، والتي من بينها ما يلي:¹¹⁵

- عقد 10 ملتقيات على التراب التونسي، وثلاثة خارجه في كل من إيطاليا، فرنسا، ألمانيا.

¹¹⁵ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

- المشاركة في 35 مؤتمرا وندوة ومعرضا في كل من بريطانيا، ألمانيا، بلجيكا، سويسرا، إيطاليا، سوريا، ماليزيا، سنغافورة، السعودية، البحرين.
 - تسجيل 3 زيارات لوفود رسمية ورجال أعمال تونسيين لبلجيكا، وزيارتين أخريتين إلى فرنسا، وواحدة إلى بريطانيا، وذلك بهدف الترويج للاستثمار في تونس، وأيضا استقبال حوالي 18 وفدا رسميا ورجال أعمال لهم عناية واهتمام بالاستثمار قادمين من دول مختلفة: لبنان، اليابان، البرازيل، بريطانيا، أمريكا.
 - عرض هيئات فاعلة في دولة تونس لحوالي 50 مشروعا، وذلك خلال الملتقيات سواء داخل او خارج التراب التونسي.
 - في إطار جذب الاستثمار تحسين بيئة النشاط والأعمال تم تعديل حوالي 3 قوانين.
 - القيام بعدة ترتيبات ثنائية مثل الاتفاق مع فنلندا حول تشجيع وحماية الاستثمار.
 - ومن الجهود الترويجية لدولة تونس خلال هذه الفترة ما قامت به خلال سنة 2005، والتي من بينها:¹¹⁶
 - تنظيم 29 فعالية اقتصادية، منها 5 في العاصمة التونسية، والأخرى خارج التراب التونسي.
 - المشاركة 33 فعالية اقتصادية، منها 8 داخل تونس، والأخرى في دول عديدة مثل: ليبيا، الجزائر، سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية.
 - زيارة 5 وفود رسمية تونسية إلى عدد من الدول مثل: الجزائر، ليبيا، كوريا، واستقبال وفود رسمية بلغ عددها 8 وفود أتت من دول عربية وأجنبية منها: مصر، جنوب إفريقيا، اليابان.
 - عرض 12 فرصة استثمارية في 8 قطاعات منها: البنى التحتية، السياحة، تحلية المياه، مصفاة النفط.
 - تنفيذ 3 اتفاقيات تتعلق بمنع الازدواج الضريبي مع كل من السودان، إيران، بوركينا فاسو.
- وبرغم هذه الجهود الترويجية الكثيرة من ملتقيات وندوات وزيارات خارج البلاد، واستقبال وفود مشاركة، بالإضافة إلى تشريعات القوانين، والاتفاقيات الثنائية إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة تونس خلال هذه الفترة لم ترتفع بنسب كبيرة، ولم تنتعش بشكل كبير إلا في الفترة التي تلتها وهي من 2006 إلى غاية 2008.

¹¹⁶ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سبق ذكره، ص: 160.

1-3-2- الفترة 2006-2008

برغم الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة تونس خلال سنة 2007، فإن هذه الفترة شهدت انتعاشا كبيرا في بدايتها وفي نهايتها، وبخاصة في البداية، أي في سنة 2006، حيث بلغت نسبة زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى تونس القيمة 354.58%، أي تضاعفت إلى أكثر من ثلاث مرات ما كانت عليه في الفترة السابقة، حيث ان هذه السنة (2006) هي السنة التي عرفت أكبر نسبة زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى تونس خلال فترة الدراسة ككل، حيث تجاوزت قيمة 3 مليار و230 مليون دولار، ولعل هذا يعود إلى الجهود الترويجية التي بذلتها دولة تونس في سبيل تحفيز المستثمرين الأجانب للاستثمار فيها، فمثلا في سنة 2006 قمت بالعديد من الجهود في سبيل ذلك، والتي من بينها ما يلي:¹¹⁷

- عقد 11 منتدى على المستوى المحلي في سبيل الترويج للاستثمار والتعريف بمناخه في تونس.
- ممثلة بوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي شاركت دولة تونس في 48 منتدى، و4 فعاليات ترويجية في كل من المجر، النمسا، الصين، هولندا.
- استقبال دولة تونس ممثلة بوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي عددا من الوفود، ورجال الأعمال من مؤسسات عربية وأجنبية، بلغ عددهم 193 وفدا ينتمون إلى قطاعات مختلفة مثل: الكهرباء، الاتصالات، الصيدلة.
- إصدار قوانين وإجراءات جديدة لجذب الاستثمار، حيث تم خلال هذه السنة إصدار 10 قوانين وإجراءات جديدة بغية تسهيل الإجراءات الإدارية فيما يتعلق بإحداث المشاريع، والتوقف عن النشاط، وأيضا تخفيف نسبة الضريبة على أرباح الشركات في كثير من القطاعات من 35% إلى 30%.
- قيام وكالة النهوض بالاستثمار بجهود ترويجية مثل قيامها بالاتصالات المباشرة مع شركات أجنبية من أجل الترويج القطاعي في مجالات التكنولوجيا المتطورة، حيث بلغ عدد هذه الاتصالات 535 اتصالا.

ومن الجهود الترويجية أيضا ما كان خلال سنة 2008، والتي منها ما يلي:¹¹⁸

- تنظيم منتديين للاستثمار محليا، و3 أيام إعلامية في كل من فنلندا، لشبونة، كوريا الجنوبية للترويج للاستثمار في تونس.

¹¹⁷ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، مرجع سبق ذكره، ص: 202.
¹¹⁸ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، الكويت، ص: 268.

- المشاركة في عدة فعاليات اقتصادية في الخارج مثل: منتدى النهوض بالاستثمار في اليابان، مؤتمر حول المالية والاستثمار في بريطانيا.

- القيام بزيارات ترويجية إلى دول أخرى، واستقبال وفود أجنبية، بلغ عددها مع 162 زيارة ترويجية، إلى دول أجنبية مثل: إيطاليا، ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، واستقبال وفود من دول أجنبية مثل: إيطاليا، فرنسا، اليابان، إسبانيا، كوريا.

- عرض 687 مشروعا للصناعات المعملية، و 1098 مشروعا في قطاع الخدمات، بقيمة إجمالية 1458 مليون دولار فيما يتعلق بالصناعات المعملية، و 134.7 مليون دولار بالنسبة لقطاع الخدمات.

- بالإضافة إلى جهود ترويجية أخرى مثل التنسيق مع البنك الأوروبي للاستثمار، والوكالة التوسطية (أنيميا) ضمن مشروع برنامج المعونة الفنية.

أما عن سنة 2007، والتي شهدت تراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دولة تونس بنسبة 53.22%، والذي قد يعود إلى تدني عدد الزيارات الترويجية التي قامت بها دولة تونس خلال هذه السنة سواء ما تعلق باستقبال وفود من دول أخرى، أو القيام بالزيارات الترويجية لوفود تونسية إلى دول أخرى، والتي بلغ عددها سنة 2007 8 زيارات¹¹⁹ فقط، مقابل 193 زيارة¹²⁰ في سنة 2006، و162 زيارة¹²¹ في سنة 2008، بالإضافة إلى أن عدد المشاريع المعروضة للاستثمار هو 1785 مشروعا¹²² خلال سنة 2008، مقابل 1193 مشروعا¹²³ كان في سنة 2007.

1-3-3- الفترة 2009-2011

شهدت هذه الفترة تراجعا وانخفاضا مستمرا ومتواصلا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة تونس، ولعل السبب يرجع إلى حدثين رئيسيين ترافقا زمنيا مع هذه الفترة، الأول وهو الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والثاني هو الأحداث والتطورات السياسية والاضطرابات الداخلية التي عرفتها تونس وبعض من الدول العربية خلال سنة 2011.

فكما رأينا سابقا فإن الأزمة المالية العالمية كما أثرت سلبا على دولة مصر في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها أثرت بالسلب كذلك على تونس، برغم أن التأثير على تونس كان بوتيرة أقل مما كان عليه في مصر، حيث انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر القادمة إلى تونس خلال هذه

119 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، الكويت، ص: 204.

120 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، مرجع سبق ذكره، ص: 173.

121 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 236.

122 نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

123 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، مرجع سبق ذكره، ص: 204.

الفترة التي تلت سنة الأزمة المالية العالمية أي سنة 2008، ولعل هذا يعود إلى التأثير غير المباشر للأزمة على دولة تونس، بحيث ل تظهر آثارها جليا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى تونس إلا مع حلول سنة 2009.

أما على صعيد التطورات السياسية والاضطرابات الداخلية التي عرفت تونس خلال سنة 2011 فيمكن عرض بعض منها فيما يلي:¹²⁴

- تشكيل 3 حكومات بقادات مختلفة.

- إجراء الانتخابات البرلمانية.

- انتخاب مجلس تأسيسي لصياغة دستور جديد.

- التوتر الأمني، وزيادة حالات الاضطراب والحراك الشعبي.

مما انعكس سلبا على رصيد تونس في مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، حيث أصبحت برصيد منخفض جدا خلال سنة 2011 بقيمة (-0.37)¹²⁵، بعدما كانت برصيد (-0.04)¹²⁶، خلال السنة التي سبقتها مباشرة أي في سنة 2010.

وبهذا انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس خلال هذه الفترة إلى ما دون 433 مليون دولار، بعدما كانت نهاية الفترة السابقة في سنة 2008 قد تجاوزت عتبة 2 مليار و600 مليون دولار.

1-3-4- الفترة 2012-2015

شهدت السنة الأولى من هذه الفترة انتعاشا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس، حيث ارتفعت إلى قيمة تعدت المليار و500 مليون دولار، وهذا ما يوافق وجهة نظر المختصين في تحليل مناخ الاستثمار، والذين يرون بأن التوترات والاضطرابات الداخلية أي بلد كالحراك الشعبي قد يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، وذلك في المدى القصير، وقد يتطور ليصبح إيجابيا في المدى المتوسط أو المدى الطويل¹²⁷.

لتعاود تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس بالانخفاض المستمر خلال باقي السنوات في هذه الفترة، حيث بلغت أسوأ وتيرة هبوط لها خلال هذه الفترة عند سنة 2013، إذ تدنت في هذه السنة

¹²⁴ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 45، 46.

¹²⁵ مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب (أنظر الجدول (2-30))

¹²⁶ مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب (أنظر الجدول (2-30))

¹²⁷ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

بنسبة 31.88%، مقابل نسبتي انخفاض أقل وهما 5.09% سنة 2014، و0.29% سنة 2015، وهذا ما يتفق مع تسجيل تونس لأسوء رصيد لها في مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب في سنة 2013 حين بلغت قيمته (-0.93)¹²⁸، مقابل (-0.85)¹²⁹ في سنة 2014، و(-0.87)¹³⁰ في سنة 2015، وهذا ما يعكس الوضع الداخلي التونسي من الناحية السياسية والأمنية، والذي قد يكون له دور كبير جدا في عزوف المستثمرين الأجانب عن القدوم إلى تونس والاستثمار بها، وبالتالي وكنتيجة حتمية لذلك فقد تددت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس إلى أقل من المليار و2 مليون دولار في سنة 2015.

1-4-4- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة ليبيا

الجدول (4-2) الموالي يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة ليبيا.

من خلال الجدول السابق يمكن تمثيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دولة ليبيا كما هو موضح في الشكل (4-2).

من خلال التمثيل البياني الموضح في الشكل (4-2) يمكن تقسيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دولة ليبيا إلى الفترات التالية:

الفترة 2007-2002	الفترة 2001-1996
الفترة 2015-2012	الفترة 2011-2008

1-4-4-1- الفترة 2001-1996

عرفت هذه الفترة تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا كلها بإشارة سالبة، ما عدا سنة 2000، والتي حققت دولة ليبيا خلالها تدفقات بإشارة موجبة، حيث بلغت قيمة 141 مليون دولار، ولعل هذا يعود للجهود الترويجية التي بذلتها خلال هذه السنة، والتي من بينها ما يلي:¹³¹

- عقد عدة مؤتمرات للترويج للاستثمار في ليبيا داخل التراب الليبي، مثل المؤتمر الدولي حول التنمية والاستثمار، حيث شارك فيه أكثر من 170 شركة من مختلف أنحاء العالم، وأيضا المؤتمر الدولي للطاقة

¹²⁸ مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والارهاب (أنظر الجدول (2-30)).

¹²⁹ مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والارهاب (أنظر الجدول (2-30)).

¹³⁰ مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والارهاب (أنظر الجدول (2-30)).

¹³¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2000، مرجع سبق ذكره، ص: 265، 266.

وتحلية المياه، والمؤتمر الاقتصادي الثالث والذي بشعار "إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي"، وكذلك انعقاد المؤتمر الدولي لصناعة البذور، بالإضافة إلى ندوة تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول (2-4): صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى ليبيا (بالمليون دولار) خلال الفترة (1996-2015)

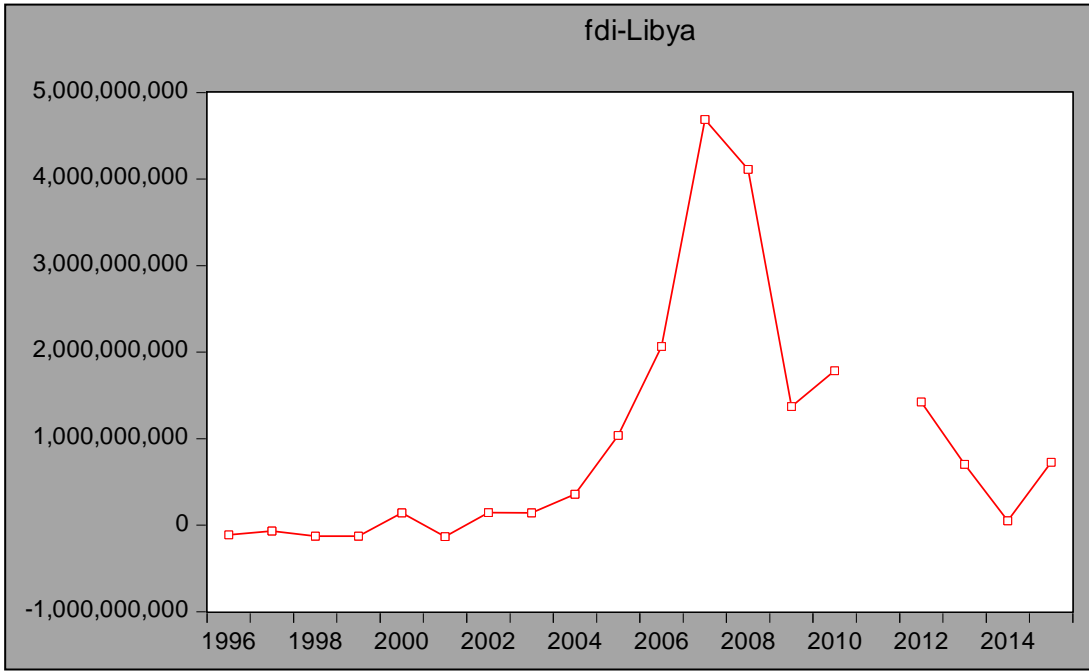
السنة	fdi-Libya	معدل النمو (%)
1996	-111721671	
1997	-67915602,7	39,2100008
1998	-127894075	-88,3132439
1999	-128069471	-0,13714229
2000	141000000	210,096496
2001	-133000000	-194,326241
2002	145000000	209,022556
2003	143000000	-1,37931034
2004	357000000	149,65035
2005	1038000000	190,756303
2006	2064000000	98,8439306
2007	4689000000	127,180233
2008	4111300000	-12,3203242
2009	1371000000	-66,6528835
2010	1784000000	30,1239971
2011	..	
2012	1425000000	
2013	702000000	-50,7368421
2014	500000000	-92,8774929
2015	725667000	1351,334

المصدر: مُعد بالاعتماد على: البنك الدولي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، مرجع سبق ذكره.

- إقامة عدة معارض في ليبيا مثل: معرض الفاتح 2000 الاقتصادي، المعرض الإفريقي لمنتجات الجماهيرية العظمى، معرض التمور والنخيل، معرض دولة الإمارات في ليبيا، المعرض الدولي للحاسوب والاتصالات، بالإضافة إلى الدورة التاسعة والعشرون لمعرض طرابلس الدولي.
- استقبلت ليبيا خلال هذه السنة عدة وفود اقتصادية من دول مختلفة، مثل: تونس، المغرب، بريطانيا، اسكتلندا، باكستان.
- توقيع عدة اتفاقيات للتعاون الاقتصادي مع دول مثل: النيجر، تنزانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، أوكرانيا، فيتنام.

- إصدار القانون رقم 11 لسنة 2000 من طرف مؤتمر الشعب العام، والمتعلق بالمصادقة على بعض الاتفاقيات الدولية، مثل: اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب على الدخل ورأس المال بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
- إصدار القانون رقم 9 لسنة 2000، وذلك بتاريخ 2000/3/1 من طرف مؤتمر الشعب العام، والمتعلق بتنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة.

شكل (2-4): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دولة ليبيا



المصدر: مُعد بالاعتماد على بيانات الجدول (2-4) وبالاستعانة ببرنامج Eviews9

2-4-1- الفترة 2007-2002

عرفت هذه الفترة ازديادا مستمرا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا، حيث بلغت ذروتها في سنة 2007، بعد أن تجاوزت قيمة 4 مليار و680 مليون دولار، وبنسب زيادة كان أعلاها سنة 2005، حيث بلغت نسبة زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا قيمة 190.75%، ولعل هذا التحسن الملحوظ في التدفقات يعود إلى الجهود المبذولة خلال هذه الفترة من

- طرف الجماهيرية في سبيل الترويج للاستثمار على ترابها، ومن هذه الجهود ما كان خلال سنة 2005، والتي عرفت قيام الجماهيرية الليبية بجملة من الجهود الترويجية من بينها الآتي:¹³²
- عقد الجماهيرية الليبية لعدة مؤتمرات وندوات ومعارض للترويج للاستثمار على أراضيها، مثل عقد ملتقيات ثنائية مع وفود أجنبية من كل من كندا، اسبانيا، ألمانيا، الصرب، بريطانيا، بالإضافة إلى نودتين ومعرض واحد، من أهدافها الترويج للفرص الاستثمارية، والاستفادة من الخبرات الأجنبية في كل من السياحة والاتصالات.
 - المشاركة في عدة فعاليات خارج الجماهيرية الليبية، مثل تلك التي نُظمت في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان، ألمانيا، مالطا بغية تطوير علاقات التعاون بين الجماهيرية وهذه الدول، وعرض الفرص الاستثمارية المتاحة في ليبيا.
 - الزيارات الترويجية من الجماهيرية إلى خارجها والعكس، ومن أمثلتها: وفدين قادمين من كل من أبوظبي وتونس تم استقبالهما من طرف أمانة الاقتصاد والتجارة الليبية.
 - ومن الجهود الترويجية التي بدلتها الجماهيرية الليبية في سبيل تحسين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها ما قامت به خلال سنة 2006، والتي منها:¹³³
 - قامت الجماهيرية الليبية خلال 2006 بعقد عدة فعاليات ترويجية محلية بلغ عددها 6 فعاليات من بينها مؤتمر وطني دار حول الاستثمار الأجنبي، والاجتماع على 4 مرات برجال أعمال من كل من الأردن، كوريا، ألمانيا، اليونان، بالإضافة إلى المعرض الدولي في دورته 35، وكلها كانت في مدينة طرابلس، بحيث كانت جل هذه الفعاليات تهدف إلى تحفيز المستثمرين الأجانب للاستثمار في ليبيا.
 - قيام وفود من الجماهيرية الليبية عددها: 4 وفود بزيارات إلى دول أجنبية مثل: المغرب، مصر، الصين، السنغال بغية عرض فرص الاستثمار في ليبيا.
 - صدور القانون رقم 86 لعام 2006، مع تعديل له خلال نفس السنة، وذلك من طرف اللجنة الشعبية العامة، والذان يتضمنان العديد من الأهداف منها ما تعلق بتحديد الحد الأدنى للمشروع الاستثماري، ومنها ما تعلق بمشاركة رأس المال الوطني للمشروع الاستثماري، وأيضا القدرة على الاقتراض من المصارف المحلية، بالإضافة إلى الإعفاء من ضريبة الاستهلاك على مواد التشغيل المستعملة في المشاريع الاستثمارية الداخلية، وأخيرا الإعفاء من رسوم خدمات التوريد.

¹³² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سبق ذكره، ص: 169.

¹³³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، مرجع سبق ذكره، ص: 210.

- القيام بلقاءات ثنائية مع كل من هولندا، سان مارينو، كوريا الجنوبية في سبيل حماية الاستثمار وتشجيعه في هذه الدول.

ومن الجهود الترويجية للجماهيرية ما قامت به خلال سنة 2007، حيث بدلت جهودا ترويجية من أجل استقطاب المستثمرين الأجانب إلى الأراضي الليبية، والتي منها الآتي:¹³⁴

- القيام بثلاث فعاليات خارج التراب الليبي، حيث شاركت فيها هيئة تشجيع الاستثمار كهيئة ممثلة لليبيا في فعاليات اقتصادية في كل من مصر، بريطانيا، ألمانيا.

- زيارة 5 وفود رسمية ليبية لكل من الإمارات، قطر، سوريا، إيران، تركيا.

- عقد اتفاقية ثنائية مع دولة تونس من أجل تسهيل حركة انتقال الأفراد بين الدولتين، حيث هدفت أيضا إلى تبادل عمليتي البلدين، وتنفيذ ابتداء من تاريخ 20 مارس 2007.

1-4-3- الفترة 2008-2011

شهدت هذه الفترة التي تمثل مرحلة مهمة في الاقتصاد الليبي، والحياة السياسية في الجماهيرية الليبية، والتي ألفت بظلالها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا، وكانت آثارها سلبا عليها ما عدا سنة 2010، وذلك بتزامنها مع حدثين مهمين، الأول اقتصادي وهو الأزمة المالية العالمية سنة 2008، والثاني سياسي وهي التطورات السياسية الداخلية التي عرفتها الجماهيرية مثل مثيلاتها في عدد من الأقطار العربية.

فأما الأزمة المالية العالمية فكانت آثارها بارزة في سنة 2008 و2009، ولعلها كانت المتسبب القوي في التأثير سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا، والتي انخفضت سنتي 2008 و2009 بنسبتين مئويتين هما 12.32% و66.65% على التوالي، حيث هبطت سنة 2009 إلى مليار و 371 مليون دولار أمريكي، بعدما سجلت سنة 2007 قيمة 4 مليار و689 مليون دولار أمريكي، وهذا ما يتوافق مع نظرة الكثير من المهتمين والمختصين بدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر، والذين يرون التأثير السلبي للأزمات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير، والذي قد يتبدل ويتغير إلى إيجابي في المدى المتوسط أو البعيد¹³⁵، كما حصل في سنة 2010، حيث ارتفعت التدفقات في هذه السنة لتتجاوز المليار و780 مليون دولار.

¹³⁴ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، مرجع سبق ذكره، ص: 247.

¹³⁵ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى ليبيا خلال هذه الفترة يمكن تفسيره أيضا من خلال رصيدها في بعض المؤشرات، مثل تراجع رصيدها في المؤشر المركب للمخاطر القطرية من 81.5¹³⁶ في ديسمبر 2008 إلى 75.8¹³⁷ في ديسمبر 2009، أي تحولها من خانة التصنيف ذات درجة مخاطرة منخفضة جدا إلى خانة التصنيف ذات درجة مخاطرة منخفضة¹³⁸.

لقد عرفت سنة 2010 انتعاشا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا بارتفاع إلى قيمة المليار و784 مليون دولار أمريكي، بعدما كانت سنة 2009 عند قيمة المليار و371 مليون دولار، ولعل هذا يرجع إلى الجهود الترويجية التي بذلتها ليبيا لاستقطاب المستثمرين الأجانب بعد التراجع في سنتي 2008 و2009، ومن أمثلة هذه الجهود الترويجية إبرامها لاتفاقية دولية تتعلق بالتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في مايو 2010¹³⁹، كما تعرض ليبيا فرصا استثمارية في مناطق تشمل الجبل الأخضر، كفرة، الجفرة، الواحات، وادي الشاطئ، غات وغيرها¹⁴⁰، حيث قررت ليبيا إنشاء 50 منطقة صناعية جديدة، مع سريان استكمال مخططات 11 منطقة صناعية جديدة¹⁴¹.

إلا أنه وبرغم هذا الانتعاش في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا في سنة 2010 حين كانت نسبة الزيادة في هذه السنة عند 30.12%، فقد كانت سنة 2011 سنة تميزت بمجموعة من الظروف الصعبة والقاسية على دولة ليبيا من الناحية السياسية، والتي انعكست على آثارها بصفة مباشرة على الأوضاع الاقتصادية، إلى درجة لم تتوفر بيانات على بعض من مؤشراتته خلال هذه السنة وبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد خلال هذه السنة من بين البيانات المفقودة، كما يظهر جليا في الجدول (2-4) وكذلك التمثيل البياني في الشكل (2-4)، حيث أصبحت ليبيا في أوائل مايو 2011 ذات تصنيف سلبي في أحد مؤشرات التصنيفات السيادية (مؤشر ستاندرد آند بورز)¹⁴²، مما يعني وجود مخاطر محتملة في خدمة الديون السيادية ... (لدولة ليبيا) نتيجة أساسية للاضطرابات السياسية، وضعف المؤسسات...¹⁴³.

¹³⁶ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 265.

¹³⁷ نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

¹³⁸ درجة المؤشر محصورة بين (80-100) يعني درجة مخاطرة منخفضة جدا، وإذا كانت محصورة بين (70-79.9) يعني درجة مخاطرة منخفضة. انظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 165.

¹³⁹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 103.

¹⁴⁰ نفس المرجع السابق، ص: 109.

¹⁴¹ نفس المرجع السابق، ص: 116.

¹⁴² نفس المرجع السابق، ص: 127.

¹⁴³ نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

1-4-4- الفترة 2012-2015

عرفت هذه الفترة تراجعاً متتالياً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا، حيث انخفضت إلى أدنى قيمة لها خلال هذه الفترة والمسجلة في سنة 2014/ وهي 50 مليون دولار، بعدما كانت قد تجاوزت قيمة المليار و780 مليون دولار في سنة 2010 خلال الفترة السابقة، إذ تم تسجيل هبوط في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لسنتي 2013 و2014 بنسبتين مؤبوتين 50.73% و92.87% على التوالي، والتي تزامنت مع تراجع الاستقرار السياسي في الجماهيرية الليبية بعد أحداث 2011، والتي ألقت بظلالها على السنوات الموالية، إذ تراجعت الجماهيرية الليبية في رصيدها في مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب إلى أدنى المستويات، حيث كان في السنوات 2012، 2013، 2014 عن القيم (-1.54)، (-1.81)، (-2.35) على التوالي¹⁴⁴، وهو ما قد يعطي تفسيراً واضحاً على انخفاض وتيرة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ليبيا، بسبب إجماع المستثمرين الأجانب عن القدوم إليها، وحتى عدم زيارتها من طرف الوفود القادمة من دول أخرى، بالإضافة إلى انشغال ليبيا حكومة وشعباً بالوضع الداخلي وخاصة السياسي، وهو ما انجر عنه هذا التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا، ولعل التحسن الطفيف في رصيد الجماهيرية في مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب خلال سنة 2015، والذي تحسن إلى القيمة (-2.20)¹⁴⁵، بعدما كان عند (-2.35) سنة 2014 كما سبقت الإشارة إليه، هو الذي يفسر التحسن في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا، والذي ارتفع في نفس السنة أي سنة 2015 لى قيمة تجاوزت 725 مليون دولار.

1-5- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة الجزائر

الجدول (2-5) الموالى يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة الجزائر.

من خلال الجدول السابق يمكن تمثيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دولة الجزائر

كما هو موضح في الشكل (2-5).

¹⁴⁴ مؤشر الاستقرار السياسي انتفاء العنف والإرهاب (أنظر الجدول (2-30)).

¹⁴⁵ مؤشر الاستقرار السياسي انتفاء العنف والإرهاب (أنظر الجدول (2-30)).

جدول (5-2): صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر (بالمليون دولار) خلال الفترة (1970-2015)

السنة	fdi-algeria	معدل النمو (%)	السنة	fdi-algeria	معدل النمو (%)
1970	80120000	..	1993	270000000	..
1971	600000	-99,2511233	1994	260000000	-3,7037037
1972	41490000	6815	1995	606600000	133,307692
1973	51000000	22,9211858	1996	291600000	-51,9287834
1974	358000000	601,960784	1997	280100000	-3,94375857
1975	119000000	-66,7597765	1998	1113105541	297,395766
1976	187000000	57,1428571	1999	1065000000	-4,32174122
1977	178452647	-4,57077711	2000	637881239	-40,105048
1978	135152172	-24,2644059	2001	881851385	38,2469543
1979	25692486	-80,989957	2002	1156000000	31,0878476
1980	348669038	1257,08564	2003	1841000000	59,2560554
1981	13207259,4	-96,2120929	2004	1686736540	-8,37932971
1982	-53569192,6	-505,604154	2005	2638607034	56,4326717
1983	417641,163	100,779629	2006	2746930734	4,10533659
1984	802668,874	92,1910352	2007	2300369124	-16,2567481
1985	397788,297	-50,4417936	2008	2571237025	11,7749755
1986	5316528,38	1236,52207	2009	1500402453	-41,646669
1987	3711537,9	-30,1886939	2010	1691886708	12,7621929
1988	13018265	250,751235	2011	1504685496	-11,0646423
1989	12091646,8	-7,1178319	2012	-587314396	-139,032369
1990	334914,564	-97,2301989	2013		
1991	11638686,5	3375,12103	2014		
1992	30000000	157,761047	2015		

المصدر: مُعد بالاعتماد على:

البنك الدولي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، مرجع سبق ذكره.

من خلال التمثيل البياني الموضح في الشكل (5-2) يمكن تقسيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دولة الجزائر إلى الفترات التالية:

الفترة 1970-1995

الفترة 1996-2003

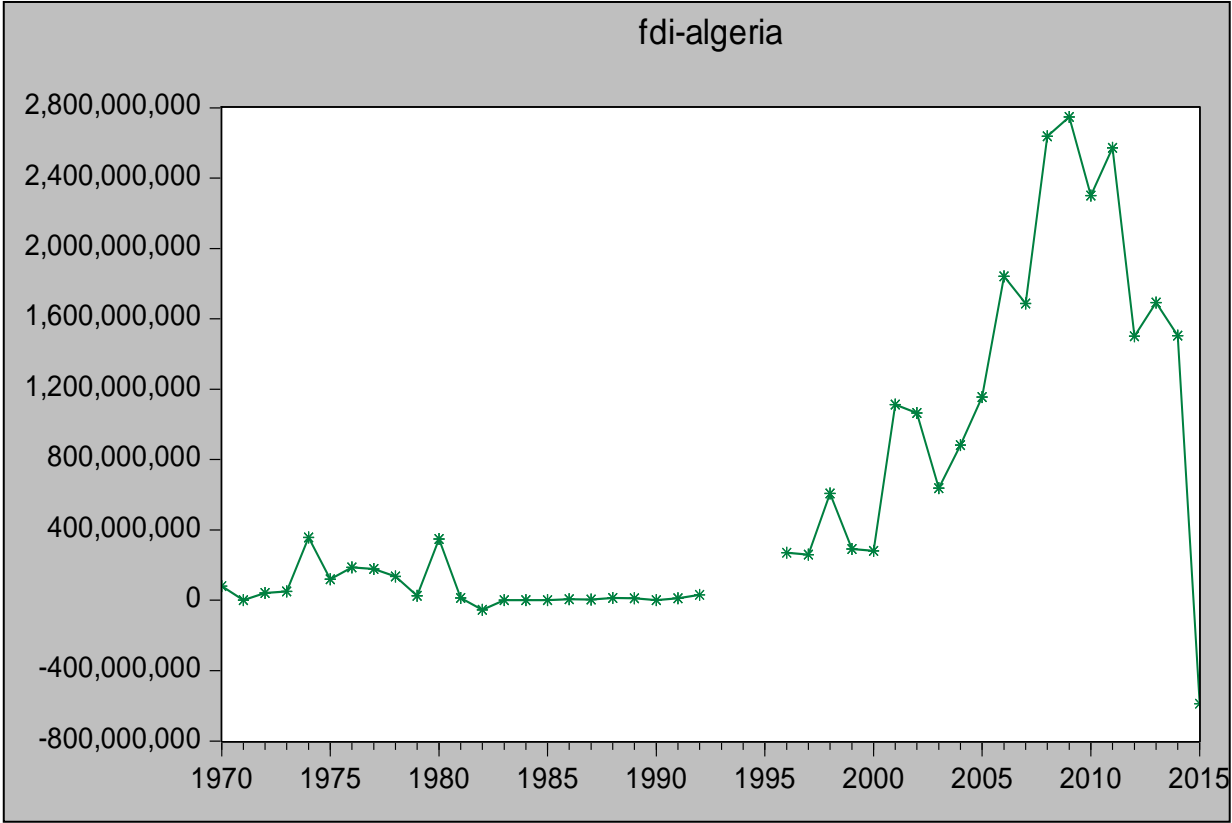
الفترة 2004-2009

الفترة 2010-2015

1-5-1- الفترة 1970-1995

خلال هذه الفترة عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر انخفاضا واضحا في قيمها باستثناء سنتي 1974 و1980، أين كانت عند القيمة 358 مليون دولار سنة 1974، وتجاوزت قيمة 348 مليون دولار سنة 1980، أما في باقي السنوات فكانت منخفضة جدا، مع عدم توفر بيانات عن السنوات الثلاثة 1993، 1994، 1995، ولعل كل هذا يلمح إلى الوضعية الاقتصادية والتشريعية والسياسية التي كانت تعيشها الجزائر وانعكست على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها.

شكل (2-5): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دولة الجزائر



المصدر: مُعد بالاعتماد على بيانات الجدول (2-5) وبالاستعانة ببرنامج Eviews9

فعلى صعيد التشريعات أصدرت الجزائر أول قانون للاستثمار بتاريخ 1963/7/26، وهو القانون رقم 63-277، والذي يتضمن حوافز و ضمانات للمستثمرين بما فيهم مستثمري رؤوس الأموال الأجنبية، مع مساواة المستثمر الأجنبي والمحلي أمام القانون، إلا أن المطلاع على جميع مواد هذا القانون يرى جليا ميول السلطة إلى النظام الاشتراكي، مع احتوائه على بعض الشروط غير المرغوبة من طرف المستثمر، والمُلزم بتطبيقها مثل المساهمة في تكوين الإطارات الجزائرية¹⁴⁶، مما يعني أن هذا القانون غير محفز للمستثمرين سواء المحليين أم الأجانب.

من بين التشريعات التي احتوت قانونا للاستثمار الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، حيث تضمن هذا القانون التعريف بالأسس التي من خلالها يتم تدخل رأس المال الخاص في

¹⁴⁶ عن: بعداش عبد الكريم، "الاستثمار الأجنبي وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص: 156، 157.

مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وأيضا شمل تحديد الضمانات والمنافع المقدمة له سواء كان وطنيا أو أجنبيا¹⁴⁷.

كما تم أيضا خلال هذه الفترة، وبالضبط سنة 1982 إصدار قانون يتعلق بالاستثمار الخاص الوطني، وهو القانون رقم 82-11.¹⁴⁸

كما تم أيضا خلال هذه الفترة وفي نفس السنة 1982 إصدار القانون رقم 82-13، والمتعلق بتنظيم نشاط المستثمرين الأجانب في الجزائر خارج قطاع المحروقات.¹⁴⁹

إصدار القانون رقم 86-13 المعدل والمتمم للقانون رقم 82-13، والمتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيورها¹⁵⁰، والذي تضمن العديد من الأمور المتعلقة بنشاط المستثمر الأجنبي في الجزائر، مثل ما جاء في المادة الخامسة منه بأن "يضمن هذا القانون للطرف الأجنبي أو الأطراف الأجنبية في الشركة المختلطة الاقتصاد حق المشاركة في أجهزة التسيير واتخاذ القرار طبقا لأحكام القانون التجاري والقانون الأساسي الخاص بالشركة..."¹⁵¹.

صدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 في أكتوبر 1993، والذي أعطى للمستثمرين الأجانب أهمية أكبر، حيث نص صراحة على أن المستثمرين الأجانب يُعاملون بالمثل كما يُعامل نظراؤهم من الجزائريين فيما تعلق بالحقوق والالتزامات ذات العلاقة بالاستثمار.¹⁵²

كما نص أيضا المرسوم التشريعي رقم 93-12 على إنشاء وكالة لترقية الاستثمار، وذلك في مادته السابعة.¹⁵³

برغم إصدار الدولة الجزائرية لهذه القوانين وغيرها من التشريعات المنظمة للاستثمار خلال هذه الفترة، إلا أنها تحمل في طياتها كثيرا من الشوائب أو العوائق التي قد لا تخدم المستثمر الأجنبي، وهذا ما جعلها في كثير من المرات تلجأ إلى إصدار قوانين كنتمة لقوانين سابقة أو معدلة لها، ومن بين هذه النقائص التي تخللت بعضها منها، وجعلتها تعطي انطبعا سلبيا عن تشريعات وقوانين الاستثمار في الجزائر بالنسبة للمستثمر الأجنبي، كما يلي:¹⁵⁴

147 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة الثالثة - العدد 80، الامر رقم 66-284، الصادر بتاريخ: 01 جمادى الثانية 1386هـ الموافق لـ 17 سبتمبر 1966، ص: 1202-1208.

148 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 82-11، الصادر بتاريخ 05 ذي القعدة 1402هـ، ص: 1692-1700.

149 عن: بعدادش عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص: 159.

150 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 86-13، الصادر بتاريخ 21 ذو الحجة 1406هـ، ص: 1476-1481.

151 نفس المرجع السابق، ص: 1477.

152 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، مرسوم تشريعي رقم 93-12، الصادر بتاريخ 24 ربيع الثاني 1414هـ، ص: 09.

153 نفس المرجع السابق، ص: 05.

154 عن: بعدادش عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص: 161-163.

- عدم حرية المستثمر الأجنبي في اتخاذ القرار المتعلق بالاستثمار، وإجبارية الوقوف في المحاكم الجزائرية في سبيل حل المنازعات التي قد تحدث له.
- إلغاء المادة رقم 37 من القانون رقم 82-13 التي تمنح للمستثمر الأجنبي مهما كانت نتائج الاستثمار أجرا إضافيا.
- استمرارية هيمنة الدولة الجزائرية لمعظم الأنشطة الاقتصادية وعد الاهتمام بالقطاع الخاص، ناهيك الاستثمار الأجنبي.
- أما عن جهود الدولة على صعيد الاتفاقيات المبرمة مع دول أخرى في مجال الاستثمار خلال هذه الفترة، فهي موضحة في الجدول (2-6).

جدول (2-6): بعض الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر في مجال الاستثمار خلال الفترة 1970-1995

رقم.ج. ر*	مدة الصلاحية	تاريخ التصديق	تاريخ التوقيع	طبيعة الاتفاق أو الاتفاقية	البلدان
رقم 45-1990	20	17/10/1990	22/06/1990	تشجيع الإستثمارات	الولايات المتحدة الأمريكية
رقم 06-1991	-	22/12/1990	23/07/1990	تفادي الإزدواج الضريبي و إرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل	اتحاد المغرب العربي
رقم 46-1991	10	05/10/1991	18/05/1991	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات	إيطاليا
رقم 35-1991	-	20/07/1991	03/02/1991	تجنب الإزدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهريب و الغش الجبائي	إيطاليا
رقم 46-1991	10	05/10/1991	24/04/1991	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات	الاتحاد الاوربي
رقم 65-1994	-	02/10/1994	02/08/1994	تجنب الإزدواج الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	تركيا
رقم 69-1994	10	22/10/1994	28/06/1994	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات	رومانيا
رقم 37-1995	-	15/07/1995	28/06/1994	تجنب الإزدواج الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	رومانيا
رقم 23-1995	10	25/03/1995	23/12/1994	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات	إسبانيا
رقم 23-1995	10	25/03/1995	23/12/1994	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات	إسبانيا
رقم 59-1995	05	07/10/1995	07/10/1995	إستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية	الدول العربية

*ج.ر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الاتفاقيات والاتفاقيات، على الرابط(تاريخ الاطلاع: 2017/7/4 على: 19:02):

<http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/accords-conventions>

وبرغم هذه الاتفاقيات المبرمة والجهود التشريعية التي اتصفت بكثير من النقائص كما ورد سلفا، فإن الوضع الاقتصادي ألقى بظلاله على مناخ الاستثمار في هذه الفترة، وما عانتها الجزائر من مديونية كبيرة خلالها، بالإضافة إلى التأثير السلبي للوضع الأمني الداخلي على جميع الأصعدة، والذي انعكس سلبا بصورة واضحة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خاصة خلال السنوات 1993، 1994، 1995، إلى درجة أصبح هناك افتقار كبير للبيانات، أما في سنة 1992، فقد حققت مثل معظم السنوات التي سبقتها تدفقا متدنيا للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بقيمة 30 مليون دولار فقط.

1-5-2- الفترة 1996-2003

من الجهود الترويجية التي بدلتها الجزائر خلال هذه الفترة والتي تتعلق بتشريعات القوانين إصدار الأمر رقم 03-01 المؤرخ في أول جمادى الثانية 1422هـ، الموافق لـ 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار والذي من محتوياته إقرار المعاملة بالمساواة بين الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وبين المستثمر المحلي والأجنبي في الحقوق والواجبات ذات العلاقة بالاستثمار، والرجوع إلى الجهات المختصة في حالة وجود خلاف بين الدولة الجزائرية والمستثمر الأجنبي، باستثناء حالات وجود اتفاقيات دولية تتعلق بالتحكيم أبرمتها الدولة الجزائرية، بالإضافة إلى الإقرار بإمكانية إنشاء مكاتب للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالخارج¹⁵⁵.

كما قامت الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة بالعديد من الفعاليات في سبيل الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على أراضيها، والتي من بينها الاتفاقيات الدولية الموضح عدد منها في الجدول (2-7). بالنظر إلى الجهود السابقة فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال هذه الفترة عرفت تحسنا ملحوظا، رغم أنها كنت تتجه نحو الانخفاض التراجع، ماعدا سنتي 1998، و2001 أين ارتفعت في الأولى إلى أن تجاوزت الرقم 600 مليون دولار، وفي الثانية فاقت المليار و100 مليون دولار، وبرغم الانخفاض في السنوات الأخرى خلال هذه الفترة إلا أنها تعد أفضل بكثير مما كانت عليه في الفترة السابقة ما بين 1970-1995، ولعل من الأسباب المهمة التي كانت وراءها التحول التدريجي الذي شهدته الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى التحسن الملحوظ في الأوضاع الأمنية والسياسية الداخلية الذي كان خاصة مع نهاية هذه الفترة، والانطلاق في مرحلة جديدة

¹⁵⁵ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الأمر رقم 03-01، الصادر بتاريخ: 3 جمادى الثانية 1422هـ الموافق لـ 22 أوت 2001، ص: 5، 7، 8.

أفضل من سابقتها من الناحية السياسية والأمنية، وهذا ما انعكس إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر والتي بقيت مرتفعة مع نهاية هذه الفترة، حيث تجاوزت قيمة 630 مليون دولار في سنة 2003.

جدول (7-2): بعض الاتفاقيات الدولية التي وقعت الجزائر في مجال الاستثمار خلال الفترة 1996-2003

رقم. ج. ر.	مدة الصلاحية	تاريخ التصديق	تاريخ التوقيع	طبيعة الاتفاق أو الاتفاقية	البلدان
رقم 26-1996	-	24/04/1996	23/04/1996	انشاء المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمارات و ائتمان الصادرات	الدول العربية
رقم 20-1997	10	05/04/1997	01/08/1996	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات	الأردن
رقم 61-1997	-	13/09/1997	28/04/1995	تجنب الإزدواج الضريبي و وضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	أندونيسيا
رقم 76-1998	10	11/10/1998	29/03/1997	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات	مصر
رقم 97-1998	10	27/12/1998	11/07/1996	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات	مالي
رقم 58-2000	10	07/10/2000	11/03/1996	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات	ألمانيا
رقم 26-2000	-	04/05/2000	28/04/1998	تجنب الإزدواج الضريبي و منع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	جنوب إفريقيا
رقم 52-2000	10	22/08/2000	16/03/1998	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات	النيجر
رقم 68-2000	-	16/11/2000	28/02/1999	تجنب الإزدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	كندا
رقم 42-2001	10	23/07/2001	27/01/2000	ترقية و حماية الإستثمارات	ماليزيا
رقم 41-2001	10	23/07/2001	24/09/2000	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات	جنوب إفريقيا
رقم 69-2001	10	13/11/2001	04/10/2000	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات	الأرجنتين
رقم 40-2001	20	23/07/2001	12/10/1999	ترقية و حماية الإستثمارات	كوريا
رقم 45-2002	10	22/06/2002	21/03/2000	ترقية و حماية الإستثمارات	أندونيسيا
رقم 77-2002	10	25/11/2002	20/10/1996	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات	الصين
رقم 82-2002	-	09/12/2002	15/12/1991	تفادي الإزدواج الضريبي و إرساء قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضرائب على الدخل و الثروة	بلجيكا
رقم 25-2002	15	07/04/2002	25/10/1998	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات	بلغاريا
رقم 23-2003	-	25/03/2003	17/02/2001	تجنب الإزدواج الضريبي و منع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	مصر
رقم 19-2003	10	17/03/2003	27/05/2002	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات	اتيوبيا
رقم 33-2003	10	05/05/2003	06/08/2001	تشجيع، حماية و ضمان الإستثمار	ليبيا
رقم 10-2003	10	08/02/2003	11/06/2000	تشجيع و حماية الإستثمارات	البحرين
رقم 26-2003	-	07/04/2003	24/04/2001	تجنب الإزدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و رأس المال	الإمارات العربية المتحدة

*ج.ر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الاتفاقيات والاتفاقيات، مرجع سبق ذكره.

1-5-3- الفترة 2004-2009

تمثل هذه الفترة أفضل مرحلة في تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو الجزائر، حيث ارتفعت لتصل ذروتها في سنة 2009، حين تجاوزت عتبة 2 مليار و740 مليون دولار، ولعل هذا يعود إلى العديد من التطورات الإيجابية على جميع الأصعدة، منها التشريعية والسياسية والاقتصادية، فعلى الصعيد التشريعي عرفت هذه الفترة سنّ العديد من القوانين المتعلقة بالاستثمار، والتي من بينها الأمر رقم 06-156¹⁵⁶ المؤرخ في 15 يوليو 2006 المعدل للأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي يتعلق بتطوير الاستثمار.

جدول (2-8): مؤشر التجارة عبر الحدود في الجزائر

				السنة	البيانات
2009	2008	2007	2006		
122	118	114	109	الترتيب	
8	8	8	9	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	
17	17	17	15	المدة اللازمة لإتمام التصدير (بالأيام)	
1.248	1.248	1.198	1.606	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	
9	9	9	9	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	
23	23	23	22	المدة اللازمة لإتمام الاستيراد (بالأيام)	
1428	1428	1378	1886	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	

المصدر:

- The International Bank for Reconstruction and Development, Doing Business in 2006: Creating Jobs, The united states of America. 2006, p.110.
- The International Bank for Reconstruction and Development, Doing Business in 2007: How to reform, The united states of America. 2006, P.95.
- The International Bank for Reconstruction and Development, Doing Business 2011: Making a Difference For Entrepreneurs, The United States Of America, 2010, P.145.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2008، الولايات المتحدة الأمريكية، 2007، ص103.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: موجز 2009، الولايات المتحدة الأمريكية، 2008، ص86.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009، ص103.

كما عرفت هذه الفترة تحسن الجزائر في ظروف ممارسة النشاط بها، والذي يؤكد تحسن رصيدها في بعض من مكونات مؤشر ممارسة الأعمال خلال هذه الفترة مثل موقعها في مؤشر التجارة عبر

¹⁵⁶ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الأمر رقم 06-08، الصادر بتاريخ: 23 جمادى الثانية 1427ه الموافق لـ: 19 يوليو 2006، ص: 20-17.

الحدود كما هو موضح في الجدول (2-8)، حيث انخفضت تكلفة التصدير من 1.606 دولار أمريكي لكل حاوية سنة 2006 إلى 1.248 دولار أمريكي لكل حاوية سنة 2009. كما سعت الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة إلى إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية كما هو موضح في الجدول (2-9).

جدول (2-9): بعض الاتفاقيات الدولية التي وقعت الجزائر في مجال الاستثمار خلال الفترة 2004-2009

رقم. ج. ر.	مدة الصلاحية	تاريخ التصديق	تاريخ التوقيع	طبيعة الاتفاق أو الاتفاقية	البلدان
رقم 2004-60	-	19/09/2004	14/04/2004	انشاء شركة جزائرية-سعودية للاستثمار	المملكة العربية السعودية
رقم 2004-84	20	29/12/2004	15/02/2003	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات	السويد
رقم 2004-02	10	30/12/2003	25/01/1999	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات	الدنمارك
رقم 2005-45	-	23/06/2003	07/10/2002	تجنب الإزدواج الضريبي و منع التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و على الثروة	إسبانيا
رقم 2005-01	-	29/12/2004	25/10/1998	تجنب الإزدواج الضريبي و منع التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	بلغاريا
رقم 2005-15	10	26/02/2005	19/10/2003	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات	ايران
رقم 2006-44	-	24/06/2006	24/11/2001	تجنب الإزدواج الضريبي و تقادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	كوريا
رقم 2006-82	20	13/01/2005	11/12/2006	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات	فنلندا
رقم 2006-73	10	14/11/2006	16/02/2006	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات	تونس
رقم 2007-40	-	06/06/2007	06/11/2007	تجنب الإزدواج الضريبي و منع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل و على الثروة	الصين
رقم 2008-33	-	22/06/2008	12/11/2007	تقادي الإزدواج الضريبي و تجنب التهرب و الغش الضريبيين فيما يتعلق بالضرائب على الدخل و على الثروة	ألمانيا

*ج.ر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الاتفاقات والاتفاقيات، مرجع سبق ذكره.

من الظروف الإيجابية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة، وانعكست بصورة إيجابية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، هو الانتعاش الاقتصادي الذي كان نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية باعتبار أن البترول هو المورد الأساسي الذي تعتمد عليه الجزائر في إيراداتها، والجدول (2-10) يوضح أسعار البترول خلال هذه الفترة.

حيث ارتفعت أسعار البرميل من البترول لتصل أعلى قيمة لها في سنة 2007 عندما تجاوزت قيمة 95 دولار للبرميل.

كما سلف ارتفاع أسعار البترول أدى إلى تحقيق انتعاش اقتصادي في الجزائر، حيث تجاوز الناتج المحلي الإجمالي للجزائر سنة 2008 قيمة 171 مليار دولار¹⁵⁷، ومنه زيادة نفقات الحكومة على المشاريع التنموية والاستثمار، وجميع أوجه النشاط الاقتصادي، حيث تعدت النفقات النهائية للاستهلاك الحكومي سنة 2009 قيمة 22 مليار دولار¹⁵⁸، بعدما كانت في نهاية الفترة السابقة أي في سنة 2003 في حدود 10 مليار دولار¹⁵⁹.

جدول (2-10): أسعار البترول خلال الفترة (2009-2003)

التاريخ	31 ديسمبر 2003	30 ديسمبر 2004	30 ديسمبر 2005	29 ديسمبر 2006	31 ديسمبر 2007	31 ديسمبر 2008	31 ديسمبر 2009
سعر البرميل (دولار أمريكي)	32,51	43,36	61,06	60,85	95,95	44,6	79,39

المصدر: أسعار البترول، على الرابط (تاريخ الاطلاع: 2017/7/4 على الساعة: 19:52):

https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=3&ved=0ahUKEwjElrDOPfDUAhVJChoKHdsABBUQFggwMAI&url=https%3A%2F%2Fwww.eia.gov%2Fdnv%2Fpet%2Fhist_xls%2FRWTCd.xls&usg=AFQjCNGJSuAU5WmDvTVqMKrHDqtnvBrb7A&cad=rja

إضافة إلى ما سبق فقد عرفت هذه الفترة استقرارا أمنيا وداخليا أحسن من الفترة السابقة، حيث تحسن رصيد الجزائر في مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب خلال هذه الفترة، فمثلا كان رصيدها في ها المؤشر في سنة 2005 عند القيمة (-0.93)¹⁶⁰، بعدما كان في أسوأ أحواله سنة 1997 عند القيمة (-1.91)¹⁶¹، وكذلك في سنة 2003 حيث كان عند القيمة (-1.78)¹⁶².

ونتيجة لهذه التطورات الإيجابية والتحسين الملحوظ في المناخ العام للاستثمار في الجزائر، فقد حققت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال هذه الفترة، والتي تظهر من خلال ازدياد عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلالها، والموضحة في الجدول (2-11).

¹⁵⁷ بيانات البنك الدولي، الناتج المحلي الإجمالي، على الرابط (2016/7/19 على 17:58):

<http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&series=NY.GDP.MKTP.CD&country=DZA#>

¹⁵⁸ النفقات النهائية للاستهلاك الحكومي، على الرابط (تاريخ الاطلاع: 2017/4/15 على: 16:31):

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.CON.GOVT.CD?view=chart>

¹⁵⁹ نفس المرجع السابق.

¹⁶⁰ أنظر الجدول (ps).

¹⁶¹ نفس المرجع السابق.

¹⁶² نفس المرجع السابق.

جدول (2-11): عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2009)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
العدد	15	21	19	45	52	34	71	32

المصدر: مُعد بالاعتماد:

- United Nations Conference On Trade And Development, World Investment Report 2011: Non-Equity Modes of International Production and Development, Switzerland, 2011, P: 210.
- United Nations Conference On Trade And Development, World Investment Report 2009: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development, Switzerland, 2009, P: 212.
- United Nations Conference On Trade And Development, World Investment Report 2008: Transnational Corporations And The Infrastructure Challenge, Switzerland, 2008, P: 199.
- United Nations Conference On Trade And Development, World Investment Report 2007: Transnational Corporations, Extractive Industries And Development, Switzerland, 2007, P: 207.
- United Nations Conference On Trade And Development, World Investment Report 2005: Transnational Corporations And The Internationalization Of R&D, Switzerland, 2005, P: 257.

من خلال الجدول (2-11) يتضح أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر تحسن من 15 مشروعاً، و 21 مشروعاً في سنتي 2002 و 2003 على التوالي أي في نهاية الفترة السابقة ليبلغ ذروته في الفترة الحالية في سنة 2008 حيث كان هناك 71 مشروعاً، وفي نهاية الفترة (سنة 2009) كان هناك 32 مشروعاً، وهو ما يتوافق مع تحسن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال هذه الفترة.

1-5-4- الفترة 2010-2015

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال هذه الفترة بشكل عام منحنى تنازلي، فبعدما كانت مع نهاية الفترة السابقة في سنة 2009 عند قيمة فاقت 2 مليار و 740 مليون دولار، أصبحت في سنة 2015 بقيمة سالبة وهي أقل من (-580) مليون دولار، ولعل هذا يرجع إلى العديد من العوامل والظروف المحيطة، والتي من بينها الأزمة المالية العالمية التي لعل آثارها لم تظهر مباشرة في نفس سنة حدوثها أي 2008، بل بدأت تظهر آثارها في الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر مع سنة 2010، بالإضافة إلى ما عرفته هذه الفترة من مواصلة تدني أسعار البترول وما أحدثته من آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري، حيث تدنى إلى سعر يقل عن 38 دولار للبرميل سنة 2015، كما هو موضح في الجدول (2-12).

جدول (2-12): أسعار البترول خلال الفترة (2010-2015)

السنوات	31 ديسمبر 2010	30 ديسمبر 2011	31 ديسمبر 2010	31 ديسمبر 2013	31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015
سعر البرميل (دولار أمريكي)	91,38	98,83	91,83	98,17	53,45	37,13

المصدر: أسعار البترول، مرجع سبق ذكره.

ولعل الأزمة السياسية والتطورات الأمنية التي عرفتتها المنطقة العربية في بعض من دولها كما سبقت الإشارة إليه، كان له أثر غير مباشر على الجزائر، وذلك في استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، حيث قد تجعل هذه الأحداث المستثمرين الأجانب يجمعون عن القدوم إلى الجزائر خوفا منهم على استثماراتهم باعتبار الجزائر قطرا من الأقطار العربية. ورغم هذه الظروف السابقة والمميزة لهذه الفترة، إلا أن الجزائر واصلت جهودها الترويجية في سبيل استقطاب مستثمرين أجانب للاستثمار على أراضيها، والتي من بينها الاتفاقيات الموضحة في الجدول (2-13).

جدول (2-13): بعض الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر في مجال الاستثمار خلال الفترة 2010-2015

رقم. ج. ر.	مدة الصلاحية	تاريخ التصديق	تاريخ التوقيع	طبيعة الاتفاق أو الاتفاقية	البلدان
رقم 2010-70	-	03-11-2010	03-07-2008	تفادي الازدواج الضريبي و تجنب التهريب و الغش الضريبيين فيما يتعلق بالضرائب على الدخل و على الثروة	قطر
رقم 2015-42	05	20/07/2015	20/04/2008	تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل	الكويت
رقم 2015-70		27/12/2015	1/12/2011	تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل و الثروة	الجمهورية الإسلامية الموريتانية

*ج.ر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الاتفاقيات والاتفاقيات، مرجع سبق ذكره.

بالإضافة أن عمل الجزائر على عرض العديد من الفرص الاستثمارية خلال هذه الفترة، والتي قُدرت مثلا سنة 2011 بقيمة 286 مليار دولار¹⁶³.

¹⁶³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

كما أن للسياسة النقشفية التي انتهجتها الدولة الجزائرية إثر انهيار أسعار البترول أثر على الحياة الاقتصادية عامة، حيث تم الإعلان عن تجميد التوظيف في القطاع العمومي خلال سنة 2015 ووقف بعض المشاريع الكبرى، مع العمل على دعم الاستثمارات المحلية وتحفيزها¹⁶⁴، مما يعني قلة التركيز على الاستثمارات الأجنبية.

ومما يترجم وضعيتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر هو عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة والموضح في الجدول (2-14)، والذي يبين تراجع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة عموماً من 20 مشروعاً بقيمة 1806 مليون دولار سنة 2010 إلى 13 مشروعاً بقيمة 749 مليون دولار خلال 2015.

جدول (2-14): عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العدد	20	27	18	16	13	13
القيمة (مليون دولار)	1806	1204	2370	4285	536	749

المصدر: مُعد بالاعتماد:

- United Nations Conference On Trade And Development, World Investment Report 2016: Investor Nationality: Policy Challenges, United Nations, Geneva, 2016, P: 210, 213.
- United Nations Conference On Trade And Development, World Investment Report 2015: Reforming International Investment Governance, United Nations, Geneva, 2015, P: A16.
- United Nations Conference On Trade And Development, World Investment Report 2014: Investing In The SDGs: An action Plan, Switzerland, 2014, P: 218.
- United Nations Conference On Trade And Development, World Investment Report 2013: Global Value Chains: Investment and Trade for Development, Switzerland, 2013, P: 226.
- United Nations Conference On Trade And Development, World Investment Report 2011, OP. Cit, P: 206, 210.

مما سبق فإن جل تلك الظروف والأحداث السابقة الذكر تعد أسباباً مباشرة وغير مباشرة أدت إلى تدني وتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر، برغم الاتفاقيات المبرمة مع أطراف دولية، وبرغم المشاريع المعروضة للاستثمار، كما الدولة الجزائرية سعت للدفع بعجلة الاستثمار خلال سنة 2016 من خلال إصدار القانون رقم 16-09¹⁶⁵ المؤرخ في 3 أوت 2016، والمتعلق بترقية الاستثمار.

¹⁶⁴ الجزائر تسطر تدابير نقشفية في 2015 لمواجهة التراجع في أسعار النفط، على الرابط (2017/7/4 على: 19:28):

<https://www.sasapost.com/crisalgeria/>

¹⁶⁵ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 16-09، الصادر بتاريخ: 29 شوال 1437 الموافق لـ: 3 أوت 2016، ص: 18-24.

2- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا

يمكن توضيح التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول شمال إفريقيا من خلال عرض أهم الدول المستثمرة فيها، من حيث عدد المشروعات وتكلفتها بالإضافة إلى عدد الوظائف التي وفرتها وعدد الشركات التي مثلتها، وهذا خلال الفترة الممتدة من يناير 2011 إلى غاية ديسمبر 2015.

3-6- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجدول (2-15) يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر من حيث عدد مشاريع الاستثمار، والتكلفة الاستثمارية، وعدد الوظائف وعدد الشركات.

جدول (2-15): أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015

الدولة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
إسبانيا	7	2232.1	2880	3
قطر	2	2150.0	3089	2
تركيا	2	1737.3	3342	2
لوكسمبورغ	1	837.3	342	1
المملكة المتحدة	7	408.7	2659	6
فرنسا	15	376.6	1631	13
جنوب إفريقيا	1	350.0	638	1
سويسرا	3	286.2	561	3
ألمانيا	6	175.8	1360	6
ميانمار (بورما)	1	159.8	342	1
أخرى	42	664.1	3858	39
الإجمالي	87	9378	20702	77

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016"، الكويت، ص: 119.

من خلال الجدول (2-15) والذي يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015، يظهر جليا هيمنة ثلاثة دول هي إسبانيا وقطر وتركيا، والتي تصدرت الدول المستثمرة في الجزائر بتكلفة استثمارية إجمالية فاقت قيمة 6000 مليون دولار أمريكي، حيث عادت المرتبة الأولى لإسبانيا بتكلفة استثمارية تجاوزت 2200 مليون دولار، تليها قطر بتكلفة 2150 مليون دولار، وحلت في المرتبة الثالثة تركيا بمشاريع استثمارية فاقت 1700 مليون دولار، ثم تأتي بعدها بقية الدول لوكسمبورغ بتكلفة تجاوزت 830 مليون دولار، ثم فرنسا بتكلفة في حدود 376 مليون دولار، وهكذا نزولا إلى دولة ميانمار بتكلفة استثمارية تقارب 160 مليون دولار، أما عن الدول الأخرى فقد بلغت تكلفتها الاستثمارية في الجزائر حدود 664 مليون دولار.

أما عن الوظائف التي أنتجتها هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، فكما يوضحه الجدول (2-15)، فإن المرتبة الأولى تعود إلى تركيا بتوفيرها لأكثر من 3340 وظيفة، تليها قطر بتوفيرها لأكثر من 3000 وظيفة، ثم إسبانيا 2880 وظيفة، وفي المرتبة الرابعة حلت المملكة المتحدة بأكثر من 2650 وظيفة، ثم ألمانيا 1360 وظيفة، وتديلت الترتيب من حيث الوظائف كل من لكسمبورغ وميانمار بـ 342 وظيفة، أما الدول الأخرى فقد حققت أكثر من 3800 وظيفة.

أما عن عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر للدول الأجنبية، فقد عادت المرتبة الأولى لدولة فرنسا بـ 15 مشروعا، تليها في المرتبة الثانية كل من إسبانيا والمملكة المتحدة بـ 7 مشاريع، ثم المرتبة الثالثة عادت إلى ألمانيا بـ 6 مشاريع، وحلت أخيرا كل من لوكسمبورغ وجنوب إفريقيا وميانمار بـ مشروع واحد لكل منها، أما عن الدول الأخرى فقد كان لها 42 مشروعا استثماريا في الجزائر.

أما عن شركات هذه الدول المستثمرة في الجزائر، فقد كان لفرنسا أكبر عدد من الشركات بـ 13 شركة تليها كل من المملكة المتحدة وألمانيا بـ 6 شركات، وفي المرتبة الثالثة كل من إسبانيا وسويسرا بـ 3 شركات، أما المرتبة الأخيرة فعادت لكل من لوكسمبورغ وجنوب إفريقيا وميانمار بشركة واحدة، أما عن الدول الأخرى فكان لها 39 شركة.

3-7- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس

الجدول (2-16) يوضح أهم الدول المستثمرة في تونس من حيث عدد مشاريع الاستثمار، والتكلفة الاستثمارية، وعدد الوظائف وعدد الشركات.

جدول (2-16): أهم الدول المستثمرة في تونس ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015

الدولة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
فرنسا	28	1237.4	6053	27
النمسا	3	988.0	492	3
المملكة المتحدة	7	587.8	1293	7
إسبانيا	11	491.9	1762	10
الولايات المتحدة	11	422.9	1438	11
إيطاليا	11	396.5	2035	11
اليابان	1	288.8	3200	1
هولندا	6	171.9	2645	5
قطر	1	150.0	89	1
تايلاند	1	129.8	219	1
أخرى	37	609.4	3323	36
الإجمالي	117	5474	22549	113

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016"، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

من خلال الجدول (2-16) يتضح أن أكبر تكلفة استثمارية في تونس تعود لفرنسا بقيمة تجاوزت 1200 مليون دولار، تليها النمسا بتكلفة تعدت 980 مليون دولار، ثم المملكة المتحدة التي تجاوزت استثماراتها تكلفة 580 مليون دولار، أما أقل تكلفة استثمارية فتعود لدولة تايلاند بما يقارب 130 مليون دولار، وعن الدول الأخرى فقد كانت لها تكلفة استثمارية بقيمة تجاوزت 600 مليون دولار.

أما عن عدد المشاريع الاستثمارية في تونس فقد اعتلت الترتيب فرنسا بـ 28 مشروعاً، تليها كل من إسبانيا والولايات المتحدة وإيطاليا بـ 11 مشروعاً، ثم المملكة المتحدة بـ 7 مشاريع، أما كل من اليابان وقطر وتايلاند فقد تذيلت جميعها الترتيب بمشروع استثماري واحد في تونس، أما عن الدول الأخرى فكان لها 37 مشروعاً استثمارياً.

أما بالنسبة لعدد الوظائف التي توفرها هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس، فإن فرنسا قد هيمنت مرة أخرى بتوفيرها لـ 6053 وظيفة، تليها اليابان بـ 3200 وظيفة، ثم هولندا بـ 2645 وظيفة، أما أقل عدد من الوظائف فيرجع لدولة قطر بـ 89 وظيفة، أما الدول المدرجة في الجدول تحت دول أخرى فقد وفرت 3323 وظيفة.

أما عن عدد الشركات التي نفذت هذه المشاريع الاستثمارية المباشرة على الأراضي التونسية، فإن فرنسا تصدرت جميع الدول من خلال 27 شركة استثمارية، لتأتي بعدها في المرتبة الثانية كل من الولايات المتحدة وإيطاليا بـ 11 شركة، ثم في المرتبة الثالثة إسبانيا بـ 10 شركات، كما قد حلت في المرتبة الأخيرة كل من اليابان وقطر وتايلاند بشركة واحدة لكل منها، أما عن الدول المدرجة تحت خانة أخرى فقد كان لها 36 شركة استثمارية على الأراضي التونسية.

3-8- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا

الجدول (2-17) يوضح أهم الدول المستثمرة في ليبيا من حيث عدد مشاريع الاستثمار، والتكلفة الاستثمارية، وعدد الوظائف وعدد الشركات.

من خلال الجدول (2-17) يظهر أن دولة البحرين قد هيمنت على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ليبيا بتكلفة استثمارية فاقت 20000 مليون دولار، تليها هولندا بتكلفة فاقت 1600 مليون دولار، ثم حلت بعدها في المرتبة الثالثة المملكة المتحدة بتكلفة استثمارية تجاوزت 1400 مليون دولار، وقد تذيلت الترتيب روسيا بتكلفة استثمارية في حدود 624 مليون دولار، أما الدول المدرجة تحت مسمى دول أخرى فقد كان لها تكلفة استثمارية بقيمة فاقت 5200 مليون دولار.

أما عن عدد المشاريع الاستثمارية في ليبيا فقد اعتلت الترتيب المملكة المتحدة بـ 15 مشروعاً، تليها الإمارات العربية المتحدة بـ 14 مشروعاً، ثم كل من الولايات المتحدة وإيطاليا بـ 10 مشاريع، أما أستراليا فقد تذيلت الترتيب بـ 3 مشاريع استثمارية، أما عن الدول الأخرى فكان لها 80 مشروعاً استثمارياً.

أما عن الوظائف التي أنتجتها هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ليبيا، فكما يوضحه الجدول (2-17)، فإن المرتبة الأولى تعود إلى هولندا بتوفيرها لـ 3527 وظيفة، تليها البحرين بتوفيرها لـ 3524 وظيفة، ثم الإمارات العربية المتحدة بـ 2273 وظيفة، وقد تذيلت الترتيب من حيث الوظائف أستراليا بـ 470 وظيفة، أما الدول المدرجة في خانة دول أخرى فقد أنتجت 12538 وظيفة.

جدول (2-17): أهم الدول المستثمرة في ليبيا ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015

الدولة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
البحرين	4	20181.4	3524	4
هولندا	5	1610.9	3527	4
المملكة المتحدة	15	1481.4	1730	14
الولايات المتحدة	10	948.5	1165	10
الإمارات العربية المتحدة	14	874.3	2273	13
إيطاليا	10	772.6	2117	9
النرويج	6	755.5	699	6
أستراليا	3	721.6	470	1
سنغافورة	6	649.1	2045	3
روسيا	7	623.7	1081	7
أخرى	80	5284.6	12538	77
الإجمالي	160	33904	31169	148

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016"، مرجع سبق ذكره، ص: 167.

أما عن شركات هذه الدول المستثمرة في ليبيا، فقد كان للمملكة المتحدة أكبر عدد من الشركات بـ 14 شركة تليها الإمارات العربية المتحدة بـ 13 شركة، وفي المرتبة الثالثة الولايات المتحدة بـ 10 شركات، أما المرتبة الأخيرة فكانت لأستراليا بشركة واحدة، أما عن الدول الأخرى فكان لها 77 شركة.

3-9- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

الجدول (2-18) يوضح أهم الدول المستثمرة في مصر من حيث عدد مشاريع الاستثمار، والتكلفة الاستثمارية، وعدد الوظائف وعدد الشركات.

من خلال الجدول (2-18) يتضح أن أكبر تكلفة استثمارية في مصر تعود لليونان بقيمة تجاوزت 10000 مليون دولار، تليها الإمارات بتكلفة تعدت 9200 مليون دولار، ثم إيطاليا التي تجاوزت استثماراتها تكلفة 6900 مليون دولار، أما أقل تكلفة استثمارية فتعود لدولة السعودية بما يقارب 861 مليون دولار، وعن الدول الأخرى فقد كانت لها تكلفة استثمارية بقيمة تجاوزت 8000 مليون دولار.

أما عن عدد المشاريع الاستثمارية في مصر فقد اعتلت الترتيب الإمارات بـ 48 مشروعاً، تليها الولايات المتحدة بـ 38 مشروعاً، ثم المملكة المتحدة بـ 26 مشروعاً، وقد تذيلت الترتيب إيران بمشروعين استثماريين، أما عن الدول المدرجة في خانة الدول الأخرى فكان لها 114 مشروعاً استثمارياً في مصر. أما بالنسبة لعدد الوظائف التي توفرها هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر، فإن الإمارات قد احتلت الصدارة بتوفيرها لـ 16651 وظيفة، تليها السعودية بـ 5622 وظيفة، ثم اليونان بـ 4308 وظيفة، أما أقل عدد من الوظائف فيرجع لدولة البحرين بـ 934 وظيفة، أما الدول المدرجة في الجدول تحت دول أخرى فقد وفرت 24363 وظيفة.

جدول (2-18): أهم الدول المستثمرة في مصر ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015

الدولة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
اليونان	3	10159.8	4308	2
الإمارات	48	9271.3	16651	31
إيطاليا	7	6944.1	4146	4
قطر	5	4752.7	1912	4
البحرين	4	3719.1	934	3
ألمانيا	17	2871.0	2158	13
إيران	2	1500.0	3000	1
الولايات المتحدة	38	1353.1	4192	33
المملكة المتحدة	26	1071.4	2520	19
السعودية	25	860.9	5622	13
أخرى	114	8046.0	24363	95
الإجمالي	289	50549	69806	218

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016"، مرجع سبق ذكره، ص: 171.

أما عن عدد الشركات التي نفذت هذه المشاريع الاستثمارية المباشرة على الأراضي المصرية، فإن الولايات المتحدة تصدرت جميع الدول من خلال 33 شركة استثمارية، لتأتي بعدها في المرتبة الثانية الإمارات بـ 31 شركة، ثم في المرتبة الثالثة المملكة المتحدة بـ 19 شركة، كما قد حلت في المرتبة الأخيرة إيران بشركة واحدة، أما عن الدول المُدرجة تحت خانة أخرى فقد كان لها 95 شركة استثمارية على الأراضي المصرية.

3-10- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

الجدول (2-19) يوضح أهم الدول المستثمرة في المغرب من حيث عدد مشاريع الاستثمار، والتكلفة الاستثمارية، وعدد الوظائف وعدد الشركات.

جدول (2-19): أهم الدول المستثمرة في المغرب ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015

الدولة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
فرنسا	81	3933.3	22243	76
الإمارات	39	2312.9	6205	15
الصين	5	2204.4	2115	4
إسبانيا	64	2201.7	10519	59
الولايات المتحدة	46	1189.8	12794	36
اليابان	18	749.3	5835	15
كندا	3	697.7	3069	3
الهند	6	574.0	4286	6
المملكة المتحدة	18	439.2	2906	16
إيطاليا	10	419.4	986	9
أخرى	64	2240.1	13716	61
الإجمالي	354	16962	84674	300

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016"، مرجع سبق ذكره، ص: 175.

من خلال الجدول (2-19) يتضح أن أكبر تكلفة استثمارية في المغرب تعود لفرنسا بقيمة تجاوزت 3900 مليون دولار، تليها الإمارات بتكلفة تعدت 2300 مليون دولار، ثم الصين التي تجاوزت استثماراتها تكلفة 2200 مليون دولار، أما أقل تكلفة استثمارية فتعود لدولة إيطاليا بما يقارب 420 مليون دولار، وعن الدول الأخرى فقد كانت لها تكلفة استثمارية في حدود 2240 مليون دولار.

أما عن عدد المشاريع الاستثمارية في المغرب فقد اعتلت الترتيب فرنسا بـ 81 مشروعاً، تليها إسبانيا بـ 64 مشروعاً، ثم الولايات المتحدة بـ 46 مشروعاً، وقد تذيلت الترتيب كندا بـ 3 مشاريع، أما عن الدول المدرجة في خانة الدول الأخرى فكان لها 64 مشروعاً استثمارياً في المغرب.

أما بالنسبة لعدد الوظائف التي توفرها هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب، فإن فرنسا قد احتلت الصدارة بتوفيرها لـ 22243 وظيفة، تليها الولايات المتحدة بـ 12794 وظيفة، ثم إسبانيا بـ 10519 وظيفة، أما أقل عدد من الوظائف فيرجع لدولة إيطاليا بـ 986 وظيفة، أما الدول المدرجة في الجدول تحت دول أخرى فقد وفرت 13716 وظيفة.

أما عن عدد الشركات التي نفذت هذه المشاريع الاستثمارية المباشرة على الأراضي المغربية، فإن فرنسا تصدرت جميع الدول من خلال 76 شركة استثمارية، لتأتي بعدها في المرتبة الثانية إسبانيا بـ 59 شركة، ثم في المرتبة الثالثة الولايات المتحدة بـ 36 شركة، كما قد حلت في المرتبة الأخيرة كندا بـ 3 شركات، أما عن الدول المدرجة تحت خانة أخرى فقد كان لها 61 شركة استثمارية على الأراضي المغربية.

3- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا

3-1- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يوضح الجدول (2-20) التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من يناير 2011 إلى غاية ديسمبر 2015.

جدول (2-20): توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي (مليون دولار) ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015

التكلفة	القطاع	التكلفة	القطاع
72.2	الطيران والدفاع	3677.4	المعادن
61.2	وسائل النقل	1729.8	العقارات
58.6	سيراميك وزجاج	1307.0	بناء مواد البناء
54.4	خدمات الأعمال	947.6	المنسوجات
48.6	الغذاء والتبغ	343.6	المنتجات الصيدلانية
26.9	البلاستيك	291.4	السيارات المعدات الأصلية
17.4	البرمجيات وتكنولوجيات المعلومات	185.9	الاتصالات
6.2	مواد كيميائية	155.5	الطاقة المتجددة/ البديلة
4.6	أجهزة طبية	154.9	الخدمات المالية
2.7	الرعاية الصحية	121.2	معدات النقل
2.3	مكونات السيارات	108.5	الألات الصناعية والمعدات والأدوات

المصدر: مُعد بالاعتماد على:

نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

من خلال الجدول (2-20) يظهر بأن قطاع المعادن تصدر قائمة القطاعات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بتكلفة تجاوزت 3600 مليون دولار، يليه كل من قطاعي العقارات والبناء ومواد البناء بتكلفة تعدت في الأولى 1700 مليون دولار، وفاقت في الثانية 1300 مليون دولار، بينما لم يتعدى قطاع المنسوجات تكلفة 1000 مليون دولار حيث حل في المرتبة الثالثة، أما ما تعلق بقطاع الصحة فقد فاقت تكلفة الاستثمار الأجنبي المباشر به قيمة 350 مليون دولار، أما ما تعلق بقطاع النقل فقد فاقت تكلفة الاستثمار به قيمة 450 مليون دولار والتي شملت مختلف معدات النقل وما تعلق بها، كما فاقت تكلفة الاستثمار في قطاع الخدمات قيمة 390 مليون دولار ون بينها الاتصالات التي تعد فيه شركة (Ooredoo (Qatar Telecom القطرية من الشركات

المستثمرة في هذا المجال والتي بلغت استثماراتها تكلفة 150 مليون دولار¹⁶⁶ خلال الفترة 2011-2015، وعن الاستثمار في الطاقة المتجددة والبديلة فقد فاقت تكلفة 150 مليون دولار، أما بالنسبة للطيران والدفاع فكانت في حدود 72 مليون دولار، كما تجاوزت قيمة 100 مليون دولار في ما تعلق بالآلات الصناعية والمعدات والأدوات، وما يفوق 150 مليون دولار موزعة على قطاعات أخرى كما هو موضح في نفس الجدول.

3-2- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس

يوضح الجدول (2-21) التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس خلال الفترة الممتدة من يناير 2011 إلى غاية ديسمبر 2015.

جدول (2-21): توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى تونس حسب التوزيع القطاعي (مليون دولار) ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015

القطاع	التكلفة	القطاع	التكلفة
الفحم والنفط والغاز الطبيعي	1387.4	الطيران	130.2
الغذاء والتبغ	806.5	معدات السيارات	104.6
الفنادق والسياحة	519.2	البلاستيك	62.2
الاتصالات	421.6	منتجات استهلاكية	40.3
الطاقة المتجددة/ البديلة	387.2	مشروبات	32.7
مكونات السيارات	343.2	مكونات إلكترونية	28.7
الخدمات المالية	211.3	المنتجات الصيدلانية	27.5
خدمات الأعمال	176.6	المعادن	12.9
الآلات الصناعية والمعدات والأدوات	170.3	مواد كيميائية	6.9
البناء ومواد البناء	159.8	العقارات	5.8
وسائل النقل	157.2	التكنولوجيا الحيوية	3.3
البرمجيات وتكنولوجيات المعلومات	142.3	أشباه الموصلات	3.1
المنسوجات	130.9	مطاط	2.8

المصدر: مُعد بالاعتماد على: نفس المرجع السابق، ص: 115.

¹⁶⁶ نفس المرجع السابق، ص: 119.

لقد هيمن قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس كما يوضحه الجدول (2-21)، حيث تصدر جميعها بتكلفة فاقت 1300 مليون دولار، ومن بين الشركات الأجنبية المستثمرة في تونس في هذا القطاع شركة (British Gas Group (BG من المملكة المتحدة بتكلفة استثمارية قدرها 300 مليون دولار¹⁶⁷، ليأتي في المرتبة الثانية كل من قطاع الغذاء والتبغ وقطاع الخدمات بأنواعها بتكلفة فاقت 800 مليون دولار لكل قطاع، لتحل في المرتبة الثالثة قطاع النقل بتكلفة فاقت 700 مليون دولار، ثم الفنادق والسياحة بتكلفة تعدت قيمة 500 مليون دولار، كما كان لقطاع الطاقة المتجددة والبديلة دورا حيويا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تونس حيث أن تكلفة الاستثمار به تجاوزت قيمة 380 مليون دولار، كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس مست قطاعات أخرى وهي الآلات الصناعية والمعدات والأدوات، و البناء ومواد البناء، البرمجيات وتكنولوجيات المعلومات، و المنسوجات بتكلفة استثمارية إجمالية فاقت 550 مليون دولار، أما بقية القطاعات فقد فاقت تكلفة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بها قيمة 220 مليون دولار.

3-3- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا

يوضح الجدول (2-22) التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال الفترة الممتدة من يناير 2011 إلى غاية ديسمبر 2015.

من خلال الجدول (2-22) يظهر بوضوح اعتلاء قطاع العقارات جميع القطاعات الأخرى في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى دولة ليبيا، حيث فاقت تكلفة الاستثمار به قيمة 22400 مليون دولار، يليه مباشرة قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي بتكلفة تجاوزت قيمة 6500 مليون دولار، وعلى سبيل المثال فإن من الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع النفط في ليبيا شركة British Petroleum (BP) من المملكة المتحدة باستثمارات قيمتها 900 مليون دولار¹⁶⁸، ليأتي بعد ذلك قطاع البناء ومواد البناء بتكلفة استثمارية فاقت 1120 مليون دولار، تأتي بعد ذلك الفنادق والسياحة بتكلفة تفوق 970 مليون دولار، وبالنسبة لقطاعي المواد الكيميائية والمعادن فقد تجاوزت الاستثمارات في كل منهما القيمة 600 مليون دولار، أما بالنسبة للخدمات المالية والأعمال فقد كانت الاستثمارات فيهما معا بتكلفة إجمالية في حدود 450 مليون دولار، أما بالنسبة لقطاعات الآلات الصناعية والمعدات والأدوات،

¹⁶⁷ نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

¹⁶⁸ نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

وسائل النقل، الغذاء والتبغ، المنتجات الاستهلاكية، فقد فاقت بها الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكلفة 440 مليون دولار، أما بالنسبة لبقية القطاعات كما هو موضح من نفس الجدول، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بها كانت بتكلفة استثمارية تجاوزت 300 مليون دولار.

جدول (2-22): توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى ليبيا حسب التوزيع القطاعي (مليون دولار) ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015

التكلفة	القطاع	التكلفة	القطاع
63.1	تصنيع المعدات	22412.9	العقارات
59.5	المنسوجات	6561.1	الفحم والنفط والغاز الطبيعي
31.2	خدمات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	1129.4	البناء ومواد البناء
26.9	البلاستيك	974.8	الفنادق والسياحة
25.0	مكونات إلكترونية	614.4	مواد كيميائية
23.8	الطيران	604.6	المعادن
22.5	الاتصالات	441.2	الخدمات المالية
22.0	سيراميك الزجاج	409.2	خدمات الأعمال
15.0	الطاقة المتجددة/ البديلة	155.4	الآلات الصناعية والمعدات والأدوات
10.1	معدات السيارات	123.9	وسائل النقل
7.9	الفضاء والدفاع	95.9	الغذاء والتبغ
		73.8	منتجات استهلاكية

المصدر: مُعد بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016"، مرجع سبق ذكره، ص: 167.

3-4- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

يوضح الجدول (2-23) التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة الممتدة

من يناير 2011 إلى غاية ديسمبر 2015.

الجدول (2-23) يبين أن قطاع النفط والفحم والغاز الطبيعي قد تصدر قائمة القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر، حيث بلغت تكلفة الاستثمار به حدود 23892 مليون دولار، ومن بين الشركات الأجنبية المستثمرة في هذا القطاع شركة Dana Gas الإماراتية التي فاقت استثماراتها 4800 مليون دولار¹⁶⁹، ليحل بعد ذلك قطاع الطاقة المتجددة والبدلية بتكلفة استثمارية تعدت 6000 مليون دولار، يليه قطاع المواد الكيميائية بتكلفة فاقت 5800 مليون دولار، أما بالنسبة لقطاع العقارات فقد بلغت تكلفة الاستثمار بها قيمة 4380 مليون دولار، أما بالنسبة لقطاع الآلات الصناعية والمعدات والأدوات فقد تجاوزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بها تكلفة 1000 مليون دولار، أما بالنسبة لقطاعات المنسوجات، مستلزمات السيارات، البلاستيك، الفنادق والسياحة، الغذاء والتبغ، مجال الاتصالات، الخدمات المالية، وسائل النقل فقد تراوحت تكلفة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بها ما بين 500 و1000 مليون دولار، أما بقية القطاعات فكانت تكلفة الاستثمار الأجنبي المباشر بها أقل من 500 مليون دولار كما هو مبين في نفس الجدول.

جدول (2-23): توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى مصر حسب التوزيع القطاعي (مليون دولار) ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015

القطاع	التكلفة	القطاع	التكلفة
الفحم والنفط والغاز	23891.5	الالكترونيات الاستهلاكية	395.8
الطاقة المتجددة/ البديلة	6082.6	التخزين	394.2
مواد كيميائية	5869.8	مطاط	320.0
العقارات	4380.0	البناء ومواد البناء	319.6
الآلات الصناعية والمعدات والأدوات	1070.6	خدمات الأعمال	308.0
المنسوجات	985.4	الترفيه	282.4
مستلزمات السيارات	863.5	المعادن	275.6
البلاستيك	783.0	الرعاية الصحية	229.2
الفنادق والسياحة	652.6	خدمات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	223.7
الغذاء والتبغ	630.3	سيراميك وزجاج	223.0
مجال الاتصالات	587.5	منتجات استهلاكية	211.5
الخدمات المالية	582.6	مشروبات	203.9
وسائل النقل	517.0	أخرى	266.2

المصدر: مُعد بالاعتماد على:
نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

¹⁶⁹ نفس المرجع السابق، ص: 171.

3-5- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

يوضح الجدول (2-24) التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب خلال الفترة الممتدة من يناير 2011 إلى غاية ديسمبر 2015.

جدول (2-24): توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى المغرب حسب التوزيع القطاعي (مليون دولار) ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015

القطاع	التكلفة	القطاع	التكلفة
معدات السيارات	3269.7	التخزين	394.2
الطاقة المتجددة/ البديلة	2929.9	خدمات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	386.4
العقارات	2795.6	المنسوجات	334.8
خدمات الأعمال	1169.2	وسائل النقل	306.5
الفنادق والسياحة	843.1	منتجات المستهلك	221.5
المعادن	792.3	البلاستيك	221.4
مكونات السيارات	558.1	البناء ومواد البناء	176.7
الخدمات المالية	462.9	مكونات إلكترونية	151.8
مواد كيميائية	443.6	الألات الصناعية والمعدات والأدوات	137.8
الطيران	416.8	الاتصالات	135.8
الغذاء والتبغ	407.9	أخرى	405.8

المصدر: مُعد بالاعتماد على:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016"، مرجع سبق ذكره، ص: 175.

الجدول (2-24) يبين أن القطاعات الثلاثة معدات السيارات، الطاقة المتجددة والبديلة، العقارات قائمة القطاعات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب، حيث قاربت التكلفة الاستثمارية الإجمالية في القطاعات الثلاثة معا قيمة 9000 مليون دولار، والتي من بينها معدات السيارات التي حازت على الاستثمار فيها شركة PSA Peugeot-Citroen الفرنسية باستثمارات في

حدود 1200 مليون دولار، وبعدها يأتي قطاع خدمات الأعمال أين تجاوزت تكلفة الاستثمار به قيمة 1160 مليون دولار، أما بالنسبة لقطاعات الفنادق والسياحة، المعادن، مكونات السيارات، الخدمات المالية، المواد الكيميائية، الطيران، الغذاء والتبغ فقد كانت تكلفة الاستثمار بكل منها أقل من 1000 وأكبر من 400 مليون دولار، أما عن بقية القطاعات فكما يبينه نفس الجدول كانت تكلفة الاستثمار في كل قطاع من بينها أقل من 400 مليون دولار.

المبحث الثاني: تشخيص مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا بالاعتماد على المؤشرات الكمية والنوعية

من خلال هذا المبحث سيتم عرض وضعية دول شمال إفريقيا أي وضعية كل من الجزائر وتونس والمغرب ومصر وليبيا في عدد من المؤشرات الكمية والنوعية والتي تم اختيارها في الفصل الثالث بغرض إجراء الدراسة القياسية، بحيث تم اختيارها كما هو موضح في الفصل الثالث بالاستناد إلى عدد من الدراسات السابقة.

3- المؤشرات الكمية

وهذه المؤشرات الكمية تتمثل في: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ويترجم النمو الاقتصادي)، النفقات النهائية للاستهلاك الحكومي، سعر الصرف، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص.

3-1- النمو الاقتصادي

يشير النمو الاقتصادي إلى " الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي...¹⁷⁰، أي أن النمو الاقتصادي يمكن قياسه من خلال الناتج المحلي الإجمالي، أو من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) كما هو مبين في الفصل الموالي.

بحيث يشير متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى: " الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي مقسوماً على مجموع السكان في منتصف السنة...¹⁷¹

وحسب البنك الدولي فإن "نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو

¹⁷⁰ محمود الحسين الوادي وإبراهيم محمد خريس ونضال علي عباس، " مبادئ علم الاقتصاد"، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010، ص 343.

¹⁷¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ترجمة: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "تقرير التنمية البشرية 2010، الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية"، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010، ص: 229.

إجراء أية خصوم بسبب نزوب وتدهور الموارد الطبيعية. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي¹⁷²

الجدول (2-25) يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي) لدول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)، والممثل في الشكل (2-6) الذي يُظهر جليا أن دولة ليبيا هي الأفضل في هذا المؤشر على العموم مقارنة بباقي دول شمال إفريقيا، حيث حققت أعلى نصيب للفرد الليبي من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2008 إذ تجاوز قيمة 14 ألف دولار أمريكي، ولعل هذا يعود إلى الناتج المحلي الإجمالي لدولة ليبيا المحقق خلال هذه السنة حيث تجاوز 87 مليار دولار¹⁷³، وهو أكبر ناتج محلي إجمالي حققته دولة ليبيا خلال الفترة 1996-2015، كما أن أقل قيمة لنصيب الفرد الليبي من الناتج المحلي الإجمالي تعود لسنة 2002 حيث كان أقل من 3712 دولار أمريكي كما هو مبين في الجدول (2-25)، أما عن نهاية الفترة أي سنة 2015 فقد عرفت هي كذلك حصول الفرد الليبي على نصيب منخفض من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقل عن قيمة 4644 دولار أمريكي كما هو موضح في نفس الجدول.

بعد ليبيا تأتي الجزائر من حيث أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي وخاصة خلال الفترة من 2010-2015، والتي عرفت حصول الفرد الجزائري على أعلى نصيب من الناتج المحلي الإجمالي وبالأخص خلال السنوات الأربع 2011، 2012، 2013، 2014 حيث تجاوز قيمة 5400 دولار أمريكي كما هو مبين في الجدول (2-25)، وهي قيم تتماشى مع الناتج المحلي الإجمالي المحقق خلال نفس السنوات الأربع والذي عرفت خلالها الجزائر أكبر ناتج محلي إجمالي خلال الفترة 1996-2015، حيث تجاوز خلال هذه السنوات الأربع قيمة 200 مليار دولار أمريكي¹⁷⁴، كما أن أقل نصيب للفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2015) يعود إلى 1996 حيث كان يقل عن 1600 دولار أمريكي كما هو موضح في الجدول (2-25)، والذي يتوافق مع تحقيق الجزائر لأقل ناتج محلي إجمالي خلال سنة 1996 مقارنة بباقي سنوات الفترة 1996-2015، حيث كان يقل عن 47 مليار دولار¹⁷⁵.

¹⁷² بيانات البنك الدولي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، على الرابط (تاريخ الاطلاع: 2017/4/21 على 17:14):

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?view=chart>

¹⁷³ بيانات البنك الدولي، الناتج المحلي الإجمالي، مرجع سبق ذكره.

¹⁷⁴ نفس المرجع السابق.

¹⁷⁵ نفس المرجع السابق.

جدول (2-25): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي) لدول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)

gdpper-Libya	gdpper-Tunisia	gdpper-Morocco	gdpper-Egypt	gdpper-Algeria	السنوات
5610,14523	2154,98694	1551,58264	1063,43342	1596,00686	1996
6064,33481	2251,3929	1388,1004	1211,29031	1611,96195	1997
5287,35622	2336,08394	1463,30288	1286,79351	1588,42134	1998
6858,69868	2426,38836	1439,53436	1351,61401	1580,95757	1999
7170,37923	2247,91299	1328,17296	1461,01826	1757,01197	2000
6283,74364	2286,50046	1334,11587	1402,75985	1732,95852	2001
3711,60277	2373,83648	1413,23816	1238,92656	1774,29202	2002
4682,62572	2790,00437	1724,52508	1147,78171	2094,8933	2003
5807,64629	3139,5372	1955,14193	1071,32334	2600,00652	2004
8158,88955	3217,96865	2023,253	1196,73331	3102,03738	2005
9304,3085	3394,42898	2204,25835	1409,17788	3467,54474	2006
11219,433	3805,15294	2510,98396	1681,31448	3939,55994	2007
14231,6009	4342,82318	2905,95268	2061,61277	4912,25194	2008
10151,6459	4162,50967	2883,85068	2349,28686	3875,8221	2009
11933,7793	4176,59159	2857,67341	2668,03599	4473,48645	2010
5517,77957	4291,87604	3066,50316	2816,66694	5447,40398	2011
13035,1922	4179,46434	2931,4002	3226,13138	5583,61616	2012
10453,9704	4248,89128	3153,77202	3264,45006	5491,61441	2013
6573,38674	4328,9042	3190,31044	3365,70742	5484,06681	2014
4643,30576	3872,51208	2871,51359	3614,74677	4206,03123	2015

المصدر: البنك الدولي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مرجع سبق ذكره.

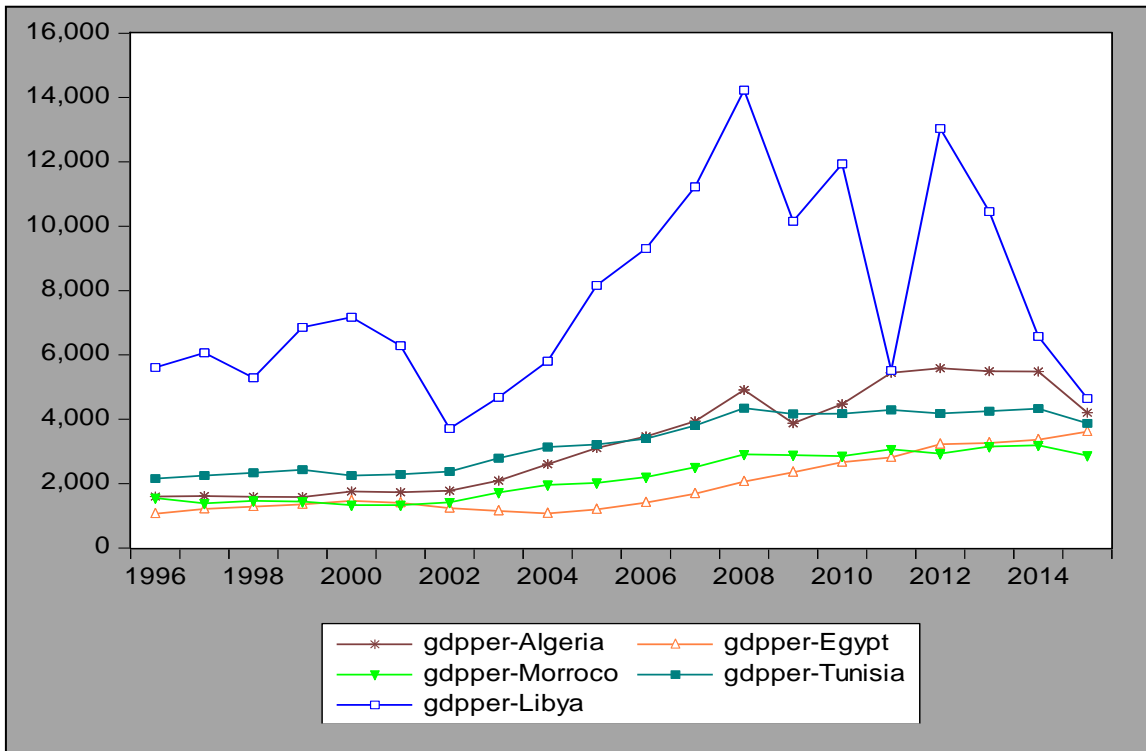
بعد ليبيا والجزائر، ومن خلال الاستعانة بالشكل (2-6) يتضح أن تونس تحل في المرتبة الثالثة من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أي أفضل من كل من المغرب ومصر، وقد نال الفرد التونسي أعلى نصيب من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2008-2015) حيث فاق خلال هذه الفترة قيمة 3872 دولار أمريكي، وهو ما سابر ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لدولة تونس خلال هذه الفترة، حيث تجاوز قيمة 43 مليار دولار أمريكي¹⁷⁶، كما حصل الفرد التونسي أضعف حصة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1996، حيث كان يقل عن 2155 دولار أمريكي كما هو موضح في الجدول (2-25).

يرجع المركز الرابع إلى دولة مصر من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بتحقيقها لأعلى نصيب خلال الفترة (1996-2015)، والذي كان في سنة 2015، حيث تعدى قيمة 3610 دولار أمريكي، وهو ما يعكس تحقيق دولة مصر لأعلى ناتج محلي إجمالي في سنة 2015، حين تجاوز

¹⁷⁶ نفس المرجع السابق.

قيمة 330 مليار دولار أمريكي¹⁷⁷ ، وفي المقابل حصل الفرد المصري على أقل حصة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1996، حيث كان يقل عن 1064 دولار أمريكي، وهو ما يعكس انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لدولة مصر في هذه السنة حيث كان يقل عن 68 مليار دولار¹⁷⁸.

شكل (2-6): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي) لدول شمال إفريقيا خلال الفترة (2015-1996)



المصدر: مُعد بالاعتماد على بيانات الجدول (2-25) وباستعانة ببرنامج Eviews9

أما عن دولة المغرب والتي احتلت المرتبة الخامسة والأخيرة بين دول شمال إفريقيا من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وترجع أعلى قيمه لسنتي 2013 و2014، حيث تجاوز نصيب الفرد المغربي من الناتج المحلي الإجمالي قيمة 3150 دولار أمريكي، وهو ما يتماشى مع تحقيق دولة المغرب لأعلى ناتج محلي إجمالي سنني 2013 و2014، حيث تعدى قيمتي 107 و110 مليار دولار¹⁷⁹ على

177 نفس المرجع السابق.

178 نفس المرجع السابق.

179 نفس المرجع السابق.

التوالي، كما حققت دولة المغرب أقل نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000 حيث كان يقل عن 1329 دولار أمريكي، وهو ما يعكس تدني قيمة الناتج المحلي الإجمالي لدولة المغرب خلال نفس السنة حيث كان يقل عن 39 مليار دولار أمريكي¹⁸⁰.

من خلال ما سبق يتضح بأن دولة ليبيا وبالنظر إلى الانخفاض الكبير في نصيب الفرد الليبي من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات السابقة لا تملك بيئة على مستوى هذا المؤشر محفزة للاستثمار الأجنبي المباشر على أراضيها، أما مقارنة بباقي دول المنطقة فهي أكثر الدول جاذبية للمستثمر الأجنبي المباشر بالاستناد إلى رصيدها الذي بقي مرتفعاً في هذا المؤشر خلال السنوات الأخيرة وأكبر من باقي دول المنطقة، والتي هي الأخرى تعد محفزة للمستثمر الأجنبي للاستثمار المباشر على أراضيها بالنظر إلى التحسن عموماً في نصيب الفرد في هذه الدول من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة.

3-2- النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة

حسب البنك الدولي فإن النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة تشمل "جميع النفقات الحكومية الجارية على مشتريات السلع والخدمات (بما في ذلك تعويضات العاملين). كما تشمل أيضاً معظم نفقات الدفاع والأمن الوطنيين، ولكنه يستبعد الإنفاق العسكري الحكومي الذي يشكل جزءاً من تكوين رأس المال الحكومي. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي"¹⁸¹

وهي كما جاء في بعض من الدراسات السابقة المعتمدة في هذه الدراسة فإنه سيتم احتساب نسبة النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة من إجمالي الناتج المحلي.

الجدول (2-26) يوضح النفقات النهائية للاستهلاك الحكومي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) لدول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)، بحيث أن أكبر نسبة عادت إلى دولة ليبيا والمحقة سنة 1998 حين بلغت 26.20%، بعد أن كانت سنة 1996 عند 23.83%، أما بعد سنة 1998 فقد تدهورت وضعية ليبيا كثيراً في هذا المؤشر حيث تدنت سنة 2008 إلى النسبة 9.94%، أما بقية السنوات فلم تتوفر بيانات عنها من المصدر، ولعل هذا التراجع يؤثر سلباً على جاذبية ليبيا للمستثمرين

¹⁸⁰ نفس المرجع السابق.

¹⁸¹ بيانات البنك الدولي، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، على الرابط (15/4/2017 على 16:31):

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.CON.GOV.TD?view=chart>

الأجانب للاستثمار المباشر في ليبيا، وينفرهم من القدوم إليها.

جدول (2-26): النفقات النهائية للاستهلاك الحكومي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) لدول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)

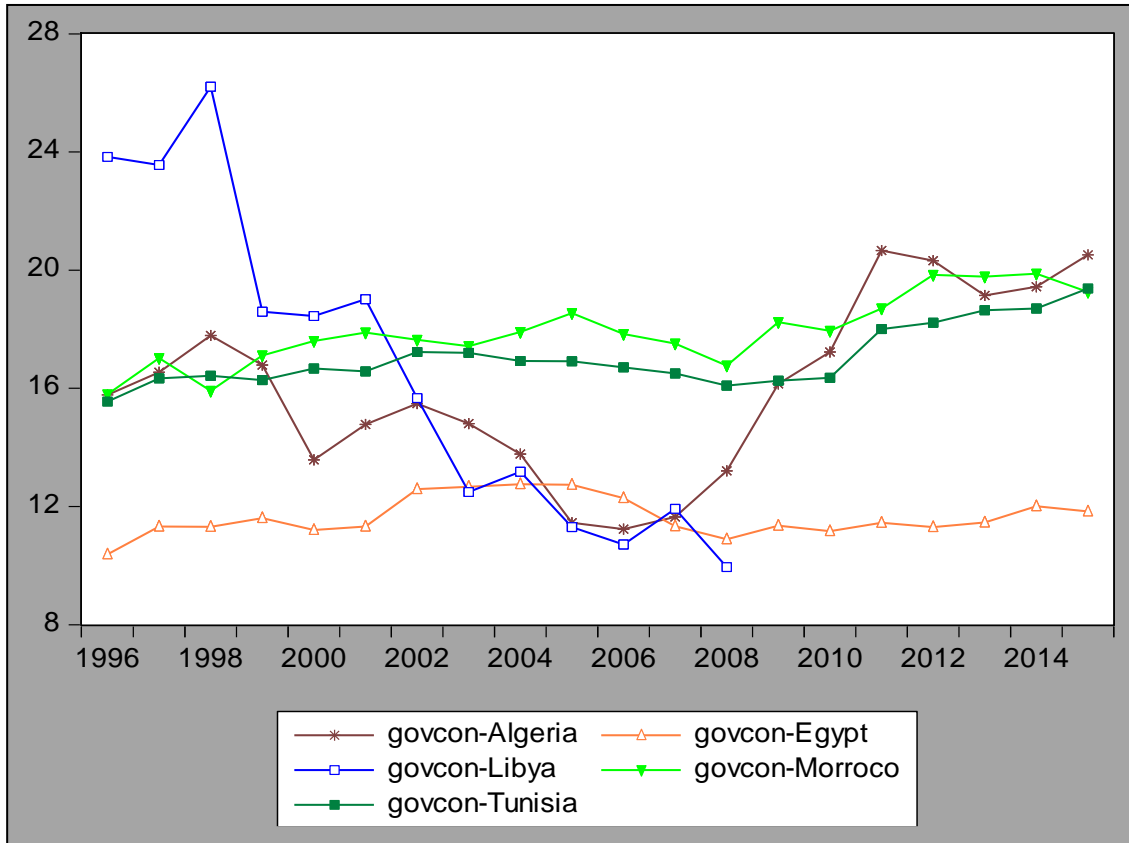
govcon-Libya	govcon-Tunisia	govcon-Morocco	govcon-Egypt	govcon-Algeria	السنوات
23,8341544	15,5509984	15,7972453	10,374891	15,7743188	1996
23,5564351	16,337596	17,018646	11,3200451	16,5383786	1997
26,2046774	16,428557	15,9099319	11,3082811	17,7919085	1998
18,5904351	16,2747375	17,1164302	11,6059818	16,787103	1999
18,4470972	16,6712533	17,6041345	11,2025875	13,5831217	2000
19,0164729	16,5715906	17,8871719	11,3186507	14,7750743	2001
15,6735353	17,2266226	17,6402491	12,5890736	15,4871216	2002
12,4905042	17,2011093	17,4233509	12,6706587	14,8033943	2003
13,1761072	16,9223401	17,9050826	12,7549969	13,772648	2004
11,3064329	16,9193475	18,5470052	12,7390901	11,4504217	2005
10,7151168	16,7086632	17,841702	12,2875182	11,2315773	2006
11,9203247	16,5074774	17,5145012	11,3319012	11,6434965	2007
9,94325909	16,0878486	16,7672071	10,8877722	13,2067146	2008
..	16,2622799	18,2398264	11,3509883	16,1452861	2009
..	16,3591382	17,9478323	11,1636002	17,2267564	2010
..	18,0006264	18,700683	11,4506601	20,6680859	2011
..	18,2194458	19,8365101	11,3002535	20,3191619	2012
..	18,6427665	19,7820863	11,4546046	19,1404707	2013
..	18,7034746	19,8796672	12,0081831	19,4330612	2014
..	19,381382	19,2583078	11,828134	20,5174565	2015

المصدر: نفس المرجع السابق.

بعد ليبيا تأتي في المركز الثاني دولة الجزائر، بتحقيقها لأفضل نسبة لها في مؤشر النفقات النهائية للاستهلاك الحكومي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) سنة 2011 حين بلغت النسبة 20.66%، بعد التدبب الذي عرفته خلال السنوات السابقة، حيث كانت سنة 1996 عند النسبة 15.77%، أما عن أقل نسبة للجزائر في هذا المؤشر فكانت سنة 2006 عندما تدنت إلى 11.23%، أما السنوات الأخيرة فقد تحسنت نوعا ما، حيث بلغت سنة 2015 النسبة 20.51%، وبشكل عام ومن خلال الشكل (2-7) يتضح أنه خلال الفترة (1996-2015) فإنه خلال السنوات الأخيرة منها عرفت الجزائر تحسنا ملحوظا في مؤشر النفقات النهائية للاستهلاك الحكومي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) وذلك مقارنة بالسنوات الأولى من نفس الفترة، وهذا قد يحفز المستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر في الجزائر.

بعد دولتي ليبيا والجزائر، تأتي في المركز الثالث دولة المغرب، وذلك بتحقيقها لأحسن نسبة لها في مؤشر النفقات النهائية للاستهلاك الحكومي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) سنة 2014 حين بلغت 19.87%، والتي عرفت تحسنا ملحوظا خلال الفترة (1996-2015) على العموم كما يظهر من خلال الشكل (7)، فبعدما كانت في أقل نسبة لها سنة 1996 حين كانت 15.79%، أصبحت سنة 2015 عند النسبة 19.25%، ولعل هذا التحسن في وضعية المغرب في هذا المؤشر يجعلها ذات جاذبية للمستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر على أراضيها.

شكل (7-2): النفقات النهائية للاستهلاك الحكومي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) لدول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)



المصدر: مُعد بالاعتماد على بيانات الجدول (2-26) وبالاستعانة ببرنامج Eviews9

بعد دول ليبيا والجزائر والمغرب تأتي في المركز الرابع دولة تونس، حيث سجلت أفضل نسبة لها في مؤشر النفقات النهائية للاستهلاك الحكومي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) سنة 2015 إذ بلغت 19.38%، بعد التحسن المستمر عموما خلال الفترة (1996-2015) بعدما كانت سنة 1996 عند أسوأ وضعية لها في هذا المؤشر بنسبة 15.55%، وهذا التحسن قد يجعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الوافدة إلى تونس تزيد قيمتها خلال السنوات المقبلة بالنظر إلى الازدياد المتواصل في النفقات النهائية للاستهلاك الحكومي.

بعد دول ليبيا والجزار والمغرب وتونس تأتي في المركز الخامس والأخير دولة مصر، حيث سجلت أكبر نسبة لها في مؤشر النفقات النهائية للاستهلاك الحكومي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) سنة 2004 حين بلغت 12.75%، والتي عرفت تحسناً بعدما كانت سنة 1996 عند أضعف نسبة حققتها وهي 10.37%، لتعود بعدها بالانخفاض إلى قيمة دنيا أخرى سجلتها سنة 2008 وهي 10.88%، لتواصل بعدها بوتيرة متذبذبة لتسجل بعد ذلك نسبة 11.82% سنة 2015، والملاحظ من خلال الشكل (2-7) أن وضعية مصر في هذا المؤشر مستقرة وعرفت تدبداً كبيراً كما أنها لم تعرف نسبة كبيرة في هذا المؤشر، مما يعني انخفاض النفقات النهائية للاستهلاك الحكومي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في مصر، وهو ما قد يجعل المستثمرين الأجانب يحجمون أو تقل رغبتهم عن الاستثمار المباشر في دولة مصر.

من خلال ما سبق وبالاستعانة بالشكل (2-7) يمكن ملاحظة أن هناك ثلاثة دول في منطقة شمال إفريقيا حققت تحسناً ملحوظاً في مؤشر النفقات النهائية للاستهلاك الحكومي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال السنوات الأخيرة، وهي الجزائر والمغرب وتونس ومنه فإن هذا المؤشر يساهم في زيادة جاذبية هذه الدول للمستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر بها، أما بالنسبة لدولتي مصر وليبيا فالأمر عكس ذلك خاصة بالنسبة لليبيا التي عرفت تدهوراً كبيراً في وضعيتها في هذا المؤشر كما سبق الإشارة إليه.

3-3- سعر الصرف

يعبر سعر الصرف عن: " ثمن عملة معينة بالنسبة إلى عملة أخرى، وبالتالي فإن انخفاض (ارتفاع) قيمة هذه العملة لا بد وأن يقابله ارتفاع (انخفاض) في قيمة العملة الأخرى"¹⁸² وحسب البنك الدولي "يشير سعر الصرف الرسمي إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً. ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي)"¹⁸³

182 أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد، " مقدمة في الاقتصاد الكلي "، دار المناهج، عمان، الأردن، 2003، ص: 485.

183 بيانات البنك الدولي، سعر الصرف، على الرابط (تاريخ الاطلاع: 2016/10/9 على 18:58):

الجدول (2-27) يوضح سعر صرف الدولار الأمريكي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015) مقابل عملاتها المحلية، ومن خلال الاستعانة أيضا بالشكل (2-8) يظهر بأن ليبيا تحتل المركز الأول من حيث قوة عملتها، حيث حققت أدنى قيمة لصرف الدولار الأمريكي سنة 1996 بقيمة 0.43 دينار ليبي أمام 1 دولار أمريكي، لتعرف بعدها بتدبدا حيث سجلت أعلى قيمة لصرف الدولار الأمريكي أمام الدينار الليبي سنة 2015، حيث بلغ أصبح 1 دولار أمريكي يقابل 1.38 دينار ليبي.

جدول (2-27): سعر صرف الدولار الأمريكي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)

er-Libya	er-Tunisia	er-Morocco	er-Egypt	er-Algeria	السنوات
0,43679977	0,97340833	8,71587583	3,39148333	54,7489333	1996
0,46086612	1,10590833	9,52710667	3,38875	57,70735	1997
0,46757444	1,138725	9,60441583	3,388	58,7389583	1998
0,46381077	1,186225	9,80441917	3,39525	66,573875	1999
0,51218961	1,37068333	10,6256362	3,47205	75,2597917	2000
0,60506425	1,4387125	11,302975	3,973	77,2150208	2001
1,27067917	1,42173333	11,0205833	4,49966667	79,6819	2002
1,29294413	1,28845833	9,57438333	5,850875	77,394975	2003
1,30496614	1,24546667	8,86801667	6,19624167	72,06065	2004
1,30838482	1,29743333	8,86500833	5,77883333	73,2763083	2005
1,31357162	1,331025	8,79558333	5,73316667	72,6466167	2006
1,26264487	1,28135833	8,19233333	5,63543333	69,2924	2007
1,22356239	1,23214167	7,750325	5,4325	64,5828	2008
1,25353449	1,350275	8,0571	5,54455331	72,6474167	2009
1,26678941	1,4314	8,41715708	5,62194292	74,3859833	2010
1,22415249	1,40778333	8,089875	5,93282765	72,9378833	2011
1,26165964	1,56189167	8,62844458	6,05605833	77,5359667	2012
1,27159803	1,62465833	8,40550392	6,870325	79,3684	2013
1,27240207	1,697675	8,40633669	7,07760856	80,5790167	2014
1,38120986	1,961625	9,76434828	7,69125833	100,691433	2015

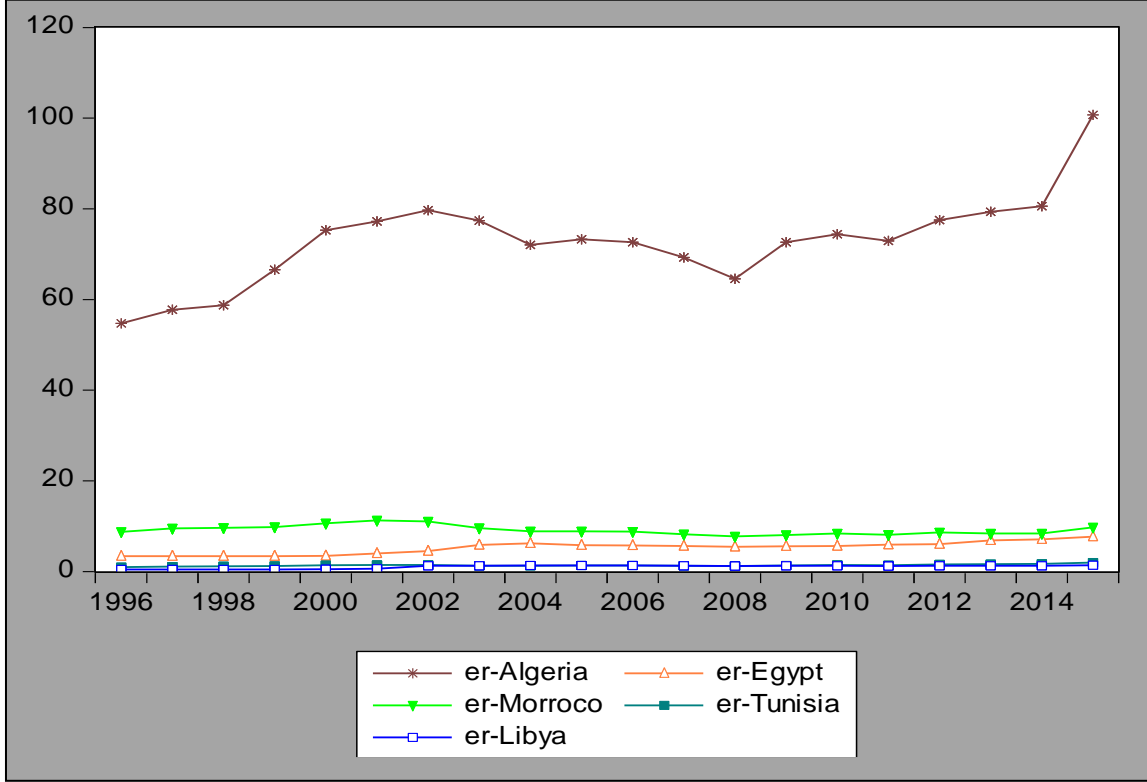
المصدر: نفس المرجع السابق.

بعد ليبيا تأتي في المركز الثاني تونس من حيث قوة عملتها، حيث سجلت أحسن وضعية لها سنة 1996 عندما كان 1 دولار أمريكي يقابل 0.97 دينار تونسي، لتعرف بعدها العملة التونسية انخفاضا خلال السنوات المتوالية حيث تدهورت إلى أسوأ قيمة لها سنة 2015، إذ أصبح 1 دولار أمريكي يعادل 1.96 دينار تونسي.

بعد كل من ليبيا وتونس تأتي في المركز الثالث مصر من حيث قوة عملتها أمام الدولار الأمريكي، حيث حققت أفضل وضعية لها سنة 1998، حيث كان 1 دولار أمريكي يعادل 3.388 جنيه مصري، والذي عرف تحسنا طفيفا بعدما كان سنة 1996 كل 1 دولار أمريكي يقابل 3.39 جنيه مصري، إلا أنه

بلغ سنة 1998 عرف سعر صرف الجنيه المصري تراجعاً خلال السنوات الموالية مع بعض التدبب، حيث بلغ أسوأ حالاته سنة 2015، حيث أصبح 1 دولار أمريكي يقابل 7.69 جنيه مصري.

شكل (2-8): سعر صرف الدولار الأمريكي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)



المصدر: مُعد بالاعتماد على بيانات الجدول (2-27) وبالإستعانة ببرنامج Eviews9

بعد كل من ليبيا وتونس ومصر تأتي في المركز الرابع دولة المغرب التي سجلت أحسن سعر صرف لعملتها سنة 2008، عندما كان 1 دولار أمريكي يعادل 7.75 دينار مغربي، حيث عرفت على العموم العملة المغربية تحسناً ملحوظاً بعدما كانت في أسوأ وضعية لها سنة 2001، إذ كان سعر صرف 1 دولار أمريكي يعادل 11.30 دينار مغربي، وعلى العموم فإن قيمة العملة المغربية عرفت على العموم فترات من الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى كما هو موضح في الشكل (2-8)، وقد انخفضت قيمتها مقابل الدولار الأمريكي في سنة 2015 حيث أصبح 1 دولار أمريكي يقابل 9.76 دينار مغربي.

بعد كل من ليبيا وتونس ومصر والمغرب تأتي في المركز الخامس والأخير دولة الجزائر، التي سجلت أحسن وضعية لها في هذا المؤشر سنة 1996، حين كان كل 1 دولار أمريكي يقابل 54.74 دينار جزائري، ولقد عرفت بعدها العملة الجزائرية على العموم تراجعاً ملحوظاً خلال السنوات الموالية لتسجل أسوأ وضعية لها سنة 2015، حيث أصبح كل 1 دولار أمريكي يعادل 100.69 دينار جزائري.

من خلال ما سبق يتضح أن تراجع سعر صرف العملات المحلية لدول شمال إفريقيا عموماً خلال السنوات الأخيرة من الفترة (1996-2015) قد يكون محفزاً للمستثمرين الأجانب للقدوم إليها والاستثمار المباشر بها، فتراجع قيمة العملة المحلية له إيجابيات عدة بالنسبة للمستثمر الأجنبي منها إمكانية اقتناء وسائل الإنتاج بأسعار منخفضة، أما لو تم معاينة وضعية دول شمال إفريقيا في هذا المؤشر كل دولة على حدى فإن الجزائر تحتل المرتبة الأولى من بينها، حيث تعتبر دولة محفزة جداً للمستثمرين الأجانب من أجل الاستثمار المباشر بها بالنظر إلى سعر صرف عملتها الذي عرف تراجعاً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، أي إمكانية الاستثمار المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي بأقل المبالغ المالية مقارنة بباقي دول المنطقة.

3-4- الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص

"الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص يشير إلى الموارد المالية التي تزود القطاع الخاص بواسطة الشركات المالية، كمثل من خلال القروض، ...، والقروض التجارية، الحسابات المرتقب قبضها، التي تؤسس مناخاً للتعويض. في بعض الدول هذه المناخات تتضمن قرض موجه للمقاولات العمومية. الشركات العمومية تتضمن سلطات نقدية وبنوك الأموال المودعة..."¹⁸⁴

الجدول (2-28) يوضح وضعية دول شمال إفريقيا في مؤشر الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، وكما يوضحه الشكل (2-9)، فإن دولة المغرب تحتل المركز الأول بتحقيقها لأكبر نسبة في هذا المؤشر سنة 2012، حيث بلغت 112.67% والتي عرفت تحسناً بعدما كانت سنة 1996 في أضعف نسبة لها وهي 46.96%، وقد بقيت وضعية المغرب في هذا المؤشر جيدة بعد سنة 2012 برغم الانخفاض الطفيف المسجل في السنوات الموالية، حيث سجلت نسبة 107.36% سنة 2015، وعلى العموم يُلاحظ أن هناك تحسناً ملحوظاً في وضعية المغرب بالنسبة لمؤشر الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك خلال الفترة (1996-2015)، وهذا ما يعد حافزاً جيداً للمستثمرين الأجانب للقدوم إلى الأراضي المغربية والاستثمار المباشر بها.

¹⁸⁴ بيانات البنك الدولي، مؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص، على الرابط (تاريخ الاطلاع: 2017/4/21 على 17:27):

<http://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS?view=chart>

بعد دولة المغرب تأتي في المركز الثاني دولة مصر، التي حققت أحسن نسبة لها سنة 2004 حين بلغت 104.73%، بعدما كانت سنة 1996 عند النسبة 76.13%، لتتراجع وضعية مصر في هذا المؤشر بعد سنة 2004، حيث حققت أضعف نسبة لها سنة 2010 عندما تدنت إلى 69.42%، لتنتعش بعدها حيث ارتفعت سنة 2015 إلى النسبة 95.81%، والمُلاحظ من خلال الشكل (2-9) أن وضعية مصر في هذا المؤشر عرفت على العموم فترة من الانخفاض المستمر وهي الممتدة من 2005 إلى غاية 2010 وبوتيرة نوعا ما أسرع من فترتي الارتفاع اللتان عرفتتهما وهما الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2004، والفترة الممتدة من 2013 إلى 2015، أما سنة 2011 فعرفت تحسنا أعقبته سنة 2012 بالانخفاض مرة أخرى، ولعل الفترة الأخيرة التي عرفت تحسنا مستمرا في وضعية مصر في هذا المؤشر قد تجذب المستثمرين الأجانب للقدوم إليها والاستثمار المباشر بها، أما الفترة التي عرفت انخفاضا مستمرا وبوتيرة متسارعة قد تجعل المستثمرين الأجانب متخوفين من تكرار ذلك في السنوات القادمة وتجعلهم أقل رغبة في الاستثمار المباشر في مصر.

جدول (2-28): الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في دول شمال إفريقيا

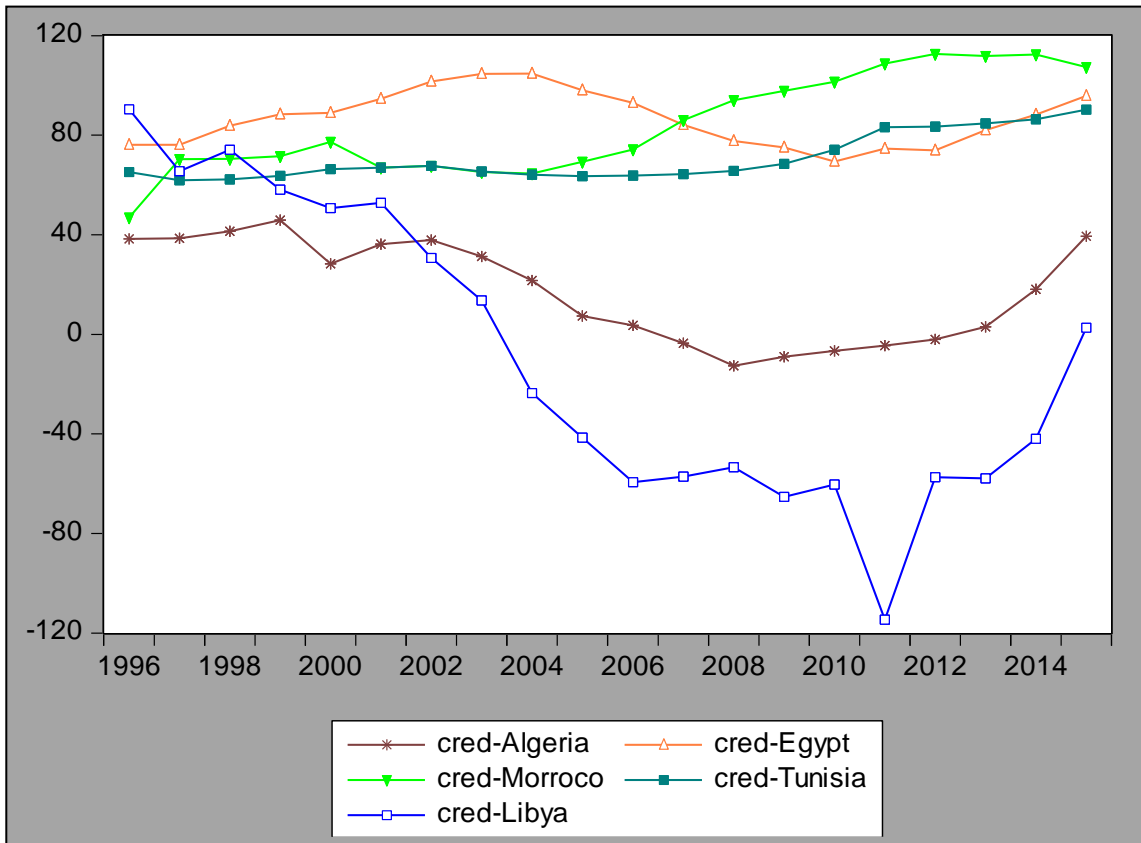
السنوات	cred-Algeria	cred-Egypt	cred-Morroco	cred-Tunisia	cred-Libya
1996	38,322996	76,1370596	46,9681743	65,2299083	90,4154351
1997	38,5912177	76,1472873	70,3860826	61,9042688	65,5042759
1998	41,3841709	83,7399667	70,430969	62,1832565	74,1194475
1999	45,8192812	88,335118	71,531704	63,6433579	58,1535419
2000	28,2712262	89,0123019	77,3073871	66,3688237	50,6529946
2001	36,2669153	94,6306942	66,9440254	66,9671743	52,8619186
2002	37,8027888	101,559039	67,6699344	67,6302954	30,712748
2003	31,2351277	104,58812	65,2326831	65,3961547	13,56395
2004	21,6522069	104,737012	64,6500058	64,1515039	-23,6150398
2005	7,33790069	98,0213381	69,2861985	63,5363115	-41,5074598
2006	3,648202	92,966836	74,2886365	63,7926098	-59,4070473
2007	-3,63603835	84,1463984	86,0520263	64,3756639	-57,161509
2008	-12,6982675	77,6984786	94,0229457	65,6009991	-53,4484408
2009	-8,95341855	75,1145461	97,7916981	68,4219032	-65,261246
2010	-6,62664871	69,4220342	101,509147	74,1184499	-60,4071873
2011	-4,5142535	74,61026	108,766555	83,1680172	-114,693667
2012	-2,11163737	73,8547153	112,676913	83,3806224	-57,4282949
2013	3,00428123	81,968309	111,87244	84,7753934	-57,9357038
2014	18,0271595	88,2196001	112,42878	86,4250087	-41,9973184
2015	39,3856844	95,8198176	107,368545	90,2143534	2,70789416

المصدر: نفس المرجع السابق.

بعد دولتي المغرب ومصر تأتي في المركز الثالث دولة ليبيا، التي حققت أحسن رصيد لها في مؤشر الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) سنة 1996 عندما كان عند النسبة 90.41%، لتعرف بعد ذلك وضعياً ليبيا في هذا المؤشر تدهوراً كبيراً كما يوضحه الشكل (2-9)، حيث تدنت إلى أسوأ وضعياً لها سنة 2011 حين حققت النسبة السالبة (-114.69%)، وبرغم التحسن الطفيف سنة 2015 أين حققت النسبة 2.70%، إلا أنها لم تزل ضعيفة جداً وغير محفزة للمستثمرين الأجانب بل بالعكس تؤثر سلباً على استقطاب المستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر في ليبيا.

شكل (2-9): الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في

دول شمال إفريقيا



المصدر: مُعد بالاعتماد على بيانات الجدول (2-28) وبالاستعانة ببرنامج Eviews9

بعد دول المغرب ومصر وليبيا تأتي في المركز الرابع دولة تونس، التي حققت أحسن رصيد لها في مؤشر الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) سنة 2015 حين

بلغت النسبة 90.21%، وذلك بعد التحسن الملحوظ طوال الفترة (1996-2015) برغم ما تخللته من تدبدبات، حيث أن أدنى نسبة كانت سنة 1997 عندما تدنت إلى 61.90% بعدما كانت سنة 1996 عند النسبة 65.22%، وعلى العموم فإن التحسن الذي عرفته تونس في هذا المؤشر خلال الفترة (1996-2015) يعد بمثابة حافز جيد يجذب المستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر بها.

بعد دول المغرب ومصر وليبيا وتونس تأتي في المركز الخامس والأخير دولة الجزائر التي حققت أحسن رصيد لها في مؤشر الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) سنة 1999 حين كان عند النسبة 45.81%، أما أضعف سجلتها الجزائر في هذا المؤشر فكانت سنة 2008 عندما تدنت إلى النسبة السالبة (-12.69%)، وعلى العموم فإن الشكل (2-9) يُظهر أن وضعية الجزائر خلال السنوات الأخيرة عرفت تحسنا مستمرا انطلاقا من سنة 2009، ولعل هذا التحسن يمكن أن يجعلها جاذبة للمستثمرين الأجانب برغم الانخفاض الذي سبق هذه الفترة، ويحفزهم للاستثمار المباشر في الجزائر.

من خلال ما سبق وبلاستعانة بالشكل (2-9) يظهر أن دول منطقة شمال إفريقيا عموما برغم التدبدب في أداء معظمها في مؤشر الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في بداية الفترة (1996-2015)، والانخفاض الكبير الذي حصل خاصة في دولة ليبيا، فإن التحسن الذي عرفتها دول المنطقة خلال السنوات الأخيرة عموما وخاصة انطلاقا من سنة 2012 يمكن أن يكون عامل محفزا للمستثمرين الأجانب للقدوم إلى دول المنطقة والاستثمار المباشر على أراضيها.

4- المؤشرات النوعية

وهذه المؤشرات النوعية تتمثل في: الانفتاح التجاري، الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، البنية التحتية، ضبط (مراقبة) الفساد.

4-1- الانفتاح التجاري

حسب الدراسات السابقة المُعتمدة في هذه الدراسة ومن خلال ما جاء في الفصل الثالث الموالي، فإن الانفتاح التجاري يمكن قياسه من خلال قياس نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو من خلال قياس نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو بالاعتماد على قياس نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وكما جاء في الفصل التطبيقي سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لقياس الانفتاح التجاري، والمعبر عنها بمصطلح التجارة والتي تعني حسب ما جاء في البنك الدولي بأنها: "مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات مُقاسة كحصة من إجمالي الناتج المحلي"¹⁸⁵.

الجدول (2-29) يوضح مؤشر الانفتاح التجاري في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)، حيث كما هو مبين أيضا في الشكل (2-10) فإن أكثر الدول انفتاحا هي دولة ليبيا، حيث حققت أعلى نسبة من مجموع صادرات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي سنة 2014، حين بلغت 147.57%، بعد أن حققت ليبيا أضعف قيمة لها في هذا المؤشر سنة 1999 حين كانت عند النسبة 34.80%، أما عن آخر سنة وهي 2015 فقد حققت النسبة 136.99%، ولعل هذا الانفتاح الكبير الذي عرفته ليبيا خلال السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات السابقة يعود إلى زيادة صادراتها وواراداتها من السلع والخدمات بوتيرة أكبر، مع انخفاض وتراجع الناتج المحلي الإجمالي لدولة ليبيا، حيث ارتفعت صادرات السلع والخدمات من ما يقل عن 19 مليار و 100 مليون دولار¹⁸⁶ سنة 2011 إلى ما يتعدى 46 مليار دولار¹⁸⁷ سنة 2013، وما يتجاوز 19 مليار و 300 مليون دولار¹⁸⁸ سنة 2014، أما الواردات فارتفعت من ما يقل عن 15 مليار و 600 مليون دولار¹⁸⁹ سنة 2011 إلى ما يفوق 31 مليار و 700 مليون دولار¹⁹⁰ سنة 2015، كما عرف الناتج المحلي الإجمالي لليبيا تراجعا كذلك من ما يفوق 74 مليار و 700 مليون دولار¹⁹¹ سنة 2010 إلى ما يقل عن 29 مليار و 200 مليون دولار¹⁹² سنة 2015.

إن الانفتاح التجاري الذي عرفته دولة ليبيا خلال السنوات الأخيرة من الفترة (1996-2015) قد يكون مضللا، حيث قد يوهم الملاحظ لها التحسن أن دولة ليبيا تتمتع بمناخ يتميز بالانفتاح التجاري

¹⁸⁵ بيانات البنك الدولي، الانفتاح التجاري، على الرابط (تاريخ الاطلاع: 2017/4/22 على 12:26):
<http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.TRD.GNFS.ZS?view=chart>

¹⁸⁶ بيانات البنك الدولي، صادرات السلع والخدمات، على الرابط (تاريخ الاطلاع: 2017/8/31 على 10:45):
<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD>

¹⁸⁷ نفس المرجع السابق.
¹⁸⁸ نفس المرجع السابق.
¹⁸⁹ بيانات البنك الدولي، واردات السلع والخدمات، على الرابط (تاريخ الاطلاع: 2017/8/31 على 10:43):
<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD?view=chart>

¹⁹⁰ نفس المرجع السابق.
¹⁹¹ بيانات البنك الدولي، الناتج المحلي الإجمالي، مرجع سبق ذكره.
¹⁹² نفس المرجع السابق.

الكبير خلال السنوات الأخيرة، إلا أن حقيقة الأمر هي تراجع ناتجها المحلي الإجمالي مقابل ارتفاع صادراتها و وارداتها ولعل هذا نتيجة للأوضاع الداخلية السيئة التي عرفت ليبيا خلال هذه الفترة، ومنه فإن المستثمرين الأجانب وبغية استثمارهم المباشر في ليبيا وبرغم الانفتاح التجاري الذي تظهره الأرقام خلال السنوات الأخيرة فإن هذا قد لا يكون محفزاً كافياً لهم، بالنظر إلى مؤشرات أخرى تهاوت وتراجعت مثل الناتج المحلي الإجمالي، والاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، أي أنه للاعتماد على مؤشر الانفتاح التجاري لا بد أن يكون انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لا يترجم وضعياً اقتصادية سيئة، بل يكون في حدود معينة يوافقها تزايد في صادرات و واردات السلع والخدمات، وهذا ما لم يحدث في ليبيا خلال السنوات الأخيرة.

جدول (29-2): الانفتاح التجاري لدول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)

السنوات	op-Algeria	op-Egypt	op-Morocco	op-Tunisia	op-Libya
1996	53,7051479	46,9485615	47,0955431	85,7203548	52,545156
1997	52,2439115	43,7382475	51,1501435	80,5007104	48,6324122
1998	45,0944506	41,927627	50,7976823	79,9794583	40,2527076
1999	50,4927869	38,3615085	53,986695	77,9051139	34,8016301
2000	62,5295917	39,0179359	59,1618272	82,4559258	45,2810938
2001	58,7061628	39,8104265	59,4180224	89,5519191	43,1734496
2002	61,1341674	40,9870678	60,5340783	85,3416572	78,859757
2003	62,1247718	46,1796407	58,3277485	82,3901078	90,6127305
2004	65,7014251	57,8199052	61,5965306	86,9482937	96,1293321
2005	71,2785972	62,9526462	67,9148482	90,2512479	90,8608897
2006	70,7300141	61,5185365	71,4961689	93,9378509	101,859331
2007	71,938126	65,0778733	78,4869319	104,075472	102,224151
2008	76,6845216	71,6806253	85,6728209	115,396126	101,489332
2009	71,3243284	56,5534446	67,9151029	94,3691928	102,058072
2010	69,8666618	47,9363501	75,2476345	105,756607	107,702459
2011	67,4743015	45,2556342	83,4268002	105,894356	99,6209892
2012	65,4086091	41,1565858	85,1249173	108,004747	114,32456
2013	63,6206289	40,7365224	80,0205586	104,795386	135,258457
2014	62,3638315	37,4137685	81,1770323	102,121486	147,579752
2015	60,3537645	34,8547206	76,3791929	92,5727437	136,998518

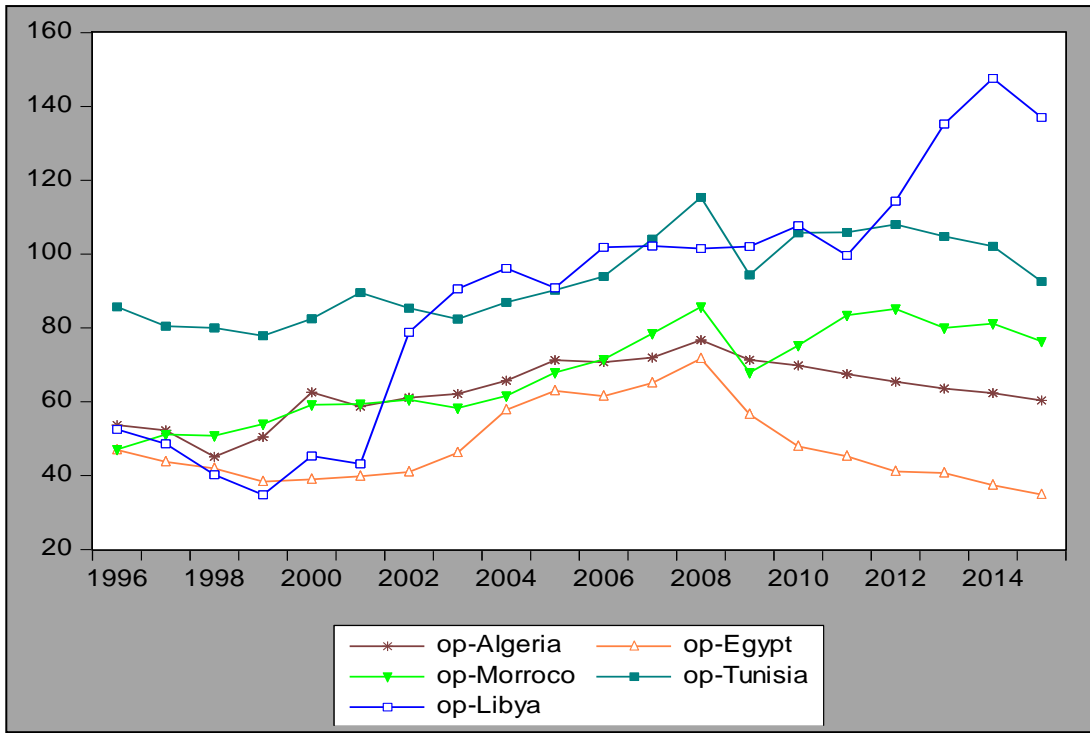
المصدر: البنك الدولي، الانفتاح التجاري، مرجع سبق ذكره.

بعد دولة ليبيا وكما يوضحه الشكل (2-10) تأتي في المركز الثاني دولة تونس من حيث الانفتاح التجاري، حيث حققت أعلى نسبة في هذا المؤشر سنة 2008 حيث بلغت 115.39%، أي عرفت تحسناً ملحوظاً مقارنة بالسنوات السابقة بعد أن كانت في أضعف نسبة لها سنة 1999 عند 77.90%، ولقد عرفت وضعياً تونس في هذا المؤشر تراجعاً طفيفاً في السنوات الأخيرة حيث انخفضت سنة 2015

إلى النسبة 92.57%، ولعل هذا يعود إلى تراجع الصادرات والواردات من ما يفوق 25 مليار و100 مليون دولار¹⁹³ بالنسبة للصادرات، وما يتعدى 26 مليار و500 مليون دولار¹⁹⁴ بالنسبة للواردات سنة 2008، إلى ما يقل عن 17 مليار و600 مليون دولار¹⁹⁵ بالنسبة للصادرات، وما يقل عن 22 مليار و300 مليون دولار¹⁹⁶ بالنسبة للواردات سنة 2015، مع بقاء الناتج المحلي الإجمالي لدولة تونس على العموم خلال السنوات الأخيرة من 2008 إلى غاية 2015 يتراوح بين ما يفوق 43 مليار دولار ويقارب 47 مليار و600 مليون دولار¹⁹⁷.

إن الانفتاح التجاري لدولة تونس خلال السنوات الأخيرة للفترة (1996-2015) يترجم الانفتاح الذي عرفته تونس خلال هذه الفترة الأخيرة بسبب زيادة وتيرة صادرات وواردات السلع والخدمات، مع عدم تدهور الناتج المحلي الإجمالي لتونس وعدم تهاويه مثلما كان الحال في ليبيا، ومنه فإن هذا الانفتاح يعد مؤشرا محفزا للمستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر في تونس.

شكل (2-10): الانفتاح التجاري لدول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)



المصدر: مُعد بالاعتماد على بيانات الجدول (2-29) وبالإستعانة ببرنامج Eviews9

¹⁹³ بيانات البنك الدولي، صادرات السلع والخدمات، مرجع سبق ذكره.

¹⁹⁴ بيانات البنك الدولي، واردات السلع والخدمات، مرجع سبق ذكره.

¹⁹⁵ بيانات البنك الدولي، صادرات السلع والخدمات، مرجع سبق ذكره.

¹⁹⁶ بيانات البنك الدولي، واردات السلع والخدمات، مرجع سبق ذكره.

¹⁹⁷ بيانات البنك الدولي، الناتج المحلي الإجمالي، مرجع سبق ذكره.

بعد كل من دولتي ليبيا وتونس تأتي في المركز الثالث دولة المغرب كما هو موضح في الشكل (2-10)، حيث حققت أعلى نسبة لها في هذا المؤشر سنة 2008 حين بلغت 85.67%، بعد أن عرفت أدنى نسبة لها سنة 1996 حين كانت عند 47.09%، ولقد عرفت وضعية المغرب في هذا المؤشر تدبدا خلال الفترة التي تلت 2008 بين الانخفاض والارتفاع، حيث حققت سنة 2015 النسبة 76.37%، ولعل هذا التراجع في الفترة الأخيرة عموما يعود إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لدولة المغرب خلال الفترة الأخيرة حيث ارتفع من ما يقل عن 92 مليار و600 مليون دولار¹⁹⁸ سنة 2008 إلى ما يتجاوز 100 مليار و350 مليون دولار¹⁹⁹ سنة 2015، مع زيادة طفيفة في قيمة صادرات السلع والخدمات من ما يفوق 33 مليار دولار²⁰⁰ سنة 2008 إلى ما يتعدى 34 مليار²⁰¹ سنة 2015، مع حدوث تراجع في قيمة واردات السلع والخدمات من ما يفوق 46 مليار دولار²⁰² سنة 2008 إلى ما يقل عن 43 مليار دولار²⁰³ سنة 2015.

برغم التدبب الذي عرفتته دولة المغرب في مؤشر الانفتاح التجاري خلال السنوات الأخيرة، فإن وضعية المغرب في هذا المؤشر تعد محفزة على العموم لاستقطاب المستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر على أراضيها.

بعد كل من ليبيا وتونس والمغرب تأتي في المركز الرابع الجزائر، التي حققت أحسن نسبة لها في مؤشر الانفتاح التجاري سنة 2008، حيث بلغت 76.68%، بعد أن عرفت أدنى نسبة لها في هذا المؤشر سنة 1998 عندما كانت عند 45.09%، ثم عرفت بعد سنة 2008 تراجعا مستمرا في مؤشر الانفتاح التجاري حيث أصبحت سنة 2015 عند النسبة 60.35%، ولعل هذا يعود إلى تراجع صادرات وواردات السلع والخدمات ما بين سنتي 2008 و2015، فبالنسبة لصادرات السلع والخدمات تراجعت من ما يفوق 82 مليار و34 مليون دولار²⁰⁴ سنة 2008، إلى ما يقل عن 38 مليار و830 مليون دولار²⁰⁵ سنة 2015، أما واردات السلع والخدمات فعرفت زيادة طفيفة من ما يقل عن 49 مليار و97 مليون

198 نفس المرجع السابق.

199 نفس المرجع السابق.

200 بيانات البنك الدولي، صادرات السلع والخدمات، مرجع سبق ذكره.

201 نفس المرجع السابق.

202 بيانات البنك الدولي، واردات السلع والخدمات، مرجع سبق ذكره.

203 نفس المرجع السابق.

204 بيانات البنك الدولي، صادرات السلع والخدمات، مرجع سبق ذكره.

205 نفس المرجع السابق.

دولار²⁰⁶ سنة 2008 إلى ما يتعدى 60 مليار و62 مليون دولار²⁰⁷ سنة 2015، أما بالنسبة للنتائج المحلي للجزائر فقد تراجع تراجعاً طفيفاً من حوالي 171 مليار دولار²⁰⁸ سنة 2008 إلى حوالي 166 مليار دولار²⁰⁹ سنة 2015، ومنه فإن تراجع وضعية الجزائر في مؤشر الانفتاح التجاري يعود إلى خاصة إلى تراجع صادراتها من السلع والخدمات.

إن التراجع الذي عرفته الجزائر في مؤشر الانفتاح التجاري فإنه قد لا يؤثر سلباً على جاذبيتها للمستثمرين الأجانب من خلال هذا المؤشر، وذلك بالنظر إلى التحسن الذي عرفته مقارنة بالسنوات التي سبقت سنة 2008، وذلك انطلاقاً من سنة 1996، والتي عرفت عموماً تحسناً ملحوظاً إذا ما تمت المقارنة بين بداية الفترة (1996-2015)، وكذلك نهايتها.

بعد كل من دول ليبيا وتونس والمغرب والجزائر تأتي في المركز الخامس والأخير دولة مصر، التي حققت أحسن نسبة لها في مؤشر الانفتاح التجاري سنة 2008، حيث بلغت 71.68%، بعد أن كانت سنة 1996 عند النسبة 46.94%، لتعرف بعد سنة 2008 تراجعاً مستمراً كما يوضحه الشكل (2-10)، حيث تدنت سنة 2015 إلى النسبة 34.85%، وهذا تزامن مع انخفاض صادرات مصر من السلع والخدمات من 53 مليار و800 مليون دولار²¹⁰ سنة 2008 إلى ما يقل عن 43 مليار و863 مليون دولار²¹¹ سنة 2015، أما بالنسبة إلى واردات مصر من السلع والخدمات فقد عرفت تحسناً من ما يقل عن 62 مليار و910 مليون دولار²¹² إلى ما يزيد عن 72 مليار دولار²¹³ سنة 2015، أما بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي الذي عرف تحسناً كبيراً أثر سلباً على وضعية مصر في مؤشر الانفتاح التجاري، حيث ارتفع ناتجها المحلي الإجمالي من ما يقل عن 162 مليار و820 مليون دولار²¹⁴ سنة 2008، إلى ما يتعدى 330 مليار و700 مليون دولار²¹⁵ سنة 2015.

من خلال ما سبق يتضح أن وضعية مصر في مؤشر الانفتاح التجاري تراجعت خاصة خلال السنوات الأخيرة مما يعني أن جاذبيتها للمستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر على أراضيها تراجعت

206 بيانات البنك الدولي، واردات السلع والخدمات، مرجع سبق ذكره.

207 نفس المرجع السابق.

208 بيانات البنك الدولي، الناتج المحلي الإجمالي، مرجع سبق ذكره.

209 نفس المرجع السابق.

210 بيانات البنك الدولي، صادرات السلع والخدمات، مرجع سبق ذكره.

211 نفس المرجع السابق.

212 بيانات البنك الدولي، واردات السلع والخدمات، مرجع سبق ذكره.

213 نفس المرجع السابق.

214 بيانات البنك الدولي، الناتج المحلي الإجمالي، مرجع سبق ذكره.

215 نفس المرجع السابق.

خلال السنوات الأخيرة من خلال تراجع تركيزها بنسبة كبيرة على صادرات وواردات السلع والخدمات في ناتجها المحلي الإجمالي.

من خلال ما سبق يتضح أن جميع دول المنطقة شمال إفريقيا تراجعت وضعيتها في مؤشر الانفتاح التجاري بعد سنة 2008، ولعل هذا يعود إلى تأثير الأزمة المالية العالمية التي بدت آثارها بعد ذلك، والتي أثرت عموماً على حركة التجارة العالمية، مما انعكس سلبياً بدوره على دول المنطقة، وبرغم هذا فإن درجة الانفتاح التجاري في دول المنطقة تبقى عموماً محفزة نوعاً ما إذا ما قُورنت السنوات الأخيرة بالسنوات الأولى من الفترة (1996-2015)، باستثناء وضعية ليبيا وكما بق الإشارة إليه فإن وضعيتها المرتفعة في مؤشر الانفتاح التجاري خلال السنوات الأخيرة تعود إلى تدني ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة كبيرة بسبب الوضع الداخلي الصعب الذي تعيشه خلال هذه الفترة.

4-2- الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب

حسب البنك الدولي فإن "الاستقرار السياسي وانتفاء العنف/الإرهاب تقيس المدركات الحسية لاحتمال القوي لعدم الاستقرار السياسي و/أو العنف السياسي المُحرض، المتضمن للإرهاب"²¹⁶ وبالنسبة لدليل مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، فإن الدولة كلما حصلت على قيم تقترب من القيمة (2.5) تعني أن هناك استقراراً سياسياً وانتفاءً للعنف والإرهاب بشكل جيد في تلك الدولة، أما إذا كان العكس واتجهت القيم نزولاً نحو القيمة (-2.5) فهذا يعني تدهور الوضعية اتجاه الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب في تلك الدولة.²¹⁷

والجدول (2-30) يوضح تطور مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)، ولمزيد من الإيضاح فإن تطور هذا المؤشر ممثل في الشكل (2-11)، والذي يبين أن أفضل قيمة محققة في هذا المؤشر من قبل دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015) تعود لدولة ليبيا سنتي 2008 و2009، حين حققت القيمة الموجبة (0.81)، مما يعني الاستقرار السياسي الجيد والمرتفع، بالإضافة إلى انخفاض معدلات الجريمة والعنف، وانتفاء الإرهاب الذي كانت تتمتع به دولة ليبيا خلال هاذين السنتين وخلال الفترة (2003-2009) على العموم بعد تحقيقها لقيم موجبة تماماً في مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، أما باقي السنوات أي خلال الفترتين (1996-2002)، (2010-2015) فقد عرفت دولة ليبيا أداءً ضعيفاً في هذا المؤشر بحصولها على أرصدة في هذا المؤشر بإشارة سالبة، مما يعني ضعف وجود الاستقرار السياسي وضعف انتفاء

²¹⁶ بيانات البنك الدولي، مؤشرات الحكومة العالمية، على الرابط (2017/4/21 على 17:43):

<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home>

²¹⁷ نفس المرجع السابق.

العنف والإرهاب خلال هاذين الفترتين في دولة ليبيا، وأسوأها كانت خلال الفترة الثانية وبالأخص انطلاقاً من سنة 2011، حيث عرفت ليبيا تدهوراً أمنياً كبيراً لتحقيق في هذا المؤشر رصيداً سالباً بقيمة (-1.29) لتسوء وضعية ليبيا في هذا المؤشر في السنوات الموالية حيث كان أسوأها سنة 2014 برصيداً سالباً بقيمة (-2.35) كما هو موضح في الجدول (2-30).

وتعد تونس ثاني دولة في شمال إفريقيا حققت أعلى رصيداً موجباً في مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب بعد دولة ليبيا، والذي كان سنة 2003، بقيمة موجبة تماماً هي (0.31)، وعلى العموم عرفت تونس رصيداً موجباً طوال سنوات الفترة (1996-2009) مما يني تمتعها بوضعية جيدة من الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب في الداخل التونسي، أما الفترة (2010-2015) فقد عرفت تدهوراً الوضع الداخلي من الناحية السياسية والأمنية والذي استمر إلى غاية نهاية هذه الفترة، حيث كان رصيداً دولة تونس في هذا المؤشر سنة 2015 سالباً تماماً بقيمة (-0.87)، أما سنة 2013 فقد كان رصيداً تونس عند أسوأ الأحوال بقيمة (-0.93).

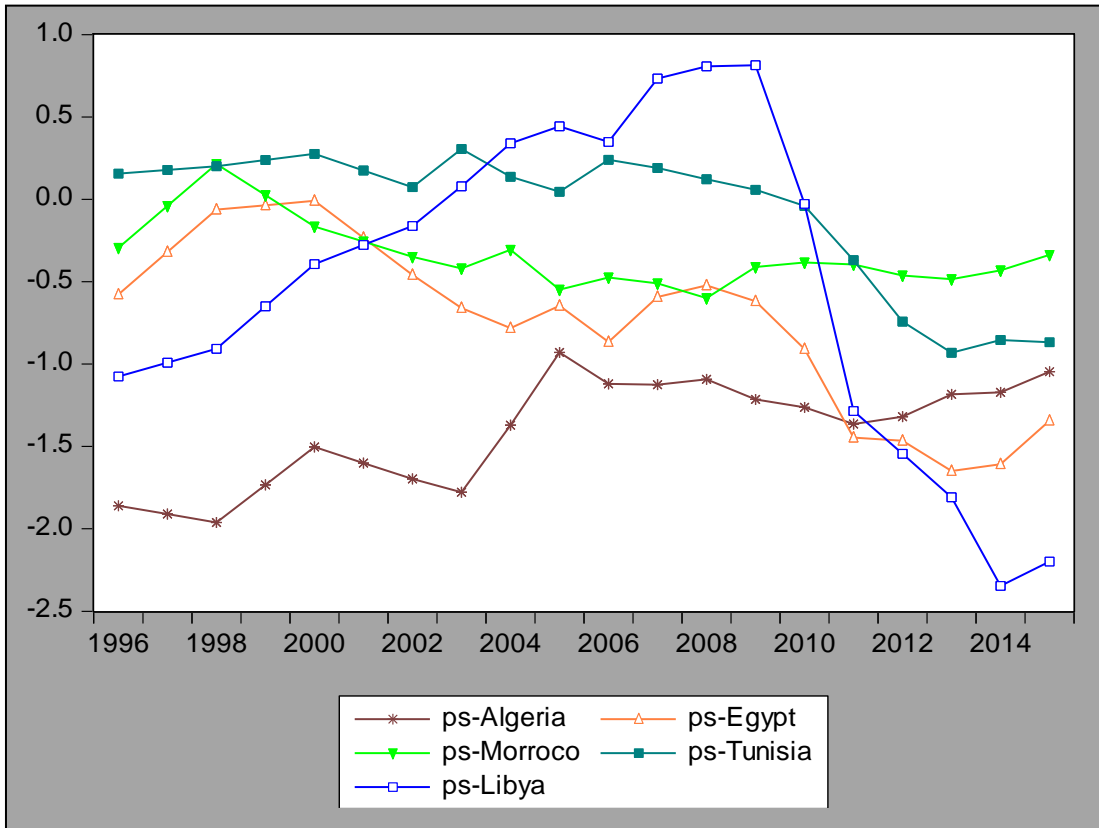
جدول (2-30): الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)

السنوات	ps-Algeria	ps-Egypt	ps-Morocco	ps-Tunisia	ps-Libya
1996	-1,86	-0,58	-0,29	0,16	-1,07
*1997	-1,91	-0,32	-0,039	0,18	-0,99
1998	-1,96	-0,06	0,21	0,20	-0,91
*1999	-1,73	-0,036	0,025	0,24	-0,65
2000	-1,50	-0,01	-0,16	0,28	-0,39
*2001	-1,60	-0,23	-0,26	0,17	-0,28
2002	-1,70	-0,46	-0,35	0,07	-0,16
2003	-1,78	-0,66	-0,42	0,31	0,08
2004	-1,37	-0,78	-0,31	0,14	0,34
2005	-0,93	-0,65	-0,55	0,05	0,44
2006	-1,12	-0,87	-0,47	0,24	0,35
2007	-1,13	-0,59	-0,51	0,19	0,73
2008	-1,09	-0,52	-0,60	0,12	0,81
2009	-1,22	-0,62	-0,41	0,06	0,81
2010	-1,26	-0,91	-0,38	-0,04	-0,03
2011	-1,36	-1,45	-0,39	-0,37	-1,29
2012	-1,32	-1,46	-0,46	-0,74	-1,54
2013	-1,18	-1,65	-0,48	-0,93	-1,81
2014	-1,17	-1,61	-0,43	-0,85	-2,35
2015	-1,05	-1,34	-0,34	-0,87	-2,20

*قيم هذه السنوات تمثل متوسط السنتين السابقة والتالية.
المصدر: نفس المرجع السابق.

من خلال الشكل (11-2) يتضح أنه بعد ليبيا وتونس يأتي المغرب في المرتبة الثالثة من حيث تحقيقه لأفضل رصيد في مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، والمحقق في سنة 1998 بقيمة موجبة تماما هي (0.21)، مما يعني الوضع الجيد الذي تمتعت به دولة المغرب في هذه السنة من حيث الاستقرار السياسي وأيضا انتفاء العنف والإرهاب على التراب المغربي، أما عن أسوأ وضعية لدولة المغرب في هذا المؤشر فقد كانت في سنة 2008 برصيد (-0.60)، ورغم التحسن الطفيف خلال السنوات الموالية لها إلا أن رصيد دولة المغرب في هذا المؤشر بقي سالبا تماما. حيث كان في نهاية الفترة أي في سنة 2015 عند القيمة (-0.34).

شكل (11-2): الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2015-1996)



المصدر: مُعد بالاعتماد على بيانات الجدول (2-30) وبالاستعانة ببرنامج Eviews9

من خلال الشكل (11-2) يتبين أن دولة مصر حلت في المرتبة الرابعة بعد كل من ليبيا وتونس والمغرب في مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، حيث حققت أفضل رصيد لها في هذا

المؤشر سنة 2000 بقيمة (-0.01)، أما أسوأ رصيد لدولة مصر في هذا المؤشر فكان سنة 2013 بقيمة (-1.65)، ولقد بقيت دولة مصر تعاني من ضعف في الاستقرار السياسي وفي انتفاء العنف والإرهاب برغم التحسن الطفيف في رصيدها في هذا المؤشر حيث سجلت سنة 2015 رصيذا بقيمة (-1.34).

من خلال الشكل (2-11) يتضح أن الجزائر تحتل المرتبة الخامسة والأخيرة في مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب مقارنة بباقي دول شمال إفريقيا (ليبيا، تونس، المغرب، مصر)، حيث أن رصيدها في هذا المؤشر سالب تماما خلال كل الفترة (1996-2015)، مما يعكس تردي الوضع الداخلي وانخفاض الاستقرار السياسي وضعف انتفاء العنف والإرهاب على التراب الجزائري، والتي كانت أسوأها خلال الفترة (1996-2003) حيث كان رصيدها في هذا المؤشر أقل من أو يساوي (-1.50)، لتتحسن بعد ذلك الأوضاع بالتدرج حيث تحضن رصيدها في هذا المؤشر ليحقق أفضل قيمة له سنة 2005 حيث بلغ (-0.93)، وبرغم التدهور في رصيد الجزائر في هذا المؤشر خلال بعض من السنوات المالية، إلا أنه برغم ذلك تحسن من جديد في نهاية الفترة أي في سنة 2015، حيث حققت الجزائر رصيذا بقيمة (-1.05).

بالنظر إلى ما سبق يمكن القول أن وضعية منطقة شمال إفريقيا في مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب وخاصة خلال السنوات الأخيرة على العموم غير محفزة وغير جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر على أراضيها، وذلك بدليل وحصول جل دول المنطقة على أرصدة سالبة تماما في هذا المؤشر مما يعني الوضعية غير المريحة التي يمكن أن يعايشها المستثمر الأجنبي حين الاستثمار المباشر في المنطقة، أما لو تم تحليل وضعية كل دولة في هذا المؤشر على حدى فإن وضعية كل من ليبيا وتونس ومصر في هذا المؤشر خلال السنوات الأخيرة ومقارنة بالسنوات التي سبقتها أيضا غير محفزة بسبب تدهور أرصدها في هذا المؤشر، أما بالنسبة للمغرب والجزائر فيمكن النظر إليها بأنها محفزة بالنظر إلى التحسن في رصيد كلا الدولتين في مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب خلال السنوات الأربعة الأخيرة.

4-3- البنية التحتية

حسب ما جاء في تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات فإن مدى توفر خطوط الهاتف يعبر أيضا عن مدى توفر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات²¹⁸، ولهذا تم الإشارة إلى عدد خطوط الهاتف الثابت والمحمول لكل 1000 شخص في دراسة (Anyanwu, 2011) بأنها مؤشر يعبر عن البنية التحتية والاتصالات.

وسيتيم الاعتماد في هذه الدراسة على مؤشر خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص لقياس البنية التحتية في منطقة شمال إفريقيا والجزائر.

حيث أن "اشتراكات الهاتف الثابت (لكل 100 شخص) تشير إلى العدد لخطوط الهاتف الثابت المتناظرة الفعالة، الاشتراكات فوق الصوتية-IP (VoIP)، اشتراكات الحلقة المحلية Wireless (WLL)، تكافؤات القناة الصوتية ISDN وهواتف الدفع العمومية الثابتة"²¹⁹

الجدول (2-31) يوضح عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)، ومن خلال الشكل (2-12) أيضا يظهر جليا تقدم دولة ليبيا عن بقية دول منطقة شمال إفريقيا، حيث تحتل المركز الأول من حيث امتلاكها لأكثر معدل بالنسبة لمؤشر عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص، والذي حققته سنة 2010 حين تجاوز نسبة 20%، حيث عرفت تحسنا ملحوظا في السنوات السابقة في هذا المؤشر بعد أن كانت تمتلك نسبة 7.85% من خطوط الهاتف الثابت سنة 1996، أي ما يقارب 8 خطوط هاتف ثابت لكل 100 شخص، إلا أن عدد خطوط الهاتف الثابت تراجع نوعا ما خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبح سنة 2015 كل 100 شخص يملكون 10 خطوط هاتف ثابت، ولعل هذا التراجع يعود إلى تراجع البنية التحتية ممثلة هنا بخطوط الهاتف الثابت بسبب الأوضاع الداخلية التي عرفت ليبيا خلال هذه الفترة، فمثلا حتى عدد ممتلكي الهواتف الخلوية (لكل 100 شخص) في ليبيا انخفض خلال هذه الفترة، فبعدها كان سنة 2010 عند القيمة 180.44²²⁰ وهي الذروة، أصبح سنة 2015 عند القيمة 157²²¹، حيث أن هذا التراجع يشير إلى

²¹⁸ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015"، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

²¹⁹ بيانات البنك الدولي، خطوط الهاتف الثابت، على الرابط (تاريخ الاطلاع: 2017/4/21 على 17:17):
<http://data.albankaldawli.org/indicator/IT.MLT.MAIN.P2?view=chart>

²²⁰ بيانات البنك الدولي، عدد الهواتف الخلوية لكل 100 شخص، على الرابط (تاريخ الاطلاع: 2017/9/4 على 12:50):
<https://data.albankaldawli.org/indicator/IT.CEL.SETS.P2?view=chart>

²²¹ نفس المرجع السابق.

التدهور العام في البنية التحتية في ليبيا وهذا ما قد يؤثر سلبا على جاذبية مناخ الاستثمار بها وينفر المستثمرين الأجانب على الاستثمار المباشر في ليبيا.

جدول (2-31): عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)

السنوات	infra100-Algeria	infra100-Egypt	infra100-Morocco	infra100-Tunisia	infra100-Libya
1996	4,28257025	4,86924034	4,43511895	6,40836398	7,85553424
1997	4,61466962	5,47231626	4,70654637	7,08264982	8,12290442
1998	4,792275	6,19732	4,97385465	8,04689963	9,98155409
1999	5,11569545	7,19895704	5,18428659	8,99733068	10,7992654
2000	5,55282975	8,29132709	4,96340611	9,99846537	11,6881448
2001	5,84755341	9,96201889	4,10505701	10,942767	12,5506853
2002	5,98655751	11,4120504	3,84643977	11,780809	13,4821639
2003	6,30074887	12,5815085	4,12078141	11,818938	13,830973
2004	7,43161998	13,4069618	4,38296118	12,0989781	14,5178863
2005	7,57341464	14,4838177	4,45190436	12,5105458	15,2347416
2006	8,23392175	14,8069138	4,16553696	12,4845636	15,9852984
2007	8,74264251	15,1271898	7,80565522	12,3938138	16,7585939
2008	8,59092404	15,700407	9,66287646	11,9239645	15,6618435
2009	7,08062451	13,4321796	11,2425425	12,1636684	17,8270802
2010	7,88588402	12,3189704	11,849192	12,1294735	20,3340324
2011	8,10141959	10,9762128	11,1233315	11,324958	16,3847587
2012	8,5478619	10,601212	10,0828375	10,1048422	13,2258304
2013	7,99024051	8,31244586	8,86102675	9,29366258	12,7226853
2014	7,76075312	7,57424391	7,42765581	8,54010637	11,2961609
2015	8,04162795	7,3609384	6,54501465	8,39894233	10,0046224

المصدر: البنك الدولي، خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص، مرجع سبق ذكره.

بعد ليبيا تأتي في المركز الثاني مصر من حيث أفضل قيمة محققة في مؤشر خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص، والتي حققتها سنة 2008 عندما بلغت النسبة 15.7%، والتي تحسنت بشكل ملحوظ بعدما كانت سنة 1996 عند النسبة 4.86%، لكن تراجعت من جديد بعد سنة 2008، لتتخفص سنة 2015 إلى النسبة 7.36%، ولعل هذا التراجع يعود إلى انتشار التكنولوجيا الحديثة وزيادة المقبلين على استخدامها في مصر، حيث قد يعود ذلك إلى اتجاه الفرد المصري إلى استخدام أساليب اتصال حديثة ومتطورة أكثر من استخدام خطوط الهاتف الثابت، مثل استخدام الهاتف الخليوي، وهذا ما تؤكد الأرقام، حيث ارتفع عدد مستخدمي الهاتف الخليوي (لكل 100 شخص) من النسبة 54.69%²²² سنة 2008،

²²² نفس المرجع السابق.

إلى النسبة 110.99%²²³ سنة 2015، حيث أن هذا التطور الملحوظ من استخدام الهاتف الثابت إلى الهاتف الخليوي يعتبر نقلة نوعية وأمرًا محفزًا جدًا للمستثمرين الأجانب فما هذا إلا دليل على مدى انفتاح المجتمع المصري على العالم الخارجي، كما يفتح شهية أكبر للمستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر في مصر وخاصة في مجال الاتصالات والتكنولوجيا الحديثة.

بعد دولتي ليبيا ومصر تأتي في المركز الثالث دولة تونس التي حققت أحسن معدل لها في عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص سنة 2005، حيث بلغت النسبة 12.51%، بعدما كانت سنة 1996 عند أسوأ نسبة لها وهي 6.40%، إلا أنها وضعية تونس تراجعت في هذا المؤشر، حيث أصبحت سنة 2015 عند النسبة 8.39%، ولعل هذا يعود إلى اتجاه الفرد في تونس إلى استخدام أساليب اتصال بديلة وأكثر تطورًا مثل استخدام الهاتف الخليوي، الذي ارتفعت نسبة مستعمليه لكل 100 شخص من 56.51%²²⁴ سنة 2005 إلى 129.91%²²⁵ سنة 2015، وهذا ما قد يخدم دولة تونس ويجعلها أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تكون أكثر قد تستقطبها أكثر إلى قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المتقدمة.

بعد كل من دول ليبيا ومصر وتونس تأتي في المركز الرابع دولة المغرب كما يوضحه الشكل (2-12)، والتي حققت أحسن معدل لها في مؤشر عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص سنة 2010 حين بلغ نسبة 11.84%، حيث تحسنت وضعية المغرب في هذا المؤشر بعدما كانت سنة 1996 عند النسبة 4.43%، إلا أنها تراجعت بعدها حيث أصبحت سنة 2015 عند النسبة 6.54%، ولعل هذا الانخفاض يعود إلى توجه الفرد في دولة المغرب إلى استخدام وسيلة أخرى للاتصال وهي الهاتف الخليوي، حيث ارتفعت نسبة مستعمليه من 101.07%²²⁶ سنة 2010 إلى 126.87%²²⁷ سنة 2015، وهذه النقطة والتغير الإيجابي في استعمال الهاتف الخليوي مقابل الانخفاض في استخدام خطوط الهاتف الثابت قد يجعل المغرب أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب من أجل الاستثمار المباشر على أراضيها، حيث أن تلك النقطة وذلك التغير الإيجابي يعد مؤشرًا على الرقي والنمو الازدهار في أساليب الحياة.

223 نفس المرجع السابق.

224 بيانات البنك الدولي، عدد الهواتف الخليوية لكل 100 شخص، مرجع سبق ذكره.

225 نفس المرجع السابق.

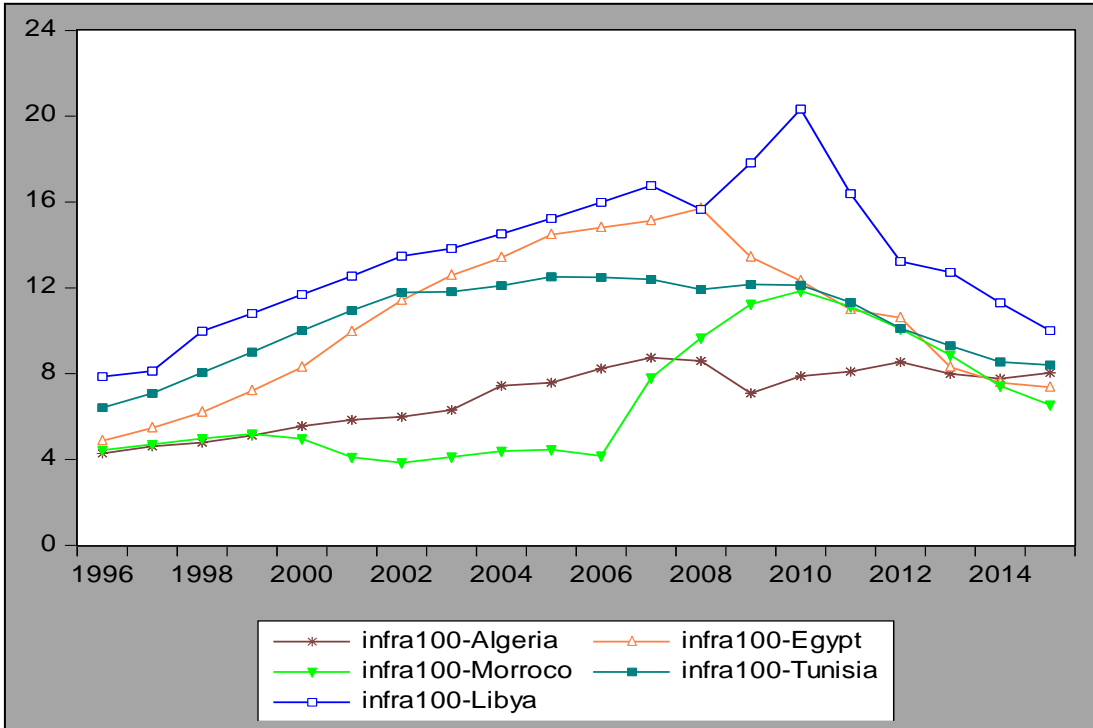
226 نفس المرجع السابق.

227 نفس المرجع السابق.

بعد كل من دول ليبيا ومصر وتونس والمغرب تأتي الجزائر في المركز الخامس والأخير من حيث عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص، حيث حققت أحسن معدل لها في هذا المؤشر سنة 2007 حين بلغت النسبة 8.74%، أما عن أقل معدل حققته الجزائر في هذا المؤشر فيعود إلى سنة 1996 حين كان عند النسبة 4.28%، وكما يوضحه الشكل (2-12) فإن وضعية الجزائر في هذا المؤشر على العموم خلال الفترة (1996-2015) ككل تبدو أنها عرفت تحسنا لا بأس به برغم التدبب الذي عرفته بعض الفترات، وبالموازاة مع هذا المؤشر فإن الجزائر عرفت أيضا كمنظيراتها من دول المنطقة وهي كل من مصر وتونس والمغرب تطورا ملحوظا في مؤشر عدد الهواتف الخلوية لكل 100 شخص، حيث تطورت وضعيتها من النسبة 88.44% سنة 2010 إلى النسبة 106.38% سنة 2015، حيث أن تطور الجزائر في كلا المؤشرين يعبر عن التحسن في البنية التحتية للجزائر مما يعني أنها وخاصة خلال السنوات الأخيرة أصبحت أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب للاستثمار على أراضيها.

شكل (2-12): عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص في دول شمال إفريقيا خلال الفترة

(1996-2015)



المصدر: مُعد بالاعتماد على بيانات الجدول (2-31) وبالإستعانة ببرنامج Eviews9

228 نفس المرجع السابق.

229 نفس المرجع السابق.

من خلال ما سبق يُلاحظ أن منطقة شمال إفريقيا عرفت على العموم خلال السنوات الأخيرة من 2010 إلى 2015 نقلة نوعية من استخدام الهاتف الثابت إلى استخدام الهاتف الخليوي، وهذا يعبر عن الوضعية الإيجابية للبنية التحتية التي أصبحت تعتمد على وسائل أكثر تقدماً وحدثاً وترتكز على التكنولوجيا المقدمة، وهذا ما يجعل المستثمر الأجنبي أكثر ارتياحاً ورغبة في الاستثمار المباشر في المنطقة، أما على صعيد الدول فكل الدول تعد من هذه الناحية ذات جاذبية للمستثمرين الأجانب باستثناء دولة ليبيا التي كما سبق الإشارة إليه فإن وضعيتها في كلا المؤشرين سواء عدد خطوط الهاتف الثابت أو عدد الهواتف الخلوية وذلك لكل 100 شخص تعبر عن بيئة تحتية متدهورة خلال السنوات الأخيرة.

4-4- ضبط (مراقبة) الفساد

حسب منظمة الشفافية الدولية يمكن تعريف الفساد بأنه: "استخدام المكتب العام للمكسب الشخصي..."²³⁰، ويمكن قياس الفساد من خلال مؤشر ضبط الفساد.

وحسب البنك الدولي فإن ضبط (مراقبة الفساد) "يشير إلى المدركات الحسية لحجم أي قوة عمومية مستعملة للمكسب الشخصي، متضمنة كلا من الأشكال الصغيرة أو الكبيرة للفساد..."²³¹

وبالنسبة لدليل مؤشر ضبط الفساد فإن الدولة كلما حصلت على قيم تقترب من القيمة (2.5) تعني أن هناك مراقبة وضبطاً جيداً للفساد ومنه انخفاض الفساد في تلك الدولة، أما إذا كان العكس واتجهت القيم نزولاً نحو القيمة (-2.5) فهذا يعني تدهور الوضعية اتجاه مراقبة وضبط الفساد، ومنه ارتفاع الفساد في تلك الدولة.²³²

الجدول (2-32) يوضح وضعية مؤشر ضبط الفساد في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)، وكما بينه الشكل (2-13) فإن أحسن قيمة لهذا المؤشر في هذه الدول تعود إلى دولة تونس والمحقة في سنة 2002 حين بلغت قيمة 0.55، حيث عرفت وضعية تونس في هذا المؤشر تحسناً بعدما كانت في أسوأ وضعية لها سنة 1996 بقيمة سالبة وهي (-0.22)، لتعود بعدها بالتدهور حيث تدنت سنة 2015 إلى القيمة السالبة (-0.11)، وعلى العموم فإن التدهور الحاصل في رصيد تونس في

²³⁰ Transparency International Organization, Global Corruption Report 2007, Cambridge University Press, the United Kingdom, 2007, P.296.

²³¹ بيانات البنك الدولي، مؤشرات الحكومة العالمية، مرجع سبق ذكره.

²³² نفس المرجع السابق.

مؤشر ضبط الفساد بعد سنة 2002 لا يخدم جاذبيتها في استقطاب المستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر على أراضيها، حيث أن هذا التدهور يوحي بازدياد الفساد وصعوبة مراقبته وضبطه والتحكم فيه. بعد دولة تونس تأتي في المركز الثاني دولة المغرب التي حققت أحسن رصيد لها في مؤشر ضبط الفساد سنة 1998 حيث بلغ القيمة 0.41، لتعرف بعد ذلك تدهورا في وضعيتها في هذا المؤشر، فكما يبينه الشكل (2-13) فقد هبط رصيدها إلى أسوأ حالة له سنة 2012 حين تدنى إلى القيمة السالبة (-0.44)، أما بالنسبة للحالة العامة لوضعية المغرب في هذا المؤشر فهي كما يُظهره نفس الشكل يظهر أن هناك تراجعاً على طول الفترة (1996-2015)، يتخللها بعض الانتعاش الطفيف في بعض السنوات، حيث أن هذا التراجع لا يساهم إيجاباً في جذب المستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر على أراضي دولة المغرب بل بالعكس ينفردهم، بحيث يوحي هذا التراجع إلى ارتفاع الفساد وازدياد صعوبة ضبطه والرقابة عليه.

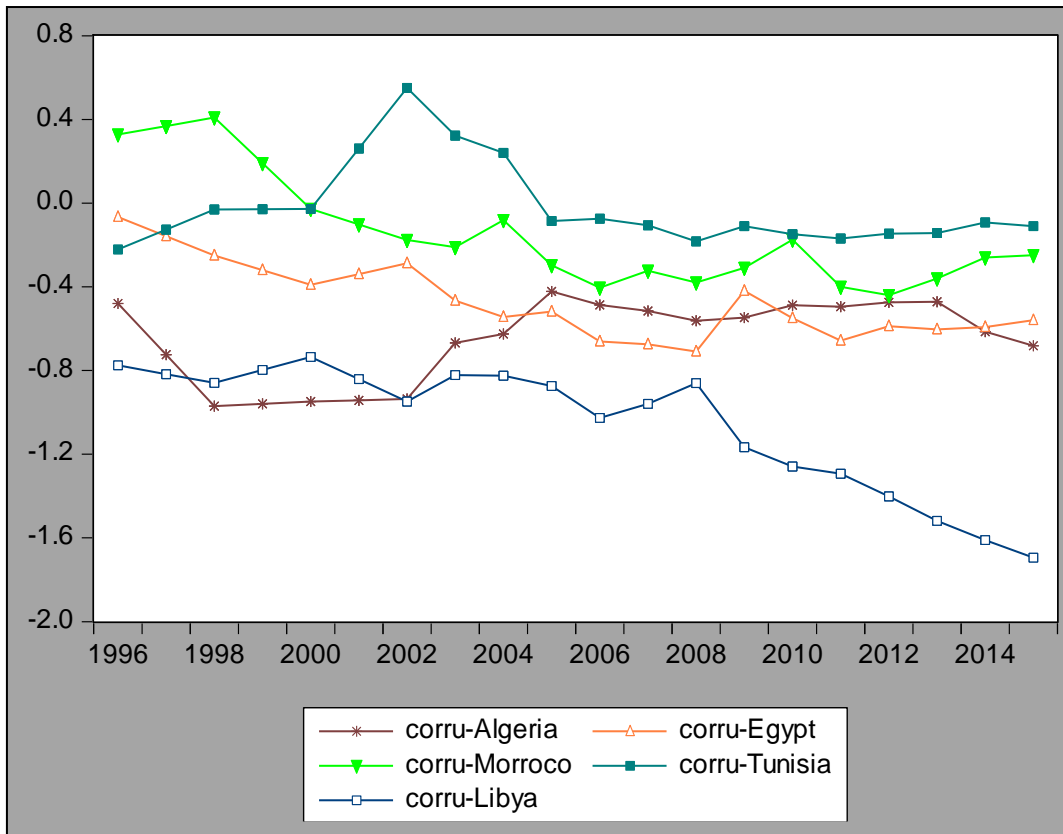
جدول (2-32): ضبط الفساد في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)

السنوات	corru-Algeria	corru-Egypt	corru-Morocco	corru-Tunisia	corru-Libya
1996	-0,48	-0,07	0,33	-0,22	-0,78
*1997	-0,72	-0,16	0,37	-0,13	-0,82
1998	-0,97	-0,25	0,41	-0,03	-0,86
*1999	-0,96	-0,32	0,19	-0,03	-0,79
2000	-0,95	-0,39	-0,03	-0,03	-0,73
*2001	-0,94	-0,34	-0,10	0,26	-0,84
2002	-0,94	-0,29	-0,18	0,55	-0,95
2003	-0,67	-0,47	-0,21	0,32	-0,82
2004	-0,63	-0,54	-0,08	0,24	-0,83
2005	-0,42	-0,52	-0,30	-0,09	-0,87
2006	-0,49	-0,66	-0,40	-0,07	-1,03
2007	-0,52	-0,67	-0,32	-0,11	-0,96
2008	-0,56	-0,71	-0,38	-0,18	-0,86
2009	-0,55	-0,42	-0,31	-0,11	-1,17
2010	-0,49	-0,55	-0,18	-0,15	-1,26
2011	-0,50	-0,66	-0,40	-0,17	-1,29
2012	-0,47	-0,59	-0,44	-0,15	-1,40
2013	-0,47	-0,60	-0,36	-0,14	-1,52
2014	-0,62	-0,59	-0,26	-0,09	-1,61
2015	-0,68	-0,56	-0,25	-0,11	-1,69

*قيم هذه السنوات تمثل متوسط السنتين السابقتين والتالية المصدر: نفس المرجع السابق.

بعد كل من دولتي تونس والمغرب تأتي في المرتبة الثالثة دولة مصر، التي حققت أحسن رصيد لها في مؤشر ضبط الفساد سنة 1996، عندما كان يقترب من الصفر ولكن بقيمة سالبة هي (-0.07)، أما عن بقية السنوات فقد عرفت جميعها قيما سالبة أسوأها كان 2008 حين تدنى إلى القيمة السالبة (-0.71)، وكما يُظهره الشكل () فإن هناك تدهورا أيضا في وضعية مصر في مؤشر ضبط الفساد بصفة عامة خلال الفترة (1996-2015)، بالإضافة إلى انخفاض رصيدها في هذا المؤشر إلى ما دون الصفر وخلال كل السنوات، وهذا ما يعكس صعوبة ضبط الفساد في هذه الدولة وخاصة كلما تم النظر إلى رصيد مصر في هذا المؤشر خلال السنوات الأخيرة من الفترة (1996-2015)، وهذا ما قد يؤثر سلبا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها بسبب إمكانية إحجام الكثير من المستثمرين الأجانب عن القدوم إليها بسبب الوضعية الصعبة لمصر في مؤشر ضبط الفساد.

شكل (2-13): ضبط الفساد في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2015)



المصدر: مُعد بالاعتماد على بيانات الجدول (2-32) وبالإستعانة ببرنامج Eviews9

بعد كل من دول تونس والمغرب ومصر تأتي في المرتبة الرابعة دولة الجزائر، التي حققت أحسن رصيد لها في مؤشر ضبط الفساد سنة 2005 بقيمة سالبة هي (-0.42)، أما أسوأ رصيد لها فكان سنة

1998 بقيمة سالبة أيضا وهي (-0.97)، ومن خلال الشكل (2-13) يظهر أن حالة الجزائر في هذا المؤشر خلال الفترة (1996-2015) تسلك منحى تصاعدي على العموم، برغم أن رصيدها في هذا المؤشر خلال جميع سنوات نفس الفترة كان بقيم سالبة تماما، إلا أن التحسن الملحوظ خلال السنوات الأخيرة من نفس تلك الفترة قد يكون عاملا إيجابيا محفزا لاستقطاب المستثمرين الأجانب للاستثمار مباشرة في الجزائر.

بعد كل من دول تونس والمغرب ومصر والجزائر تأتي دولة ليبيا في المرتبة الخامسة والأخيرة من بين دول المنطقة من حيث وضعيتها في مؤشر ضبط الفساد، حيث حققت أحسن رصيد لها في هذا المؤشر سنة 2000 بقيمة سالبة هي (-0.73)، أما عن أسوأ رصيد لها فكان سنة 2015 حين تدنى إلى القيمة السالبة (-1.69)، ومن خلال الشكل () يتبين أن وضعية ليبيا في مؤشر ضبط الفساد عرفت تدهورا كبيرا جدا وخاصة خلال السنوات الأخيرة وهذا غير محفزا بتاتا وغير جاذب للمستثمرين الأجانب للقدوم إلى ليبيا والاستثمار المباشر فيها، حيث أن هذا يوجي إلى الانتشار الكبير للفساد ومدى الصعوبة الكبيرة في ضبطه والرقابة عليه.

من خلال ما ورد آنفا فإن التراجع الذي عرفته معظم دول شمال إفريقيا في مؤشر ضبط الفساد خلال الفترة (1996-2015) باستثناء الجزائر، قد يعني إجمالا أن ضبط الفساد في منطقة شمال إفريقيا غير محفز للمستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر فيها، بحيث يُظهره بيئة استثمارية تتميز بالفساد وصعوبة ضبطه وبأنها قد تزدادا سوءا في السنوات المقبلة، أما على صعيد الدول وبالنظر إلى مستوى التحسن في الوضعية العامة في مؤشر ضبط الفساد فإن الجزائر برغم أنها لا تحصل ولا على رصيد بقيمة إيجابية في هذا المؤشر إلا أنها قد تكون محفزة بشكل أفضل من بقية الدول، بالنظر إلى التحسن الحاصل عموما خلال الفترة (1996-2015)، أما لو ركز المستثمرون الأجانب على أحسن الدول من حيث تحقيقها لأفضل الأرصدة في هذا المؤشر فيمكن ترتيبها من حيث جاذبيتها للمستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر على أراضيها على النحو التالي: تونس، ثم المغرب، ثم مصر، ثم الجزائر، وأخيرا ليبيا.

المبحث الثالث: تشخيص مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا بالاعتماد على مؤشرات أخرى

سيتم خلال هذا المبحث عرض وضعية دول شمال إفريقيا في بعض من المؤشرات الدولية المختارة، وهي مؤشر العولمة، ومؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر التنمية البشرية، ومؤشر التنافسية، ومؤشر ممارسة الأعمال.

1- مؤشر العولمة

تقاس العولمة بالاستناد إلى مؤشر KOF الذي "... يغطي الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية للعولمة،... وتعرف العولمة بكونها عملية خلق شبكات للاتصالات فيما بين الفاعلين في الأبعاد القارية المختلطة، تتوسط تشكيلة من التدفقات تتضمن أشخاص، المعلومات والأفكار، رأس المال والسلع. والعولمة تُفهم بأنها عملية تلاشي الحدود الوطنية، اندماج الاقتصاديات الوطنية، الثقافات، التكنولوجيات والحكومة وإنتاج علاقات معقدة للأشياء المشتركة التي يعتمد بعضها على بعض"²³³.

وتتصدر قيم مؤشر KOF للعولمة بين 1 و100، بحيث أنه كلما ارتفعت القيم وكانت تقترب من 100 يعني عولمة أكبر وكلما انخفضت واتجهت نحو القيمة 1 يعني عولمة أقل.²³⁴

هناك ثلاثة أبعاد لمؤشر KOF هي كما يلي:²³⁵

العولمة الاقتصادية: وهي خاصة بانتقال السلع والخدمات، ورؤوس الأموال بين أماكن متباعدة.

العولمة السياسية: وتتعلق بسياسات الحكومات.

العولمة الاجتماعية: وتعتبر عن مدى قابلية انتشار الأفكار والمعلومات، وأيضا الصور والأشخاص.

حيث أن العولمة الاقتصادية تضم بعدين هما:²³⁶

بيانات حول التدفقات الفعلية: ويتعلق الأمر بكل من: التجارة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)،

مخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، الاستثمار في الأوراق التجارية

²³³ KOF Index of Globalization, 2016, sited on(12/8/2017 at 15:13):

<http://globalization.kof.ethz.ch/>

²³⁴ Ibid.

²³⁵ Ibid.

²³⁶ Ibid.

(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، الإيرادات المحصل عليها من ما يدفعه المواطنون الأجانب (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

بيانات عن القيود: وتشمل: حواجز الاستيراد الخفية، متوسط معدل التعريف، الضرائب على التجارة الدولية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، قيود حساب رأس المال.

أما **العولمة السياسية** فتشمل كلا من: عدد السفارات في الدولة، العضوية في المنظمات الدولية، المشاركة في مهمات مجلس الأمن الدولي، المعاهدات الدولية.²³⁷

أما **العولمة الاجتماعية** تشمل ثلاثة أبعاد كما يلي:²³⁸

بيانات عن الاتصال الشخصي: وتضم: حركة الهاتف، المنقولات من سلع، خدمات، عوائد، عناصر مالية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، السياحة الدولية، السكان الأجانب (نسبة من إجمالي السكان)، الرسائل الدولية (لكل شخص).

بيانات عن تدفق المعلومات: وتضم كلا من: استعمال الإنترنت (لكل 100 شخص) وكذلك التلغاف (لكل 100 شخص)، التجارة في الصحف نسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

بيانات عن التقارب الثقافي: وتضم: عدد مطاعم McDonald (لكل 100000 شخص)، عدد Ikea (لكل 100000 شخص)، التجارة في الكتب (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

الجدول (2-33) يبين رصيد دول شمال إفريقيا في مؤشر العولمة خلال الفترة (1996-2014)، والذي يُظهر أن أكبر رصيد في مؤشر العولمة يعود لدولة المغرب والذي حققته في سنة 2012 حيث بلغ القيمة 66.28، أما أقل رصيد للمغرب في هذا المؤشر فكان سنة 1996 حيث كان عند القيمة 42.1، وعلى العموم عرف رصيد المغرب في مؤشر العولمة تزايداً مستمراً باستثناء بعض السنوات، ولعل هذا يعود إلى التحسن عموماً في وضعية المغرب في المؤشرات الفرعية وهي العولمة الاقتصادية والعولمة السياسية والعولمة الاجتماعية، فكما يبينه الجدول () فإن رصيد المغرب في مؤشر العولمة الاقتصادية ارتفع من القيمة 34.35 سنة 1996 إلى القيمة 57.19 سنة 2014، أما بالنسبة لرصيد المغرب في مؤشر العولمة الاجتماعية فقد عرف هو الآخر تحسناً من القيمة 36.97 سنة 1996 إلى القيمة 56.78 سنة

²³⁷ Ibid.

²³⁸ Ibid.

2014، اما بالنسبة لمؤشر العولمة السياسية فقد تحسن رصيد المغرب فيه من القيمة 58.95 سنة 1996 إلى القيمة 89.5 سنة 2014.

جدول (2-33): رصيد دول شمال إفريقيا في مؤشر العولمة خلال الفترة (1996-2014)

السنوات	الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	تونس
1996	42.86	52.3	35.81	42.1	51.83
1997	44.33	52.23	35.52	42.99	52.51
1998	33.29	53.07	35.69	43.65	53.08
1999	42.8	53.55	39.61	44.75	54.96
2000	41.91	54.15	43.8	49.94	56.6
2001	47.45	54.76	42.43	52.91	56.14
2002	48.1	54.7	43.66	54.72	57.19
2003	49.66	54.14	42.84	55.71	57.26
2004	51.32	55.44	43.04	54.92	58.03
2005	52.72	58.32	43.2	57.54	60.18
2006	54.0	58.97	44.94	57.63	59.72
2007	43.47	59.65	45.2	59.34	60.35
2008	52.27	59.33	50.84	59.52	60.45
2009	53.55	59.39	50.03	60.39	60.09
2010	52.17	60.42	49.82	62.31	60.8
2011	50.18	57.56	46.45	64.64	58.35
2012	50.25	56.99	47.41	66.28	59.15
2013	49.87	63.1	47.52	66.11	59.15
2014	52.33	63.2	50.81	65.95	59.74

المصدر: بيانات العولمة، على الرابط (2017/7/22 على: 15:10):

<http://globalization.kof.ethz.ch/query/>

بعد دولة المغرب تأتي في المركز الثاني دولة مصر، والتي حققت أعلى رصيد لها في مؤشر العولمة سنة 2014 حين بلغ قيمة 63.2، وهذا يعني أن هناك عولمة جيدة تتمتع بها دولة مصر، وقد حققت مصر أضعف رصيد لها في مؤشر العولمة خلال سنة 1997 حين كان عند القيمة 52.23، وهموما فإن رصيد مصر في مؤشر العولمة كان خلال الفترة (1996-2014) فوق المتوسط وقد عرف أيضا تزايدا خلال هذه الفترة، ولعل هذا التزايد يعود إلى التزايد المحقق في المؤشرات الفرعية الثلاثة العولمة الاقتصادية، والعولمة السياسية والعولمة الاجتماعية كما توضحه الجداول (2-34)، (2-35)، (2-36)، حيث عرفت مصر في مؤشر العولمة الاقتصادية تحسنا على العموم خلال الفترة (1996-2014) برغم التدبدب في بعض الحاصل في بعض السنوات كما هو موضح في الجدول (2-34)، ولقد

أصبح رصيدها في هذا المؤشر سنة 2014 عند القيمة 46.5 بعدما كان سنة 1996 عند القيمة 41.64.

كذلك الحال بالنسبة لرصيد مصر في مؤشر العولمة الاجتماعية، فرغم التدبب الحاصل في بعض السنوات إلا أنها عموماً عرفت تزايداً في هذا المؤشر، حيث أصبح رصيدها سنة 2014 عند القيمة 57.42، بعدما كان في السنوات الأربع الأولى لا يتجاوز القيمة 40، أما بالنسبة لرصيد مصر في مؤشر العولمة السياسية فكما هو مبين في الجدول (2-36) فإن لها أرصدة مرتفعة جداً خلال الفترة (1996-2014)، مما يعني تمتعها بعولمة سياسية كبيرة، والتي عرفت هي الأخرى تحسناً ملحوظاً من الرصيد 86.86 سنة 1996 إلى الرصيد 92.46 سنة 2014.

جدول (2-34): رصيد دول شمال إفريقيا في مؤشر العولمة الاقتصادية خلال الفترة (1996-2014)

السنوات	الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	تونس
1996	34.64	41.64	25.32	34.35	48.86
1997	35.47	39.96	24.48	35.33	49.79
1998	34.26	39.73	23.17	34.41	50.87
1999	36.18	39.82	21.58	35.03	51.38
2000	39.72	39.59	30.62	34.08	54.7
2001	38.81	40.51	34.49	36.86	49.66
2002	42.14	40.4	48.03	40.48	52.68
2003	44.85	39.67	44.13	43.47	51.49
2004	48.12	42.1	44.38	39.81	53.16
2005	50.93	47.69	44.35	43.97	59.6
2006	53.76	48.03	48.6	44.94	57.32
2007	48.57	48.99	48.95	47.16	59.76
2008	47.34	47.3	50.77	47.01	59.77
2009	51.27	46.9	50.39	47.67	58.59
2010	44.2	50.61	51.13	50.24	60.38
2011	39.85	45.89	53.45	54.36	55.72
2012	41.52	43.85	56.04	58.55	56.58
2013	42.71	45.82	56.59	57.62	55.87
2014	47.02	46.5	67.16	57.19	60.22

المصدر: بيانات العولمة الاقتصادية، على الرابط (2017/7/22 على: 15:10):

<http://globalization.kof.ethz.ch/query/>

بعد كل من المغرب ومصر تأتي في المركز الثالث تونس التي حققت أحسن رصيد لها في مؤشر العولمة سنة 2010 حين بلغ القيمة 60.8، بعدما كان في أضعف قيمة له سنة 1996 عند 51.83،

وبرغم التدبب الحاصل في بعض السنوات فإن رصيد دولة تونس في مؤشر العولمة عرف بصفة عامة تحسنا طوال الفترة (1996-2014) حيث بلغ القيمة 59.74 سنة 2014، وهذا ما يؤكد رصيد تونس في المؤشرات الفرعية الثلاثة للعولمة، حيث أن رصيدها في مؤشر العولمة الاقتصادية برغم التدبب عرف على العموم تحسنا من القيمة 48.86 سنة 1996 إلى القيمة 60.22 سنة 2014، أما عن رصيد تونس في مؤشر العولمة الاجتماعية فقد تحسن هو الآخر من القيمة 33.09 سنة 1996 إلى القيمة 39.66 سنة 2014، برغم التدبب الحاصل كذلك في بعض السنوات، والذي عرفت فيه تونس أحسن وضعية لها سنة 2012 حيث بلغت القيمة 42.55، أما وضعية تونس في مؤشر العولمة السياسية فقد عرفت هي الأخرى تدببا على طول الفترة كما هو موضح في الجدول (2-36)، وعلى العموم تحسنت من القيمة 80.74 سنة 1996 إلى القيمة 86.02 سنتي 2013 و2014.

جدول (2-35): رصيد دول شمال إفريقيا في مؤشر العولمة الاجتماعية خلال الفترة (1996-2014)

السنوات	الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	تونس
1996	21.73	36.75	38.33	36.97	33.09
1997	23.22	37.39	38.17	38.66	33.59
1998	24.18	39.38	39.89	41.14	35.7
1999	28.5	39.93	40.51	42.76	38.56
2000	30.26	41.92	41.91	44.49	39.48
2001	28.94	42.69	35.22	45.94	40.5
2002	31.16	43.17	37.84	46.63	40.94
2003	32.78	42.48	38.55	45.61	41.48
2004	34.77	43.71	39.04	45.75	42.22
2005	34.45	45.46	38.3	48.68	42.02
2006	34.32	45.33	37.52	47.35	42.18
2007	34.83	45.84	37.09	49.43	41.13
2008	33.12	46.68	37.12	50.7	41.82
2009	34.82	46.13	36.24	52.02	41.98
2010	34.78	45.05	36.41	54.35	42.46
2011	34.85	41.82	36.35	56.72	41.78
2012	35.65	42.41	36.06	56.53	42.55
2013	35.71	57.37	35.81	56.76	42.25
2014	35.55	57.42	35.12	56.78	39.66

المصدر: بيانات العولمة الاجتماعية، على الرابط (<http://globalization.kof.ethz.ch/query/>) (2017/7/22 على: 15:10):

<http://globalization.kof.ethz.ch/query/>

بعد كل من المغرب ومصر وتونس تأتي الجزائر في المرتبة الرابعة في مؤشر العولمة، حيث حققت أحسن وضعيتها لها فيه سنة 2006 برصيد 54، بعد أن كانت في أسوأ وضعيتها لها سنة 1998 برصيد 33.29، وبرغم التدببب في رصيد الجزائر في هذا المؤشر كما يُظهره الجدول (2-33) فإن رصيد الجزائر بصفة عامة عرف تحسنا خلال الفترة (1996-2014)، فبعدما كان عند القيمة 42.86 سنة 1996، أصبح عند القيمة 52.33 سنة 2014، وكذلك الحال بالنسبة للمؤشرين الفرعيين وهما العولمة الاقتصادية والاجتماعية، والتي عرفت فيها الجزائر عموما تحسنا فبعدما كانت أرصدها سنة 1996 هي: 34.64، 21.73 في كل من العولمة الاقتصادية، العولمة الاجتماعية على التوالي، أصبحت في سنة 2014 عند القيم 47.02، 35.55 في كل من العولمة الاقتصادية، العولمة الاجتماعية على التوالي كذلك.

جدول (2-36): رصيد دول شمال إفريقيا في مؤشر العولمة السياسية خلال الفترة (1996-2014)

السنوات	الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	تونس
1996	81.75	86.86	45.95	58.95	80.74
1997	84.01	87.9	46.2	58.66	81.36
1998	44.26	88.58	46.2	58.91	79.21
1999	70.5	89.47	61.61	59.95	81.54
2000	60.32	89.28	63.29	77.65	81.99
2001	83.37	89.28	62.33	82.91	85.43
2002	78.45	88.54	45.84	83.9	84.77
2003	78.45	88.37	46.91	84.98	85.81
2004	77.62	88.33	46.66	86.66	85.49
2005	79.51	89.23	48.27	86.88	85.24
2006	80.65	91.31	50.15	87.73	86.31
2007	48.49	91.86	51.24	88.28	86.83
2008	84.27	91.76	69.3	87.46	86.29
2009	81.56	93.23	68.04	87.99	86.29
2010	85.72	93.63	66.1	88.51	85.89
2011	84.03	93.68	50.95	88.5	83.92
2012	81.04	93.45	51.51	89.3	84.69
2013	78.04	93.01	51.51	89.55	86.02
2014	81.66	92.46	50.75	89.5	86.02

المصدر: بيانات العولمة السياسية، على الرابط (2017/7/22 على: 15:10):

<http://globalization.kof.ethz.ch/query/>

أما بالنسبة لوضع الجزائر في مؤشر العولمة السياسية فقد عرف تدهورا كبيرا في بعض من السنوات أسوأها كان سنة 2007 عندما أصبحت برصيد 48.49، بعدما حققت سنة 1997 أحسن رصيد لها خلال الفترة التي سبقت سنة 2007 حين بلغ رصيدها في هذا المؤشر قيمة 84.01، لتعرف الجزائر بعدها تحسنا ملحوظا يتخلله بعض التدببب خاصة بعد الانخفاض الذي كان خاصة سنة 2013 عندما نزل رصيدها إلى القيمة 78.04، وبرغم هذا عاد للارتفاع سنة 2014 حيث بلغ الرصيد 81.66. بعد كل من المغرب ومصر وتونس والجزائر تأتي في المركز الخامس والأخير دولة ليبيا، والتي حققت أسوأ رصيد لها في مؤشر العولمة سنة 1997 عندما كان عند القيمة 35.52، أما عن أحسن رصيد لها فكان سنة 2008 حين بلغ القيمة 50.84، وعلى العموم عرف رصيد ليبيا في هذا المؤشر تحسنا حيث بلغ سنة 2014 القيمة 50.81 برغم التدببب الذي عرفه في بعض السنوات.

أما عن رصيد دولة ليبيا في المؤشرات الفرعية الثلاثة للعولمة، وهي العولمة الاقتصادية والعولمة الاجتماعية والعولمة السياسية، فقد عرف على العموم تحسنا خلال الفترة (1996-2014) برغم التدببب الذي شهدته بعض السنوات، وعموما تحسنت وضعية ليبيا في المؤشرين الفرعيين العولمة الاقتصادية والعولمة السياسية من القيمتين 25.32، 45.95 سنة 1996، إلى القيمتين 67.16، 50.75 سنة 2014 بالنسبة للعولمة الاقتصادية والعولمة السياسية على التوالي.

أما بالنسبة للمؤشر الفرعي العولمة الاجتماعية فقد شهدت دولة ليبيا تراجعا كبيرا في رصيدها في هذا المؤشر من أحسن رصيد لها سنة 2000 عندما بلغ قيمة 41.91 إلى أسوأ رصيد لها سنة 2014، حيث نزل إلى أدنى قيمة له وهي 35.12.

من خلال ما سبق وبصفة عامة فإن التحسن الذي عرفته دول شمال إفريقيا في مؤشر العولمة، ومؤشراته الفرعية العولمة الاقتصادية والعولمة السياسية والعولمة الاجتماعية عموما خلال السنوات الأخيرة من الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2014 يعتبر عامل محفز للمستثمر الأجنبي للقدوم إلى دول المنطقة الاستثمار فيها مباشرة، حيث أن التحسن في العولمة ومؤشراتها يعني سهولة الحركة والمعاملات داخل هذه الدول، ويعبر أيضا عن مدى الانفتاح، أما على صعيد المقارنة بين دول المنطقة فيمكن ترتيبها من حيث جاذبيتها للمستثمرين الأجانب من خلال مؤشر العولمة علة النحو التالي: في المرتبة الأولى المغرب، ثم تأتي مصر في المرتبة الثانية، ثم تأتي تونس في المرتبة الثالثة، ثم تأتي الجزائر في المرتبة الرابعة، وأخيرا تأتي في المرتبة الخامسة ليبيا.

2- مؤشر الحرية الاقتصادية

تتمثل الحرية الاقتصادية في "...قدرة الأفراد والأسر على تحمل مسؤولية مصائرهم واتخاذ قراراتهم الاقتصادية بأنفسهم، حيث يتسنى لهم ممارسة البيع والشراء في السوق دون تمييز أو بدء عمل تجاري أو التوقف عن مثله أو العمل مع من يرغبون أو استئجار من يرغبون استئجاره أو الحصول على استثمارات أو توظيف أموالهم في اتجاهات أخرى"²³⁹

ويضم مؤشر الحرية الاقتصادية خمسة عناصر هي:

- "حجم الحكومة: الإنفاق، والضرائب، والمشروعات.

- القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية

- القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن.

- حرية التجارة على المستوى العالمي

-تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري"²⁴⁰.

وإن هذا المؤشر محصور بين عدد من النقاط من 0 إلى 10، وكلما اقترب عدد النقاط لدولة ما من الصفر دل على ضعف الحرية الاقتصادية لتلك الدولة، وكلما ارتفع اتجاه 10 نقاط دل على حرية اقتصادية أكبر.²⁴¹

الجدول (2-37) يوضح وضع دول شمال إفريقيا (باستثناء دولة ليبيا التي لم تتوفر عنها بيانات في هذا المؤشر) في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (1995-2014)، والذي يُظهر احتلال مصر للمركز الأول من بين دول شمال إفريقيا، حيث حققت أعلى رصيد من النقاط في هذا المؤشر سنة 2007 حيث بلغ 6.91 نقطة كما كانت في المركز 65 عالمياً، أما عن بقية السنوات كما هو مدرج في الجدول (2-37) فكانت كلها تفوق رصيد 6 نقاط ما عدا سنة 1995 حين حققت رصيذاً أقل وهو 5.99 حيث احتلت المرتبة 70 عالمياً، أما عن سنة 2014 فقد حققت الرصيد 6.31 والمركز 92 عالمياً، ولعل هذا التحسن في رصيد مصر في مؤشر الحرية الاقتصادية على العموم يعود إلى تحسن

²³⁹ سالم بن ناصر الإسماعيلي، عزان اليوسعيدي، ميغيل سيرفانتس، فريد ماكماهون، الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي لعام

2015، معهد فريزر، 2015، ص: 9.

²⁴⁰ نفس المرجع السابق، ص: 35.

²⁴¹ نفس المرجع السابق، ص: 40.

وضعيتها في المؤشرات الفرعية المكونة له، كما هو الحال في مؤشر حجم الحكومة حيث تحسنت وضعيتها في التصنيف من 5.7²⁴² سنة 2002 إلى 7.4²⁴³ سنة 2013.

جدول (2-37): وضع دول شمال إفريقيا في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (1995-2014)

السنوات	الجزائر		مصر		المغرب		تونس	
	الترتيب	المعدل	الترتيب	المعدل	الترتيب	المعدل	الترتيب	المعدل
1995	114	4,06	70	5,99	60	6,28	75	5,73
2000	117	4,69	55	6,8	81	6,18	82	6,17
2001	118	4,68	62	6,6	81	6,14	85	6,08
2002	118	4,6	80	6,21	85	6,13	93	5,94
2003	119	4,63	88	6,09	77	6,32	94	5,94
2004	119	4,7	84	6,17	82	6,18	90	5,98
2005	115	5,25	76	6,58	81	6,37	97	6,02
2006	117	5,31	73	6,71	93	6,21	85	6,36
2007	118	5,02	65	6,91	89	6,29	86	6,35
2008	121	4,83	71	6,74	89	6,31	91	6,28
2009	121	4,87	75	6,66	92	6,31	93	6,27
2010	121	4,77	70	6,79	89	6,45	100	6,06
2011	121	4,56	80	6,61	87	6,51	106	6
2012	122	4,61	81	6,57	95	6,39	101	6
2013	122	4,66	81	6,51	90	6,42	109	5,85
2014	122	4,62	92	6,31	89	6,37	104	5,96

المصدر: بيانات الحرية الاقتصادية، على الرابط (2017/7/20 على: 12:35):

<https://www.fraserinstitute.org/resource-file?nid=10159&fid=4820>

بعد مصر تأتي في المرتبة الثانية دولة المغرب في المركز الثاني من حيث الحرية الاقتصادية، حيث حققت أحسن رصيد لها سنة 2011 حين بلغ 6.51 نقطة وحقت من خلاله المرتبة 87 عالمياً، أما عن بقية السنوات فقد كانت جُلها كما هو مبين في الجدول () تفوق الرصيد 6 من النقاط، أما عن

²⁴² نفس المرجع السابق، ص: 54.

²⁴³ نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

السنة التي حققت فيها دولة المغرب أقل رصيد من النقاط في هذا المؤشر فهي 2002 حين حققت رصيدا قدره 6.13 نقطة والمركز 85 عالميا، وعلى العموم يرجع تحسن رصيد دولة الغرب في مؤشر الحرية الاقتصادية إلى تحسن وضعيتها هي الأخرى في بعض من المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر، مثل تحسنها في مؤشر حرية التجارة على المستوى العالمي من 4.6²⁴⁴ سنة 2002 إلى 5.6²⁴⁵ سنة 2013.

بعد دولتي مصر والمغرب تأتي في المركز الثالث دولة تونس، حيث حققت أعلى رصيد لها في مؤشر الحرية الاقتصادية سنة 2006 بمعدل 6.36 حيث احتلت المركز 85 عالميا، أما عن أسوأ معدل حققته دولة تونس فكان سنة 1995 حين كان عند القيمة 5.73 عندما احتلت تونس المركز 75 عالميا، ولقد عرفت تونس خلال الفترة (2005-2012) معدلا يفوق القيمة 6، وهذا مقارنة بالفترة (2002-2004)، ولعل هذا يرجع إلى تحسن وضعيتها تونس في بعض من المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر مثل ما هو الحال في مؤشر اللوائح التنظيمية، الذي حققت فيه دولة تونس رصيدا بقيمة 7.3²⁴⁶ سنة 2012 بعدما كانت برصيد 6.7²⁴⁷ سنة 2002.

بعد دول مصر والمغرب وتونس تأتي في المركز الرابعة دولة الجزائر، التي حققت أعلى معدل لها في مؤشر الحرية الاقتصادية سنة 2006، حيث بلغ قيمة 5.31 وبمركز 117 عالميا، أما عن أسوأ معدل حققته الجزائر في هذا المؤشر فقد كان سنة 1995 بقيمة 4.06 وبمركز 114 عالميا، وعموما عرفت السنوات الثلاثة 2005، 2006، 2007 تحقيق الجزائر لمعدل حرية اقتصادي يفوق المتوسط مقارنة بباقي السنوات التي كانت أقل من المتوسط، ولعل هذا يعود إلى تحسن وضعيتها خلال هذه السنوات في بعض من المؤشرات الفرعية المركبة لمؤشر الحرية الاقتصادية، كما هو الحال في مؤشر حرية التجارة على المستوى العالمي الذي حققت فيه الجزائر رصيدا بقيمة 6.1²⁴⁸ سنة 2006، أما عن السنوات السابقة للفترة (2005-2007) فقد حققت مثلا في نفس هذا المؤشر رصيدا قدره 4.7²⁴⁹ سنة 2002، وبالنسبة للسنوات التي تلت نفس الفترة (2005-2007) فقد حققت مثلا رصيدا بقيمة 4.7²⁵⁰ أيضا سنتي 2012 و 2013.

²⁴⁴ نفس المرجع السابق، ص: 68.

²⁴⁵ نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

²⁴⁶ نفس المرجع السابق، ص: 83.

²⁴⁷ نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

²⁴⁸ نفس المرجع السابق، ص: 46.

²⁴⁹ نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

²⁵⁰ نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

3- مؤشر التنافسية

مؤشر التنافسية هو مؤشر يصدر في تقرير التنافسية العالمية عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي عرف التنافسية بأنها: "مجموعة المؤسسات، والسياسات، والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية البلد..."²⁵¹

"...ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار وتأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية. يتكون مؤشر التنافسية من مؤشر النمو للتنافسية ومؤشر الأعمال للتنافسية. ويقيس المؤشر قدرة الاقتصادات العالمية على الاستمرار في تحقيق معدلات نمو اقتصادية على المديين المتوسط والطويل..."²⁵²

وبالنسبة لدليل المؤشر: "مؤشر النمو للتنافسية: يتراوح المؤشر من 1 (أدنى درجة تنافسية) إلى 7 (أعلى درجة تنافسية) بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من المنافسة"²⁵³

الجدول (2-38) يوضح وضع دول شمال إفريقيا في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة (2006-2016)، والذي يظهر التنافسي العالية لدولة تونس مقابل باقي دول المنطقة وخاصة خلال الفترة (2006-2012)، حيث حققت أحسن ترتيب لها في مؤشر التنافسية العالمية خلال السنوات: (2007-2008)، (2010-2011)، عندما احتلت المركز 32 عالميا، أما عن أحسن رصيد حققته تونس في المؤشر كان خلال السنة (2010-2011) برصيد 4.65 نقطة، إلا أن وضعية تونس في هذا المؤشر تدهورت وتراجعت خلال السنوات الأخيرة وبخاصة سنة (2015-2016) عندما احتلت المرتبة 92 عالميا برصيد من النقاط 3.92 وهو الأضعف خلال فترة الدراسة ككل، أما عن سنة (2012-2013) فلم تتوفر بيانات عن دولة تونس في هذا المؤشر، ولعل هذا التدهور يعود إلى تراجعها في عدد من المؤشرات الفرعية مثل تراجعها في مؤشر المنافسة الأجنبية من المرتبة 60²⁵⁴ عالميا خلال سنة (2010-2011) إلى المرتبة 104²⁵⁵ خلال سنة (2015-2016)

بعد دولة تونس تأتي في المركز الثاني دولة المغرب بتحقيقها لأحسن ترتيب لها في مؤشر التنافسية العالمية سنة (2007-2008) عندما احتلت المركز 64 عالميا، كما احتلت أيضا المركز 65 عالميا في السنة التي سبقت، إلا أن وضعيتها في المؤشر تراجعت بعد ذلك بشكل طفيف، حيث حققت أسوأ رتبة لها في المؤشر خلال السنة (2013-2014) عندما احتلت المركز 77، ولقد تحسنت بعد ذلك قليلا حيث

²⁵¹ World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2010-2011**, SRO-Kundig, Switzerland, 2010, p: 4.

²⁵² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سبق ذكره، ص: 68-69.

²⁵³ نفس المرجع السابق، ص: 177.

²⁵⁴ بيانات التنافسية العالمية، على الرابط (2017/7/22) على: (15:23):

<http://reports.weforum.org/global-competitiveness-index/downloads/>

²⁵⁵ نفس المرجع السابق.

احتلت المركز 72 عالميا خلال السنتين الأخيرتين، وبالمقارنة بين السنتين الابتدائيتين والأخيرتين يُلاحظ أن هناك تراجعا على العموم في وضعية المغرب في مؤشر التنافسية العالمية، فبعدما كان رصيدها في المؤشر 4.07 خلال السنة (2006-2007) أصبحت برصيد 4.16 خلال سنة (2015-2016)، ولعل هذا التراجع يعود إلى تراجعها في بعض من المؤشرات الفرعية، فمثلا في مؤشر فعالية سوق العمل أصبحت تحتل المركز 123²⁵⁶ عالميا سنة (2015-2016) بعدما كانت سنة (2006-2007) تحتل المركز 120²⁵⁷ عالميا.

جدول (2-38): وضع دول شمال إفريقيا في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة (2016-2006)

السنوات	الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	تونس
2006-2007	الرصيد الترتيب	3,921402938 77	4,019113417 71	4,077020127 65	4,568797498 33
2007-2008	الرصيد الترتيب	3,908777866 81	3,957143824 77	4,082358531 64	4,591842587 32
2008-2009	الرصيد الترتيب	3,71224713 99	3,984351073 81	4,075798274 73	4,582280332 36
2009-2010	الرصيد الترتيب	3,949210876 83	4,044878513 70	4,030933945 73	4,49918888 40
2010-2011	الرصيد الترتيب	3,957176853 86	3,996280616 81	4,078563458 75	4,650351658 32
2011-2012	الرصيد الترتيب	3,958422237 87	3,879084047 94	4,164843438 73	4,474879728 40
2012-2013	الرصيد الترتيب	3,716077001 110	3,731461072 107	4,147348852 70	
2013-2014	الرصيد الترتيب	3,793697731 100	3,627311731 118	4,114875267 77	4,06267528 83
2014-2015	الرصيد الترتيب	4,081127498 79	3,601107739 119	4,206731744 72	3,961095497 87
2015-2016	الرصيد الترتيب	3,967092516 87	3,660038757 116	4,164948754 72	3,927254086 92

المصدر: نفس المرجع السابق.

بعد كل من تونس والمغرب تأتي في المركز الثالث دولة مصر بتحقيقها لأحسن مرتبة في مؤشر التنافسية العالمية سنة (2009-2010) حين احتلت المركز 70 في جدول الترتيب، برصيد من النقاط هو 4.04، أما عن أسوأ رتبة حققتها دولة مصر في هذا المؤشر فكان سنة (2014-2015) حين احتلت المركز 119 عالميا، وبرصيد 3.60 نقطة، وعلى العموم هناك تراجع لوضعية مصر في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة (2006-2016)، ولعل هذا يعود إلى تراجعها في بعض من المؤشرات

²⁵⁶ نفس المرجع السابق.

²⁵⁷ نفس المرجع السابق.

الفرعية، مثل تراجعها في مؤشر حدة المنافسة المحلية، وذلك من المرتبة 75 برصيد 4.49 نقطة²⁵⁸ سنة (2006-2007) إلى المرتبة 128 برصيد 4.23 نقطة²⁵⁹ سنة (2015-2016).

بعد كل من تونس والمغرب ومصر تأتي في المركز الرابع دولة الجزائر، التي حققت أحسن رصيد لها في مؤشر التنافسية العالمية سنة (2014-2015) حيث بلغ 4.08 نقطة سمح لها من تحقيق المرتبة 79 عالميا، أما عن أسوأ وضعية للجزائر في هذا المؤشر كانت سنة (2008-2009) برصيد 3.712 حيث احتلت المركز 99 عالميا، ويُلاحظ على الحالة العامة لوضعية الجزائر في هذا المؤشر خلال الفترة (2006-2016) أن هناك تراجعا وتدهورا في ترتيبها في هذا المؤشر، من المرتبة 77 عالميا سنة (2006-2007) إلى المرتبة 87 سنة (2015-2016) وهذا يعود إلى تراجع ترتيبها في بعض من المؤشرات الفرعية المكونة لها المؤشر، مثل تراجع ترتيبها في مؤشر المنافسة الداخلية من الرتبة 76 سنة (2006-2007) برصيد 3.86 نقطة²⁶⁰ إلى الرتبة 134 سنة (2015-2016) برصيد 3.60 نقطة²⁶¹.

بعد كل من تونس والمغرب ومصر والجزائر تأتي في المركز الخامس والأخير دولية ليبيا، التي حققت أحسن رصيد لها في مؤشر التنافسية العالمية سنة (2009-2010) برصيد 3.89 نقطة والمركز 88 عالميا، أما عن أسوأ وضعية لها فكانت سنة (2014-2015) برصيد 3.48 نقطة والمركز 126 عالميا، ويود هذا التراجع في وضعية ليبيا في هذا المؤشر عموما إلى تراجعها في بعض من المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية، لمثل ما هو عليه الحال في مؤشر المنافسة الداخلية، حيث تراجعت ليبيا من المرتبة 113 عالميا سنة (2007-2008) وبرصيد 3.56 نقطة²⁶²، إلى المركز 139 سنة (2014-2015) برصيد 3.52 نقطة²⁶³.

مما سبق يُلاحظ أن وضعية دول شمال إفريقيا (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، ليبيا) في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة (2006-2016) عرفت تراجعا على العموم في هذا المؤشر، وهذا ما قد لا يخدم دول المنطقة في استقطابها للمستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر في المنطقة، حيث أن تراجع التنافسية قد توجي بنفور المستثمرين سواء الأجانب أو المحليين عن الاستثمار في دول المنطقة، وهو ما قد يعكس تدهور الوضعية العامة لمناخ الاستثمار في دول المنطقة، وفي المقابل فإن تراجع وضعية دول شمال إفريقيا عموما في مؤشر التنافسية العالمية قد يفتح الباب على دخول المستثمرين أجانب حديثي عهد في الاستثمار، بحكم انخفاض التنافسية في المنطقة، ومنه إمكانية الحصول على حصص في

258 نفس المرجع السابق.

259 نفس المرجع السابق.

260 نفس المرجع السابق.

261 نفس المرجع السابق.

262 نفس المرجع السابق.

263 نفس المرجع السابق.

الأسواق التي تتوفر عليها منطقة شمال إفريقيا، وتكوين مكانة لها وبشكل أسهل مما هو عليه في دول أخرى تتمتع بتنافسية عالية.

4- مؤشر التنمية البشرية

ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن التنمية البشرية هي: "توسيع لحيات البشر، فيعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحة والإبداع، ويسعوا إلى تحقيق الأهداف التي ينشدونها، ويشاركوا في رسم مسارات التنمية في إطار من الإنصاف والاستدامة على كوكب يعيش عليه الجميع، فالبشر أفرادًا وجماعات هم المحرك لعملية التنمية البشرية، وهم المستفيدون منها"²⁶⁴، وعليه فإن التنمية البشرية تركز على المكونات الآتية:²⁶⁵

- الرفاه: من أجل أن يتحقق نمو وتطور البشر فإنه لا بد من توسيع حرياتهم،
- التمكين والقدرة على التغيير: حتى يتمكن الأفراد من تحقيق غاياتهم،
- العدالة: من خلال احترام حقوق الإنسان وتدعيم الإنصاف على الدوام.

ومؤشر التنمية البشرية هو: "مؤشر مركب يقيس متوسط الإنجاز في الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية وهي: حياة مديدة وصحية، وإمكانية الحصول على المعرفة، ومستوى معيشة لائق"²⁶⁶ ودليل مؤشر التنمية البشرية هو:

"80% فأكثر: تنمية بشرية مرتفعة.

من 50% إلى أقل من 80%: تنمية بشرية متوسطة.

أقل من 50%: تنمية بشرية منخفضة"²⁶⁷

الجدول (2-39) يوضح رصيد دول شمال إفريقيا في مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة (1996-2015)، بحيث أنه يُلاحظ أن جميع دول شمال إفريقيا (الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، تونس) تتصف بتنمية بشرية متوسطة، حيث انحصرت جميع الأرصد التي حصلت عليها هذه الدول في مؤشر التنمية البشرية النسبتين 50% فأكثر وأقل من 80%، باستثناء التنمية البشرية الضعيفة التي اتصفت بها دولة المغرب سنة 1996 حين حصلت على نسبة 49.9%.

²⁶⁴ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "تقرير التنمية البشرية 2010، الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية"، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

²⁶⁵ نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

²⁶⁶ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ترجمة: الترزي أمل، "تقرير التنمية البشرية 2009: التغلب على الحواجز - قابلية التنقل البشري والتنمية"، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط (ميريك)، القاهرة مصر، 2009، ص: 21.

²⁶⁷ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سبق ذكره، ص: 177.

جدول (2-39): رصيد دول شمال إفريقيا في مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة (1996-2015)

السنوات	الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	تونس
1996	0.609	0.585	0.714	0.499	0.617
1997	0.617	0.592	0.720	0.503	0.624
1998	0.627	0.593	0.723	0.510	0.635
1999	0.636	0.606	0.727	0.519	0.646
2000	0.644	0.612	0.732	0.530	0.654
2001	0.653	0.617	0.736	0.540	0.662
2002	0.663	0.621	0.740	0.551	0.667
2003	0.673	0.623	0.747	0.561	0.673
2004	0.680	0.629	0.748	0.569	0.683
2005	0.686	0.636	0.752	0.575	0.689
2006	0.690	0.644	0.756	0.581	0.695
2007	0.697	0.651	0.757	0.589	0.701
2008	0.705	0.659	0.757	0.596	0.706
2009	0.714	0.665	0.755	0.603	0.710
2010	0.724	0.671	0.756	0.612	0.714
2011	0.732	0.673	0.706	0.623	0.717
2012	0.737	0.681	0.735	0.634	0.720
2013	0.741	0.686	0.730	0.640	0.722
2014	0.743	0.688	0.719	0.645	0.723
2015	0.745	0.691	0.716	0.647	0.725

المصدر: مؤشر التنمية البشرية، على الرابط (2017/7/22 على: 15:13):

<http://hdr.undp.org/en/data#>

من خلال الجدول (2-39) فإن أفضل تنمية بشرية تمتعت بها منطقة شمال إفريقيا تعود لدولة ليبيا سنتي 2007 و 2008 عندما بلغ رصيدها في مؤشر التنمية البشرية النسبة 75.7%، أما أدنى رصيد لدولة ليبيا في مؤشر التنمية البشرية فكان سنة 2011 بنسبة 70.6%، أما بقية السنوات فعرفت تدبدا بين الانخفاض والارتفاع، حيث حققت سنة 2015 نسبة 71.6%، وبرغم الانخفاض في بعض من السنوات إلا أن دولة ليبيا عرفت خلال طول فترة الدراسة (1996-2015) أرصدة متوسطة وقريبة من المرتفعة أي من النسبة 80% في مؤشر التنمية البشرية، حيث كانت جل السنوات تفوق النسبة 70%.

بعد دولة ليبيا تأتي في المركز الثاني دولة الجزائر بتحقيقها لأحسن رصيد لها في مؤشر التنمية البشرية سنة 2015 وهو 74.5%، أما عن أسوأ رصيد لها فكان سنة 1996 بنسبة 60.9%، ولقد عرفت الجزائر رصيدها في مؤشر التنمية البشرية متزايدا باستمرار سنويا خلال طول فترة الدراسة (1996-2015) كما هو موضح في نفس الجدول.

بعد كل من ليبيا والجزائر تأتي في المركز الثالث دولة تونس بنيلها لأحسن رصيد في مؤشر التنمية البشرية في سنة 2015 بنسبة 72.5%، أما عن أسوأ رصيد لها فكان سنة 1996 بنسبة 61.7%، وهي حالة مشابهة لدولة الجزائر، حيث أن دولة تونس عرفت هي الأخرى تحسنا سنويا مستمرا خلال طول فترة الدراسة (1996-2015) في أرصدها في مؤشر التنمية البشرية كما يوضحه الجدول (2-39).

بعد ليبيا والجزائر وتونس تأتي في المركز الرابع دولة مصر بتحقيقها لأحسن رصيد في مؤشر التنمية البشرية سنة 2015 بنسبة 69.1%، أما عن أضعف رصيد حققته دولة مصر فقد كان سنة 1996 بنسبة 58.5%، حيث أنها هي الأخرى مثل دولتي الجزائر وتونس عرفت رصيدها سنويا متصاعدا خلال الفترة (1996-2015) في مؤشر التنمية البشرية كما هو مبين في الجدول (2-39).

بعد كل من ليبيا والجزائر وتونس ومصر تأتي في المركز الخامس والأخير دولة المغرب بتحقيقها لأفضل رصيد لها في مؤشر التنمية البشرية سنة 2015 بنسبة 64.7%، أما عن أضعف رصيد لها في المؤشر فكان سنة 1996 حين كان عند النسبة 49.9% أي عند تنمية بشرية ضعيفة، أما بقية السنوات فكانت عند تنمية بشرية متوسطة، ولقد عرفت هي الأخرى مثل مثيلاتها الجزائر وتونس ومصر تزايدا سنويا مستمرا في رصيدها في مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة (1996-2015).

من خلال ما سبق بالنظر خاصة إلى السنوات الأخيرة، أيضا إلى التحسن السنوي المستمر عموما لرصيد دول شمال إفريقيا في مؤشر التنمية البشرية فإن هذا وضعه هذه الدول عموما في هذا المؤشر تعتبر محفزة وجاذبة للمستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر على أراضي هذه الدول، أما منحي المفاضلة فإن دولة ليبيا تعتبر هي الأفضل تتبعها الجزائر، أما دولة المغرب فهي الأسوأ من حيث مدى الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى مؤشر التنمية البشرية.

5- مؤشر ممارسة الأعمال

إن مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال هي مؤشرات تصدر في سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث أن أول إصدار لهذه السلسلة من التقارير كان في عام 2003م، وتخضع للقياس - في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال - اللوائح التنظيمية التي تؤثر على عشر مراحل من أنشطة الأعمال اليومية، هي بدء النشاط التجاري، واستخراج التراخيص، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود،

وإنفاذ العقود، وأخيرا تصفية النشاط التجاري²⁶⁸، وقد تم إضافة كل من الحصول على الكهرباء، وتسوية حالات الإعسار في التقارير الأخيرة²⁶⁹.

والجدول (2-40) يوضح ترتيب دول شمال إفريقيا في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال خلال الفترة (2006-2015)، حسب البيانات المتوفرة في تقارير ممارسة الأعمال والتي كما هو مبين في نفس الجدول والتي لم تتوفر عن دولة ليبيا من 2006 إلى 2013.

جدول (2-40): ترتيب دول شمال إفريقيا في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال خلال الفترة (2006-2016)

السنوات	الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	تونس
2006	128	141		102	58
2007	116	165		115	80
2008	125	126		129	88
2009	132	114		128	73
2010	136	106		128	69
2011	136	94		114	55
2012	148	110		94	46
2013	152	109		97	50
2014	153	128	187	87	51
2015	154	112	188	71	60

المصدر: مُعد بالاعتماد على:

International Bank for Reconstruction and Development, "Doing Business 2015: Going Beyond Efficiency", 2014, P: 168, 183, 199, 205, 225.

International Bank for Reconstruction and Development, "Doing Business 2014: Understanding Regulations for Small and Medium -Size Enterprises", 2013, P: 174, 189, 205, 211, 231.

International Bank for Reconstruction and Development, "Doing Business 2013: Smarter Regulations for Small and Medium-Size Enterprises", 10TH Edition, 2013, p: 146, 161, 183, 201.

International Bank for Reconstruction and Development, "Doing Business 2012: Doing Business in a More Transparent World", 2011, P: 78, 93, 114, 133.

International Bank for Reconstruction and Development, "Doing Business 2011: Making a Difference for Entrepreneurs", 2010, P: 145, 161, 182, 200.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 267.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير، "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009"، 2008، ص: 86، 101، 122، 141.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير، "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2008"، 2007، ص: 103، 118، 138، 157.

International Bank for Reconstruction and Development, "Doing Business 2007: How to Reform", 2006, P: 95, 109, 129, 148.

International Bank for Reconstruction and Development, "Doing Business 2006: Creating Jobs", 2006, P: 110, 122, 140, 156.

من خلال الجدول (2-40) يتضح أن أحسن دولة بين دول شمال إفريقيا في ترتيب سهولة ممارسة الأعمال خلال الفترة (2006-2015)، حيث حققت أحسن ترتيب لها سنة 2012 حيث ترتبت المرتبة 46، أما عن أسوأ ترتيب لها كان سنة 2008 ولعل هذا التحسن في سنة 2012 وحتى سنة 2015 حين

²⁶⁸ البنك الدولي للإنشاء والتعمير، "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2008"، الولايات المتحدة الأمريكية، 2007.

²⁶⁹ أنظر إحصاءات ممارسة الأعمال على الرابط (تاريخ الاطلاع 4/6/2017 على 15:58):

<http://arabic.doingbusiness.org/custom-query>

احتلت المرتبة 60 يعود إلى التحسن في بعض مكونات مؤشر ممارسة الأعمال، مثل الانخفاض المحقق في تكلفة بدأ ممارسة الأعمال في تونس المحسوبة كنسبة من الدخل الفردي من 8.3%²⁷⁰ سنة 2008 إلى 4.2% سنة 2012²⁷¹، وبقيت على حالها أيضا سنة 2015²⁷²، أما عن تراجع ترتيب دولة تونس في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال بين سنتي 2012 و 2015 فهذا يعود إلى تراجعها في بعض المؤشرات المركبة لمؤشر ممارسة الأعمال، مثل تراجعها في مؤشر حماية المستثمرين من المركز 46²⁷³ سنة 2012 إلى المركز 78²⁷⁴ سنة 2015.

بعد دولة تونس تأتي في المركز الثاني دولة المغرب التي احتلت المركز 71 في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال سنة 2015، حيث عرفت تحسنا خلال الفترة (2006-2015) في هذا المؤشر برغم التدبب الحاصل في بعض السنوات، ولقد تحسنت تحسنا كبيرا بعد أن كانت تحتل المركز 102 سنة 2006، ولعل هذا يعود إلى تحسنها في المؤشرات الفرعية المركبة لمؤشر ممارسة الأعمال، مثل ما هو عليه الحال في مؤشر دفع الضرائب، حيث كان المستثمر يستغرق خلال السنة مدة 690 ساعة²⁷⁵ سنة 2006، في حين أصبح سنة 2015 يستغرق فقط 232 ساعة²⁷⁶.

بعد كل من تونس والمغرب تأتي في المرتبة الثالثة دولة مصر التي حققت أحسن مرتبة لها في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال سنة 2011 حين احتلت المركز 94، بعدما كانت في المركز 141 سنة 2006، وهذا التحسن في الترتيب يعود إلى التغيير الإيجابي الذي حققته دولة مصر في عدد من المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر ممارسة الأعمال، والتي من بينها مؤشر التجارة عبر الحدود والذي يبين أن عمليتي الاستيراد والتصدير كانتا تستغرقان في مصر في سنة 2006 مدة 29 و 27 يوما²⁷⁷ على التوالي، في حين أصبحت سنة 2011 تستغرق مدة أقصر وهي 12 يوما²⁷⁸ سواء للاستيراد أو للتصدير، وبرغم التحسن في سنة 2011 إلا أنه تراجع ترتيب دولة مصر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في السنوات الموالية بدليل احتلالها المرتبة 112 عالميا سنة 2015، ولعل هذا يعود إلى تدهور وضعيتها في بعض من المؤشرات الفرعية لمؤشر ممارسة الأعمال، وأهمها التدهور الحاصل في المؤشر الفرعي حماية المستثمرين، حيث تراجع ترتيب مصر في هذا المؤشر الفرعي من المرتبة 74²⁷⁹ عالميا سنة 2011 إلى المرتبة 135²⁸⁰ عالميا سنة 2015، ولعل هذا يعود إلى التدهور في الأوضاع الداخلية

²⁷⁰ International Bank for Reconstruction and Development, "Doing Business 2008", 2007, P: 157.

²⁷¹ International Bank for Reconstruction and Development, "Doing Business 2012", Op. Cit, P: 133.

²⁷² International Bank for Reconstruction and Development, "Doing Business 2015", Op. Cit, P: 225.

²⁷³ International Bank for Reconstruction and Development, "Doing Business 2012", Op. Cit, P: 133.

²⁷⁴ International Bank for Reconstruction and Development, "Doing Business 2015", Op. Cit, P: 225.

²⁷⁵ International Bank for Reconstruction and Development, "Doing Business 2006", Op. Cit, P: 140.

²⁷⁶ International Bank for Reconstruction and Development, "Doing Business 2015", Op. Cit, P: 205.

²⁷⁷ International Bank for Reconstruction and Development, "Doing Business 2006", Op. Cit, P: 122.

²⁷⁸ International Bank for Reconstruction and Development, "Doing Business 2011", Op. Cit, P: 161.

²⁷⁹ International Bank for Reconstruction and Development, "Doing Business 2011", Loc. Cit.

²⁸⁰ International Bank for Reconstruction and Development, "Doing Business 2015", Op. Cit, P: 183.

التي عرفتھا دولة مصر خلال هذه الفترة كما تم تناوله سابقا عند تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة مصر.

بعد كل من تونس والمغرب ومصر تأتي دولة الجزائر في المرتبة الرابعة، حيث حققت أحسن رتبة لها في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال سنة 2007 حين احتلت المركز 116 عالميا، ثم عرفت حالة من التراجع المستمر في ترتيبها في هذا المؤشر كان أسوؤه سنة 2015 حيث احتلت المركز 154 عالميا، ولعل هذا التراجع يعود إلى التدهور الحاصل في بعض من المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر ممارسة الأعمال، ومن أهم هذه المؤشرات الفرعية التي عرفت تدهورا كبيرا في وضعية الجزائر بها مؤشر حماية المستثمرين، والذي تراجع ترتيب الجزائر فيه من المركز 60²⁸¹ عالميا سنة 2007 إلى المركز 132²⁸² عالميا سنة 2015، كما أن التحسن الذي حققته الجزائر في ترتيبها في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال بين السنتين 2006 و2007، من المرتبة 128 إلى 116 عالميا يعود إلى تحسن وضعيتها في بعض من المؤشرات الفرعية لمؤشر ممارسة الأعمال مثل تحسنها في مؤشر بدأ النشاط التجاري من حيث المدة، حيث أصبح المستثمر سنة 2007 يستغرق مدة 24 يوما²⁸³ بعدما كان سنة 2006 يحتاج إلى 26 يوما²⁸⁴ لبدأ نشاطه التجاري.

وأخيرا فإن المركز الخامس والأخير احتلته دولة ليبيا حيث حققت أسوأ ترتيب بين دول شمال إفريقيا في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال باحتلالها المركزين 187 و188 عالميا سنتي 2014 و2015 على التوالي، وهذا يعود إلى تدني وضعيتها في المؤشرات الفرعية لممارسة الأعمال، فمثلا احتلت المركز الأخير في تقرير ممارسة الأعمال سنة 2015 أي المركز 189 (عدد الدول في تقرير ممارسة الأعمال 2015 هو 189 دولة)²⁸⁵ في عدد من المؤشرات الفرعية وهي مؤشر استخراج تراخيص البناء، ومؤشر تسجيل الملكية، ومؤشر تصفية النشاط التجاري.

مما سبق يتضح أن معظم دول شمال إفريقيا عموما لا تتمتع بوضعية جيدة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال إذا ما تم استثناء دولة تونس التي تعد أكثر دولة ذات جاذبية للمستثمر الأجنبي المباشر اعتمادا على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال ومقارنة بنظيراتها من دول شمال إفريقيا، تليها المغرب والتي لها مركز لا بأس به خاصة في السنتين الأخيرتين 2014 و2015، أما بقيت دول المنطقة فعموما لا تملك بيئة من حيث سهولة ممارسة الأعمال محفزة وجاذبة للمستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر على أراضيها وخاصة فيما تعلق بمؤشر مهم جدا وهو مؤشر حماية المستثمرين، والذي عرفت هذه الدول

²⁸¹ International Bank for Reconstruction and Development, "Doing Business 2007", Op. Cit, P: 95.

²⁸² International Bank for Reconstruction and Development, "Doing Business 2015", Op. Cit, P: 168.

²⁸³ International Bank for Reconstruction and Development, "Doing Business 2007", Op. Cit, P: 95.

²⁸⁴ International Bank for Reconstruction and Development, "Doing Business 2006", Op. Cit, P: 110.

²⁸⁵ International Bank for Reconstruction and Development, "Doing Business 2015", Op. Cit, P: 199.

تدهورا على العموم في هذا المؤشر خلال السنوات الأخيرة، ومن أسوأ دول المنطقة أو من أكثر الدول من حيث عدم الجاذبية للمستثمرين الأجانب دولة ليبيا التي احتلت المركز الأخير في تقرير 2015 كما ذكر سابقا.

من خلال ما تقدم في هذا الفصل يظهر أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا تسير بيئة استثمارية متنوعة ومتغيرة، بالنظر إلى المؤشرات العديدة التي تتصف بها، بدءا بالوضع الاقتصادية العامة وما تحدث فيها من تغيرات، من سنة إلى أخرى، مثل ما تم عرضه بالنسبة لمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى متغيرات أخرى مثل سعر الصرف الذي يعكس مدى وجود استقرار اقتصادي، ومؤشرين آخرين هما الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص والذي يعكس مدى انتفاع أصحاب المشاريع بالتمويل عن طريق البنوك، وأيضا مدى مساهمة الدولة في التنمية المحلية من خلال مؤشر النفقات النهائية لحكومات دول المنطقة على الاستهلاك الحكومي، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى نوعية، مثل الانفتاح التجاري الذي يعكس مدى سهولة المعاملة عبر الحدود ومدى انسيابية وحركة الصادرات والواردات، بالإضافة إلى مؤشر البنية التحتية الذي يعكس مدى وجود منشآت قاعدية في دول المنطقة تسهل العمل الاستثماري، بالإضافة إلى مؤشر ضبط الفساد، والذي يوضح وضعية دول المنطقة بالنسبة لمدى تحكمها في الفساد وعدم انتشاره، وأخيرا وضعية هذه الدول في مؤشر مهم جدا وهو الاستقرار السياسي وانقضاء العنف والإرهاب بالنظر إلى انتماء دول شمال إفريقيا إلى المنطقة العربية التي عرفت أحداثا من عدم الاستقرار الداخلي في سنة 2011، كما أن عرض وضعية دول شمال إفريقيا في بعض من المؤشرات الدولية المختارة مثل العولمة والحرية الاقتصادية والتنمية البشرية والتنافسية العالمية وممارسة الأعمال، والتي بينت وضعية على العموم متأخرة في معظم هذه المؤشرات، ولأن وضعية دول شمال إفريقيا تتصف بالتدهور مرات والانتعاش مرات أخرى في كل مؤشر من بين هذه المؤشرات، مع التقلبات والتغيرات والتدبدبات التي عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مختلف المراحل في كل دولة من دول شمال إفريقيا، ولأجل معرفة أي هذه المؤشرات تؤثر إيجابا وأبها سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة شمال إفريقيا وإلى الجزائر خاصة، تم تخصيص الفصل الثالث من أجل ذلك.

الفصل الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا (بالتركيز على حالة الجزائر)

المبحث الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: النماذج والأساليب الإحصائية

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في

شمال إفريقيا

المبحث الرابع: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

في الجزائر

سيتم خلال هذا الفصل تحديد العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا، وبالأخص في الجزائر، والتعرف على المحفزة منها والتي تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه المنطقة، وكذلك إبراز العوامل التي تؤثر سلبا وتجعل المستثمرين الأجانب يجمعون عن القدوم إلى هذا الإقليم والاستثمار المباشر فيه، وسيجري العمل خلال هذا الفصل من خلال جملة من المراحل، انطلاقا من عرض عدد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر كما جاء في عدد من الدراسات السابقة، ثم تأتي المرحلة الثانية وهي اختيار المؤشرات التي سيتم تبنيها في هذه الدراسة كعوامل لها إمكانية التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال الاستناد إلى الدراسات السابقة المعروضة في المرحلة الأولى والمحددات التي تناولتها، ثم تأتي المرحلة الثالثة وهي عرض النماذج والأساليب الإحصائية المعتمدة في الدراسات السابقة، وتحديد نموذج الدراسة الحالية والأساليب الإحصائية المعتمدة في سبيل إتماما الدراسة القياسية، تليها مرحلة العرض الإحصائي لمتغيرات الدراسة، ثم عرض الدراسة القياسية المتعلقة بشمال إفريقيا، وأخيرا عرض الدراسة القياسية المتعلقة بالجزائر.

المبحث الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

من أجل تحديد المؤشرات المعتمدة في هذه الدراسة ومختلف المتغيرات، سيتم عرض محددات ومؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر كما جاء في عدد من الدراسات السابقة، والملخصة في الجدول (1-3).

جدول (1-3): محددات ومؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب بعض الدراسات السابقة

الدراسة	العنوان	المحددات	المؤشرات
دراسة (Hoa & Lin, 2016)	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند الصينية: مدخل كلي	عوامل اقتصادية	حجم السوق(الناتج المحلي الاجمالي بالدولار الامريكي (مع إدخال اللوغاريتم log))، معدل التضخم (النسبة المئوية السنوية للتغير في أسعار المستهلكين)، الانفتاح التجاري (النشاط التجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي)
		عوامل تأسيسية	الفساد، نظام القانون
		عوامل سياسية	الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، فعالية الحكومة، جودة التنظيم، حربياً الرأي والمسؤولية ²⁸⁶
دراسة (Kariuki, 2015)	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الإفريقي	معدل الخطر الاقتصادي	الاستثمار الأجنبي المباشر للسنة الماضية (مع إدخال اللوغاريتم Ln)
		معدل الخطر المالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، أو معدل التضخم السنوي، أو رصيد الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. (مع إدخال اللوغاريتم Ln)
		معدل الخطر المالي	الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أو خدمات الدين الخارجي كنسبة من صادرات السلع والخدمات، أو صافي السيولة الدولية مع غطاء الاستيراد، أو استقرار معدل سعر الصرف في السوق الدولية. (مع إدخال اللوغاريتم Ln)
			الاستقرار الحكومي (مع إدخال اللوغاريتم Ln)
			مؤشر أسواق المخزون العالمية (مع إدخال اللوغاريتم Ln)
			مؤشر سعر السلعة (مع إدخال اللوغاريتم Ln)
			مؤشر تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (مؤشر للدلالة على البنية التحتية)، (مع إدخال اللوغاريتم Ln)
			مؤشر الانفتاح التجاري (مع إدخال اللوغاريتم Ln) ²⁸⁷
دراسة (Anyanwu, 2011)	محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا، 1980-2007	حجم السوق	سكان الحضر (سكان المدينة كنسبة من إجمالي السكان)، أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. (مع إدخال اللوغاريتم Ln)
		التكلفة	التطور المالي (القرض الموجه للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

²⁸⁶ Hoa Doan Thi Thanh & Lin Jan-yan, Op.Cit, P: 4,5.

²⁸⁷ Kariuki Caroline , Op.Cit, P: 349.

التضخم (معدل التضخم السنوي)	الاستقرار الاقتصادي الكلي		
عدد خطوط الهاتف المحمول والثابت (لكل 1000 شخص)	البنية التحتية والاتصالات		
نفقات الاستهلاك الحكومي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	نفقات الحكومة		
العدالة السياسية (الشرعية)	الخطر السياسي		
التحويلات الدولية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	التكثف		
الانفتاح التجاري (التجارة الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	الانفتاح		
سعر الصرف بالنسبة إلى الدولار الأمريكي	سعر الصرف		
الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بالنسبة للسنة الماضية			
مؤشر صوري يتعلق بأقاليم شرق، جنوب، غرب، وسط إفريقيا (على أساس توفر الموارد الطبيعية وبالخصوص البترول (oil) ²⁸⁸)			
الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، المساعدة الخارجية، عدد الأيام اللازمة لبدأ العمل التجاري، نمو القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي في مجال الصناعة، الهوافف الثابتة والمحمولة المستخدمة لكل 100 شخص، خطوط الإنترنت لكل 100 شخص، معدل التضخم، القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي في مجال الصناعة، عدد الأيام اللازمة لإعداد ودفع الضريبة، قوة العمل الإجمالية، مؤشر يعبر عن قارة آسيا، مؤشر يعبر عن الدول ذات الدخل المتوسط الأكثر انخفاضا، مؤشر يعبر عن سنة 2006، مؤشر يعبر عن سنة 2007 (مع إدخال اللوغاريتم In في جميع المتغيرات ما عدا المتغيرات التي تعبر عن قارة آسيا، والدول ذات الدخل المتوسط الأكثر انخفاضا، وسنتي 2006 و2007) ²⁸⁹		محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة تحليل مقارنة	دراسة (Abdul Mottaleb & Kalirajan, 2010)
نسب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (مع إدخال اللوغاريتم log)	حجم السوق		
نسبة مجموع الصادرات والواردات الإسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي أو نسبة الصادرات الإسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي أو نسبة الواردات الإسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	الانفتاح	محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة: تحليل جزئي هجين	دراسة (Masca, 2008 & Demirhan)
التضخم (النسبة السنوية للتغير في أسعار المستهلكين)	الاستقرار الاقتصادي		
تكلفة اليد العاملة وتعبر عن الأجر الذي يتحصل عليه العامل في الصناعة الإنتاجية (مع إدخال اللوغاريتم log))	تكلفة العمالة والإنتاجية		
خطوط الهاتف لكل 1000 شخص (مع إدخال اللوغاريتم log))	البنية التحتية		
الخطر السياسي	الخطر السياسي		
معدل الضريبة ²⁹⁰	الضريبة		
معكوس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (1/نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) (مع إدخال اللوغاريتم log))	العائد من الاستثمار في البلد المضيف	على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة: هل إفريقيا	دراسة (Asiedu, 2002)
خطوط الهاتف لكل 1000 شخص (مع إدخال اللوغاريتم log))	البنية التحتية		
نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي	الانفتاح التجاري		

²⁸⁸ Anyanwu. John C, Op.Cit, P: 16, 17, 18.

²⁸⁹ Abdul Mottaleb Khondoker & Kalirajan Kaliappa, , Op.Cit, P: 18.

²⁹⁰ Demirhan Erdal & Masca Mahmut, Op.Cit.

تختلف؟	الخطر السياسي	الاستقرار السياسي (الخطر)
	متغيرات اقتصادية أخرى	نسبة الأعباء المانعة من الناتج المحلي الإجمالي (يقيس العمق المالي)، نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي (يقيس حجم الحكومة)، معدل التضخم (يقيس الاستقرار الاقتصادي)، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (يقيس جاذبية السوق) ²⁹¹
	ملائمة الحكومة	الانفتاح الاقتصادي قيمة العدالة الإدارية والقانونية
دراسة (Wilhelms & Witter, 1998)	ملائمة السوق	ملائمة السوق الإجمالية
		السلع والخدمات
		ملائمة رأس مال السوق
		ملائمة ترابط السوق
		ملائمة التعليم
ملائمة الثقافة الاجتماعية	متغير وهمي إقليمي يتعلق بشرق آسيا ودول المحيط الهادئ، ومتغير وهمي إقليمي آخر يتعلق بدول جنوب الصحراء الكبرى لإفريقيا	
	متغيرات وهمية زمنية ²⁹²	
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة الإنتاجية لماليزيا	تكاليف الإنتاج	التضخم (مع إدخال اللوغاريتم In)
	البنية التحتية	إجمالي الطرق في ماليزيا (مع إدخال اللوغاريتم In)
	رأس المال البشري	التعليم (مع إدخال اللوغاريتم In)
	سعر الصرف (الأثر الفعلي لسعر الصرف)	(مع إدخال اللوغاريتم In)
	حجم السوق	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مع إدخال اللوغاريتم In)
	ميزان الحساب الجاري (على أساس أسعار المستهلكين) ²⁹³	
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر into transition الأوروبية	دراسة (Bevan & Estrin, 2004)	الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف، الناتج المحلي الإجمالي في البلد المصدر، الفرق في معدل الفائدة بين البلد المصدر والمضيف، الانفتاح في البلد المضيف، الخطر (العوامل السياسية والقانونية والتأسيسية في البلد المضيف)، المسافة بين أكبر المدن في البلد المصدر والمضيف، التكاليف الوحودية للعمل في البلد المضيف، الإعلانات عن مشاريع الازدهار والرقى في دول الاتحاد الأوروبي ²⁹⁴
دراسة (داودي، 2011)	دراسة (داودي، 2011)	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الجباية العادية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، المديونية الخارجية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل الفائدة، سعر الصرف الحقيقي مع الدولار الأمريكي، معدل التضخم السنوي، نسبة الاستثمار العمومي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نسبة إجمالي الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الإنفاق العمومي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ²⁹⁵

المصدر: مُعد بالاستناد إلى بعض من الدراسات السابقة

²⁹¹ Asiedu Elizabeth, Op.Cit.

²⁹² Wilhelms Saskia K.S & Witter Morgan Stanley Dean, Op.Cit.

²⁹³ Tsen Wong Hock, Op.Cit.

²⁹⁴ Bevan. Alan A & Estrin Saul, Op.Cit, P: 778-780.

²⁹⁵ داودي محمد، مرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول (3-1) يتضح أن هناك العديد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي لها تأثير فعلي على تدفقاته إلى البلدان المضيضة، حيث من نفس الجدول نجدها في دراسة (Hoa & Lin, 2016) قُسمت إلى عوامل اقتصادية وتأسيسية وسياسية، أما دراسة (Kariuki, 2015) فتطرق إلى مجموعة من المؤشرات هي: معدل الخطر الاقتصادي، معدل الخطر المالي، الاستقرار الحكومي، مؤشر أسواق المخزون العالمية، مؤشر سعر السلعة، مؤشر تكوين رأس المال الإجمالي، مؤشر الانفتاح التجاري، بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلق بالسنة الماضية، أما دراسة (2011 Anyanwu, فقد تناولت المحددات التالية: حجم السوق، التكلفة، الاستقرار الاقتصادي الكلي، البنية التحتية والاتصالات، نفقات الحكومة، الخطر السياسي، التكتل، الانفتاح التجاري، سعر الصرف، والاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للسنة الماضية، مع استخدام مؤشرات صورية تتعلق بعدد من الأقاليم التي تناولتها الدراسة، في حين تناولت دراسة (Abdul Mottaleb & Kalirajan, 2010) كلا من: الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، المساعدة الخارجية، عدد الأيام اللازمة لبدأ العمل التجاري، نمو القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي في مجال الصناعة، الهواتف الثابتة والمحمولة المستخدمة لكل 100 شخص، خطوط الإنترنت لكل 100 شخص، معدل التضخم، القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي في مجال الصناعة، عدد الأيام اللازمة لإعداد ودفع الضريبة، القوة labor الإجمالية، بالإضافة إلى مؤشرات صورية منها ما تعلق بقرارة آسيا، ومنها ما تعلق بمجموعة من الدول المصنفة على أساس مستوى الدخل، ومنها ما تعلق بالعامل الزمني، أما بالنسبة إلى دراسة (Demirhan & Masca, 2008) فقد تضمنت المحددات التالية: حجم السوق، الانفتاح، الاستقرار الاقتصادي، تكلفة العمالة والإنتاجية، البنية التحتية، الخطر السياسي، الضريبة، أما دراسة (Asiedu, 2002) فشملت: العائد من الاستثمار، والبنية التحتية، والانفتاح التجاري، والخطر السياسي، ومتغيرات اقتصادية أخرى مثل: معدل التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وغيرها كما في نفس الجدول، أما في دراسة (Wilhelms & Witter, 1998) فقد صنف المحددات على أساس أربعة مقاييس هي، ملائمة الحكومة، و ملائمة السوق، و ملائمة التعليم، و ملائمة الثقافة، في حين شملت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب دراسة (Tsen, 2005) كلا من: تكاليف الإنتاج، والبنية التحتية، ورأس المال البشري، وسعر الصرف، وحجم السوق، وميزان الحساب الجاري، أما في ما يتعلق بدراسة (Bevan & Estrin, 2004) فقد تناولت كلا من: الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف، الناتج المحلي الإجمالي في البلد المصدر، الفرق في معدل الفائدة بين البلد المصدر والمضيف، الانفتاح في البلد المضيف، الخطر (العوامل السياسية والقانونية والتأسيسية في البلد المضيف)، المسافة بين أكبر المدن في البلد المصدر والمضيف، التكاليف الحدودية للعمل في البلد المضيف، الإعلانات عن مشاريع الازدهار والرقي في دول الاتحاد الأوروبي، أما بالنسبة لدراسة (داودي، 2011) فقد تناولت عدة محددات

هي: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والجباية العادية، والمديونية الخارجية، ومعدل الفائدة، وسعر الصرف، ومعدل التضخم، والاستثمار العمومي، ودرجة الانفتاح التجاري، والإنفاق العمومي.

من خلال ما سبق يبدو جليا أن هناك اختلافا وتباينا في تحديد أهم المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر سواء من ناحية تبنيها أو من ناحية تصنيفها والاصطلاح عليها، بحيث أن كل باحث له حجته في ذلك، فمثلا في دراسة (Demirhan & Masca, 2008) تم اختيار تلك المحددات انطلاقا من عدد من الدراسات السابقة التي تم الرجوع إليها والاعتماد عليها لعدة باحثين مثل: (Charkrabarti, 2001)، (Edwards, 1990)، (Jerspersen et al, 2000)²⁹⁶، أما بالنسبة لدراسة (Asiedu, 2002) فقد تم الرجوع إلى عدد من الدراسات لعدد من الباحثين مثل: (Hausman & Fernandez- Arias, 2000)، (Barro & Lee, 1993)، (Tsai, 1994)²⁹⁷، في حين في دراسة (Wilhelms & Witter, 1998) تم الاستناد إلى دراسات لباحثين مثل: (Sachs & Warner, 1995)، (Levine & Renelt, 1992)²⁹⁸، وفي دراسة (Tsen, 2005) تم الاعتماد على دراسات لباحثين مثل: (Dunning, 1993)، (Shatz & Venables, 2000)، (Billington, 1999)²⁹⁹.

من خلال الجدول الوارد آنفا وبالاعتماد على العرض السابق، وبالاستناد أيضا إلى الجدول (2-3)، وحسب أكثر المحددات تناولا من قبل الدراسات السابقة المعتمدة في هذه الدراسة، وبالتفصيل خاصة على تلك المحددات المتعلقة بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الإفريقية عموما، يمكن تقسيم أهم المحددات التي تتناولها هذه الدراسة إلى ما يلي:

حجم السوق، الاستقرار الاقتصادي، حجم الحكومة، الائتمان الممنوح، البنية التحتية، الانفتاح التجاري، الخطر السياسي، عوامل تأسيسية (الفساد).

²⁹⁶ Demirhan Erdal & Masca Mahmut, Op. Cit, P: 359, 360.

²⁹⁷ Asiedu Elizabeth, Op. Cit, P:111.

²⁹⁸ Wilhelms Saskia K.S & Witter Morgan Stanley Dean, Op. Cit, P: 17, 21.

²⁹⁹ Tsen Wong Hock, Op. Cit, P: 97, 98.

جدول (2-3): اختيار متغيرات الدراسة الحالية بالاعتماد على دراسات سابقة*

دراسة حالية	Wilhelms & Witter, 1998	Asiedu, 2002	Bevan & Estrin, 2004	Tsen, 2005	Masca & Demiran, 2008	Abdul Mottaleb & Kalirajan, 2010	داودي، 2011	Anyanwu, 2011	Kariuki, 2015	Hoang & Lin, 2016	المتغير
gdpper	gdpper	return = log(1/gdpper)			x			lngdp ₋₁	ecor(gdpper)		gro
		x	gdp	(gni)		lngdp lngdpgr _o	x		ecor	loggdp	gdpgro
		x		x	x	lninf	x	lninf ₋₁	ecor	x	inf
			x		x	tlf					cost
Infra 100		خطوط الهاتف لكل 1000 شخص		إجمالي الطرق	خطوط الهاتف لكل 1000 شخص	Lninfra 100 lninternet		lninfra ₋₁	lninfra		infra
op	x	x	x		opn, opex, opim	lnop	x	lnop ₋₁	lnop	x	op
ps		x	x		x			lnrisk ₋₁	lnpr	x	Risk (ps)
	x				x		x				Tax
govcon		x					x	lngov ₋₁			Govcon
		x									findepth
	x										ecop
	x									rl	law
	x							lnpop _{ur-1}			popur
	x										denru
cred	x							lnfind ₋₁			cred
	x										ener
	x										prsch
corru	x								lnpr	x	corru
	x										pop
				x							edu
er				x			x	lner ₋₁	lnfr		er
				x					lnfr		ca
							x		lnfr		debt
			x				x				int

الفصل الثالث: : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا (بالتكيز على حالة الجزائر)

							x				pi
									lnpr	x	ge
									lnpr	x	rq
										x	va
			x					lnfdi ₋₁	lnfdi ₋₁		fdi ₋₁
									x		worldi ndex
									x		comm index
								lninter rem ₋₁			interre m
								lneafd ummy			eafd ummy
								lncafd ummy			cafd ummy
								lnwaf dumm y			Wafd ummy
								lnsafd ummy			safd ummy
						lnaid					aid
						lnrsb					drsb
						lngivag dp					givag dp
						lnivagd p					ivagd p
						lnrpt					drpt
						x					Asiad ummy
						x					2006d ummy
						x					2007d ummy
						x					lmidu ummy
			x								colog ne
			x								distan ce _{ij}

* للتعرف على معاني الرموز أنظر قائمة الرموز والمختصرات
المصدر: مُعد بالاعتماد على بعض من الدراسات السابقة

1-حجم السوق: يعد حجم السوق من المحددات المكونة لمجموعة العوامل الكامنة والمؤثرة في الشركات المتعددة الجنسيات والمكونة للمؤشر العام لجاذبية الاستثمار حسب ما ورد في تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات³⁰⁰.

وحسب الدراسات السابقة الواردة آنفا، وبالاعتماد على الجدول (3-1)، فإن حجم السوق يمكن قياسه من خلال مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كما في دراسة (Masca & Demirhan, 2008)، ودراسة (Anyanwu, 2011)، كما أن هذا المؤشر يتيح بدوره إمكانية استخراج العائد من الاستثمار في البلد المضيف من خلال حساب مقلوبه كما في دراسة (Asiedu, 2002)، كما يمكن الاعتماد أيضا على مؤشر إجمالي السكان لقياس حجم السوق كما في دراسة (Wilhelms & Witter, 1998)، أو سكان الحضر فقط كما في دراسة (Anyanwu, 2011)، بالإضافة إلى إمكانية الاعتماد على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الاسمي كما في دراسة (Tsen, 2005) لقياس حجم السوق، أو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كما في دراسة (داودي، 2011)، ودراسة (Asiedu, 2002) والذي يمكن من قياس جاذبية السوق، على العموم نجد هذا المحدد مقاسا بمتغيري نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي أو تحت محددات بأسماء أخرى غير حجم السوق في بقية الدراسات السابقة.

وسيتم الاعتماد في هذه الدراسة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) كمؤشر لقياس حجم السوق في منطقة شمال إفريقيا أو في الجزائر.

2- الاستقرار الاقتصادي: يعد الاستقرار الاقتصادي حسب تصنيف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات من بين مكونات مجموعة المتطلبات الأساسية لجاذبية الاستثمار الأجنبي إلى البلد المضيف، التي عدم توفرها يعني احتمال عدم توفر مقومات أخرى، ومنه صعوبة جذب المستثمرين للاستثمار في البلد المضيف³⁰¹.

وحسب الدراسات السابقة، والملخصة في الجدول (3-1)، فإن الاستقرار الاقتصادي يمكن قياسه من خلال معدلات التضخم (النسبة السنوية للتغير في أسعار المستهلكين) كما في دراسة (Masca, 2008 & Demirhan)، ودراسة (Asiedu, 2002)، ودراسة (داودي، 2011)، كما أن معدلات التضخم تمثل مؤشرا تُحدد من خلاله تكاليف الإنتاج كما في دراسة (Tsen, 2005).

³⁰⁰ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"، 2015، ص: 38.

³⁰¹ المرجع السابق، ص: 36.

كما يمكن أيضا قياس الاستقرار الاقتصادي من خلال سعر الصرف والذي تم تناوله في بعض من هذه الدراسات السابقة مثل دراسة (Tsen, 2005)، ودراسة (Anyanwu, 2011)، ودراسة (داودي، 2011).

وفي هذه الدراسة سيتم الاعتماد على سعر الصرف الرسمي (العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي في متوسط الفترة) كمؤشر لقياس الاستقرار الاقتصادي في منطقة شمال إفريقيا أو في الجزائر.

3- حجم الحكومة: وهي حسب دراسة (Asiedu, 2002) تُقاس من خلال مؤشر نفقات الحكومة، هذا المؤشر الذي تم الاعتماد عليه كأحد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من دراسة (Anyanwu, 2011)، ودراسة (داودي، 2011).

وسيتم الاعتماد في هذه الدراسة على مؤشر النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) لقياس حجم الحكومة في منطقة شمال إفريقيا والجزائر.

4- الائتمان الممنوح: كما جاء في دراسة (Anyanwu, 2011) يُقاس من خلال القرض الموجه للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي في هذه الدراسة مؤشر يعبر عن التكلفة، أما في دراسة (Wilhelms & Witter, 1998) فتمثل في القروض الداخلية الممنوحة من القطاع البنكي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وهي في هذه الدراسة مؤشر يعبر عن مدى ملائمة رأس مال السوق. وسيتم الاعتماد في هذه الدراسة على مؤشر الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

5- البنية التحتية: حسب الدراسات السابقة المعتمدة في هذه الدراسة ومن خلال الجدول (3-1)، فإن البنية التحتية يمكن قياسها إما من خلال خطوط الهاتف لكل 1000 شخص كما في دراستي (Masca, 2008) و (Demirhan & 2008)، و (Asiedu, 2002)، أو من خلال خطوط الهاتف الثابت والمحمول أيضا لكل 1000 شخص كما في دراسة (Anyanwu, 2011)، أو من خلال الهواتف الثابتة والمحمولة لكل 100 شخص، وخطوط الإنترنت أيضا لكل 100 شخص كما في دراسة (Abdul Mottaleb & Kalirajan, 2010)، أو من خلال إجمالي الطرق كما في دراسة (Tsen, 2005).

وحسب ما جاء في تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات فإن مدى توفر خطوط الهاتف يعبر أيضا عن مدى توفر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات³⁰²، ولهذا تم الإشارة إلى

³⁰² المرجع السابق، ص: 28.

عدد خطوط الهاتف الثابت والمحمول لكل 1000 شخص في دراسة (Anyanwu, 2011) بأنها مؤشر يعبر عن البنية التحتية والاتصالات.

وسيتم الاعتماد في هذه الدراسة على مؤشر خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص لقياس البنية التحتية في منطقة شمال إفريقيا والجزائر.

6- الانفتاح التجاري: يعد الانفتاح التجاري من بين محددات حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه كما جاء في تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات³⁰³.

حسب الدراسات السابقة المعتمدة في هذه الدراسة ومن خلال الجدول (3-1)، فإن الانفتاح التجاري يمكن قياسه من خلال قياس نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي كما في دراسات (Demirhan & Masca, 2008)، و (Asiedu, 2002)، و (داودي، 2011)، كما أن دراسة (Demirhan & Masca, 2008) تضمنت أيضا قياس الانفتاح بأسلوبين إضافيين، مرة من خلال قياس نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومرة أخرى من خلال الاعتماد على قياس نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وسيتم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لقياس الانفتاح التجاري في منطقة شمال إفريقيا والجزائر.

7- الخطر السياسي: تم قياس هذا المحدد بمؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب كما في دراسة كما في دراسة (Hoa & Lin, 2016)، ووردت تحت مسمى الخطر السياسي كما في دراستي (Demirhan & Masca, 2008)، و (Asiedu, 2002)، أما في دراسة (Anyanwu, 2011) فوردت تحت مؤشر العدالة السياسية (الشرعية).

وسيتم الاعتماد في هذه الدراسة على مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب لقياس الخطر السياسي في منطقة شمال إفريقيا والجزائر.

8- الفساد: وهو من المؤشرات التي تقيس العوامل التأسيسية والقانونية التي تناولتها دراسات (Hoa & Lin, 2016)، (Wilhelms & Witter, 1998)، (Bevan & Estrin, 2004).

وسيتم الاعتماد في هذه الدراسة على مؤشر ضبط الفساد لقياس الفساد في منطقة شمال إفريقيا والجزائر.

³⁰³ المرجع السابق، ص: 50.

المبحث الثاني: النماذج والأساليب الإحصائية

بغية تحديد نموذج هذه الدراسة ومجموعة الأساليب الإحصائية للتوصل إلى تحديد محددات الاستثمار الأجنبي في شمال إفريقيا وفي الجزائر، سيتم عرض مجموعة النماذج المعتمدة في الدراسات السابقة المستند إليها في هذه الدراسة، والملخصة في الجدول (3-3).

جدول (3-3): النماذج والمتغيرات المستخدمة في بعض من الدراسات السابقة*

النماذج المستخدمة في التحليل ومتغيراتها		العنوان وأسلوب التحليل	الدراسة
المتغيرات	النموذج		
Logfdi, inf, op, rl, corru, risk, ge, rq, va ³⁰⁴	نموذج 1	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند الصينية: مدخل كلي الآثار العشوائية في بيانات البانل	دراسة (Hoa & Lin, 2016)
Infdi, Infdi-1, Inecor, Infr, Inpr, Inworldindex, Incommindex, Ininfra, Inop ³⁰⁵	نموذج 1	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الإفريقي نموذج بيانات البانل الديناميكي (LSDV)	دراسة (Kariuki, 2015)
Infdi, Ingdpper-1, Inpopur-1, Infind-1, Ininf-1, Ininfra-1, Ingovcon-1, Inrisk-1, Ininterrem-1, Inop-1, Iner-1, Infdi-1, Ineafdummy, Incafdummy, Inwafdummy, Insafdummy ³⁰⁶	نموذج 1	محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا، 2007-1980 استخدام طريقتي (OLS) و (GLM)	دراسة (Anyanwu, 2011)
المجموعة الأولى: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول ذات الدخل المتوسط الأكثر انخفاضا			دراسة (Abdul Mottaleb & Kalirajan, 2010)
fdi, lngdp, lngdpgro, Inop, Inaid, Indrsb, Ingivagdp, Ininfra100, Ininternet, lninf, Inivagdp, Indrppt, Intl, Asiadummy, 2006dummy, 2007dummy	النموذج 1		
fdi, lngdp, lngdpgro, Inop, Inaid, Indrsb, Ingivagdp, Ininfra100, Ininternet, lninf, Inivagdp, Indrppt, Asiadummy, 2006dummy, 2007dummy	النموذج 2		
fdi, lngdp, lngdpgro, Inop, Inaid, Indrsb, Ingivagdp, Ininfra100, Ininternet, lninf, Inivagdp, Asiadummy, 2006dummy, 2007dummy	النموذج 3		
fdi, lngdp, lngdpgro, Inop, Inaid, Indrsb, Ingivagdp, Ininfra100, Ininternet, lninf, Asiadummy, 2006dummy, 2007dummy	النموذج 4		
fdi, lngdp, lngdpgro, Inop, Inaid, Indrsb, Ingivagdp, Ininfra100, Ininternet,	النموذج 5	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة تحليل مقارنة	

³⁰⁴ Hoa Doan Thi Thanh & Lin Jan-yan, P: 5.

³⁰⁵ Kariuki Caroline , Op.Cit, P: 350.

³⁰⁶ Anyanwu. John C, Op.Cit, P: 19, 20.

Asiadummy, 2006dummy, 2007dummy			
fdi, lngdp, lngdpgro, lnop, lnaid, lndrsb, lngivagdp, lninfra100, Asiadummy, 2006dummy, 2007dummy	النموذج 6		
المجموعة الثانية: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول ذات الدخل المنخفض (جميع النماذج السابقة في المجموعة الأولى)		أسلوب (OLS)	
المجموعة الثالثة: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الآسيوية (جميع النماذج السابقة مع استبدال متغير asiadummy بالمتغير lmidummy)			
المجموعة الرابعة: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية (جميع النماذج المذكورة في المجموعة الثالثة)			
المجموعة الخامسة: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة (جميع النماذج المجموعة الرابعة مع إضافة المتغير ³⁰⁷ asiadummy)			
fdi, gro, inf, logcost, infra, opn, risk, tax	النموذج 1	محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة: تحليل جزئي هجين	دراسة (Masca & Demirhan, 2008)
fdi, gro, inf, logcost, infra, risk, tax, opex, opim	النموذج 2		
fdi, gro, inf, logcost, infra, risk, tax, opex	النموذج 3		
fdi, gro, inf, logcost, infra, risk, tax, opim	النموذج 4	طريقة المربعات الصغرى	
fdi, gro, inf, logcost, infra, opn, risk, tax, loggdpper	النموذج 5		
fdi, inf, logcost, infra, opn, risk, tax, loggdpper ³⁰⁸	النموذج 6		
fdi, op, infra, return	النموذج 1	على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة: هل إفريقيا تختلف؟	دراسة (Asiedu, 2002)
fdi, op, infra, return, africa dummy	النموذج 2		
fdi, op, infra, return, africa dummy, gdpgro, govcon, inf, finddepth, risk	النموذج 3		
fdi, op, infra, return, africa dummy, op*Africa, infra* Africa, return*Africa	النموذج 4	طريقة المربعات الصغرى ما عدى النموذج 5 (بالاعتماد على انحدار البائل regression panal)	
fdi, op, infra, return, africa dummy, op*Africa, infra* Africa, return*Africa ³⁰⁹	النموذج 5		
المجموعة الأولى		الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته في الاقتصاديات الناشئة	دراسة (Wilhelms & Witter, 1998)
ecop, law, gdpper, popur, denru, op, tax, cred, ener	النموذج 1		
ecop, law, gdpper, popur, denru, op, tax, cred, ener, prsch	النموذج 2		
ecop, law, gdpper, popur, denru, op, tax, cred, ener, prsch, eapd, ssad	النموذج 3		
ecop, law, gdpper, popur, denru, op, tax,	النموذج		

³⁰⁷ Abdul Mottaleb Khondoker & Kalirajan Kaliappa, , Op.Cit, P: 18, 20, 21, 22, 24.

³⁰⁸ Demirhan Erdal & Masca Mahmut, Op. Cit, P: 363.

³⁰⁹ Asiedu Elizabeth, Op.Cit, P: 113.

cred, ener, prsch, eapd, ssad, t2, t3	4		
المجموعة الثانية: نفسها المجموعة الأولى مع استبدال المتغير (law) بالمتغير (corru)		أسلوب الانحدار	
المجموعة الثالثة: نفسها المجموعة الأولى مع استبدال المتغير (popur) بالمتغير (pop) ³¹⁰			
Inf _{di,t} , lninf _t , lninfra _t , lnedu _t , lner _t , lngni _t	النموذج 1	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة الإنتاجية لماليزيا	دراسة (Tsen , 2005)
Inf _{di,t} , lninf _t , lninfra _t , lnedu _t , ca _t , lngni _t ³¹¹	النموذج 2	استخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، وأسلوب (FMLS) لتقدير معلمات النماذج	
fdi _{ij} , gdp _i , gdp _j , int _{ij} , op _j , risk _j , distance _{ij} , cost _j	النموذج 1	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر into الاقتصاديات الانتقالية الأوروبية	دراسة (Bevan & Estrin, 2004)
نفس متغيرات النموذج 1 مع أخذ المتغير fdi _{ij} بفترة إبطاء واحدة أي fdi _{ij-1}	النموذج 2		
نفس متغيرات النموذج 1 مع إضافة متغير مستقل cologne	النموذج 3	أسلوب الانحدار	
نفس متغيرات النموذج 2 مع إضافة متغير مستقل cologne ³¹²	النموذج 4		
fdi, gdpgro, tax, debt, int, er, inf, pi, op, govcon ³¹³	نموذج واحد	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن مع نموذج تصحيح الخطأ	دراسة (داودي، 2011)

*معاني الرموز أنظر قائمة الرموز والمختصرات المصدر: : مُعد بالاستناد إلى بعض من الدراسات السابقة

1- نماذج الدراسة:

من خلال الجدول السابق (3-3) يُلاحظ أن هناك دراسات اعتمدت على نموذج واحد وهي دراسات (Hoa & Lin, 2016)، (Kariuki, 2015)، (Anyanwu, 2011)، (داودي، 2011)، كما أن هناك دراسات اعتمدت على عدة نماذج وهي: (Masca & Demirhan, 2008)، و (Asiedu, 2002)، (Tsen, 2005)، (Bevan & Estrin, 2004)، بالإضافة إلى وجود دراسات اعتمدت على نماذج قُسمت إلى مجموعات مثل دراستي: (Abdul Mottaleb & Kalirajan, 2010)، و (Wilhelms & Witter, 1998).

وفي هذه الدراسة سيتم الاعتماد على نموذج واحد يتعلق بشمال إفريقيا، ونموذجين يتعلقان بالجزائر (حسب توفر البيانات)، كما يلي:

³¹⁰ Wilhelms Saskia K.S & Witter Morgan Stanley Dean, Op.Cit, P: 26, 27, 29.

³¹¹ Tsen Wong Hock, Op.Cit, P: 100.

³¹² Bevan. Alan A & Estrin Saul, Op.Cit, P: 782, 784.

³¹³ داودي محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

1-1- بالنسبة لشمال إفريقيا

من أجل بناء نموذج الدراسة بالنسبة لشمال إفريقيا سيتم الاعتماد على أسلوب البائل داتا لتجميع البيانات في شكل سلاسل زمنية ومقاطع عرضية، بحيث السلاسل الزمنية تتعلق بمتغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع، والمقاطع العرضية هي على أساس الدول الخمسة المكونة لمنطقة شمال إفريقيا، وهي: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر.

بحيث السلسلة الزمنية تمتد من 1996 إلى غاية 2015، أي أن الفترة الزمنية هي 20 سنة (t=20)، والمقاطع العرضية هي 5 (i=5)، وعليه نموذج الدراسة المتعلق بشمال إفريقيا هو كما يلي:

$$fdi_{i,t} = b_0 + b_1 gdpper_{it} + b_2 govcon_{it} + b_3 cred_{it} + b_4 er_{it} + b_5 infra100_{it} + b_6 op_{it} + b_7 corru_{it} + b_8 ps_{it} + \varepsilon_{i,t}$$

بحيث:

fdi_{it}	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة (i) في السنة (t)
$gdpper_{it}$	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدولة (i) في السنة (t)
$govcon_{it}$	النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة للدولة (i) في السنة (t)
$cred_{it}$	الانتماء المحلي المقدم إلى القطاع الخاص للدولة (i) في السنة (t)
er_{it}	سعر الصرف الرسمي للدولة (i) في السنة (t)
$infra100_{it}$	عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص للدولة (i) في السنة (t)
op_{it}	مؤشر الانفتاح التجاري للدولة (i) في السنة (t)
$corru_{it}$	مؤشر ضبط الفساد للدولة (i) في السنة (t)
ps_{it}	مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب للدولة (i) في السنة (t) اب
b	المعاملات
i	الدولة
t	الزمن (بالسنوات)

1-2-2- بالنسبة للجزائر

سيتم الاعتماد على نموذجين كما يلي:

1-2-1- النموذج الأول: متعلق بالفترة الزمنية من 1980 إلى غاية 2015، ويضم كلا من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، سعر الصرف الرسمي، عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص، مؤشر الانفتاح التجاري، كما هو موضح في العلاقة الموالية:

$$fdi_t = b_0 + b_1 gdpper_t + b_2 govcon_t + b_3 cred_t + b_4 er_t + b_5 infra100_t + b_6 op_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

- fdi:** الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
gdpper: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
govcon: النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة
cred: الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص
er: سعر الصرف الرسمي
infra100: عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص
op: مؤشر الانفتاح التجاري
b: المعاملات
t: الزمن

1-2-2- النموذج الثاني: ويضم المتغيرين المستقلين: مؤشر ضبط الفساد، ومؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب للفترة الممتدة من 1996 إلى 2015، كما هو موضح في العلاقة الموالية:

$$fdi_t = b_0 + b_1 corru_t + b_2 ps_t + \varepsilon_t$$

حيث:

- corru:** مؤشر ضبط الفساد
ps: مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب
b: المعاملات
t: الزمن

2- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

بالنسبة للأساليب المستخدمة في التحليل وتبيان مدى تفسير مختلف المؤشرات المتبناة في كل دراسة للتغير الحاصل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فإن هناك عدة أساليب مستخدمة فمثلا هناك دراسات اعتمدت على أسلوب المربعات الصغرى، كما في دراسات (Anyanwu, 2011)، (Abdul Mottaleb & Kalirajan, 2010)، (Masca & Demirhan, 2008)، (Asiedu, 2002)، وهناك دراسات اعتمدت على التكامل المتزامن (المشترك) كما في دراستي: (Tsen, 2005)، (داودي، 2011) والذي زاد عن ذلك بنموذج تصحيح الخطأ.

أما عن تجميع البيانات فمعظم الدراسات السابقة التي شملت عدة دول اعتمدت على أسلوب البانل أثناء تحليل البيانات.

وفي الدراسة الحالية سيتم الاعتماد على البانل بالنسبة للدراسة المتعلقة بشمال إفريقيا كما تم تبيانه سابقا، أما بالنسبة للجزائر فسيتم الاعتماد على الأسلوب العادي في صف البيانات، كما سيتم الاعتماد على دراسة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ في كلا الحالتين سواء في الدراسة المتعلقة بشمال إفريقيا، أو المتعلقة بالجزائر.

وفي ما يلي عرض مختصر لمختلف الأساليب الإحصائية المعتمدة في الدراسة الحالية:

2-1-1 دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

تتم دراسة استقرارية المتغيرات من أجل التعرف على ما إذا كانت تستقر عند المستوى $I(0)$ ، أو عند الفرق الأول (التفاضل الأول) $I(1)$ ، أو عند الفرق الثاني $I(2)$ ، بحيث يتم الاعتماد في ذلك على جملة من الاختبارات تختلف من بيانات البانل (في شمال إفريقيا)، إلى البيانات العادية (حالة الجزائر)، وهي كما يلي:

1-1-1. بالنسبة لبيانات البانل (شمال إفريقيا)

للتعرف على درجة استقرارية المتغيرات بالنسبة لبيانات البانل سيتم الاعتماد على جملة من الاختبارات الموالية:

- اختبار Levin, Lin & Chu t

- اختبار ADF-Fisher

- اختبار PP-Fisher

بحيث تقوم هذه الاختبارات الثلاث على الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على:

وجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة

أما الفرضية البديلة (H_1) فتتص على:

عدم وجود جذر الوحدة أي استقرار السلسلة

2-1-1. بالنسبة للبيانات العادية (الجزائر)

للتعرف على درجة استقرار المتغيرات بالنسبة للبيانات العادية سيتم الاعتماد على اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey–fuller)، والذي يقوم على الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على: وجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة

أما الفرضية البديلة (H_1) فتتص على: عدم وجود جذر الوحدة ومنه استقرار السلسلة

حيث أن جل الاختبارات السابقة تُجرى عند المستوى ($I(0)$)، أو عند الفرق الأول (التفاضل الأول)

($I(1)$)، أو عند الفرق الثاني ($I(2)$)، تباعا حتى يتم تحديد درجة استقرار كل سلسلة.

كما أنه في جل الاختبارات السابقة تُرفض فرضية العدم (H_0)، وتقبل الفرضية البديلة (H_1) إذا

كانت القيمة الاحتمالية أقل من (5%)، أي ($Prob < 0.05$).

2-1-2- دراسة التكامل المشترك (المتزامن)

بغية تحديد مدى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة سيتم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات كما يلي:

1-2-1. بالنسبة لبيانات البائل (شمال إفريقيا)

من أجل تحديد مدى وجود علاقة تكامل مشترك بالنسبة للمتغيرات المدرجة في البائل سيتم الاعتماد

على اختبار ((Kao(Engle–Granger based))، بحيث أن هذا الاختبار يقوم على الفرضية العدمية

(H_0) التي تنص على أنه: لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

أما الفرضية البديلة (H_1) فتتص على أنه: توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

بحيث تُرفض فرضية العدم (H_0) ، وتقبل الفرضية البديلة (H_1) إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من (5%)، أي ($Prob < 0.05$).

2-2-1. بالنسبة للبيانات العادية (حالة الجزائر)

من أجل تحديد مدى وجود علاقة تكامل مشترك بالنسبة للمتغيرات المدرجة في النموذجين المتعلقين بحالة الجزائر، سيتم الاعتماد على اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen)، والذي يحوي اختبارين هما: اختبار (Trace)، اختبار (Maximum Eigenvalue)، بحيث يقوم اختبار (Trace) على الفرضية العدمية (H_0)، والفرضية البديلة (H_1) على النحو الموالي:

$$H_0: r \leq r_0 \text{ vs. } H_1: r > r_0$$

بحيث أن r تعبر عن عدد معادلات التكامل المشترك بين المتغيرات، فإذا كانت الفرضية العدمية (H_0) تشير إلى أن عدد معادلات التكامل المشترك هو: 0 (أي: $r \leq 0$)، فإن الفرضية البديلة (H_1) تعني وجود معادلة واحدة للتكامل المشترك (أي: $r > 0$)، وكذلك إذا كانت الفرضية العدمية (H_0) تشير إلى أن عدد معادلات التكامل المشترك هو: 1 (أي: $r \leq 1$)، فإن الفرضية البديلة (H_1) تعني وجود معادلتين للتكامل المشترك (أي: $r > 1$)، وهكذا.

أما اختبار (Maximum Eigenvalue) فيقوم على الفرضية العدمية (H_0)، والفرضية البديلة (H_1) كما يلي:

$$H_0: r = r_0 \text{ vs. } H_1: r = r_0 + 1$$

بحيث أن r تعبر عن عدد معادلات التكامل المشترك بين المتغيرات، فإذا كانت الفرضية العدمية (H_0) تشير إلى أن عدد معادلات التكامل المشترك هو: 0 (أي: $r = 0$)، فإن الفرضية البديلة (H_1) تعني وجود معادلة واحدة للتكامل المشترك (أي: $r = 0 + 1 = 1$)، وكذلك إذا كانت الفرضية العدمية (H_0) تشير إلى أن عدد معادلات التكامل المشترك هو: 1 (أي: $r = 1$)، فإن الفرضية البديلة (H_1) تعني وجود معادلتين للتكامل المشترك (أي: $r = 1 + 1 = 2$)، وهكذا.

بحيث تُرفض الفرضية العدمية (H_0) وتُقبل الفرضية البديلة (H_1) إذا كان مستوى معنوية الاختبار أقل من 5% ($Prob \leq 0.05$)، أو من خلال مقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية، بحيث إذا

كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية يتم رفض الفرضية العدمية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1)، وتحديد عدد معادلات التكامل المشترك.

1-3- بناء نموذج تصحيح الخطأ

في حالة وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة سيتم بناء نموذج تصحيح الخطأ بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، تحت الصيغة الموالية:

$$\Delta Y_t = \alpha \beta' Y_{t-1} + \Gamma_1 Y_{t-1} + \dots + \Gamma_{p-1} \Delta Y_{t-p+1} + U_t$$

مع:

$$\beta' Y_{t-1} \sim I(0)$$

بحيث أن:

α : معامل نموذج تصحيح الخطأ (تبيين سرعة تعديل حالة عدم التوازن)

β : مصفوفة معاملات المدى الطويل

$\Gamma_1 Y_{t-1} + \dots + \Gamma_{p-1}$ معاملات المدى القصير

بحيث يجب أن يكون معامل نموذج تصحيح الخطأ بإشارة سالبة و ذو دلالة معنوية أي ($\text{Prob} \leq 0.05$).

كما سيتم الاعتماد على اختبار (Wald) للتعرف على مدى وجود علاقة على المدى القصير بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، والذي يقوم على الفرضية العدمية (H_0): وهي عدم وجود علاقة بين المتغيرين، والفرضية البديلة (H_1)، وهي وجود علاقة على المدى القصير بين المتغيرين، بحيث:

$$H_0: c(i) = c(j) = 0$$

$$H_1: c(i) \neq c(j) \neq 0$$

بحيث تُرفض الفرضية العدمية (H_0) وتُقبل الفرضية البديلة (H_1) إذا كان القيمة الاحتمالية لقيمة (Chi-Square) أقل من 5% ($\text{Prob} \leq 0.05$).

بالإضافة إلى اختبار (Granger Causality) للتعرف على مدى سببية المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، والذي يقوم على الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على أن: المتغير المستقل لا يتسبب في المتغير التابع، أما الفرضية البديلة (H_1) فتتنص على أن المتغير المستقل يتسبب في المتغير التابع.

بحيث تُرفض الفرضية العدمية (H_0) وتُقبل الفرضية البديلة (H_1) إذا كان القيمة الاحتمالية لقيمة (F-Statistic) أقل من 5% ($Prob \leq 0.05$).

4-1 - الأدوات الإحصائية

- كما سيتم الاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية أثناء التحليل، وهي كما يلي:
- معامل التحديد (R^2) للتعرف على مدى تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع.
 - إحصائية F للتعرف على مدى جودة النموذج.
 - إحصائية T للتعرف على مدى معنوية المعاملات.

5-1 - الاختبارات البعدية

- وتشمل الاختبارات المولية للتعرف على صلاحية النموذج، وهي كما يلي:
- اختبار (Jarque-Bera) لاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.
 - اختبار (Breusch-Gogfrey Serial correlation LM test) لاختبار الارتباط التسلسلي للبواقي.
 - اختبار (Heteroskedasticity) لاختبار تجانس التباين بالنسبة للبواقي.
 - اختبار (Breusch-Pagan LM) لمدى الارتباط بالبواقي بالنسبة للبيانات المقطعية للبانل داتا.

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا

بغية تحديد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا، والتي تشمل الدول الخمسة: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر، وذلك حسب تصنيف البنك الدولي ضمن إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا³¹⁴، بحيث ستتم دراسة المتغيرات المختارة في المبحث الأول من هذا الفصل وهي: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، سعر الصرف، عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص، الانفتاح التجاري، الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، ضبط الفساد، من حيث مدى علاقتها وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا، وبالاعتماد على بيانات البانل المدمجة لمتغيرات الدراسة في شكل سلاسل زمنية للفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2015، وفي شكل بيانات مقطعية لكل دولة من الدول الخمسة المكونة لشمال إفريقيا، بحيث ستتم دراسة استقرارية متغيرات الدراسة، ومن تم اختبار التكامل المشترك، وبناء نموذج تصحيح الخطأ، وتحديد العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة المستقلة وبين المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، وكذلك تبيان المتغيرات المستقلة التي لها علاقة قصيرة الأجل مع المتغير التابع، ومنه التعرف على تأثير المتغيرات المستقلة المذكورة سلفا على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة في دول شمال إفريقيا، سواء على المدى الطويل أو المدى القصير.

1- العرض الإحصائي لمتغيرات الدراسة بالنسبة لشمال إفريقيا

قبل عرض مختلف الاختبارات المتعلقة بالدراسة بالنسبة لشمال إفريقيا يتم تقديم عرض إحصائي لمتغيرات الدراسة، وذلك من خلال الجدول (3-4) الموالي يبين هذه المتغيرات، من حيث المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، المجموع، وعدد المشاهدات.

يُلاحظ أن جميع المتغيرات حصلت على متوسطات حسابية بإشارة موجبة، باستثناء متغيري: الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، ومؤشر ضبط الفساد، واللذان حصلا على متوسطين

314 أنظر: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، "التقرير السنوي للبنك الدولي 2016"، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

حسابيين بإشارة سالبة، وهذا ما يعكس الوضع في منطقة شمال إفريقيا على العموم في ما تعلق بهاذين المتغيرين، والذي يشهد تدبدا للناحية السياسية والأمنية، وللفساد الحاصل عموما في دول المنطقة.

جدول (3-4): العرض الإحصائي لمتغيرات الدراسة بالنسبة لشمال إفريقيا

عدد المشاهدات	المجموع	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغير
99	198.0929	1.962586	2.00938	fdi
99	366615.7	2697.335	3703.189	gdpper
99	1447.195	5.202249	14.61813	govcon
99	5091.930	46.27823	51.43363	cred
99	1791.648	28.20588	18.09745	er
99	942.8198	3.604917	9.523433	infra100
99	7116.246	24.35241	71.88128	op
99	-59.89998	0.715099	-0.605050	ps
99	-45.49028	0.430394	-0.459498	corru

المصدر: مُعد بالاعتماد على مخرجات التحليل باستخدام برنامج Eviews

2- دراسة استقرارية متغيرات الدراسة المدمجة في البانل داتا

من أجل دراسة استقرارية المتغيرات المكعدة في البانل داتا، سيتم الاعتماد على الاختبارات الثلاثة: اختبار (Levin, Lin & Chu t)، واختبار (ADF-Fisher)، واختبار (PP-Fisher)، عند المستوى $I(0)$ ، وعند التفاضل (الفرق) الأول $I(1)$ ، والنتائج موضحة في الجدول (3-5).

من خلال الجدول (3-5) يتضح أن كل متغيرات الدراسة تستقر عند المستوى الأول $I(1)$ ، حيث أن جميع متغيرات الدراسة قد حققت قيم احتمالية فاقت 5% بالنسبة للاختبارات الثلاثة عند المستوى $I(0)$ ، ما عدا ما تعلق بمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر (fdi)، الذي حقق في اختبار (Levin, Lin & Chu t) عند المستوى $I(0)$ قيمة إحصائية (-2.02211) وقيمة احتمالية (0.0216)، وكذلك الحال بالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب (ps)، الذي حقق في اختبار (Levin, Lin & Chu t) عند المستوى $I(0)$ قيمة إحصائية (-1.70451) وقيمة احتمالية (0.0441)، وعليه فإن جميع متغيرات الدراسة تستقر عند التفاضل (الفرق) الأول.

وعليه تُقبل الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على: وجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة عند المستوى ($I(0)$)

كما تُرفض الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على: وجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة عند الفرق الأول ($I(1)$)، وتُقبل الفرضية البديلة التي تنص: عدم وجود جذر الوحدة عند الفرق الأول ($I(1)$)، أي استقرار السلسلة عند الفرق الأول ($I(1)$).

جدول (3-5): نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة بالنسبة لشمال إفريقيا

عند الفرق الأول (1 st difference) I(1)		عند المستوى (Level) I(0)		نوع الاختبار	المتغير
prob	Statistic	prob	Statistic		
***0.0000	-7.55137	**0.0216	-2.02211	Levin, Lin & Chu t	fdi
***0.0000	67.9967	0.2782	12.1039	ADF-Fisher Chi-Square	
***0.0000	83.6220	0.2057	13.3324	PP-Fisher Chi-Square	
***0.0002	-3.49702	0.9336	1.50350	Levin, Lin & Chu t	gdpper
***0.0007	30.5282	0.9868	2.74717	ADF-Fisher Chi-Square	
***0.0000	55.7476	0.9913	2.46790	PP-Fisher Chi-Square	
***0.0000	-5.18228	0.8864	1.20744	Levin, Lin & Chu t	govcon
***0.0001	35.9464	0.3845	10.6611	ADF-Fisher Chi-Square	
***0.0000	71.0491	0.3019	11.7530	PP-Fisher Chi-Square	
***0.0000	-3.91537	0.3209	-0.46526	Levin, Lin & Chu t	Infra100
***0.0004	31.8402	0.8282	5.84425	ADF-Fisher Chi-Square	
***0.0000	41.0774	0.9502	3.93474	PP-Fisher Chi-Square	
***0.0000	-6.51015	0.7769	0.76165	Levin, Lin & Chu t	op
***0.0000	53.0886	0.9810	3.01821	ADF-Fisher Chi-Square	
***0.0000	76.6675	0.9765	3.19272	PP-Fisher Chi-Square	
***0.0007	-3.20401	0.9623	1.77856	Levin, Lin & Chu t	cred
**0.0268	20.2671	0.8020	6.15629	ADF-Fisher Chi-Square	
***0.0000	54.2865	0.6629	7.65100	PP-Fisher Chi-Square	
***0.0000	-4.23487	0.9783	2.02004	Levin, Lin & Chu t	er
***0.0014	28.6085	0.9989	1.50762	ADF-Fisher Chi-Square	
***0.0000	38.5052	0.9998	0.98854	PP-Fisher Chi-Square	
***0.0000	-7.03734	0.7548	0.68971	Levin, Lin & Chu t	corru
***0.0000	56.4909	0.3176	11.5324	ADF-Fisher Chi-Square	
***0.0000	71.9748	0.4445	9.95411	PP-Fisher Chi-Square	
***0.0000	-6.35223	**0.0441	-1.70451	Levin, Lin & Chu t	ps
***0.0000	51.7490	0.3661	10.8904	ADF-Fisher Chi-Square	
***0.0000	54.9092	0.3785	10.7360	PP-Fisher Chi-Square	

*ذات دلالة معنوية عند مستوى (10%)، ** ذات دلالة معنوية عند مستوى (5%)، *** ذات دلالة معنوية عند مستوى (1%)
المصدر: مُعد بالاعتماد على مخرجات التحليل باستخدام برنامج Eviews

3- اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة بالنسبة لشمال إفريقيا

سيتم الاعتماد في اختبار التكامل المشترك (المتزامن) لمتغيرات الدراسة المُكدسة في البانل داتا في شكل سلاسل زمنية للفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2015، وفي شكل بيانات مقطعية لدول: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر، على اختبار Kao للتكامل المشترك، والموضحة نتائجه في الجدول (3-6).

جدول (3-6): نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة بالنسبة لشمال إفريقيا

Prob	t-Statistic	
0.0011	-3.060338	ADF

المصدر: مُعد بالاعتماد على مخرجات التحليل باستخدام برنامج Eviews

من خلال الجدول (3-6) يتضح أن متغيرات الدراسة تتميز بوجود تكامل مشترك (متزامن) فيما بينها، أي وجود علاقة على المدى الطويل فيما بينها، حيث أن (t-Statistic) بلغت قيمة -3.060338، بقيمة احتمالية (0.0000) أقل من القيمة (5%).

ومنه تُرفض الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على أنه: لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، لتُقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على أنه: توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. وعليه يمكن استخراج متجه التكامل المشترك، وبناء نموذج تصحيح الخطأ.

4- معادلة التكامل المشترك

يمكن استخراج متجه التكامل المشترك من نموذج تصحيح الخطأ بين متغيرات الدراسة في النموذج الموالي الموضح في الجدول (3-7)، بحيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل المتغير التابع، أما بقية المتغيرات (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، سعر الصرف، عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص، الانفتاح التجاري، الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، ضبط الفساد) فتمثل المتغيرات المستقلة.

جدول (3-7) تقديرات متجه التكامل المشترك

fdi(-1)	gdpper(-1)	govcon(-1)	infra100(-1)	op(-1)	cred(-1)	er(-1)
1.0000	-0.001543* (5.89748)	0.424829* (-5.14649)	0.672798* (-8.10916)	0.00800 (-0.82673)	-0.033669* (2.33742)	0.007990 (-0.55222)
corru(-1)	Ps(-1)	constant				
-4.462849* (4.66540)	1.918834 (-3.37463)	-5.256052				

* ذات دلالة معنوية عند مستوى (5%)

القيم بين قوسين هي t-Statistic

المصدر: مُعد الاعتماد على مخرجات التحليل باستخدام برنامج Eviews

من خلال الجدول (3-7) يتضح أن جميع معاملات متجه التكامل المشترك ذات دلالة معنوية عند

(5%) باستثناء معاملي كل من الانفتاح التجاري (op)، وسعر الصرف (er)، حيث أن قيمة t-

(Statistic) المحسوبة أكبر من الجدولية في كلا المتغيرين (قيمة الجدولية هي: 2.306).

وعلى العموم يمكن بناء معادلة التكامل المشترك على النحو الموالي:

$$\text{fdi} = -0.001543 * \text{gdpper}(-1) + 0.424828 * \text{govcon}(-1) + 0.672798 * \text{infra100}(-1) + 0.00800 * \text{op}(-1) - 0.033668 * \text{cred}(-1) + 0.007990 * \text{er}(-1) - 4.462849 * \text{corru}(-1) + 1.918833 * \text{ps}(-1) - 5.256052 \dots\dots\dots(1)$$

من خلال المعادلة السابقة نستنتج أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤثر سلبا بدرجة

معنوية عند مستوى (5%) في المدى الطويل على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا قد يعود إلى تدني

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عموما لو قارنها المستثمر الأجنبي بغيرها من

دول العالم، أي أنه لا يعتبر مؤشرا يحفز المستثمر الأجنبي ويجذبه للاستثمار في شمال إفريقيا.

من خلال المعادلة السابقة أيضا يظهر جليا أن الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص يؤثر

تأثيرا معنويا عند مستوى (5%) في المدى الطويل، لكن بالسلب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

إلى شمال إفريقيا، أي أنه لم يرقى حتى يكون محفزا للمستثمرين الأجانب، وقد يعود هذا إلى عدة أسباب

مثل الإجراءات الإدارية المعقدة.

من خلال المعادلة السابقة أيضا يتبين أن مؤشر ضبط الفساد يؤثر تأثيرا معنويا عند مستوى (5%) في المدى الطويل، لكن بالسلب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شمال إفريقيا، وهذا قد يعكس درجة الفساد الذي تعاني منه دول هذه المنطقة، وما حصولها على المراتب الأخيرة في هذا المؤشر إلا دليل على هذا التأثير السلبي لهذا المؤشر.

من خلال المعادلة السابقة أيضا يظهر جليا أن مؤشر البنية التحتية المُعبر عنه بعدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص يؤثر تأثيرا معنويا عند مستوى (5%) في المدى الطويل، وبالإيجاب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شمال إفريقيا، وهذا يعكس التحسن الملحوظ في البنية التحتية لهذه الدول على العموم، أي أن هذا المؤشر هو أحد المحفزات التي تجذب المستثمرين الأجانب للاستثمار في دول شمال إفريقيا.

كذلك تبين لنا المعادلة السابقة أن مؤشر النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة يؤثر تأثيرا معنويا عند مستوى (5%) في المدى الطويل، وبالإيجاب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شمال إفريقيا، وهذا يعكس التحسن والتطور في النفقات النهائية للاستهلاك العام لحكومات دول شمال إفريقيا والتي أصبحت تمثل أحد عوامل جذب المستثمرين الأجانب إلى هذه المنطقة.

كذلك تبين لنا المعادلة السابقة أن مؤشر الاستقرار السياسي يؤثر تأثيرا معنويا عند مستوى (5%) في المدى الطويل، وبالإيجاب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شمال إفريقيا، أي أن هذا المؤشر يبين أن المستثمر الأجنبي يرجح كفة دول المنطقة التي تتمتع باستقرار سياسي مثل الجزائر، والمغرب، وبدرجة أقل تونس، ومصر (بسبب الاستقرار التي عانت منها خلال بعض من السنوات الأخيرة، والتي لم تدم مدة زمنية طويلة)، عن كفة ليبيا التي تعاني خلال السنوات الأخيرة أزمة أمنية خانقة، أي أن مؤشر الاستقرار السياسي في منطقة شمال إفريقيا يعتبر محفزا بالنظر إلى التحسن العام في البيئة السياسية خاصة خلال الثلاث سنوات الأخيرة، أي معاملة المنطقة في هذا المؤشر ككتلة واحدة، من دون التركيز على الاستثناءات مثل ما هو معاش حاليا في دولة ليبيا.

أما بالنسبة لمؤشري الانفتاح التجاري، وسعر الصرف فيؤثران تأثيرا غير معنوي عند مستوى (5%) في المدى الطويل على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شمال إفريقيا، وهذا قد يعكس أهمية المؤشرات السابقة بالنسبة للمستثمر الأجنبي مقارنة بهاذين المؤشرين.

مما سبق، ومن خلال أيضا النتائج المتوصل إليها في الجدول (3-8) الخاص بتقدير نموذج تصحيح الخطأ، وبالأخص ما تعلق بمعامل التصحيح، نستخلص أن كلا من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، الائتمان الممنوح للقطاع المصرفي، عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص، الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، ضبط الفساد تؤثر تأثير معنويا في المدى الطويل على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى شمال إفريقيا، أما كل من الانفتاح التجاري وسعر الصرف فتؤثر تأثيرا غير معنوي على المدى البعيد على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى شمال إفريقيا.

5- نموذج تصحيح الخطأ

يمكن بناء نموذج تصحيح الخطأ الذي يحوي متجه التكامل المشترك السابق، والمعاملات قصيرة الأجل للمتغيرات المستقلة (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، سعر الصرف، عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص، الانفتاح التجاري، الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، ضبط الفساد) والتي لها علاقة بالمتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر كما هو ملخص في الجدول الموالي:

ومن خلال إعادة تقدير المتغيرات الملخصة في الجدول (3-8) بطريقة المربعات الصغرى، ومن خلال المعادلة الموضحة أدناه، نحصل على النتائج الملخصة في عمود (prob)، والمتعلقة بدرجة المعنوية عند مستوى (5%) لجل معاملات المتغيرات الموضحة في نفس الجدول.

$$\begin{aligned}
 D(FDI) = & C(1)*(FDI(-1) + 0.00154300931512*GDPPER(-1) - 0.424828691281*GOVCON(-1) - \\
 & 0.00799043449517*ER(-1) + 0.0336689238721*CRED(-1) - 0.672798354594*INFRA100(-1) - \\
 & 0.00799951075655*OP(-1) - 1.91883372752*PS(-1) + 4.46284900682*CORRU(-1) + 5.25605231474) + \\
 & C(2)*D(FDI(-1)) + C(3)*D(FDI(-2)) + C(4)*D(GDPPER(-1)) + C(5)*D(GDPPER(-2)) + C(6)*D(GOVCON(-1)) + \\
 & C(7)*D(GOVCON(-2)) + C(8)*D(ER(-1)) + C(9)*D(ER(-2)) + C(10)*D(CRED(-1)) + C(11)*D(CRED(-2)) + \\
 & C(12)*D(INFRA100(-1)) + C(13)*D(INFRA100(-2)) + C(14)*D(OP(-1)) + C(15)*D(OP(-2)) + C(16)*D(PS(-1)) + \\
 & C(17)*D(PS(-2)) + C(18)*D(CORRU(-1)) + C(19)*D(CORRU(-2)) + C(20) \dots\dots\dots(2)
 \end{aligned}$$

جدول (3-8): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر)

معاملات كلا من:	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	t-Statistic	Prob
معادلة التكامل المشترك (معامل التصحيح)	-0.445562	0.139013	-3.205191	***0.0021
D(fdi(-1))	-0.064707	0.14603	-0.44310	0.6593
D(fdi(-2))	0.195361	0.12763	1.53066	0.1310
D(gdpper(-1))	0.000252	0.00028	0.90482	0.3691
D(gdpper (-2))	0.000587	0.00038	1.56063	0.1238
D(govcon(-1))	-0.221193	0.15923	-1.38912	0.1698
D(govcon (-2))	0.114229	0.17276	0.66121	0.5110
D(cred(-1))	0.044889	0.03936	1.14050	0.2585
D(cred (-2))	-0.001309	0.02813	-0.04652	0.9630
D(er(-1))	-0.101401	0.11464	-0.88450	0.3799
D(er (-2))	-0.004240	0.10991	-0.03858	0.9694
D(infra100(-1))	-0.266229	0.26990	-0.98639	0.3278
D(infra100 (-2))	-0.182520	0.28404	-0.64258	0.5229
D(op(-1))	0.037601	0.03005	1.25130	0.2156
D(op (-2))	0.058034	0.02893	2.00623	**0.0493
D(ps(-1))	-1.376456	1.27112	-1.08286	0.2831
Dps(-2))	-1.303102	1.24840	-1.04382	0.3007
D(corr(-1))	-1.123444	1.76160	-0.63774	0.5260
D(corr(-2))	0.560731	1.72017	0.32597	0.7456
الثابت	-0.112206	0.22774	-0.49268	0.6240
F-statistic	0.357205			1.784106
R-squared				0.045987
			Prob	

*** ذات دلالة معنوية عند مستوى (1%) ** ذات دلالة معنوية عند مستوى (5%)

المصدر: مُعد بالاعتماد على مخرجات التحليل باستخدام برنامج Eviews

من خلال الجدول (3-8) يتضح أن معامل نموذج تصحيح الخطأ، أو بتعبير آخر معامل متجه التكامل المشترك ذو دلالة معنوية عند مستوى (5%)، حيث حققت (t-Statistic) قيمة (-3.205191)، بقيمة احتمالية (0.0021)، أي أنها بدرجة معنوية مرتفعة، عند مستوى (1%)، أما بالنسبة لقيمة معامل تصحيح الخطأ فهي (-0.445562)، وبما أنها بإشارة سالبة وذات دلالة معنوية عند (5%)، فإنها

تؤكد صحة النتائج المتوصل إليها في اختبار Kao للتكامل المشترك، والموضحة نتائجه في الجدول (3-6)، مما يعني أن هذه المتغيرات المتكاملة تكاملاً متزامناً في المدى البعيد تعمل مع بعضها على تصحيح الخطأ بسرعة (44.55%) والعودة إلى حالة التوازن، أي أنها تعمل مع بعضها على إرجاع التدبب والانحراف عن حالة التوازن التي قد تحدث في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى شمال إفريقيا بسرعة (44.55%) إلى حالة التوازن، وهي سرعة متوسطة.

6- نتائج اختبار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في المدى القصير

من أجل الكشف عن مدى تأثير المتغيرات المستقلة (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، سعر الصرف، عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص، الانفتاح التجاري، الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، ضبط الفساد) على المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) في المدى القصير، سيتم الاعتماد على اختبار (Wald)، المُطبق على المعاملات قصيرة الأجل بالنسبة لمتغيرات الدراسة المستقلة في معادلة نموذج تصحيح الخطأ الواردة سابقاً، والنتائج ملخصة في الجدول (3-9).

جدول (3-9): نتائج اختبار (Wald) للمعاملات قصيرة الأجل

المتغير	Chi-Square	P-Value	السببية قصيرة الأجل
gdpper	3.285290	0.1935	لا توجد
govcon	2.561814	0.2778	لا توجد
infra100	1.791141	0.4084	لا توجد
op	1.827789	0.0895	توجد*
cred	1.304767	0.5208	لا توجد
er	0.886162	0.6421	لا توجد
corru	0.501476	0.7782	لا توجد
ps	2.736548	0.2545	لا توجد

* توجد سببية قصيرة الأجل عند 10%

المصدر: مُعد بالاعتماد على مخرجات التحليل باستخدام برنامج Eviews

من خلال الجدول (3-9) يتضح أن جميع المتغيرات المستقلة لا تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى شمال إفريقيا في المدى القصير، باستثناء مؤشر الانفتاح التجاري (op)، الذي أظهرت نتائج اختبار (Wald) أنه يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير عند مستوى معنوية

(10%)، حيث حصل في الاختبار على (Chi-Square) بقيمة (1.827789)، وبقيمة احتمالية (P-Value) بقيمة (0.0895).

ولتحديد اتجاه العلاقة بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير هل عكسية (تأثير سلبي)، أو طردية (تأثير إيجابي)، يتم الرجوع إلى جدول نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ، حيث يظهر أن المعاملات قصيرة الأجل للانفتاح التجاري هي كما هو ملخص فيما يلي:

Prob	t-Statistic	قيمة المعامل	
0.2156	1.251300	0.037601	Op(-1)
0.0493	2.006225	0.058034	Op(-2)

مما يعني أن الانفتاح التجاري يؤثر تأثيرا إيجابيا في المدى القصير على الاستثمار الأجنبي المباشر وبدرجة معنوية عند (10%)، ومنه وإضافة إلى النتائج المتوصل إليها في الجدول (3-8)، ومن خلال أيضا المعادلة (1) فإنه تُرفض الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على أنه:

تؤثر المؤشرات الكمية والنوعية التي تميز البيئة الاستثمارية لدول شمال إفريقيا تأثيرا إيجابيا ذو دلالة معنوية عند مستوى (5%) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها سواء في المدى القصير أو الطويل.

وتُستبدل بالفرضية البديلة التي تنص على أنه:

يؤثر تأثيرا إيجابيا معنويا في المدى الطويل عند مستوى (5%) كل من الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص، أما كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، ضبط الفساد، فيؤثرون تأثيرا سلبيا معنويا في المدى الطويل عند مستوى (5%)، وذلك على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول شمال إفريقيا، أما كل الانفتاح التجاري وسعر الصرف فيؤثران تأثيرا غير معنوي عند مستوى (5%) في المدى الطويل على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول شمال إفريقيا، أما على المدى القصير فيؤثر فقط الانفتاح التجاري تأثيرا معنويا إيجابيا عند مستوى (5%) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا

وللتأكد من أن نموذج تصحيح الخطأ في الجدول (3-8) لا يتأثر بالبواقي تم إخضاعه للاختبار

الموضح في الجدول (3-10).

جدول (3-10): اختبار مدى الارتباط بالبقائي

اختبار Breusch-Pagan LM	قيمة الاختبار	Prob
	14.47922	0.1522

المصدر: مُعد بالاعتماد على مخرجات التحليل باستخدام برنامج Eviews

بما أن $(Prob > 0.05)$ ، فإن الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على عدم ارتباط البيانات المقطعية للبيانات بالبقائي صحيحة.

المبحث الرابع: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من أجل تحديد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ستم دراسة المتغيرات المختارة في المبحث الأول من هذا الفصل وهي: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، الائتمان الممنوح للقطاع المصرفي، سعر الصرف، عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص، الانفتاح التجاري، الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، ضبط الفساد، من حيث مدى علاقتها وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا، وبالاعتماد على البيانات المتوفرة لمتغيرات الدراسة في شكل سلاسل زمنية للفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2015، بالنسبة للمتغيرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، الائتمان الممنوح للقطاع المصرفي، سعر الصرف، عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص، الانفتاح التجاري، أما بالنسبة لمتغيري الدراسة الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، ضبط الفساد فستتم دراسة تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر خلال الفترة من 1996 إلى غاية 2015، بسبب عدم توفر البيانات للفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 1995، بحيث لكلا الفترتين الزميتين (1980-2015)، و(1996-2015) سيتم دراسة استقرارية متغيرات الدراسة، ومن تم اختبار التكامل المشترك، وبناء نموذج تصحيح الخطأ، وتحديد العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة المستقلة وبين المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في حالة وجودها، وكذلك تبيان المتغيرات المستقلة التي لها علاقة قصيرة الأجل مع المتغير التابع، ومنه التعرف على تأثير المتغيرات المستقلة المذكورة سلفا على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترتي الدراسة في الجزائر، سواء على المدى الطويل أو المدى القصير.

1- العرض الإحصائي لمتغيرات الدراسة في الجزائر

قبل عرض مختلف الاختبارات المتعلقة بالدراسة بالنسبة لحالة الجزائر سيتم تقديم عرض إحصائي لمتغيرات الدراسة، وذلك من خلال الجدول (3-11) الذي يبين هذه المتغيرات، من حيث المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، المجموع، وعدد المشاهدات.

كذلك يُلاحظ في حالة الجزائر مثل ما رأينا سابقا في حالة شمال إفريقيا، أن جميع المتغيرات حصلت على متوسطات حسابية بإشارة موجبة، باستثناء متغيري: الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب،

ومؤشر ضبط الفساد، واللذان حصلوا على متوسطين حسابيين بإشارة سالبة، وهذا ما يعكس الوضع في الجزائر على العموم في ما تعلق بهاذين المتغيرين، والذي يشهد تدبدا للناحية السياسية والأمنية، ولفساد الحاصل عموما.

جدول (3-11): العرض الإحصائي لمتغيرات الدراسة بالنسبة لحالة الجزائر

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المجموع	عدد المشاهدات	الفترة
fdi	0.623296	0.681084	22.43867	36	2015-1980
gdpper	2805.850	1309.389	101010.6	36	2015-1980
govcon	16.42179	2.496425	591.1843	36	2015-1980
cred	42.01773	33.51347	1512.638	36	2015-1980
er	46.20221	32.25970	1663.280	36	2015-1980
infra100	5.076806	2.410897	182.7650	36	2015-1980
op	57.30692	10.78635	2063.049	36	2015-1980
fdi	1.072256	0.589140	21.44513	20	2015-1996
ps	-1.412328	0.318968	-28.24656	20	2015-1996
corru	-0.650604	0.194807	-13.01208	20	2015-1996

المصدر: مُعد بالاعتماد على مخرجات التحليل باستخدام برنامج Eviews

2- دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

من أجل دراسة استقرارية متغيرات الدراسة الخاصة بحالة الجزائر، والتعرف على درجة استقرارها في المستوى أو الفرق الأول أو الثاني، ولكلا نموذجي الدراسة، الأول من 1980 إلى غاية 2015، والذي يشمل المتغيرات: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، سعر الصرف، عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص، الانفتاح التجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر، والثاني خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2015، والذي يشمل المتغيرات: الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، ضبط الفساد، والاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث أن دراسة الاستقرارية لجل هذه المتغيرات يكون من خلال الاستناد إلى اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey–fuller)، والموضحة في الجدولين (3-12)، و(3-13).

جدول (3-12): دراسة استقرارية المتغيرات (حالة الجزائر) عند المستوى (Level)

القيم الحرجة			إحصائية ADF test			المتغيرات
%10	%5	%1	Prob	القيمة	حالة	
عند المستوى (Level)						
النموذج الأول (1980-2015)						
-2.612874	-2.948404	-3.632900	0.3383	-1.878161	بقاطع	fdi
-3.204699	-3.544284	-4.243644	0.4412	-2.264448	بقاطع واتجاه	
-1.611059	-1.950687	-2.632688	*0.0976	-1.623730	بدون	
-2.612874	-2.948404	-3.632900	0.8206	-0.750144	بقاطع	gdpper
-3.204699	-3.544284	-4.243644	0.8141	-1.489676	بقاطع واتجاه	
-1.611059	-1.950687	-2.632688	0.7866	0.372493	بدون	
-2.614300	-2.951125	-3.639407	0.1816	-2.287309	بقاطع	govcon
-3.207094	-3.548490	-4.252879	0.4666	-2.215025	بقاطع واتجاه	
-1.611059	-1.950687	-2.632688	0.7969	0.412330	بدون	
-2.612874	-2.948404	-3.632900	0.8093	-0.791129	بقاطع	Infra100
-3.204699	-3.544284	-4.243644	0.6450	-1.876847	بقاطع واتجاه	
-1.611059	-1.950687	-2.632688	0.9875	2.001678	بدون	
-2.612874	-2.948404	-3.632900	0.5455	-1.452280	بقاطع	op
-3.204699	-3.544284	-4.243644	0.3677	-2.411297	بقاطع واتجاه	
-1.611059	-1.950687	-2.632688	0.5298	-0.406370	بدون	
-2.612874	-2.948404	-3.632900	0.7842	-0.875440	بقاطع	cred
-3.204699	-3.544284	-4.243644	0.9532	-0.827004	بقاطع واتجاه	
-1.611059	-1.950687	-2.632688	0.3269	-0.882113	بدون	
-2.612874	-2.948404	-3.632900	0.9653	0.152338	بقاطع	er
-3.221728	-3.574244	-4.309824	***0.0027	-4.862553	بقاطع واتجاه	
-1.610907	-1.951000	-2.634731	0.9683	1.560291	بدون	
النموذج الثاني (1996-2015)						

-2.655194	-3.029970	-3.831511	0.2911	-1.982612	بقاطع	fdi
-3.277364	-3.673616	-4.532598	0.6707	-1.786750	بقاطع واتجاه	
-1.607051	-1.960171	-2.692358	0.2473	-1.068532	بدون	
-2.655194	-3.029970	-3.831511	0.5174	-1.488636	بقاطع	corru
-3.277364	-3.673616	-4.532598	0.3407	-2.461194	بقاطع واتجاه	
-1.607051	-1.960171	-2.692358	0.6527	-0.051907	بدون	
-3.277364	-3.673616	-4.532598	0.5727	-1.983680	بقاطع	ps
-2.655194	-3.029970	-3.831511	0.5760	-1.366896	بقاطع واتجاه	
-1.607051	-1.960171	-2.692358	0.1621	-1.335036	بدون	

*ذات دلالة معنوية عند مستوى (10%)، ** ذات دلالة معنوية عند مستوى (5%)، *** ذات دلالة معنوية عند مستوى (1%)
المصدر: مُعد بالاعتماد على مخرجات التحليل باستخدام برنامج Eviews

من خلال الجدول (3-12) يتضح أن جميع متغيرات الدراسة، وفي كلا النموذجين لا تستقر عند المستوى (Level)، حيث أن القيمة الإحصائية لاختبار (ADF) بالنسبة لجميع المتغيرات فاقت قيمة (5%)، باستثناء متغير سعر الصرف (er)، حيث حقق في اختبار (ADF) في حالة القاطع والاتجاه قيمة احتمالية هي (0.0027)، حيث أن القيمة المحسوبة لهذا الاختبار عند هذا المتغير في حالة وجود القاطع والاتجاه أقل من القيم الحرجة للاختبار في هذه الحالة عند جميع المستويات (1%، 5%، 10%)، عكس بقية القيم المحسوبة لاختبار (ADF) التي كانت أكبر من القيم الحرجة عند (5%)، سواء بالنسبة لنفس المتغير في حالة عدم وجود القاطع والاتجاه أو في حالة وجود القاطع فقط، أو سواء بالنسبة لبقية المتغيرات.

وكذلك من خلال الجدول (3-13) يتضح أن جميع متغيرات الدراسة، وفي كلا النموذجين تستقر عند الفرق الأول (I(1))، حيث ان جميع المتغيرات وفي كلا النموذجين حققت في اختبار (ADF) قيمة احتمالية أقل من (5%)، باستثناء المتغيرات الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (cred)، وسعر الصرف (er) في النموذج الأول، ومؤشر ضبط الفساد (corru) في النموذج الثاني، بحيث أن هذه المتغيرات الثلاثة في حالة وجود القاطع والاتجاه حصلت في اختبار (ADF) على قيم محسوبة أكبر من القيم الحرجة عند المستويات (1%، 5%، 10%)، وبقيم احتمالية فاقت (10%).

مما سبق نستنتج أن جميع متغيرات الدراسة في حالة الجزائر وفي كلا النموذجين تستقر عند الفرق (التفاضل) الأول.

جدول (3-13): دراسة استقرارية المتغيرات (حالة الجزائر) عند الفرق الأول (1st difference)

القيم الحرجة			إحصائية ADF test			المتغيرات
%10	%5	%1	Prob	القيمة	حالة	
عند الفرق الأول (1 st difference)						
النموذج الأول (1980 - 2015)						
-2.615817	-2.954021	-3.646342	***0.0000	-5.848207	بقاطع	fdi
-3.209642	-3.552973	-4.262735	***0.0001	-5.909266	بقاطع واتجاه	
-1.610747	-1.951332	-2.636901	***0.0000	-5.948721	بدون	
-2.614300	-2.951125	-3.639407	***0.0005	-4.775967	بقاطع	gdpper
-3.207094	-3.548490	-4.252879	***0.0036	-4.665426	بقاطع واتجاه	
-1.610907	-1.951000	-2.634731	***0.0000	-4.785642	بدون	
-2.614300	-2.951125	-3.639407	***0.0030	-4.101465	بقاطع	govcon
-3.207094	-3.548490	-4.252879	**0.0155	-4.070649	بقاطع واتجاه	
-1.610907	-1.951000	-2.634731	***0.0002	-4.122027	بدون	
-2.614300	-2.951125	-3.639407	***0.0000	-5.876314	بقاطع	Infra100
-3.238054	-3.603202	-4.374307	***0.0024	-5.015713	بقاطع واتجاه	
-1.610907	-1.951000	-2.634731	***0.0000	-4.997503	بدون	
-2.614300	-2.951125	-3.639407	***0.0008	-4.586850	بقاطع	op
-3.207094	-3.548490	-4.252879	***0.0046	-4.566948	بقاطع واتجاه	
-1.610907	-1.951000	-2.634731	***0.0000	-4.654535	بدون	
-2.614300	-2.951125	-3.639407	**0.0379	-3.076988	بقاطع	cred
-3.207094	-3.548490	-4.252879	0.1398	-3.027614	بقاطع واتجاه	
-1.610907	-1.951000	-2.634731	***0.0024	-3.164633	بدون	

-2.614300	-2.951125	-3.639407	**0.0457	-2.992708	بقاطع	er
-3.207094	-3.548490	-4.252879	0.1688	-2.921032	بقاطع واتجاه	
-1.610907	-1.951000	-2.634731	**0.0270	-2.226316	بدون	
النموذج الثاني (1996 - 2015)						
-2.660551	-3.040391	-3.857386	***0.0043	-4.277693	بقاطع	fdi
-3.297799	-3.710482	-4.616209	***0.0028	-5.327218	بقاطع واتجاه	
-1.606610	-1.961409	-2.699769	***0.0002	-4.399663	بدون	
-2.660551	-3.040391	-3.857386	**0.0276	-3.349027	بقاطع	corru
-3.286909	-3.690814	-4.571559	0.1287	-3.132782	بقاطع واتجاه	
-1.606610	-1.961409	-2.699769	***0.0017	-3.466611	بدون	
-2.660551	-3.040391	-3.857386	**0.0221	-3.462319	بقاطع	ps
-3.297799	-3.710482	-4.616209	**0.0221	-4.175720	بقاطع واتجاه	
-1.606610	-1.961409	-2.699769	***0.0022	-3.343332	بدون	
*ذات دلالة معنوية عند مستوى (10%)، ** ذات دلالة معنوية عند مستوى (5%)، *** ذات دلالة معنوية عند مستوى (1%) المصدر: مُعد بالاعتماد على مخرجات التحليل باستخدام برنامج Eviews						

وعليه تُقبل الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على: وجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة عند المستوى $I(0)$.

كما تُرفض الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على: وجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة عند الفرق الأول $I(1)$ ، وتُقبل الفرضية البديلة التي تنص: عدم وجود جذر الوحدة عند المستوى $I(1)$ ، أي استقرار السلسلة عند الفرق الأول $I(1)$.

بعد التعرف على أن جميع المتغيرات تستقر عند الفرق الأول، سيتم فيما يلي اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة وبناء نموذج تصحيح الخطأ وبقية الاختبارات في كلا النموذجين الأول والثاني المتعلقين بحالة الجزائر.

3- اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة

سيتم الاعتماد على اختبار Johansen للتكامل المشترك متعدد المتغيرات لكلا النموذجين، والنتائج مدرجة في الجدول (3-14).

جدول (3-14): نتائج اختبار Johansen للتكامل المشترك متعدد المتغيرات بالنسبة للنموذجين

Prob	القيمة الحرجة عند 5%	Max-Eigen statistic	Prob	القيمة الحرجة عند 5%	Trace statistic	الفرضيات المتعلقة بعد معادلات التكامل المشترك
النموذج الأول (1980-2015)						
*0.0020	46.23142	57.80878	*0.0001	125.6154	160.6524	بدون
0.2195	40.07757	33.68727	**0.0149	95.75366	102.8437	على الأكثر 1
0.3154	33.87687	26.08737	0.0564	69.81889	69.15639	على الأكثر 2
0.3180	27.58434	20.34116	0.1309	47.85613	43.06902	على الأكثر 3
0.4456	21.13162	13.07197	0.2597	29.79707	22.72786	على الأكثر 4
0.2468	14.26460	9.500869	0.3081	15.49471	9.655891	على الأكثر 5
0.6938	3.841466	0.155022	0.6938	3.841466	0.155022	على الأكثر 6
النموذج الثاني (1996-2015)						
*0.0086	21.13162	26.29829	*0.0176	29.79707	33.56165	بدون
0.5865	14.26460	6.209554	0.5472	15.49471	7.263361	على الأكثر 1
0.3046	3.841466	1.053807	0.3046	3.841466	1.053807	على الأكثر 2

*هناك معادلة واحدة للتكامل المشترك ** هناك معادلتين للتكامل المشترك المصدر: مُعد بالاعتماد على مخرجات التحليل باستخدام برنامج Eviews

من خلال الجدول (3-14) يتضح أن النموذج الأول في اختبار (Trace) به معادلتين للتكامل المشترك، حيث حقق القيمتين المحسوبيتين في اختبار (Trace) هما القيمة (160.6524) في حالة بدون، والقيمة (102.8437) في حالة على الأكثر 1، وهي قيم أكبر من القيم الحرجة المقابلة لها كما هو موضح في نفس الجدول، ولهذا كانت مستوى معنوية النموذج الأول في هذا الاختبار (Trace) في حالتي بدون وعلى الأكثر 1 أقل من القيمة (5%)، ومنه تُرفض الفرضية العدمية في حالة بدون التي تشير إلى أن عدد معادلات التكامل المشترك هو: 0 (أي: $r \leq 0$)، وتُقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود معادلة واحدة للتكامل المشترك (أي: $r > 0$)، وكذلك في حالة على الأكثر 1 تُرفض الفرضية العدمية (H_0) التي تشير إلى أن عدد معادلات التكامل المشترك هو: 1 (أي: $r \leq 1$)، وتُقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود معادلتين للتكامل المشترك (أي: $r > 1$)، أما في البقية من على الأكثر 2 إلى غاية على الأكثر 6، فتُقبل الفرضية العدمية التي تترجم الفرضية البديلة التي تم قبولها في حالة على الأكثر 1.

كما يبين أيضا الجدول (3-14) أن النموذج الأول في اختبار (Max-Eigen) به معادلة واحدة للتكامل المشترك، حيث حقق القيمة المحسوبة في اختبار (Max-Eigen) هي (57.80878) في حالة بدون، وهي قيم أكبر من القيمة الحرجة المقابلة لها كما هو موضح في نفس الجدول، ولهذا كانت مستوى معنوية النموذج الأول في هذا الاختبار (Max-Eigen) في حالة بدون ذات مستوى معنوية عند (5%)، وعليه تُرفض الفرضية العدمية (H_0) التي تشير إلى أن عدد معادلات التكامل المشترك هو: 0 (أي: $r = 0$)، وتُقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود معادلة واحدة للتكامل المشترك (أي: $r = 0 + 1 = 1$)، أما في بقية الحالات من على الأكثر 1 إلى غاية على الأكثر 6 فتُقبل الفرضية العدمية (H_0)، والتي تؤكد الفرضية البديلة (H_1) التي تم قبولها في حالة بدون.

من خلال ما سبق نستنتج أن متغيرات النموذج الأول حسب نتائج كلا الاختبارين لها معادلة واحدة للتكامل المشترك.

أما بالنسبة للنموذج الثاني، فمن خلال الجدول (3-14) يظهر أن نتائج اختبار التكامل المشترك بالاستناد إلى كلا الاختبارين، توضح ان هناك معادلة واحدة للتكامل المشترك، حيث تُقبل الفرضية العدمية (H_0) في كلا الاختبارين، وفي كلا الحالتين على الأكثر 1 وعلى الأكثر 2، أما في حالة بدون فنُرفض الفرضية العدمية (H_0) وتُقبل الفرضية البديلة (H_1) في كلا الاختبارين، بالنظر إلى تحقيق قيمتين محسوبتين في كلا الاختبارين (Trace)، و (Max-Eigen) هما (33.56165)، (26.29829) أكبر من القيمتين الحرجتين لكلا الاختبارين (29.79707)، (21.13162) على التوالي، مما أفرز عن قيمتين احتماليتين أقل من (0.05)، أي ذات دلالة معنوية عند المستوى (5%).

وعليه فإن النموذج الثاني (حالة الجزائر)، تتكامل متغيراته في حالة بدون، أي وجود معادلة واحدة للتكامل المشترك.

4- معادلة التكامل المشترك

بما أن كلا نموذجي الدراسة (حالة الجزائر) لديها معادلة واحدة للتكامل المشترك، فإنه يمكن بناء نموذج تصحيح الخطأ، واستخراج متجه التكامل المشترك في كلا النموذجين، والنتائج ملخصة في الجدول (3-15).

من خلال الجدول (3-15) يتضح أن جميع معاملات متجه التكامل المشترك بالنسبة للنموذج الأول ذات دلالة معنوية عند (5%).

جدول (3-15): تقديرات متجه التكامل المشترك بالنسبة للنموذجين

النموذج الأول (2015-1980)							
fdi(-1)	gdpper(-1)	govcon(-1)	infra100(-1)	op(-1)	cred(-1)	er(-1)	constant
1.0000	0.001791 (-13.0805)	-0.456720 (11.9486)	-1.596057 (10.6437)	-0.056514 (4.72445)	-0.023773 (3.97859)	0.088952 (-14.0863)	11.40397
النموذج الثاني (2015-1996)							
fdi(-1)	corru(-1)	ps(-1)	constant				
1.0000	1.289331 (-2.44239)	0.265445 (-0.71444)	2.44239				

القيم بين قوسين هي t-Statistic

المصدر: مُعد بالاعتماد على مخرجات التحليل باستخدام برنامج Eviews

ومنه يمكن بناء معادلة التكامل المشترك بالنسبة للنموذج الأول على النحو الموالي:

$$fdi = 0.001791*gdpper(-1) - 0.456720*govcon(-1) - 1.596057*infra100(-1) - 0.056514*op(-1) - 0.023773*cred(-1) + 0.088952*er(-1) + 11.40397 \dots\dots\dots(3)$$

أيضا من خلال الجدول (3-15) يتضح أن متجه التكامل المشترك بالنسبة للنموذج الثاني يحوي معامل معنوي وآخر غير معنوي عند مستوى (5%) فأما المعنوي فهو يتعلق بمعامل مؤشر الفساد (corru)، وأما غير المعنوي فيتعلق بمعامل مؤشر الاستقرار السياسي (ps). وعلى العموم يمكن بناء معادلة التكامل المشترك بالنسبة للنموذج الثاني على النحو الموالي:

$$fdi = 1.289331*corru(-1) + 0.265445*ps(-1) + 2.44239 \dots\dots\dots(4)$$

من خلال المعادلة (3) نستنتج أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤثر إيجابيا بدرجة معنوية عند مستوى (5%) في المدى الطويل على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر، أي أنه يعتبر مؤشرا يحفز المستثمر الأجنبي ويجذبه لمباشرة الاستثمار في الجزائر.

كذلك تبين لنا المعادلة (3) أن مؤشر النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة يؤثر تأثيرا معنويا عند مستوى (5%) في المدى الطويل، وبالسلب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شمال إفريقيا، وهذا قد يرجع إلى أن النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة في الجزائر غير موجه بنسبة كثيرة إلى دعم الاستثمار الأجنبي المباشر، وإنما إلى دعم الاستثمارات المحلية، وخاصة بالنسبة لبرامج دعم الشباب في سبيل القيام باستثمارات مختلفة وتمويله بصيغ مختلفة خلال السنوات الأخيرة، ومثل هذه الاستثمارات تعتبر استثمارات منافسة للمستثمرين الأجانب، وعليه فإن مؤشر النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة في الجزائر يعتر مؤشرا غير محفز للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

من خلال المعادلة (3) أيضا يظهر جليا أن مؤشر البنية التحتية المُعبر عنه بعدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص يؤثر تأثيرا معنويا عند مستوى (5%) في المدى الطويل، وبعلاقة عكسية مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، أي أن المستثمر الأجنبي لا يحفز مؤشرا البنية التحتية في الجزائر وهذا قد يعود إلى مقارنته لها مع غيرها من الدول التي تتميز ببنية تحتية أفضل.

كذلك تبين لنا المعادلة (3) أن مؤشر الانفتاح التجاري يؤثر تأثيرا معنويا عند مستوى (5%) في المدى الطويل، وبالسلب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، أي أن هذا المؤشر هو مؤشر غير محفز للمستثمر الأجنبي على الاستثمار المباشر في الجزائر، ولعل هذا يعود إلى التدهور في صادرات وواردات الجزائر خلال السنوات الأخيرة بسبب السياسة النقشف التي تنتهجها الدولة الجزائرية بسبب تراجع أسعار البترول في السوق الدولية.

من خلال المعادلة (3) أيضا يظهر جليا أن الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص يؤثر تأثيرا معنويا عند مستوى (5%) في المدى الطويل، لكن بالسلب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، أي أنه لم يرقى حتى يكون محفزا للمستثمرين الأجانب، وقد يعود هذا إلى عدة أسباب مثل الإجراءات الإدارية المعقدة.

أما بالنسبة لمؤشر سعر الصرف، فمن خلال المعادلة (3) يتضح أنه يؤثر تأثيرا معنويا عند مستوى (5%) في المدى الطويل على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، وهذا قد يعكس

حالة الاستقرار الاقتصادي على العموم في الجزائر، والتي من خلال هذا المؤشر تعتبر محفزاً للمستثمر الأجنبي للاستثمار المباشر في الجزائر.

من خلال المعادلة (4) أيضا يتبين أن مؤشر ضبط الفساد يؤثر تأثيرا معنويا عند مستوى (5%) في المدى الطويل، وبالإيجاب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وهذا قد يعود إلى التحسن في إجراءات ضبط الفساد في الجزائر، ومنه فهو مؤشر محفز للمستثمر الأجنبي للاستثمار المباشر في الجزائر.

أيضا من خلال المعادلة (4) يتبين أن مؤشر الاستقرار السياسي يؤثر تأثيرا غير معنوي عند مستوى (5%) في المدى الطويل، وبالإيجاب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وعدم معنويته قد تعود إلى التحسن الملحوظ بالنسبة لحالة الجزائر في هذا مؤشر الاستقرار السياسي إلى أن وصلت إلى مرحلة أصبح هذا المؤشر برغم تأثيره الإيجابي على قرارات المستثمر الأجنبي للاستثمار المباشر في الجزائر إلا أنه غير معنوي، أي أن المستثمر الأجنبي تجاوز مرحلة التركيز على الجانب الأمني والسياسي في الجزائر حيث أصبح مرتاحا من هذا الجانب، وأصبح يركز على مؤشرات أخرى مثل التي سلف ذكرها.

مما سبق، ومن خلال أيضا النتائج المتوصل إليها في الجدول (3-16) الخاص بتقدير نموذج تصحيح الخطأ، وبالأخص ما تعلق بمعامل التصحيح بالنسبة للنموذج الأول، فإنه على العموم نستخلص أن كلا من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف يؤثران في المدى البعيد تأثيرا إيجابيا عند مستوى معنوية (5%) على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر، أما بالنسبة للنفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، والائتمان الممنوح للقطاع المصرفي، وعدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص، والانفتاح التجاري فتؤثر في المدى تأثيرا سلبيا عند مستوى معنوية (5%) على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر.

أما بالنسبة لمؤشري الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، وضبط الفساد فمن خلال ما سبق، ومن خلال أيضا النتائج المتوصل إليها في الجدول (3-16) الخاص بتقدير نموذج تصحيح الخطأ، وبالأخص ما تعلق بمعامل التصحيح بالنسبة للنموذج الثاني، نستخلص أن كلا المؤشرين لا

يؤثران في المدى البعيد تأثير معنويًا عند مستوى (5%) على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر.

5- نموذج تصحيح الخطأ

يمكن بناء نموذج تصحيح الخطأ الذي يحوي متجه التكامل المشترك لكلا النموذجين الملخصين في الجدول (3-15)، والمعاملات قصيرة الأجل للمتغيرات المستقلة (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، سعر الصرف، عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص، الانفتاح التجاري، الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، ضبط الفساد) والتي لها علاقة بالمتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر كما هو ملخص في الجدول (3-16).

ومن خلال إعادة تقدير المتغيرات الملخصة في الجدول (3-16) بطريقة المربعات الصغرى، ومن خلال المعادلتين الموضحتين أدناه بالنسبة لكلا النموذجين، نحصل على النتائج الملخصة في عمود (prob)، والمتعلقة بدرجة المعنوية عند مستوى (5%) لجل معاملات المتغيرات الموضحة في نفس الجدول.

بالنسبة للنموذج الأول

$$D(FDI) = C(1)*(FDI(-1) - 0.0017907445223*GDPPER(-1) + 0.456720453009*GOVCON(-1) - 0.0889521631251*ER(-1) + 0.0237734168413*CRED(-1) + 1.59605672835*INFRA100(-1) + 0.0565141555244*OP(-1) - 11.4039660433) + C(2)*D(FDI(-1)) + C(3)*D(FDI(-2)) + C(4)*D(GDPPER(-1)) + C(5)*D(GDPPER(-2)) + C(6)*D(GOVCON(-1)) + C(7)*D(GOVCON(-2)) + C(8)*D(ER(-1)) + C(9)*D(ER(-2)) + C(10)*D(CRED(-1)) + C(11)*D(CRED(-2)) + C(12)*D(INFRA100(-1)) + C(13)*D(INFRA100(-2)) + C(14)*D(OP(-1)) + C(15)*D(OP(-2)) + C(16)$$

بالنسبة للنموذج الثاني كما يلي:

$$D(FDI) = C(1)*(FDI(-1) - 0.265444726494*PS(-1) - 1.28933140028*CORRU(-1) - 2.42625890155) + C(2)*D(FDI(-1)) + C(3)*D(FDI(-2)) + C(4)*D(PS(-1)) + C(5)*D(PS(-2)) + C(6)*D(CORRU(-1)) + C(7)*D(CORRU(-2)) + C(8)$$

بالنسبة للنموذج الأول ومن خلال الجدول (3-16) يتضح أن معامل نموذج تصحيح الخطأ بالنسبة لهذا النموذج، أو بتعبير آخر معامل متجه التكامل المشترك ليس له دلالة معنوية عند مستوى (5%)، حيث حققت (t-Statistic) قيمة (-0.633286)، بقيمة احتمالية (0.5350).

جدول (3-16): نتائج تقدير معاملات نموذج تصحيح الخطأ بالنسبة للنموذجين (المتغير التابع: الاستثمار الأجنبي المباشر)

معاملات كلا من:	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	t-Statistic	Prob
النموذج الأول (2015-1980)				
معادلة التكامل المشترك (معامل التصحيح)	-0.139137	0.219707	-0.633286	0.5350
D(fdi(-1))	-0.044392	0.30903	-0.14365	0.8875
D(fdi(-2))	-0.236627	0.20946	-1.12968	0.2743
D(gdpper(-1))	-0.000228	0.00061	-0.37403	0.7130
D(gdpper (-2))	-9.32E-05	0.00048	-0.19433	0.8482
D(govcon(-1))	-0.035043	0.12438	-0.28173	0.7816
D(govcon (-2))	0.080617	0.12637	0.63795	0.5320
D(cred(-1))	-0.015646	0.01605	-0.97475	0.3433
D(cred (-2))	-0.011739	0.01656	-0.70874	0.4881
D(er(-1))	-0.008657	0.04014	-0.21569	0.8318
D(er (-2))	0.025765	0.03715	0.69356	0.4973
D(infra100(-1))	0.235282	0.48597	0.48415	0.6345
D(infra100 (-2))	0.333083	0.38479	0.86563	0.3987
D(op(-1))	0.015200	0.02638	0.57623	0.5720
D(op (-2))	-0.009036	0.02977	-0.30351	0.7652
الثابت	-0.160913	0.12798	-1.25737	0.2256
R-squared	0.511489		F-statistic	1.186640
			Prob	0.364220
النموذج الثاني (2015-1996)				
معادلة التكامل المشترك (معامل التصحيح)	0.407612	0.58161	0.70083	0.5011
D(fdi(-1))	-0.509823	0.65094	-0.78321	0.4536
D(fdi(-2))	-0.638672	0.40409	-1.58053	0.1484
D(ps(-1))	1.177090	0.97620	1.20579	0.2586
D(ps (-2))	1.151058	1.20453	0.95561	0.3642
D(corr(-1))	1.036801	1.82348	0.56858	0.5835
D(corr (-2))	-1.258331	1.40023	-0.89866	0.3922
الثابت	-0.184085	0.14886	-1.23666	0.2475
R-squared	0.508020		F-statistic	1.327632
			Prob	0.338283

*** ذات دلالة معنوية عند مستوى (1%) ** ذات دلالة معنوية عند مستوى (5%)

المصدر: مُعد بالاعتماد على مخرجات التحليل باستخدام برنامج Eviews

أما بالنسبة لقيمة معامل تصحيح الخطأ فهي (-0.139137)، وبما أنها بإشارة سالبة وغير معنوية، مما يعني موافقتها للنتائج المتوصل إليها في التكامل المشترك، والموضحة نتائجه في الجدول (3-14)، مما يعني أن كلا من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، سعر الصرف، عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص، الانفتاح التجاري هي متغيرات متكاملة تكاملا متزامنا في المدى البعيد

تعمل مع بعضها على تصحيح الخطأ الحاصل في الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر بصورة غير معنوية عند مستوى (5%)، وبسرعة (13.91%) والعودة إلى حالة التوازن، أي أنها تعمل مع بعضها على إرجاع التدبب والانحراف عن حالة التوازن التي قد تحدث في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى شمال الجزائر بسرعة (13.91%) إلى حالة التوازن، وهي سرعة متوسطة وغي معنوية عند مستوى (5%).

بالنسبة للنموذج الثاني ومن خلال الجدول (3-16) يتضح أن معامل نموذج تصحيح الخطأ بالنسبة لهذا النموذج، أو بتعبير آخر معامل متجه التكامل المشترك ليس له دلالة معنوية عند مستوى (5%)، حيث حققت (t-Statistic) قيمة (0.70083)، بقيمة احتمالية (0.5011)، أما بالنسبة لقيمة معامل تصحيح الخطأ فهي (0.407612)، وبما أنها بإشارة موجبة وغير معنوية، مما يعني عدم موافقتها للنتائج المتوصل إليها في التكامل المشترك، والموضحة نتائجه في الجدول (3-14)، مما يعني أن هذه المتغيرات لم يُثبت تكاملها من خلال نموذج تصحيح الخطأ، والذي حقق معاملا موجبا، أي عدم قبول النتيجة المتوصل إليها في الجدول (3-14) والمتعلقة بتكامل هذه المتغيرات وهي الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب وضبط الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر.

6- نتائج اختبار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في المدى القصير

من أجل الكشف عن مدى تأثير المتغيرات المستقلة (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، سعر الصرف، عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص، الانفتاح التجاري، الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، ضبط الفساد) على المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) في المدى القصير، سيتم الاعتماد على اختبار (Wald)، المُطبق على المعاملات قصيرة الأجل بالنسبة لمتغيرات الدراسة المستقلة في معدلة نموذج تصحيح الخطأ الواردة سابقا، وبالنسبة لكلا النموذجين، والنتائج ملخصة في الجدول (3-17).

جدول (3-17): نتائج اختبار (Wald) للمعاملات قصيرة الأجل

المتغير	Chi-Square	P-Value	السببية قصيرة الأجل
النموذج الأول (2015-1980)			
gdpper	0.139951	0.9324	لا توجد
govcon	0.622888	0.7324	لا توجد
infra100	0.758917	0.6842	لا توجد
op	0.475221	0.7885	لا توجد
cred	1.799585	0.4067	لا توجد
er	0.488242	0.7834	لا توجد
النموذج الثاني (2015-1996)			
corru	0.921555	0.6308	لا توجد
ps	2.238460	0.3265	لا توجد

المصدر: مُعد بالاعتماد على مخرجات التحليل باستخدام برنامج Eviews

من خلال الجدول (3-17) يتضح أن جميع المتغيرات المستقلة بالنسبة لكلا النموذجين لا تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر في المدى القصير، حيث أن قيم (Chi-Square) بالنسبة لجميع المتغيرات المستقلة وفي كلا النموذجين حققت قيما احتمالية (P-Value) فاقت جميعها (5%).

وبما أن كلا من المتغيرين الاستقرار السياسي وانتقاء العنف والإرهاب، وضبط الفساد لا يؤثران في المدى القصير، بالإضافة إلى نفي تأثيرهما في المدى البعيد على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر، بعد التوصل إلى معامل تصحيح الخطأ بالنسبة للنموذج الثاني على أنه بإشارة موجبة، فإنه يتم إخضاع كلا المتغيرين إلى اختبار (Granger Causality) للتعرف أكثر على مدى سببيتهما من عدمها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، والموضحة نتائجها في الجدول (3-18).

جدول (3-18): نتائج اختبار Granger Causality للنموذج الثاني (2015-1996)

الفرضية العدمية	F-Statistic	Prob
corru لا يؤثر على fdi	1.11041	0.3587
ps لا يؤثر على fdi	0.62119	0.5525

المصدر: مُعد بالاعتماد على مخرجات التحليل باستخدام برنامج Eviews

من خلال الجدول (3-18) يتضح أن كلا المتغيرين ضبط الفساد، والاستقرار السياسي وانتقاء العنف والإرهاب لا يتسببان في الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر، حيث حققت قيمة (F-

(Statistic) في كلا المتغيرين قيمتين احتماليتين فاقت (5%)، أي قبول الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على أنه: لا يتسبب المتغير المستقل في المتغير التابع.

ومنه تُرفض الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على أنه:

تؤثر المؤشرات الكمية والنوعية التي تميز البيئة الاستثمارية لدولة الجزائر تأثيرا إيجابيا ذو دلالة معنوية عند مستوى (5%) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها سواء في المدى القصير أو الطويل.

وتُستبدل بالفرضية البديلة التي تنص على أنه:

يؤثر تأثيرا إيجابيا معنويا في المدى الطويل عند مستوى (5%) كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، أما كل من النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، الانتماء المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، الانفتاح التجاري، عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص، فيؤثرون تأثيرا سلبيا معنويا في المدى الطويل عند مستوى (5%)، وذلك على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة الجزائر، أما الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، وضبط الفساد فلا يؤثران تأثيرا معنويا عند مستوى (5%) في المدى الطويل على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة الجزائر، في حين لا يوجد أي متغير يؤثر تأثيرا معنويا عند مستوى (5%) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة الجزائر في المدى القصير

وللتأكد من سلامة نموذجي تصحيح الخطأ الموضحين في الجدول (3-16)، ثم اختبارهما من حيث التوزيع الطبيعي للبواقي، والارتباط التسلسلي، وتجانس التباين، والنتائج بالنسبة لكلا النموذجين موضحة في الجدول (3-19).

يُلاحظ من الجدول (3-19) أن كلا نموذجي تصحيح الخطأ الموضحين في الجدول (3-16) لا يعانيان من مشاكل عدم التوزيع الطبيعي، أو الارتباط التسلسلي للبواقي، أو عدم تجانس التباين، وهذا ما أثبتته القيم الاحتمالية المحصل عليها لكل من اختبار (Jarque-Bera) واختبار (Breusch-Gogfrey) (Serial correlation LM test)، واختبار (Heteroskedasticity) والتي تجاوزت القيمة (5%).

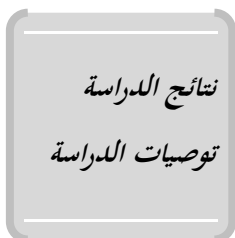
جدول (3-19): اختبارات بعدية متعلقة بالنموذجين

النموذج الأول (1980-2015)				
اختبار Jarque-Bera	قيمة الاختبار		Prob	
	0.508910		0.775339	
اختبار الارتباط التسلسلي (Breusch-Godfrey)	F-statistic	Prob	Obs*R-squared	Prob
	0.624729	0.5488	2.537446	0.2812
اختبار Heteroskedasticity (Breusch-Pagan-Godfrey)	F-statistic	Prob	Obs*R-squared	Prob
	1.091287	0.4573	22.29741	0.3825
النموذج الثاني (1996-2015)				
اختبار Jarque-Bera	قيمة الاختبار		Prob	
	1.532972		0.464643	
اختبار الارتباط التسلسلي (Breusch-Godfrey)	F-statistic	Prob	Obs*R-squared	Prob
	0.420763	0.6721	1.824383	0.4016
اختبار Heteroskedasticity (Breusch-Pagan-Godfrey)	F-statistic	Prob	Obs*R-squared	Prob
	1.365656	0.3482	10.83129	0.2875

المصدر: مُعد بالاعتماد على مخرجات التحليل باستخدام برنامج Eviews

من خلال هذا الفصل يُلاحظ أن هناك اختلافا على العموم بين أساليب ونتائج الدراسة القياسية بالنسبة لمنطقة شمال إفريقيا مقارنة بالجزائر، حيث أنه في الدراسة القياسية المتعلقة بدول شمال إفريقيا تم الاعتماد على البنائ داتا وما لها من ميزات، حيث يتم الاعتماد على بيانات مقطعية لسلاسل زمنية ، أما في حالة الجزائر فتم الاعتماد فقط على السلاسل الزمنية المناسبة لذلك، أما من ناحية النتائج فقد أسفرت عن وجود اتفاق إلى حد ما في ما تعلق باختبارات التكامل المشترك بين الحالتين، وأيضا في ما تعلق ببناء نموذج تصحيح الخطأ الذي أسفر عموما على تأكيد نتائج التكامل المشترك ما عدا ما تعلق بالنموذج الثاني لحالة الجزائر الذي نفى وجوده بسبب معامل تصحيح الخطأ الذي كان موجبا، بالإضافة إلى تباين الدراستين فيما تعلق بتأثير متغيرات الدراسة المستقلة على المتغير التابع في المدى الطويل، مع اتفاقهما عموما بعدم وجود متغيرات مستقلة تؤثر تأثيرا معنويا على المتغير التابع في المدى القصير باستثناء تأثير الانفتاح التجاري على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شمال إفريقيا.

خاتمة



بالاستناد إلى المحطات المتنوعة والمراحل المختلفة في هذه الدراسة، يمكن تشكيل تصور واضح وجلي عن الاستثمار وأنواعه المختلفة، بالإضافة إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر بنوعيه الاستثمار الأجنبي غير المباشر، والاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى أهمية الجهة المسيرة للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المضييفة أو المستثمر الأجنبي في حد ذاته، مع الاطلاع على مختلف النظريات المفسرة لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول إلى أخرى عبر مختلف أقاليم العالم، وما لا يقل أهمية هو التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى آثار الأزمات بشتى أنواعها على تدفقاته في مختلف أنحاء العالم، والتي لها آثار بدورها على اقتصاديات الدول بما فيها الدول النامية.

وبالنظر إلى الآثار المتنوعة للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية، في مختلف أقاليم العالم، فقد تناولت هذه الدراسة منطقة شمال إفريقيا بدولها الخمسة وهي الجزائر والمغرب وتونس وليبيا ومصر، مع محاولة التركيز على حالة الجزائر، وذلك من خلال عدد من المؤشرات الكمية والنوعية، تم اختيارها استنادا إلى عدد من الدراسات السابقة المتاحة، والمُعتمدة في الدراسة القياسية، مع عرض موقع دول المنطقة أيضا في بعض من المؤشرات الدولية المختارة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، منها ما تعلق بالجانب النظري، وآخر بالجانب التحليلي، بالإضافة إلى ما تعلق بالدراسة القياسية، وفيما يلي عرض لأهم هذه النتائج.

1- نتائج الدراسة

1-4- النتائج المتعلقة بالجانب النظري

من خلال الجانب النظري يمكن استخلاص أهم نتائجه كما يلي:

- الاستثمار هو نشاط يعتمد على توظيف الأموال في موجودات مادية أو مالية سواء طويلة أو قصيرة الأجل من أجل تحقيق الأرباح سواء في المدى القصير أو المتوسط أو الطويل.
- هناك العديد من أنواع الاستثمار حسب تصنيف العديد من الكتاب والباحثين، وعلى العموم يمكن تقسيمه إلى الاستثمار العام (الحكومي): وهو الاستثمار الذي تتولى الدولة القيام به، والاستثمار الخاص الذي من أمثلته شركات المساهمة أو الشركات الفردية، بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي وهو استثمار يقوم به المستثمر في دولة أخرى أجنبية عنه، سواء في شكل أصول حقيقية أو أصول مالية، مع امتلاك أو عدم امتلاك حقوق إدارته، من أجل تحقيق أهداف معينة مثل التوسع أو زيادة الأرباح، أو استغلال ميزات في البلد المضيف مثل العمالة الرخيصة وغيرها.

- هناك نوعين رئيسيين من الاستثمارات الأجنبية هما الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن نقل رؤوس الأموال من المقيمين في دولة ما إلى أصول الاقتصاد العيني في دولة أخرى مضيضة، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فهو تحويل رؤوس الأموال من المقيمين في بلد ما إلى أصول الاقتصاد المالي في دولة أخرى.
- هناك نوعين من الاستثمار الأجنبي المباشر وهما الاستثمار الأجنبي المشترك والذي يكون مشتركاً بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي، والنوع الثاني وهو الاستثمار الأجنبي المباشر المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي وهذا النوع يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، وفي إدارة مشروعه الاستثماري في البلد المضيف.
- هناك العديد من النظريات التي فسرت الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهات نظر مختلفة ومتقاطعة، من بينها نظرية المنشأة الصناعية، نظرية رد فعل احتكار القلة والاستثمار الأجنبي المباشر، نظرية الموقع، النظرية الانتقائية، نظرية أسواق الصرف الأجنبي.
- عرف التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم تأثيراً كبيراً بالأزمات الاقتصادية، وبالروب والنزاعات، وعلى العموم فقد شهد انتعاشاً ملحوظاً خلال العقد الأخير برغم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008، وذلك بالمقارنة على ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية وأيضاً بعدها.
- عرف التوزيع العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر سواء الوارد منه أو الصادر من العالم هيمنة الدول المتقدمة بنسبة كبيرة على هذه التدفقات تليها الدول النامية، التي احتلت فيها دول قارة آسيا المرتبة الأولى، أما المركز الأخير فيعود للدول الإفريقية.
- هناك عدة تقسيمات وتصنيفات تتعلق بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، فمثلاً هناك وجهة نظر صنفتها إلى محددات تقليدية وغير تقليدية، وهناك أيضاً وجهة نظر أخرى ترى بوجود محددات أساسية وأخرى تكميلية.
- كما أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول المضيضة آثاراً إيجابية على اقتصادياتها، فإن لها آثاراً سلبية مثل التبعية الاقتصادية والسياسية.

4-2- النتائج المتعلقة بالجانب التحليلي

- من خلال الجانب التحليلي يمكن استخلاص أهم نتائجه كما يلي:
- عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا تباينا بين الدول الخمسة الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، مصر، إلا أن معظمها عموما عرفت قيما مرتفعة من هذه التدفقات خلال الفترة (2006-2008).
 - بالنسبة لمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يمكن ترتيب دول شمال إفريقيا من حيث أكبر القيم المحققة في هذا المؤشر خلال الفترة (1996-2015) على النحو التالي: المركز الأول ليبيا، ثم تأتي في المركز الثاني الجزائر، ثم ثالثا تأتي تونس، ثم في المركز الرابع مصر، وأخيرا في المركز الخامس تأتي دولة المغرب.
 - بالنسبة لمؤشر النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، فإنه يمكن ترتيب دول شمال إفريقيا من حيث أكبر النسب المحققة في هذا المؤشر خلال الفترة (1996-2015) على النحو التالي: المركز الأول يعود إلى ليبيا، تليها الجزائر، بعدها في المركز الثالث المغرب، ثم تونس، لتأتي في المركز الخامس والأخير دولة مصر.
 - بالنسبة لمؤشر سعر الصرف، يمكن ترتيب دول شمال إفريقيا من حيث قوة العملة المحلية خلال الفترة (1996-2015) على النحو التالي: المركز الأول يعود إلى ليبيا، بعدها تونس، أما المركز الثالث فمن نصيب مصر، والمغرب في المركز الرابع، لتأتي في المركز الخامس والأخير الجزائر.
 - بالنسبة لمؤشر الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، فإنه يمكن ترتيب دول شمال إفريقيا من حيث أكبر النسب المحققة في هذا المؤشر خلال الفترة (1996-2015) على النحو التالي: المركز الأول يعود إلى دولة المغرب، والثاني حقيقته مصر، أما الثالث فمن نصيب ليبيا، كما أن تونس نالت المركز الرابع، لتأتي في المركز الخامس والأخير الجزائر.
 - بالنسبة لمؤشر الانفتاح التجاري، فإنه يمكن ترتيب دول شمال إفريقيا من حيث أكبر النسب المحققة في هذا المؤشر خلال الفترة (1996-2015) على النحو التالي: المركز الأول يعود إلى ليبيا، لتحل بعدها تونس، ثم المغرب، أما المركز الرابع فعاد للجزائر، أما المركز الخامس والأخير فمن نصيب مصر.
 - بالنسبة لمؤشر خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص، فإنه يمكن ترتيب دول شمال إفريقيا من حيث أكبر عدد من الخطوط لكل 100 شخص والمحققة في هذا المؤشر خلال الفترة (1996-2015) على النحو التالي: المركز الأول من نصيب ليبيا، ثم تأتي مصر، بعدها تونس، ثم تليها المغرب، لتحل الجزائر في المركز الخامس والأخير.

- بالنسبة لمؤشر ضبط الفساد، فإنه يمكن ترتيب دول شمال إفريقيا من حيث أفضل رصيد محقق في هذا المؤشر خلال الفترة (1996-2015) على النحو التالي: المركز الأول لتونس، الثاني للمغرب، الثالث لمصر، الرابع للجزائر، والخامس والأخير يعود إلى ليبيا.
- بالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، فإنه يمكن ترتيب دول شمال إفريقيا من حيث أفضل رصيد محقق في هذا المؤشر خلال الفترة (1996-2015) على النحو التالي: المركز الأول يعود لليبيا (والتي حققت أيضا أسوأ رصيد في هذا المؤشر)، المركز الثاني لتونس، ثم يأتي المغرب ثالثا، ثم في المركز الرابع مصر، لتحل الجزائر في المركز الخامس والأخير.
- أما بالنسبة لمؤشرات العولمة والحرية الاقتصادية، والتنمية البشرية، والتنافسية، وممارسة الأعمال، فإن دول شمال إفريقيا عرفت على العموم تحسنا خلال السنوات الأخيرة من الفترة (1996-2015) مقارنة ببدايتها.

3-4- النتائج المتعلقة بالدراسة القياسية

من خلال الدراسة القياسية تم التوصل إلى النتائج التالية:

1-3-1 بالنسبة لدول شمال إفريقيا

خلال الدراسة القياسية لدول شمال إفريقيا تم الاعتماد على البنائ داتا، واستخدام اختبار التكامل المشترك، بالإضافة إلى بناء نموذج تصحيح الخطأ، وذلك للفترة (1996-2015)، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يوجد تأثير إيجابي معنوي للاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب في دول شمال إفريقيا على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، وهذا يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (Hoa & Lin, 2016)، كما تختلف مع دراسة (Kariuki, 2015) التي توصلت إلى وجود تأثير سلبي غير معنوي لمؤشر للخطر السياسي، وهو مؤشر مماثل جدا لمؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، أي أن هناك اختلافا بين الدراسة الحالية والدراسات الأخرى من حيث تبني المؤشرات، حيث أن هناك دراسات أخرى لم تتبنى هذا المؤشر نهائيا، ودراسات أخرى تبنت مؤشرات أخرى تقيس الخطر بصفة عامة مثل دراسة (Masca, 2008 & Demirhan)، والتي اعتمدت على مؤشر الخطر.

- يوجد تأثير إيجابي معنوي للنفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة في دول شمال إفريقيا على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، وهذا يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (Anyanwu, 2011) التي توصلت إلى أن نفقات الاستهلاك الحكومي العالية تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى إفريقي.
- يوجد تأثير إيجابي معنوي للبنية التحتية (خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص) في دول شمال إفريقيا على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، وهذا يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (Demirhan & Masca, 2008) (بالاعتماد على خطوط الهاتف لكل 1000 شخص)، ودراسة (Kariuki, 2015)، وكذلك دراسة (Asiedu, 2002) التي توصلت إلى وجود أثر إيجابي للبنية التحتية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول أخرى غير دول جنوب الصحراء الكبرى لإفريقيا حيث أن هذه العينة من الدول بنيتها التحتية لا تؤثر تأثيراً ذو دلالة إحصائية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها.
- يوجد تأثير سلبي معنوي لحجم السوق (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) في دول شمال إفريقيا على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، وهذا يختلف مع ما توصلت إليه دراسة (Hoa & Lin, 2016)، ودراسة (Anyanwu, 2011) التي بينت وجود علاقة إيجابية بين حجم السوق والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، وكذلك تختلف الدراسة الحالية مع دراسة (Abdul Mottaleb & Kalirajan, 2010) (والتي اعتمدت على الناتج الإجمالي الواسع، معدل النمو المرتفع في الناتج المحلي الإجمالي)، وكذلك مع دراسة (Demirhan & Masca, 2008) (التي اعتمدت على معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، حيث أن جل هذه الدراسات السابقة توصلت إلى وجود تأثير أو علاقة إيجابية لحجم السوق والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وهذا عكس ما توصلت إليه الدراسة الحالية.
- يوجد تأثير سلبي معنوي للائتمان الممنوح للمقدم للقطاع الخاص في دول شمال إفريقيا على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، وهذا يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (Anyanwu, 2011) التي توصلت إلى أن التطور المالي العالي له تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى إفريقيا (بحيث أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يعد من

أشكال التطور المالي)، كما تتفق مع دراسة (Wilhelms & Witter, 1998)، التي توصلت إلى أن توفر القروض يعد من بين أهم المحددات معنوية في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- يوجد تأثير سلبي معنوي لضبط الفساد في دول شمال إفريقيا على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، وهذا يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (Wilhelms & Witter, 1998) التي توصلت إلى أن قلة الفساد من المحددات المعنوية التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الناشئة.

- يوجد تأثير غير معنوي لمؤشر الانفتاح التجاري في دول شمال إفريقيا على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، وهذا يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (Bevan & Estrin, 2004)، إلا أن هذا يختلف مع ما توصلت إليه دراسات أخرى مثل دراسة (Kariuki, 2015)، ودراسة (Abdul Mottaleb & Kalirajan, 2010)، ودراسة (Asiedu, 2002).

- يوجد تأثير غير معنوي لمؤشر سعر الصرف (والذي يعبر عن الاستقرار الاقتصادي) في دول شمال إفريقيا على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، وهذا يختلف مع ما توصلت إليه دراسة (Demirhan & Masca, 2008) التي توصلت إلى وجود تأثير معنوي سلبي لمعدل التضخم (والذي يعبر أيضا عن الاستقرار الاقتصادي لكن بعلاقة عكسية مع سعر الصرف) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة.

- كل هذه النتائج السابقة والمتعلقة بالمحددات المميزة للبيئة الاستثمارية في شمال إفريقيا كانت بالنسبة لنتائج الدراسة على المدى الطويل، أما على المدى القصير فلا يؤثر أي مؤشر تأثيرا معنويا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة باستثناء مؤشر الانفتاح التجاري، وهذا ما يميز أيضا هذه الدراسة الحالية التي حددت المؤشرات التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا سواء في المدى الطويل أو المدى القصير.

1-3-2- بالنسبة لحالة الجزائر

خلال الدراسة القياسية لحالة الجزائر والتي تم تقسيمها إلى نموذجين الأول متعلق بالفترة (1996-2015)، والثاني بالنسبة للفترة (1980-2015)، تم الاعتماد على السلاسل الزمنية، واستخدام اختبار التكامل المشترك، بالإضافة إلى بناء نموذج تصحيح الخطأ، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تتفق الدراسة الحالية مع دراسة (Tsen, 2005) في التأثير الإيجابي المعنوي لكل من حجم السوق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع اختلافهما في أن الدراسة الحالية توصلت إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لسعر الصرف، وسلبى للبنية التحتية على تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر، في حين دراسة (Tsen, 2005) توصلت إلى وجود تأثير إيجابي (طردي) للبنية التحتية، وسلبى (عكسي) لسعر الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى ماليزيا.

- تختلف الدراسة الحالية مع دراسة (داودي، 2011) في أن الدراسة الحالية بينت وجود تأثير سلبي معنوي للانفتاح التجاري على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، وهذا عكس ما توصلت إليه دراسة (داودي، 2011)، بالإضافة إلى وجود علاقة بين الاستقرار الاقتصادي (بالاعتماد على التغير في معدل سعر الصرف) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب ما توصلت إليه الدراسة الحالية، وهذا عكس ما توصلت إليه دراسة (داودي، 2011)، والتي توصلت إلى عكس ذلك (من خلال الاعتماد على التغير في معدل التضخم)، بالإضافة إلى أن الدراسة الحالية توصلت وجود علاقة بين النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، أما دراسة (داودي، 2011) فتوصلت إلى أن الإنفاق العام ليس له علاقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، ولعل كل هذه الاختلافات بالرغم من أن الدراستين تعلقت بنفس البلد وهو الجزائر يعود إلى اختلاف المتغيرات المدرجة في كلال الدراستين، بالإضافة إلى اختلاف الفترة الزمنية المعتمدة في كلاهما، حيث أن الدراسة الحالية احتوت بيانات حديثة من 2011 إلى غاية 2015، والتي عرفت كثيرا من التغيرات في كثير من المتغيرات الاقتصادية الكمية والنوعية.

- كما توصلت الدراسة الحالية إلى عدم وجود تأثير معنوي لمؤشري الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، وضبط الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، وهما مؤشرين لم يدرجا في دراسة (داودي، 2011).

5- توصيات الدراسة

- من خلال النتائج السابقة يمكن تقديم جملة من التوصيات قد تفيد متخذي القرار في دول شمال إفريقيا، والجزائر خصوصا، وهي كما يلي:
- على دول شمال إفريقيا أن تهتم بتحسين وضعيتها في مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، بالنظر إلى تأثيره الإيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها.
- على دول شمال إفريقيا أن تعمل على زيادة الأموال الموجهة للانفاق على الاستهلاك العام، والذي يعتبر عاملا محفزا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.
- على دول شمال إفريقيا أن تعمل أيضا في سبيل التحسين المستمر لبنيتها التحتية، والتي تعد هي أيضا عاملا جاذبا للمستثمرين الأجانب للاستثمار على أراضيها.
- على دول شمال إفريقيا أن تعمل على تحسين نصيب فردا من الناتج المحلي الإجمالي، ليتغير من حالة منفرة إلى حالة جاذبة للمستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر بها.
- أيضا على دول شمال إفريقيا أن تعمل على تحسين وضعيتها في مؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وتزيد وتسهل على الخواص عملية الحصول على القروض المحلية، وترقى بها إلى مستوى يجعله عاملا محفزا أيضا لا عاملا منفرا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- على دول شمال إفريقيا أن تزيد من وتيرة الصادرات والواردات حتى يكون لها تأثير إيجابي ليس فقط على المدى القصير وإنما على المدى الطويل أيضا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها.

- على دول شمال إفريقيا أيضا أن تهتم بسعر الصرف حتى تجعل منه هو أيضا أداة فعالة في جذب المستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر بها.
- على الجزائر أن تعمل على تحسين نصيب فردا من الناتج المحلي الإجمالي بشكل مستمر حتى يكون دائما عاملا جاذبا للمستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر على أراضيها.
- على الجزائر أن تهتم وتركز على سعر صرف عملتها حتى يكون دائما عاملا جاذبا للمستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر بها.
- على الجزائر أن تعمل على توجيه النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة إلى القطاعات التي تستقطب المستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر بها.
- كما على الجزائر أن تعمل على تحسين وضعيتها في كل من الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، الانفتاح التجاري حتى يكونا عاملين محفزين لا منفريين للمستثمرين الأجانب بغية الاستثمار المباشر بها.
- أما عن التأثير السلبي لعدد خطوط الهاتف الثابت على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، فلعل هذا إشارة إلى التوجه الحالي نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة التي يرغب المستثمرون الأجانب توفرها في البلد المضيف، أو لعل خطوط الهاتف الثابت التي لازالت تستخدم حتى في وسائل الاتصال الحديثة مثل الإنترنت لا ترقى إلى المستوى المطلوب الذي يرغب فيه المستثمر الأجنبي، أي على الدولة أن تعمل على تحسين عدد خطوط الهاتف الثابت التي يمتلكها كل مواطن جزائري بالتوازي مع الاستثمار أكثر في التكنولوجيا الحديثة.
- لعل التحسن الملحوظ الذي عرفته الجزائر خلال السنوات الأخيرة مقارنة بسنوات خلت في ما تعلق بالاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب، أصبح المستثمر الأجنبي لا يهتم بوضعية الجزائر في هذا المؤشر أي ارتياحه من هذا الجانب، وعلى الجزائر أن تواصل في نفس هذا الاتجاه من أجل مزيد من الاستقرار السياسي والقضاء العنف والإرهاب.
- على الجزائر أن تعمل على تحسين وضعيتها في مؤشر ضبط الفساد من أجل أن يكون له تأثير معنوي وإيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

قائمة المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

الكتب

- 1- أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد، " مقدمة في الاقتصاد الكلي "، دار المناهج، عمان، الأردن، 2003.
- 2- الحناوي محمد صالح، مصطفى نهال فريد، جلال إبراهيم العبد، "الاستثمار في الأسهم والسندات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004/2003.
- 3- الحناوي محمد صالح، مصطفى نهال فريد، جلال إبراهيم العبد، "الاستثمار في الأوراق المالية ومشتقاتها: مدخل التحليل الأساسي والفني"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005-2006.
- 4- الحناوي محمد صالح، مصطفى نهال فريد، جلال العبد، "الاستثمار في الأوراق المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002.
- 5- الحميري موفق عدنان عبد الجبار، "أساسيات التمويل و الاستثمار في صناعة السياحة"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 6- السامرائي دريد محمود، "الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار/مارس 2006.
- 7- الشافعي حسن احمد، "الشركات متعددة الجنسيات في التربية البدنية والرياضة"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2011.
- 8- الشواوره فيصل محمود، "الاستثمار في بورصة الأوراق المالية: الأسس النظرية والعلمية - مع مدخل مقترح لتقويم الأسعار السوقية للأسهم العادية بالتطبيق على بورصة عمان"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.
- 9- المغربي إبراهيم متولي إبراهيم حسن، "دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي: من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2015.
- 10- الهادي سليمان عمر، "الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة: في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي"، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015.
- 11- حردان طاهر، "أساسيات الاستثمار"، دار المستقبل، عمان، 2008.
- 12- حسن خلف فليح، "التمويل الدولي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004.
- 13- حنفي عبد الغفار، "أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية: أسهم- سندات- وثائق الاستثمار - الخيارات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

- 14- رمضان زياد، "مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2002.
- 15- سالم بن ناصر الإسماعيلي، عزان البوسعيدي، ميغيل سيرفانتس، فريد ماكماهون، الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي لعام 2015، معهد فريزر، 2015.
- 16- سعد إمام محمد، "البترو دولار والاستثمار الأجنبي"، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2014.
- 17- عبد، محمد عبد العزيز عبد الله، "الاستثمار الأجنبي المباشر: في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 18- عطا الله ماجد أحمد، "إدارة الاستثمار"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011.
- 19- علوان قاسم نايف، "إدارة الاستثمار: بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2012.
- 20- محمود الحسين الوادي وإبراهيم محمد خريس ونضال علي عباس، "مبادئ علم الاقتصاد"، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010.
- 21- مندور عصام عمر، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010.

الرسائل والأطروحات

- 22- بعداش عبد الكريم، "الاستثمار الأجنبي وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2007-2008.

المؤتمرات

- 23- داودي محمد، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي العاشر حول "التوجهات الحديثة في تمويل التنمية"، بيروت، الجمهورية اللبنانية، 11-13 أبريل 2011.

التقارير

- 24- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، "التقرير السنوي للبنك الدولي 2016"، واشنطن، 2016.
- 25- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: 2010"، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009.
- 26- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: موجز 2009"، الولايات المتحدة الأمريكية، 2008.

- 27- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2008"، الولايات المتحدة الأمريكية، 2007.
- 28- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015"، الكويت.
- 29- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014"، الكويت.
- 30- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2012-2013"، الكويت.
- 31- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011"، الكويت.
- 32- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010"، الكويت.
- 33- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009"، الكويت.
- 34- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008"، الكويت.
- 35- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007"، الكويت.
- 36- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006"، الكويت.
- 37- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005"، الكويت.
- 38- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001"، الكويت.
- 39- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2000"، الكويت.
- 40- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ترجمة: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "تقرير التنمية البشرية 2010، الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية"، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010.
- 41- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ترجمة: الترزي أمل، "تقرير التنمية البشرية 2009: التغلب على الحواجز - قابلية التنقل البشري والتنمية"، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط (ميريك)، القاهرة مصر، 2009.

الجراند

- 42- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 16-09، الصادر بتاريخ: 29 شوال 1437 الموافق ل: 3 أوت 2016.
- 43- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الأمر رقم 06-08، الصادر بتاريخ: 23 جمادى الثانية 1427 هـ الموافق ل: 19 يوليو 2006.
- 44- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الأمر رقم 01-03، الصادر بتاريخ: 3 جمادى الثانية 1422 هـ الموافق ل 22 أوت 2001.
- 45- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، مرسوم تشريعي رقم 93-12، الصادر بتاريخ 24 ربيع الثاني 1414 هـ.
- 46- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 86-13، الصادر بتاريخ 21 ذو الحجة 1406 هـ.
- 47- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 82-11، الصادر بتاريخ 05 ذي القعدة 1402 هـ.
- 48- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة الثالثة - العدد 80، الامر رقم 66-284، الصادر بتاريخ: 01 جمادى الثانية 1386 هـ الموافق ل 17 سبتمبر 1966.

الانترنت

- 49- إحصاءات ممارسة الأعمال على الرابط (تاريخ الاطلاع 4/6/2017 على 15:58):
<http://arabic.doingbusiness.org/custom-query>
- 50- أسعار البترول، على الرابط (تاريخ الاطلاع: 2017/7/4 على الساعة: 19:52):
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=3&ved=0ahUKEwjElrDOPfDUAhVJChoKHdsABBUQFggwMAI&url=https%3A%2F%2Fwww.eia.gov%2Fdnv%2Fpet%2Fhist_xls%2FRWTCd.xls&usq=AFQjCNGJSuAU5WmDvTVqMKrHDqtnvBrb7A&cad=rja
- 51- البنك الدولي، الانفتاح التجاري، على الرابط (تاريخ الاطلاع: 2017/4/22 على 12:26):
<http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.TRD.GNFS.ZS?view=chart>
- 52- البنك الدولي، الناتج المحلي الإجمالي، على الرابط (2016/7/19 على 17:58):
<http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&series=NY.GDP.MKTP.CD&country=DZA#>
- 53- البنك الدولي، النفقات النهائية للاستهلاك الحكومي، على الرابط (تاريخ الاطلاع: 2017/4/15 على: 16:31):
<http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.CON.GOV.T.CD?view=chart>

54- البنك الدولي، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم، على الرابط (2017/9/18) على:
:(11:37

<https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD>

55- البنك الدولي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، على الرابط (2016/7/27) على
:(14:24

<http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&series=BX.KLT.DINV.CD.WD&country=#>

56- البنك الدولي، خطوط الهاتف الثابت، على الرابط (تاريخ الاطلاع: 2017/4/21 على 17:17):
<http://data.albankaldawli.org/indicator/IT.MLT.MAIN.P2?view=chart>

57- البنك الدولي، سعر الصرف، على الرابط (تاريخ الاطلاع: 2016/10/9 على 18:58):
<http://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?view=chart>

58- البنك الدولي، صادرات السلع والخدمات، على الرابط (تاريخ الاطلاع: 2017/8/31 على
:(10:45

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD>

59- البنك الدولي، عدد الهواتف الخلوية لكل 100 شخص، على الرابط (تاريخ الاطلاع: 2017/9/4
على 12:50):

<https://data.albankaldawli.org/indicator/IT.CEL.SETS.P2?view=chart>

60- البنك الدولي، مؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص، على الرابط (تاريخ الاطلاع: 2017/4/21
على 17:27):

<http://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS?view=chart>

61- البنك الدولي، مؤشرات الحكومة العالمية، على الرابط (2017/4/21 على 17:43):

<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home>

62- البنك الدولي، واردات السلع والخدمات، على الرابط (تاريخ الاطلاع: 2017/8/31 على
:(10:43

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD?view=chart>

63- البنك الدولي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، على الرابط (تاريخ الاطلاع:
2017/4/21 على 17:14):

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?view=chart>

64- الجزائر تسطر تدابير تقشفية في 2015 لمواجهة التراجع في أسعار النفط، على الرابط
(2017/7/4 على: 19:28):

<https://www.sasapost.com/crisalgeria/>

65- الجريدة الرسمية للجمهورية العربية المصرية، العدد 19(مكرر)، 11 مايو 1997، على الرابط
(تاريخ الاطلاع: 2016/07/19 على الساعة: 15:45):

http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2016/05/Egypt_arabic.pdf

66- المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر التنافسية العالمية، على الرابط (2017/7/22 على: 15:23):

<http://reports.weforum.org/global-competitiveness-index/downloads/>

67- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الاتفاقات والاتفاقيات، على الرابط(تاريخ الاطلاع: 2017/7/4 على: 19:02):

<http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/accords-conventions>

68- بيانات الحرية الاقتصادية، على الرابط (2017/7/20 على: 12:35):

<https://www.fraserinstitute.org/resource-file?nid=10159&fid=4820>

69- بيانات العولمة، على الرابط (2017/7/22 على: 15:10):

<http://globalization.kof.ethz.ch/query/>

70- مؤشر التنمية البشرية، على الرابط (2017/7/22 على: 15:13):

<http://hdr.undp.org/en/data#>

قائمة المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية

Journals andw Working Papers

- 71- Abdul Mottaleb Khondoker & Kalirajan Kaliappa, "**Determinants of foreign direct investment in Developing Countries: A Comparative Analysis**", ASARC Working Paper , 2010/13.
- 72- Asiedu Elizabeth, "**On Determinants of Foreign Direct Investment to Developing Countries: Is Africa Different** ", Journal of World Development, Elsevier Science Ltd, Great Britain, Vol. 30, No. 1, 2002.
- 73- Anyanwu. John C, "**Determinants of foreign direct investment flows to Africa, 1980-2007**", Working Paper Series N^o136, African Development Bank, Tunis, Tunisia, 2011.

- 74- Bevan. Alan A & Estrin Saul, “**The Determinants of Foreign Direct Investment into European transition economies**”, Journal of Comparative Economics, Elsevier Inc, 2004.
- 75- Demirhan Erdal & Masca Mahmut, “**Determinants of foreign direct investment flows to developing country: A cross-sectional analysis**”, Prague Economic Papers Vol. 17 No. 4, 2008.
- 76- Hoa Doan Thi Thanh & Lin Jan-yan, “**Determinants of foreign direct investment in Indochina: A holistic approach**”, International Journal of Business and Social Science, Vol.2,No.1, January, 2016.
- 77- Kariuki Caroline , “**The Determinant of foreign direct investment in the African Union**”, Journal of Economics, Business and Management, Vol. 3, No. 3, March 2015.
- 78- Tsen Wong Hock, “**The Determinants of Foreign Direct Investment in the Manufacturing Industry of Malaysia**”, Journal of Economic Cooperation, 2005.
- 79- Wilhelms Saskia K.S & Witter Morgan Stanley Dean, “**Foreign Direct Investment and Its Determinants in Emerging Economies**”, African Economic Policy Paper, Washington, Discussion Paper number 9, July 1998.

Reports

- 80- International Bank for Reconstruction and Development, “**Doing Business 2015: Going Beyond Efficiency**”, 2014.
- 81- International Bank for Reconstruction and Development, “**Doing Business 2014: Understanding Regulations for Small and Medium – Size Enterprises**”, 2013.
- 82- International Bank for Reconstruction and Development, “**Doing Business 2013: Smarter Regulations for Small and Medium-Size Enterprises**“,10TH Edition , 2013.
- 83- International Bank for Reconstruction and Development, “**Doing Business 2012: Doing Business in a More Transparent World**”, 2011.
- 84- The International Bank for Reconstruction and Development, “**Doing Business 2011: Making a Difference For Entrepreneurs**”, The United States Of America, 2010.
- 85- International Bank for Reconstruction and Development, “**Doing Business 2008**”, 2007.

- 86- The International Bank for Reconstruction and Development, **"Doing Business in 2007: How to reform"**, The united states of America, 2006.
- 87- The International Bank for Reconstruction and Development, **"Doing Business in 2006: Creating Jobs"**, The united states of America, 2006.
- 88- Transparency International Organization, **"Global Corruption Report 2007"**, Cambridge University Press, the United Kingdom, 2007.
- 89- United Nations Conference On Trade And Development, **"World Investment Report 2016: Investor Nationality: Policy Challenges"**, United Nations, Geneva, 2016.
- 90- United Nations Conference On Trade And Development, **"World Investment Report 2015: Reforming International Investment Governance"**, United Nations, Geneva, 2015.
- 91- United Nations Conference On Trade And Development, **"World Investment Report 2014: Investing In The SDGs: An action Plan"**, Switzerland, 2014.
- 92- United Nations Conference On Trade And Development, **"World Investment Report 2013: Global Value Chains: Investment and Trade for Development"**, Switzerland, 2013.
- 93- United Nations Conference On Trade And Development, **"World Investment Report 2011: Non-Equity Modes of International Production and Development"**, Switzerland, 2011.
- 94- United nations conference on trade and development, **"world investment report 2010: investing in a low-carbon economy"**, Switzerland, 2010.
- 95- United Nations Conference On Trade And Development, **"World Investment Report 2009: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development"**, Switzerland, 2009.
- 96- United nations conference on trade and development, **"world investment report 2008: Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge"**, Switzerland, 2008.
- 97- United Nations conference on trade and development, **"world investment report 2007: transnational corporations, extractive industries and development"**, Switzerland, 2007.
- 98- United nations conference on trade and development, **"world investment report 2005: Transnational Corporations And The Internationalization Of R&D"**, Switzerland, 2005.

- 99- World Economic Forum, "**The Global Competitiveness Report 2010–2011**", SRO-Kundig, Switzerland, 2010.

Internet

- 100- KOF Index of Globalization, 2016, sited on(12/8/2017 at 15:13):
<http://globalization.kof.ethz.ch/>